سلسلة الدراسات السياسية (1)

بناء الدولة

دراسة للفكر السياسي السوداني

1954- 2020م

د. حاتم بابكر عوض الكريم ماهل

الطبعة الأولى - 2023

سلسلة الدراسات السياسية (1)

بناء الدولة

دراسة للفكر السياسي السوداني

1954- 2020م

د. حاتم بابكر عوض الكريم ماهل

الطبعـة الأولــى - 2023

اســم الكــتاب:
بناء الدولة
دراسة للفكر السياسي السوداني
(1945- 2020م)

الـمؤلــف:
د. حاتم بابكر عوض الكريم ماهل

الايداع القانوني:
...../ 2032م

الناشـــــر:
دار آريثيريا للنشر والتوزيع - الخرطوم - السودان
جوال: -00249122094856 121566207

البريـــد الإلكترونـي:
arithriaforpublishing@gmail.com

تاريخ النشر :
الطبعة الأولى 2023م

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر والمؤلف
لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه كنسخة إلكترونية أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف والناشر

فهـــرس الـمـوضوعـــات

الـمـوضـــــوع	رقم الصفحة
الفصل الاول **الاطار النظري والمفاهيمي**	
الباب الأول: الفكر السياسي في بناء الدولة عبر التاريخ الانساني	
- المدخل	50
- دور الفكر السياسي في بناء الدولة في التاريخ القديم	51
- تطور دور الفكر السياسي في عصر النهضة والحداثة	59
- دور الفكر السياسي في ظل العولمة	65
الباب الثاني: نشأة وتطور الدولة في السودان	72-99
- مدخل	72
- مفهوم بناء الدولة (البناء الوطني)	77
- نشأة وتطور الدولة في السودان	80
- مقاومة الاجنبي و بلورة الفكر السياسي السوداني	88
الفصل الثاني **الفكر السياسي السوداني وبناء البناء الدولة (1945 – 1964 م) .**	
الباب الأول: الفكر السياسي السوداني والديمقراطية الاولى (1945 – 1958)	101-127
- المدخل	101
- المؤثرات الداخلية والخارجية التي صاغت المواقف الفكرية في الديمقراطية الاولى	106
- الرؤية الفكرية للحركة السياسية للبناء الوطني قبل الاستقلال	111

- انتخابات 1954 م والتاسيس للصراع السياسي وتعقيداته في السودان	116
• الباب الثاني: الفكر السياسي والتدخل الأول للجيش الإدارة السياسة السودانية (1958 – 1964م)	128-152
- المدخل	128
- الخلفية الفكرية السياسية للتدخل الأول للجيش لادارة السياسة	133
- الفكر السياسي النظام العسكري الاول في لبناء لدولة	137
- الازمة السياسية للنظام العسكري وانتفاضة اكتوبر 1964 م	143
الفصل الثالث **دور الفكر السياسي السوداني و بناء الدولة (1964 – 1985 م)**	
الباب الأول: الفكر السياسي السوداني في الديمقراطية الثانية (1964 – 1969م)	154-183
- المدخل	154
- الفكر السياسي السوداني وبناء الدولة في الديمقرطية الثانية	158
- الانتخابات ودورها في اسقرار النظام في الديمقراطية الثانية	171
- الأزمة السياسية والصراعت الفكرية والسياسية	175
الباب الثاني: التدخل الثاني للجيش لادارة السياسة السودانية(1969 – 1985م)	184-210
- المدخل	184
- دور الفكر السياسي السوداني في التدخل الثاني للجيش	186
- أثر التدخل الثاني للجيش على بناء الدولة .	199
- الازمة الاقتصادية السياسية لنظام مايو والانتفاضة في ابريل 1985م	205
الفصل الرابع **الفكر السياسي السوداني (1985 – 2019 م)**	
الباب الأول: الفكر السياسي السوداني في الديمقراطية الثالثة (1985 – 1989م)	212-236
- المدخل	212

- طبيعة الفكر السياسي السوداني في الديمقراطية الثالثة	216
- انتخابات ابريل 1986م ووغياب الرؤية لبناء الدولة واحتدام الصراع السياسي	225
- تفاقم الازمة السياسية وتعمق االصراع الفكري والسياسي وانهيار النظام الديمقراطي	231
الباب الثاني: التدخل الثالث للجيش لادار السياسة السودانية(1989 – 2019م)	237-269
- المدخل	237
- الرؤية الفكرية السياسية لتدخل الجيشفي عام 1989م	241
- الفكر السياسي لنظام الانقاذ بناء الدولة	249
- الازمة السياسية و الاقتصادية لنظام الانقاذ وانتفاضة 11 /ابريل 2019	256
الفصل الخامس **الفكر السياسي السوداني و البناء الدولة (2019 – 2020 م).**	
الباب الأول: الفكر السياسي السوداني وبناء الدولة بعد انتفاضة ابريل 2019م.	271-295
- المدخل	271
- طبيعة التغيير في ابريل 2019 م ومحددات تطوره وتأثيره على الدولة .	277
- الإعلان السياسي والوثيقة الدستورية	285
- اتفاق جوبا للسلام اكتوبر 2020 م	288
الباب الثاني: الفكر السياسي السوداني وبناء الدولة وبناء الدولة وسناريوهات تطور النظام الانتقالي	296-302
- المدخل	296
- سناريو الاستمرار في بناء الدولة. وفق المنظور الفكري القديم الابقاء على حالة توازن الضعف	297

- سناريو التغيير الجزئي باعادة تشكيل التحالفات .لتحرك نحو التهدئة مع الابقاء على جذور الأذمة	300
- سناريو التعافي الوطني وتفريغ مخاطر الصدام بالتوافق الفكري على اتجاه بناء الدولة بمشروع وطني	301
الخاتمة	304
النتائج	306
التوصيات	310
المصادر والمراجع	314
الملاحق	327

بناء الدولة

دراسة للفكر السياسي السوداني

1954- 2020م

لايسعني بعد شكر الله بديع السموات والأرض - إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير لاسرة مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر – السودان، ودار آريثيريا للنشر والتوزيع لاتاحتهم فرصة نشر هذه الدراسة التي تتناول بناء الدولة السودانية من زواية دراسة الفكر السياسي السوداني في الفترة (1945 - 2020م). كما أخص بالشكرالأستاذ الدكتور صلاح الدين عبدالرحمن الدومة لتقديمه لهاذ الكتاب الذي هو في الأصل رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراة من جامعة ام درمان الاسلامية - معهد الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، بعنوان: (دور الفكر السياسي السوداني رؤية استراتيجية) (1945 – 2020م)، ولأهمية موضوع الدراسة ولتعميم الفائدة على المختصين والباحيثن والمهتمين راينا نشرها في شكل كتاب ضمن منشورات مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر وضمن سلسلة الدراسات السياسية مع التعديلات الضرورية في العنوان والمتن والهواش .

وفي الختام نسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل اضافةً للمكتية السودانية والعربية في مجال الدراسات السياسية.

المؤلف

تـقـديـــــم

تناول قضية بناء الدولة السودانية من زاوية الفكر السياسي تظل موضوعا محوريا مفتاحيا قديم متجدد، ذلك لاتصاله بقضايا فعالية الدولة واداء وظائفها وقدرتها على تحقيق امنها القومي. الدولة السودانية ظلت منذ نشأتها تتسم بانها نظام ازمات دورية ودائمة محاصرة بالمهددات الداخلية والخارجية وتهدر الفرص التنموية وتتماسك بتوازن الضعف، واخذت تتفاقم فيها الازمات والمهددات منذ بداية العقد الاول من الالفية الثالثة حيث خرج جنوب السودان من الدولة الام ومازالت قضايا بناء الدولة واقفه عند مرحلة التاسيس حتى بلغت في العقد الثاني من الالفية الثالثة مستوى خطير يهدد وجودها وفاعليتها وتاثيرها واداء وظائفها مما يحتم مراجعة تطور الفكر السياسي لبناء الدولة لادراك طبيعة الخلل ونقاط الضعف.

شهد العالم الثالث - البلدان حديثة الاستقلال - تجارب ناجحة في بناء الدولة القومية الدولة الامة) كما هو الحال في الهند والصين والارجنين وجنوب افريقيا - فقامت مؤسسات المشاركة الشعبية وادارة التنوع والنهضة الاقتصادية، فظهرت الوحدة الداخلية والفاعلية في صناعة القرار والتعبير عن الهوية الوطنية الجامعة، فتسارعت معدلات النمو الاقتصادي، وفي هذا الطريق انتقلت دول محدودة القدرات والامكانات والموارد كسنغافورة وماليزيا وكوريا الى مصاف الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي بفضل الفكر السياسي لبناء الدولة.

ظل السودان منذ العام 1956م واقف عند منصة التاسيس يدور حولها ولا يقادرها بسبب الصراعات الحزبية والجهوية والمناطقية والقومية وما افرزته من حروب متداخلة ومعقدة، مما مما يؤكد تحكم (اللاشعور السياسي) المرتبط بالتناقضات الثانوية، ولم تعمل الحركة السياسية جهدها في القضايا الرئيسية كتشكيل رؤية وطنية وصياغة

دستور دائم وابتداع اليات موضوعية للتداول السلمي للسلطة، فقد تحكمت في الفكر السياسي الحزبي النظرات الحزبية الضيقة وامراض النشاة والتكوين والاداء التنفيذي التجريبي وغياب الافق التنموي والبطء - من اجل ذلك مرت بالسودان ثلاث انظمة (ديمقراطية وانتقالية وعسكرية) لم تخرج به من نقطة البدايات التاسيسية. ثلاث ديمقراطيات لم تفلح في تشكيل مسار تطور وطني له القدرة على الثبات المتماسك، وثلاث انظمة عسكرية اولها بقيادة كبار الجنرلات ونظام عسكري ايديولوجي يساري ونظام عسكري ايديولوجي اسلامي - فثلاثتها انتهت بانتفاضات شعبية بسبب الاخفاق بناء الدولة وتحقيق شروط التماسك والقدرة على ايجاد مناخ الرضا الشعبي. مابين النظم العسكرية والديمقراطيات الهشة قامت اربعة فترات انتقالية بعد الانتفاضات الشعبية والمساومة التاريخية لانهاء الحرب الاهلية في جنوب السودان عام 2005م .

الوقائع تؤكد ان هناك خلل تاريخي في الفكر السياسي لبناء الدولة لدى الحركة السياسية السودانية، يتمظهر هذا الخلل في عدم الاستقرار السياسي وفقدان الدولة للفعالية وتصادم المركز والاطراف وفقدان آليات الحوار الجدي وسيادة التبسيطية واستسهال استخدام القوة لفرض الاجندة السياسية، فما الازمة السياسية القديمة المتجددة الا وجه من الازمة الفكرية لدى الحركة السياسية في فكر بناء الدولة، مما يحتم ضرورة دراسة الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة لكشف السياقات التاريخية لجذور ازمة الحكم التي تخرج منها جميع الازمات، فمراجعة الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة تعالج نقاط القصور في النظم الدستورية والقانونية والمشاركة الشعبية وفاعلية المؤسسات في جوانب التقييم والتقويم وضمان المصالح القومية الخارجية وصيانة الحدود الجغرافية وبناء الوحدة الداخلية وإدارة التنوع - ذلك ان الفكر السياسي الوطني لبناء الدولة وظيفته الاولى صياغة الدستور والانظمة والقوانين التدابير الادارية - باوسع قاعدة جماهيرية تعبر عن الرضا العام فالغاية من كل القواعد والانظمة تحصين الدولة من الصراعات والازمات وتامين الوحدة الداخلية مما يعزز الانسجام والتناغم والتفاعل الايجابي بين بين مكونات السكان فينعكس استقرار السياسي وتنمية بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما يتمظهر في قوة قرار الدولة وونها في المجتمع بآليات التداول السلمي للسلطة وممارسة الديمقراطية وبناء الذاكرة القومية.

دراسة بناء الدولة من منظور الفكر السياسي تكشف الازمة التاريخية لنظام الحكم في السودان وتعطي مؤشرا ظاهرا للخلل البنيوي في اتساق الفكر السياسي الحزبي مع الفكر السياسي لبناء الدولة - في اطار التطبيق العملي والنظري ، هذا يفرض التتبع الموضوعي للتوجهات الفكرية لانظمة الحكم في السودان منذ الاستقلال وعلاقتها بفكر بناء الدولة الحديثة مما يعني الرجوع لجذور المشكلات لاسيما في النشاة والتكوين وتراكم الاخطاء في القرارات السياسية واثره على بناء الدولة وتطورها وتماسك مكوناتها وتوقع التحولات في سلوكها بفعل المتغيرات الاقليمية والدولية . تتاتى اهمية هذه الدراسة في انها تناقش الحوجة الماسة للاتفاق حول المصالح الوطنية العليا ورؤية بناء الدولة ومشروع التنمية والارتقاء الاقتصادي وبناء الامة ، فالدولة السودانية تمر بمرحلة انتقالية راهنة بدات في 11 ابريل 2019 م ، وهذه العملية الانتقالية غاية في التعقيد والتركيب والمخاطر التي تحتمل كل السناريوهات بما فيها الغياب الكلي للدولة والحرب بين المكونات السياسية الاجتماعية الصانعة للتغيير ، فالفترة الانتقالية بدات بانقسامات افقية وراسية على صعيد الحركة السياسية والمنظومة العسكرية ، كما ان المفاوضات بين المكونات العسكرية والمدنية افضت الى اعلان اغسطس 2009 م السياسي ووثيقته الدستورية التي مازالت تتحور وتتغير مما يعني ان التفاوض تاسس على الاداء العملي للحكومة ليس ادارة الدولة واداء وظائفها ممايعني غياب الفكر السياسي لبناء الدولة فاي تازم عارض قد يقود الى اعادة انتاج الازمة اشد واقوى وانفراط عقد التماسك . فمن ميزات هذه الدراسة انها لاتكتفي بسرد وقائع الازمة والتاريخية بل تؤشر بوضوح إلى العوامل السببية التي شكلت " اللاشعور السياسي" للحركة السياسية السودانية وترده لغياب الفكر السياسي لبناء الدولة مما يعني انها تصبح مفتاح لمزيد من الدراسات التي تمهد لخارطة طريق لمستقبل بناء الدولة السودانية .

بروفسير صلاح الدين عبدالرحمن الدومة

الفصــل الأول
الاطــار النظــري الـمفاهيمـــي...

الـبــاب الأول:

- الفكر السياسي و بناء الدولة عبر التاريخ.
- المدخل.
- الفكر السياسي في بناء الدولة في التاريخ القديم.
- تطور دور الفكر السياسي في عصر النهضة الحداثة.
- تطور الفكر السياسي في ظل العولمة .

الـبــاب الثانــي:

- نشأة وتطور الدولة في السودان.
- المدخل.
- مفهوم بناء الدولة (البناء الوطني).
- نشأة وتطور الدولة في السودان.
- مقاومة الاجنبي وبلور الفكر السياسي السوداني.

الفصــل الأول
الاطــار النظــري الـمفاهيمـــي

البــاب الأول
الفكــر السياســي فــي بنــاء الــدولــة عبر التاريخ

الـمدخــل:

إرتبط دور الفكر السياسي في العصور القديمة ببناء الدولة وهياكلها وأنظمتها وقوانينها وطبيعتها، فيظهر كتداخل بين الفكر والأيديولوجيا، فعبر الفكر السياسي عن نفسه في (اليوتوبيا) (المدينة الفاضلة) المتجاوزة للوقع والمتحركة كحلم للمستقبل، رغم أنه نتاج عملية تحليل موضوعي للأداء السياسي وتخطيط وترتيب الاولويات، فالفعل السياسي لايأتي من فراغ فكري، بل وفق معطيات وتصورات مسبقة لإستراتيجية فكرية أو أيديولوجية، تعكس مضمون البناء لتترجم في واقع الفضاء السياسي، كرؤيا تصورية و نظرية سياسية [1]، فالوحدات السياسية المنظمة أوشبه المنظمة، قادت إلى

1 النظرية السياسية جهد ذهني منظم يهتم بنقل الظواهر المختلفة التي تقع في عالم السياسة دون الإنشغال بما يفترض أن يكون عليه المجتمع السياسي، فالنظرية السياسية تبحث في طبيعة الظواهر السياسية ومسبباتها، وتعتبر عمل بنائي يكشف قوانين الظواهر السياسية فتفسرها أوتطورها، فنماذج النظريات السياسية ، النظرية السيادية ونظرية الدولة والنظرية البيروقراطية والنظرية التعاقدية والنظرية التاريخية. جورج. ه .سباين، تطور الفكر السياسي، ط1، الكتاب الاول، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة: دار المعارف بمصر، 1954م، ص 1- 21

بروز الإستراتيجية[1] والفكر والسياسة، فالثلاث تشترك في منظومة الغايات والطرائق والوسائل، وتستخدم الفكر الإستراتيجي بدرجات متفاوته، رغم إن كل واحدة منها لها أبعاد وسمات ومميزات وإستقلالية في الأهداف والتطبيقات، ولكل منها ذهنية خاصة، فالسياسة الوطنية لأي دولة عبر التاريخ تقود خطواتها الخطوات المنظمة الاستراتيجية، و تخضع لها السياسات الكلية والجزئية كرؤية للبناء، فالاستراتيجية تصبغ عملياتها بصيغة رسمية لتطوير السياسة الوطنية، بالإفصاح الكامل عن غاياتها وطرائقها ووسائلها المحددة من خلال الفكر السياسي في اطار رؤية معينة.

الفكر السياسي في بناء الدولة في التاريخ القديم

إن دور الفكر السياسي قديم قدم بروز الدولة في التاريخ البشري، إذ يتصل بمتابعة التغييرات في بنيات الدولة ووظائفها وأهدافها وغاياتها، أي الإهتمام بما يتصل بمستقبل البناء الوطني، إنطلاقا من قراءة الماضي والحاضر لاستشراف المستقبل، فالفكر السياسي عند نشأته الأولى إمتزج بأساطير الأمم والشعوب المختلفة، فجاء كحلم «يوتوبيا» (مدينة فاضلة)، فالحضارات الشرقية القديمة لعب فيها الفكر السياسي دورا استراتيجيا عميق الجذور في الحضارات الإغريقية والرومانية والإسلامية والحضارة الإنسانية الحديثة.

الفكر السياسي الإغريقي اكتسب دور مهما في الحضارة الانسانية بانتاجه أهداف نوعية لبناء الدولة في إطار الخبرات المتراكمة للأفكار السياسية للحضارات الأقدم – المصرية والصينية والهندية – فتطور دور الفكر السياسي عبر التاريخ لايرتبط بالتنبوء بالمستقبل أو تقديم نبوءات غير مشروطة و فهما إحتماليا للمستقبل، يظهر دور الفكر السياسي في الحضارات القديمة كتراكم للمفاهيم والأراء والملاحظات والحكم

---

1 الاستراتيجية مفردة يونانية Strategy استراتيقوس Strategos وتعني فنون الحرب وإدارة المعارك. يعرف قاموس المورد Almawridالاستراتيجية على أنها تعني علم وفن الحرب وإدارة العمليات العسكرية . يشير قاموس أكسفورد -The Con cise Oxford Dictonary إلى أن الإستراتيجية تعني الفن المستخدم في تعبئة وتحريك المعدات الحربية بما يمكن السيطرة على الموقف والعدو بصورة شاملة . في ظل التعقيدات والتطورات الراهنة تحولت الإستراتيجية من علم إدارة الصراع العسكري إلى إدارة الصراع الإستراتيجي بمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية والإعلامية بجانب العسكرية، فصارت الدول تأخذ بالتفكير الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي. مفهوم الاستراتيجية المعاصر إتصل بالتفكير الإبداعي الخلاق الذي يعالج المشكلات الكلية التصورية ويحدد مجالاتها وخططها التفصيلية، كل استراتيجية مأطرة بإطار زمني محدد، بغاية التصدي لمشكلات بعينها وتحديات خاصة. زكريا بشير امام، التخطيط الاستراتيجي والتعليم العالي في الوطن العربي إشارة خاصة إلى السودان : دراسة تحليلية في النظرية التربوية المعاصرة، الطبعة الثانية، السودان : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 1432 ه 2011 م، ص 41 – 42 . محمد حسين أبو صالح، التخطيط القومي، الطبعة الخامسة، الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة، 2011 م، ص 54.

والتصورات الممتدة لمئات الأعوام، ففي الحضارة المصرية يظهر دور الفكر السياسي[1] في بناء الدولة اكثر وضوحا، فالبشرية عرفت مع الدولة المصرية أول حكومة مركزية في التاريخ، وأول دولة موحدة وأول جيش وطني، فرصد دور الفكر السياسي في مصر القديمة، يشير إليه إورد ول وابريل ديورانت في موسوعة الحضارة [2]: (إن الفلسفة المصرية هي أصل الفكر الانساني)، فالفكر السياسي في مصر القديمة يتجسد في تعاليم (ساح حوتب)، و(أمنحوتب)، (كاجمني)، و(بتاح حوتب) [3]، وتعد البرديات الاربعة[4] نموذج للفكر السياسي في مصر القديمة، فقد تضمنت لأول مرة في التاريخ الانساني تصورات نظرية، فكرة وجود محكمة للحساب بعد الموت يقف أمامها الظالم والمظلوم، ولاينفع أمامها الا العمل الصالح حيث برزت فكرة العدالة (الماعوت) التي تأسست عليها القيم الروحية الدينية والايمان بحياة اخرى بعد الموت.

يظهر دور الفكر السياسي في حضارتي الصين والهند، بظهور المفكر كفاعل في توجيه

---

1 ظهر الفكر السياسي في مصر القديمة بين الكهنة والحكماء فقد شاعت فيها دائرة واسعة من الافكار التي تناولت المجتمع والسلطة وحياة الفرد العاديوحياة الكهنة والفراعنة . ولعب الفكر السياسي دورا طليعيا في ترسيخ المعرفة السياسية . أحمد فخري ، مصر الفرعونية، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، طبعة 2015 م، 13- 25

2 كتب إورد ول وابريل ديورانت في موسوعة الحضارة «إعتاد مؤرخو الفلسفة أن يبدأوا قصتهم باليونان، وأن الهنود يعتقدون انهم مخترعوا الفلسفة، وأهل الصين يعتقدون أنهم بلغوا بالفلسفة حد الكمال، أن هؤلاء واولئك يسخرون من ضيق عقولنا ونقصنا، ولعلنا كلنا مخطئون في ظننا، ولاننا لانجد بين أقدم القطع المتناثرة التي خلفها المصريون الاقدمون كتابات تمت بصلة ما إلى الفلسفة الأخلاقية، ولقد كانت حكمة المصريين مضرب المثل عند اليونانيين الذين كانوا اطفال بالقياس إلى هذا الشعب القديم « . ول ابريل ديورنت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران وزكي نجيب محمود، القاهرة : لجنة التاليف والترجمة والنشر، الجزء الثاني- المجلد الاول - الباب الثامن،1961، ص 149

3 «بتاح حوتب» (2480-2420 ق. م) إسهاماته تعد الركيزة الأساسية للدولة المصرية القديمة وأساس السلوك الجمعي للمصريين القدماء، فقد دعا «بتاح حوتب» لمناهضة القيم السلبية، ودعا إلى الإنصياع للرؤساء بإعتبارهم مصدر الخير، فقد إرتبطت أفكار «بتاح حوتب» بالجانب الأخلاقي، فأفكاره ذات طابع عالمي ويتعتبر مفكر اجتماعي. الكهنة والحكماء (ساح حوتب) و (كاجمني) و(بتاح حوتب) في تعاليمهم جسدوا الفكر السياسي المصري القديم الذي قامت عليها الحضارة المصرية العريقة العميقة الجذور .عبد الحميد درويش، الفلسفة في مصر القديمة، من أمنحوتب إلى إخناتون (2780 -1340 ق. م) القاهرة مكتبة وهبة،1998 م، ص 30.
سليم حسن، مؤسسة مصر الفرعونية – الادب المصري القديم، الجزء 17، ص 76.

4 البرديات الاربعة حملت النبواءات وأمال وتطلعات المصريون القدماء، وإستقراء الأوضاع الاقتصادية والسياسية، فأظهرت بردية « نفرتي» نبوءة رئيس الكهنة بمجيء بمجيء الملك القوي (أميني) مخلص مصر من التدهور . بردية «ايبووره» التي عبر فيها أمام الملك بصورة مأساوية عن الثورة الاجتماعية. بردية النصائح جاءت في شكل وصايا على لسان الملك « أختوي» الرابع، تحمل رسائله بعد وفاته لإبنه الملك «مريكاع» . بردية الفلاح الفصيح حملت إتجاها فكر سياسيا في مصر القديمة يعبر عن جدلية التواصل بين الحاكم والمحكوم، فهي حكاية سردية صيغت في شكل مظلمة فلاح يدعى خوان أنوب تشرح ظلم وقع عليه من مسؤول حكومي بالدولة، تتكون الحكاية السردية من تسع رسائل، تعد من أهم القطع الأدبية ذات الطابع السياسي المعروف في مصر القديمة. سليم حسن، مؤسسة مصر الفرعونية – الأدب المصري القديم، الجزء 17، ص 193.

السياسة وتنظيم اولوياتها، ففي الصين القديمة برز كونفوشيوس[1] كمفكر اجتماعي إصلاحي قام بتطوير التراث وتجديده، فأعطى الحكومة دورا أخلاقيا سياسيا تربويا لأول مرة في التاريخ، وفي الهند القديمة يظهر كتاب كوتيليا (آرتاستسرا)[2]، الذي فيه دعا إلى وجود دولة مركزية فاعلة لمواجهة التحديات الخارجية، فشجع تلميذه ساندرا آجوبتا في بناء الامبراطورية (الموارية)، فتناول أجهزة الدولة وكيفية عملها ووظائفها وإدارتها، وأنواع الموظفين والتسلسل الوظيفي، فناقش المشكلات وحلها بمنطق التراث البوذي لهذا دعا إلى قانون الأسماك[3] كما دعا لسيادة الدولة[4]، يتجلى

1 كونفوشيوس(551-469 ق. م) مفكر اجتماعي في الصين القديمة عاش في مرحلة تفكك سياسي وصراع بين الدويلات في الصين (475-220 ق. م)، تميزت هذه الفترة بأنها فترة إزدهار الفلسفة والفكر رغم أنها فترة إضطرابات سياسية، إنتمى كونفوشيوس للإتجاه الإصلاحي الإجتماعي لهذا يعتبر فكره إصلاحي، ففكرته قائمة على الأخلاق والفضيلة، ونقل الفكر من الالهيات إلى الإنسانيات، فأهتم بتناول الامور الدنيوية بغاية العودة إلى ماض مزدهر في ظل امبراطورية (تشو)، فقد عمل على التراث، فجمع وحقق كتب التراث الصيني التي عرفت بالكلاسيكيات الخمسة . هالة أبو الفتوح، فلسفة الأخلاق السياسية : المدينة الفاضلة عند كونفوشيوس، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ص 35، 2000م. محاورات كونفوشيوس، ص 7-10 و ص 183-196

2 كتاب (آرتاستسرا) Arthashastra كتبه كوتليا (350-275 ق.م) برر فيه السيادة والدولة المركزية، لسلامة المجتمع السياسي، كما أنه أباح إستخدام القوة القاهرة الرادعة، بإعتبارها الركيزة الأساسية للحكم، وفاعلية السلطة، تشكل فكره السياسي متأثرا بالظروف الموضوعية التي عاشتها الهند القديمة، حيث الأزمات الطاحنة المتلاحقة والحروب الداخلية والغزو الخارجي، وغياب الدولة المركزية، فالهند القديمة كانت منقسمة إلى ستة عشرة مملكة مستقلة في نزاع وتصارع، لم تكن قادرة للتصدي للغزو الاغريقي، لذلك إستطاع الاسكندر المقدوني إحتلال أجزاء واسعة من غرب الهند. -Kautiyas ,Arthashastra,Translated into English by R .Samasastry , Bangalore ; Government ,Press,1915

3 قانون الأسماك من أفكار كوتليا التي لم تخرج عن التراث البوذي، فالإنسان يعمل في إطار النظام الكوني (داما) Dhama، فالمخلوقات تهدف للعمل بطبيعتها للحفاظ على الطبيعة التي يحكمها قانون الأسماك، فالأسماك الأكبر تبتلع الأسماك الأصغر، دعا أن تسيطر الممالك الأكبر على الأصغر في ظروف الهند التي إتسمت بعدم الإستقرار في أيام كوتليا، فقد سادت الهند القديمة حالة من الإضمحلال والإنكارية، فلم يستطع الناس أن يتمتعوا فيها بملكياتهم أو يأمنوا على حياتهم، فدعت الظروف الموضوعية والحاجة للتصدي للغزو الأجنبي إلى وجود سلطة مركزية أي قيام الدولة الفاعلة التي تناهض الإنقسام.

4 كوتليا يرى أن سيادة الدولة تتكون من الملك، الوزير، الشعب، الحصن، الإقليم ، المالية، الجيش، والصديق الحليف، فاعتبر كل تلك العناصر أذرع السيادة يأتي ذلك في سياق فكره السياسي الذي يشبه الدولة بكائن عضوي. إسهامات كوتيليا في الفكر السياسي، تتمثل في إيضاحه الدوائر الدبلوماسية، فالدولة تنظر إلى مصالحها الدبلوماسية عبر دوائر تتسع من حولها بإعتبارها تمثل المركز، فهناك عدو مرتقب أو محتمل أو طبيعي، فالملك المحايد يقع خارج هذه الدائرة ولديه قوة حاسمة، ففكرة الدوائر هذه مستمدة من التراث الهندي، فيطلق عليها دوائر الملوك (راجاماندك) Rajamandal . فمن مبادىء (كوتيليا) أن العدو الذي لايمكن التحالف معه، يجب تدميره تماما بل محوه . فنادى بضرورة أن تدعم الدولة وجودها في الداخل والخارج .

دور الفكر الفكر السياسي الإغريقي في تنظيم دولة المدينة (مدينة الإغريق) [1]، فظهر أفلاطون[2] بموضوع العدالة والحكم الصالح، فضحض أفكار السفسطائيون التي ترى أن العدالة :(مصلحة الأقوى)، فأكد أن العدالة :(طاعة القوانين) أو هي: (قول الحق ورد ما يأخذه الانسان من غيره)، فالعدالة عند أفلاطون تقوم على العلاقة المتناسقة بين الطبقات المختلفة للدولة، فركز على سيادة القانون والسلطة العليا في الدولة للدستور، فدور الفكر السياسي الإغريقي يظهر أكثر وضوحا في الإمبراطورية الرومانية، فقد ظلت روما تابعة للإغريق ثقافيا وفكريا أكثر من الف عام، فتأثر فكرها السياسي بالرواقين والابوقورين[3]، من اجل هذا فالكر السياسي الروماني اوضح ما يكون في مجال القانون، فقد إنتهوا إلى تجميع القوانين ووضعوا قانون روما الموحد، فقد ركز الرومان على سيادة القانون وعلى مفهوم المساواة والسيادة الشعبية، فالدولة عندهم مصدرها الحقوق القانونية، فأخذوا بالعقد الحكومي ثم إبتداعوا فكرة (السلطة العليا، أو السيادة) .

دور الفكر السياسي المسيحي يظهر في إرساء قيم التسامي على الواقع، بخلق عالم

---

1 (دولة المدينة) الاغريقية سلطة منفصلها نواتها المدينة والمناطق المجاورة لها . الوحدات السياسية للحضارة الاغريقية تقوم على التنظيم الموحد لإقليم موحد محدد يتسم بالوحدة السياسية والدولة المركزية لدولة المدينة فمدن كأثينا وأسبرطة ومقدونيا نشاة كدول منفصلة عن بعضها البعض، تتشكل من البنيات الفردية والجماعية تحيط بها أرض زراعية يسورها حصن. الاغريق القدماء يرجع لهم الفضل في صياغة أسس الفكر السياسي، فهم من واضعوه في طريق المعرفة العلمية المنهجية المنظمة، فإرتبط إزدهار الفكر السياسي الاغريقي القديم بأثينا، وبظروف طبيعة دولة المدينة المستقلة، فبلاد الاغريق لم تظهر كوحدة سياسية واحدة، أي لم يكونوا دولة موحدة أو اتحادية، جان توشار وآخرين، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة على مقلد، ط1، بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع،1981 م، ص11. محمد سليم قلالة، الفكر السياسي من الشرق الى الغرب، الطبعة الاولى، الجزائر : دار وهران للطباعة والنشر، ص 81، 2005م.

2 نشأ أفلاطون في عائلة أرستقراطية أعدته للعمل في السياسة، ترك السياسة بسبب حادثة إعدام أستاذه سقراط فكرس فكره وطاقته لنشر تعاليم سقراط خاصة فكرته المركزية : (الفضيلة هي المعرفة) التي ظهرة في كتابه الجمهورية . هاجر أفلاطون إلى جزيرة صقلية فوقع في الاسر وبيع كرقيق ثم أعتق فعاد إلى أثينا فأنشأ الاكاديمية التي هدف منها تنمية روح المعرفة . إنتقل أفلاطون للأفكار الواقعية في كتابيه (السياسي) و(القوانين) فتجاوز افكار أستاذه سقراط التي صاغها في كتابه (الجمهورية)، رأي أن الدولة تتولى إدارة شئون الأخرين وتوجيههم – أي تتولى الحكم- فالحكم من وجهة نظره أنه يعتمد على المعرفة، وأن المجتمع يقوم على تبادل الخدمات بين الناس بحيث تتكامل مواهبهم، فنظريته عن الدولة تطغى عليها طبيعة الحياة السياسية في دولة (المدينة)، بمحدودية نطاقها وببساطة الحياة فيها وإلتصاق الناس في كافة اوجه النشاط لهذا لم يفرق بين الحكومة والدولة . نضلة الحكيم ومحمد سعيد مظهر، مرجع سابق، ص 23-34. .نضلة الحكيم ومحمد سعيد مظهر، مرجع سابق، ص 23-34.

3 الابيقورية نسبة للفيلسوف الاغريقي أبيقور(342-270 ق.م) مؤسس المدرسة الأبيقورية. الرواقية مدرسة في الفكر السياسي أسسها زينون عام 308 ق.م، إستمدت إسمها من مكان التدريس الرواق . الأبيقورين والرواقين مدارس فكرية إغريقية إتجهت للعالمية وسيادة القانون . Ebenstein, Op,Cit.,P109

روحي موازي جذره في مقولة المسيح: (مملكتي ليست من هذا العالم)[1]، فحل القانون الطبيعي محل قانون الإيمان « القانون الإلهي»، فإهتمت المسيحية بتثبيت مبدأ الطاعة المطلقة والتسليم للسلطة الزمنية، والتسامي الروحي فأسقطت المسيحية للإعتبارات المادية، وإهتمت بالقيم الأخلاقية والروحية، فرأت المسيحية أن السلطة الدنيوية من الله فدعت إلى طاعة الحاكم الزمني، (أصبح المسيحي يحدد لنفسه أخلاقيات مؤقته تجاه الحاضر)[2]، فدور الفكر السياسي الميسيحي يتمثل في تحرير الإنسان من سلطة الملكية الخاصة ، فالمؤمن المسيحي يجب أن لايحزن على الأشياء المادية لأن له فرصة أخرى في ملكوت الله[3]، فتميزت المسيحية بإزدواجية السلطتين الدينية والدنيوية، فالمسيح يقول: (مملكتي ليس من هذا العالم)، وإكتسبت الكنيسة سلطات ضخمة فأنتجت أفكارا تدور حول سلطاتها وإعطائها اليد العليا في مواجهة السلطات الزمنية، فإنتهى الأمر في نهاية العصور الوسطى أن مارست الكنيسة ورجالها الإرهاب الفكري وأستخدموا صكوك الغفران[4]، وصكوك الحرمان لإنهاء سلطة الأباطرة أنفسهم، فأخذت الكنيسة تنصبهم وتعزلهم وتحدد وظائفهم، مما اظهر فكرا سياسيا مضاد لسلطة الكنيسة ينادي بضرورة إخضاع الكنيسة لسلطة الدولة كأي مؤسسة داخل الدولة .

ارتبط دور الفكر السياسي الاسلامي بظهور الإزدهار الثقافي والبناء الحضاري للدولة الإسلامية، فقد ظهر الإسلام كدين ودولة معا من فجره الاول، فقدم الإسلام المبادىء التي أرسى عليها حكم الدولة والمساوة، فأثر الفكر السياسي الإسلامي في الفكر الغربي وتأثر به، حين نشطت الترجمة من العربية إلى الآتينية، فقدم المفكرون المسلمون إلى أوربا مرة ثانية أعمال أفلاطون وأرسطو، فأصبحوا همزة الوصل بين الفكر الإسلامي

---

1 انجيل يوحنا، الاصحاح الثامن عشر العدد 36. الكتاب المقدس – كتاب العهد الجديد، مترجم من اللغة الاصلية الى العربية، الطبعة الثانية، القاهرة :دار الكتاب المقدس،2003م.

2 اذا لم تكن في المسيحية أسس للدولة ولم تبد إهتمام بالأفكار السياسية، الا إن واقع التحولات في السلطة السياسية فرض نفسه على الكنيسة، حيث دار الفكر السياسي المسيحي لقرون حول الصراع بين السلطين الدينية والدنيوية، ورث البابا سلطة سياسية من السلطة الدينية، فكسب الثراء المادي الذي تمتعت به الكنيسة وقادتها من وراء ستار الدين. جان توشار، مرجع سابق، ص 88.

3 (طوباكم ايها المساكين لان لكم ملكوت الله)انجيل لوقا 6 :2 الكتاب المقدس كتاب العهد الجديد، مترجم من اللغة الاصلية الى العربية، الطبعة الثانية، القاهرة :دار الكتاب المقدس،2003م.

4 موريسون، حياة لوثر: زعيم الاصلاح، ترجمة القس باقي صدفة، القاهرة : دار الثقافة المسيحية، 1977م، ص 36.

والفكر الإغريقي القديم، فتصور الإسلام في بناء الدولة قائم على مركزية القرآن الكريم[1]، فأسس القرآن للعديد من المبادىء التي تقوم عليها الدولة والعلاقات الانسانية، ومن ثم دار حولها الفكر السياسي الإنساني، كالإرتباط بين الحياة الدنيا والأخرة، فالقرآن جعل الإسلام دين ودولة، فتتوالى آيات القرآن وتتوارد وتتضاعف معانيها وتتأيد توحيدا، وهدي القرآن الإنسان لحقائق عالم الغيب ليرسخ يقينه في عالم الشهادة، فالإسلام أحكم التوازن بين الناحيتين « السماوية» و(الدنيوية)، فالقرآن يذكر أن الله أنزل الهدى ليعلم الحكمة لتطمئن النفوس بالإيمان بوحدانية الله .

يظهر دور الفكر السياسي الاسلامي في تعريفه للإنسان بحسب (القران) مخلوق من طين، فجاء القرآن الكريم بوحدة الأصل الإنساني[2]، فجعل المسلمون أمة وأحدة[3]، فإهتم الإسلام في مبادئه بقيمة العدل، فقراءة الفكر السياسي الاسلامي يقود للوقوف على الإنتاج الفكري لعبد الرحمن بن خلدون[4] الذي تناول فيه تنظيم وهيكلة الدولة والمجتمع، فهناك تطابق بين بعض أفكار إبن خلدون في بعض الجوانب الفكرية

---

1 القرآن الكريم هو كتاب المسلمين المقدس، الذي يؤمنون بأنه كلام الله المنزل على النبي محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة جبريل عليه السلام، إستغرق نزول القرآن فترة زمنية إمتدت لعشرين عاما حتى وفاة النبي(ص) العام 632 م.. ويمثل القرآن الكريم بالنسبة للغالبية العظمى من المسلمين كلام الله غير المخلوق، الذي أنزله باللغة العربية، وأنه هو كلمة الله، فلا يمكن نسخه أو تقليده من قبل أي شخص، هذا يعني أن النص أصيل في شكله المنزل باللغة العربية. بيتر هاينة، الإسلام إستنتاج وتفسير، ترجمة أسامة الشحامي، ط1، شرق غرب للنشر – مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2012م، ص 75.

2 الإسلام أكد على المساواة المطلقة للبشر في الطبيعة والأصل بصرف النظر عن اللون والجنس واللغة والعرق وغيرها، فكل الجنس البشري مرجعه إلى آدم(عليه السلام) قد خلقوا من نفس واحدة، قال تعالى : (هو الذي أنشأكم من نفس واحدة فمستقرة ومستودع) القرآن الكريم، سورة سورة الانعام. الاية 98.

3 نهاية كل الجنس البشري واحدة كما بدايتهم واحدة، فالإسلام لايفرق بين أبناء حرة وأبناء جارية كما هو الحال في اليهودية والمسيحية، للإسلام في مبادئه أكد على العالمية المطلقة التي تبدو ظاهرة في كل مبادىء الإسلام وتفاصيل معاملاته، فالبشر مهما كانوا – عباد الله- ففي الإسلام لايوجد شعب معين يمكن أن يطلق عليه شعب الله، فأمة الإسلام رابطة تضم كل مسلم بعيد عن الجغرافية والتاريخ والتفاصيل الأخرى المتصلة بالقومية والعصبية والعرق واللون، قال تعالى : (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) . القرآن الكريم، سورة الأنبياء الاية92.

4 عبدالرحمن بن خلدون هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن جابر بن محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن خلدون (722- 808 ه) (1344 – 1430 م)، ولد في تونس في أسرة تعود أصولها للأندلس فنزحت إلى تونس . الفكر السياسي لابن خلدون تأثر إلى حد بعيد بتجربته السياسية الكثيفة التي عاشها في عصره، فقد حرص أن يربط نفسه دائما بمقر السلطة السياسية، لذلك قدم إسهامات فكرية مميزة، فهو رائد التحليل الموضوعي للمجتمع والسياسة، تجربته العملية عمقت أفكاره وموضوعاته، فهو يعتبر مؤسس علم الاجتماع ومجدد علم التاريخ ومرسي علم السياسة على أسس موضوعية، كما يعتبر مبتدر في مجال (الجيوبوليتك) بتحليله أطوار الدولة وتفسير حتمية وكيفية إتجاه الدول للتدهور . عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تمهيد وتحقيق علي عبد الواحد وافي،ط2، القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت، ص 8.

والسياسية مع المفكرين اشهر الفكرين المسلمين على نحو الفارابي[1] والماوردي[2] وإبن تيمية [3] والغزالي[4]، فجديد ابن خلدون تحليله للظاهرة السياسية وتشخيصه لظاهرة السلطة، فالفكر السياسي لابن خلدون يعتبر منهاجه متفردا و إسهاما أصيلا في التحليل السياسي قامت عليه التحولات الفكرية اللاحقة في الفكر الانساني، فقد

---

1 الفارابي هو محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، كرس الفارابي حياته للكتابة والقراءة والدراسة والبحث، توفي عام 339 ه الموافق 961م.عاش الفارابي في ظل الخلافة العباسية الثانية، قارن بين الفكر الإغريقي والإسلامي، أهم كتابات الفارابي: (آراء اهل المدينة الفاضلة)، (تحصيل السعادة)،(فصول منتزعة) و(السياسة). عرف الفارابي بفيلسوف السعادة بين المفكرين المسلمين . الفارابي كنيته أبي نصر ولقبه الفارابي نسبة الى مولده في بلدة وسيج قرب فاراب، وهي منطقة في تركيا. هاجر مع والده إلى بغداد فتعلم العربية والمنطق والنحو الطب. عاش في دمشق ثم حلب، لزم بلاط سيف الدولة بن حمدان، لم يشتغل الفارابي بالسياسة وإعتزل الناس منصرفا للتحصيل والقراءة والتاليف. مصطفى غالب، الفارابي- في سبيل موسوعة فلسفية، بيروت: دار مكتبة الهلال، 1984م، ص 11

2 الماوردي هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، إهتم بالمؤسسية التي أرسى دعائمها، فتناول تفاصيل الجوانب المختلفة لمؤسسات الحكم، فحلل الأساس التعاقدي للسلطة ودور السيادة الشعبية والتأكيد على وظيفة الحاكم، ومن أثار الماوردي في التفسير والفقه كتابه (الحاوي الكبير)، أما في المجال السياسي له مؤلفات عديدة أهمها (الأحكام السلطانية والولايات الدينية) و كتابه (قوانين الوزارة) الذي أطلق عليه (أدب الوزير)، ومن أثاره في الفكر السياسي (نصيحة الملوك وتسهيل النظر وتعجيل الظفر). ينسب إلى الماوردي كتاب (التحفة الملوكية في الآداب السياسية) . عاش الماوردي في بغداد مركز الحضارة الاسلامية في القرن العاشر الميلادي، من روائد تاصيل الحكم العربي الاسلامي، تميز الماوردي ببحوثه السياسية التي تعتبر أهم ما أسهم به في الفكر السياسي، حيث قدم أفكار سياسية خالصة دون خلط بالفقه والفلسفة. صلاح الدين بسيوني رسلان، الفكر السياسي عند الماوردي، القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983م، ص 11-53.

3 ابن تيمية هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي توارث العلم حيث كان ابوه وجده من كبار العلماء عرفت أسرته بإتباع المذهب الحنبلي، ولد في حران 10 ربيع اول 661 ه الموافق 22 يناير 1263م درس في دمشق فقد عاش في فترة مليئة بالأحداث فتعرض المسلمون إلى الغزو الصليبي، شهد الإنقسامات الفكرية وإنحرافات البعض عن المنهج الاسلامي فنادى بالعودة إلى القرآن والسنة، تولى منصب التدريس، توفي مسجونا عام 728ه – 1328م في سجن قلعة دمشق فقد سجن لاراءه الدينية وفتاواه في أمر الدين ليس لارأءه السياسية من أثار إبن تيمة كتابه : (منهاج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة والقدرية)، وكتابه : (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان) وكتابه (موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول) الذي خصصه لقضية الدين والعقل . وكتابه : (تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل) وكتابه (مجموع الرسائل الكبرى)، فقد أكد على قيام الدولة على أسس خلقية ودينية . عبد اللطيف محمد العبد، دراسات في فكر بن تيمية، القاهرة : المكتبة المصرية، 1402 ه – 1982م ص 5.

4 الإمام الغزالي هو محمد بن محمد بن محمد أحمد الطوسي، ولد في طوس في شمال شرق ايران، عرف بابي حامد الغزالي نسبة الى أن أباه كان يحيك الصوف، درس الفقه على المذهب الشافعي، أصبح مدرسا بالمدرسة النظامية ببغداد كان مقربا من الوزير نظام الملك . يعتبر الإمام الغزالي أحد أهم شخصيات الفكر الاسلامي، أهم أثار الغزالي الفكرية كتبه (إحياء علوم الدين)، (فاتحة العلوم)، (المنقذ من الضلال)، (التبر المسبوك في نصيحة الملوك)، (الاقتصاد في الإعتقاد) و(تهافت الفلاسفة)، (الرد الجميل لألهية عيسى بصريح الإنجيل). عصر الغزالي إتسم بالحركة والحيوية وصراع المدارس الفلسفية والمذاهب الفكرية . أسهم الغزالي في مجال الفكر الإسلامي بمحاولته العودة بالإسلام إلى صورته الأصلية وتنقيته من الشوائب التي ألحقتها به الفرق الإسلامية، يرى البعض أن الغزالي كان له الأثر البالغ في إبعاد الإسلام عن الفلسفة، يأخذ البعض على الغزالي إتجاهه الصوفي الذي ضاغ أفكاره السياسية، أسهم الغزالي إسهاما وأضحا في مجال التحليل السياسي. عبد المتعال الصعيدي، المجددون في الاسلام – من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر، القاهرة : دار الجمالي للطباعة، د. ت،ص 181 – 182. أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، القاهرة : مكتبة الجندي، د. ت، ص 63.

تناول ابن خلدون تنوع المجتمعات البشرية وإتصالها بتنوع الأقاليم المناخية، كما أكد أن العصبية ضرورة للسلطة لا تماسك بدونها، و ربط ابن خلدون بين السياسة والأخلاق، فالسياسة عنده تتصل بالخير والاصلاح .

تطور الفكر السياسي في عصر النهضة الحداثة

يتجلى دور الفكر السياسي في عصر النهضة و العصر الحديث، في الخطوات التي خطاها الذهن الإنساني نحو العقلانية والواقعية، وإنتقال الفكر السياسي من نشدان المستقبل في المدينة الفاضلة (اليوتوبيا) إلى البحث عنه في الواقع على الارض، فأصبح العلم – لا التأمل – هو الذي يؤسس للمجتمع المثالي، فمهد عصر النهضة للإصلاح الديني [1]، فالإصلاح الديني في جوهره فكر سياسي إحتجاجي، عبر فيه مفكروا الاصلاح عن رفضه لإدعاءات البابوية في إطار ما إكتسبته من سلطة دنيوية، فدور الإصلاح الديني في الفكر السياسي إتصل بتدعيم الملوك – بناة الدولة الاقليمية – القومية في مواجهة البابوية، فقام رواد الإصلاح الديني مارتن لوثر[2] وجان كالفن[3] وغيرهم

---

1 الإصلاح الديني يقصد به ظهور الحركة الدينية البروستانتية في الدين المسيحي بقيادة مارتن لوثر وجون كالفن . حركة الإصلاح الديني (البروتستانتية) (Protestantism)، ثورة فكرية في الكنيسة الكاثوليكية ضد فساد روما البابوية، وتسلط رجال الدين، فاستهدفت حركة الاصلاح إعادة المسيحية إلى أصولها. حركة الإصلاح في جذرها دينية وليست سياسية، الأ إن لها أثار عميقة ذات طابع سياسي، فقد أحدثت تحولات عميقة في التوازنات السياسية في اوربا. وضعت حركة الإصلاح السلطة في أيدي الملوك الذين أصبحوا في مواجهة مع البابا ورجال الكنيسة، فأعلن ملوك انجلترا وأمراء المانيا الثورة على الكنيسة الكاثوليكية، فإشتعلت الحروب الدينية الطويلة، فمن أثار الإصلاح الديني على الحرية الفكرية إقرار الحريات الفردية في مجال العقيدة، فتمهد الطريق للفكر السياسي الحديث . مريسون، حياة لوثر زعيم الاصلاح، ترجمة القس باقي صدفة، القاهرة : دار الثقافة المسيحية،1977، ص 24.

2 مارتن لوثر Martin Luther (1546 – 1483م) قسيس الماني نادى بحركة إصلاحية دينية، تركت أثرا بعيدا في المانيا وفي الفكر السياسي والعلاقات الدولية. درس الآداب والقانون فاصبح راهبا في الدير الاغسطيني ابرفارت . أحرق البابا ليو مؤلفاته بمرسوم كنسي في 15- يونيو-1520م فوصمته البابوية (كهرطوكي). مارتن لوثر ثري الإنتاج الفكري، له ما يقارب مائة مجلد لم تنشر كاملة الا في 1883م. تصوراته الفكرية وجدت صدى كواسطة للتخلص من وصايا روما، طرد من الكنسية بسبب إحتجاجه على هيمنة الكنيسة البابوية في1517م، درس اللآهوت (العلوم الدينية) في الدير وحصل على درجة الدكتوراة فعمل بالتدريس في جامعة ويتمبرج . ملر، مريسون، حياة لوثر زعيم الإصلاح، ترجمة القس باقي صدفة، القاهرة : دار الثقافة المسيحية،1977، الجزء الثاني، ص 220-223.

3 جان كالفن Jean Calvin (1564 -1509م) درس جان كالفن القانون في فرنسا ومن ثم إتجه لحركة الإصلاح الديني، سافر إلى جنيف للدعوة لفكرة الإصلاح 1536م فطرد منها بعد عامين. عاد إلى جنيف فجعل منها الدولة النموذجية للمثالية الكالفنية – تبلورت تصورات كالفن الفكرية في الفترة (1536-1560). نبذ كالفن إندماج الكنسية والدولة في نظام موحد، فحصر الكنيسة في المسائل الدينية مع إستقلالها، ناهض كالفن فكرة مقاومة السلطة المدنية عن طريق القوة والثورة، فقد نادى في تعاليمه بمبدأ عدم المقاومة المطلقة. اندرو ملر، مختصر الكنسية – من البداية الى القرن العشرين، الطبعة الثانية ، كنيسة الاخوة، 1941 م، ص 341.

بإحياء فكرة الحق الآلهي في الحكم، فصارت النهضة الفكرية السياسية مرحلة إنتقال بين العصور الوسطى والعصر الحديث، حيث ظهر فيها فكر سياسي فاعل في بناء الدولة كأفكار نيقولو مكيافيللي[1] وجان بودان[2]، فبعث عصر النهضة تراث الفكر السياسي الإغريقي القديم، فتشكل القاعدة المركزية لبناء الدولة القومية الحديثة، فقد ظل الشغل الشاغل للفكر السياسي في عصر النهضة كيفية بناء الدولة، فدار في إتجاه ترسيخ قواعد الدولة وبناء مؤسساتها، فظهرت الفكر السياسي طبيعة الدولة وآليات بناءها والعوائق التي تحول دون فاعليتها، فيلحظ دور الفكر السياسي في طغيان الواقعية السياسية، فترسخ الفكر الواقعي وطرائقه وأدواته في بناء الدولة و تحقيق الوحدة القومية، فظهر الأساس القانوني لمبدأ السيادة .

يظهر دور الفكر السياسي الحديث في بناء الدولة كتأكيد لقدرة العلم في فهم المستقبل، واحداث تحولات جوهرية في العالم من ثم السيطرة على الطبيعة، وتحسين أحوال الناس على الارض، فالفكر السياسي الحديث أنهى النظام الإقطاعي بالتحولات الكبرى - الثورة الفرنسية والثورة الصناعية- اللتان أفضتا للتأسيس البنائي للدول وتشكيل القوميات وتاكيد مبدأ السيادة الوطنية، فأنتجت التغيرات العميقة نظام سوسيوإقتصادي لضبط حركة الإنتاج والدولة والمجتمع، بهدف التغلب على مايفترضه النظام من أزمات حقيقية او محتملة، والتحكم في مسارات المستقبل والتنبوء بها ورسم صورة للمستقبل المرتجى للاستقرار السياسي، فتشكلت الوحدات السياسية الجديدة (الدولة الاقليمية) والدولة القومية بسلطتها المركزية من خلال فكرة التقدم

---

1 مكيافيللي (1469- 1527م). Niccolo Machiavellيعتبر أول محلل استراتيجي حديث لقوى الدولة، ولد في فلورنسا لأسرة عريقة، عرفت بعدائها لأسرة دي مديشي الحاكمة، ونفي جميع أفراد أسرته من فلورنسا 1260م لفترة قصيرة، في عهد الامير لورنزو دي مديشي الذي أسهم في نهضة ايطاليا، فإحتضن العلم والفن وحفظ التوازن بين وحدات ايطاليا الخمس، فتعرض للقتل في مؤامرة للإطاحة بالحكم، فأصبحت ايطاليا عرضة للسيطرة الاجنبية المباشرة وغير المباشرة، ففي تلك الظروف نفي (مكيافيللي). نيقولو مكيافيللي، الامير، تعليق بنيتو موسوليني، تعريب خير حماد، تعقيب فاروق أسعد، ط11، بيروت: دار الافاق الجديدة، 1401 – 1981، ص 5- 47.

2 جان بودان(1530 -1596م) Jan Badinمحامي فرنسي، أفكاره السياسية جمعت بين الجوانب العملية والنظرية، عاش أبان الحرب الأهلية السياسية الدينية في فرنسا، انتمى إلى جماعة من رجال القانون أهدافها تدعيم سلطة الدولة الاقليمية باعادة السلام والنظام لفرنسا عن طريق القضاء على الخلافات السياسية والدينية عن طريق اقامة حكم ملكي مطلق، فمن أهداف هذه الجماعة نشر التسامح الديني، أبرز المضمون القانوني والوظيفي للدولة فلجأ الى مفهوم السيادة. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، الطبعة السابعة، القاهرة : مكتبة جامعة القاهرة، 2019 ، ص 383.

عند فرانسيس بيكون[1]، وتعمق الفكر العقلاني في تنظيم الاطر السياسية، فعلى قواعد الفكر السياسي الحديث تأسست مبادىء الحداثة، فظهر العقل التجريبي ومن ثم ساد المنهج المادي النقـدي من خلال إسهامات ديكارت[2] وجون لوك[3]

1 فرانسيس بيكون (1561 – 1626 م) Francis Bacon فيلسوف انجليزي ورجل دولة وكاتب معروف بقيادة الثورة العلمية، أسس منهج فكري قائم على التجريب والملاحظة فقد دعا إلى تجاوز المنطق الاورسطي، يعتبر بيكون رائد التجريبية، دافع عن المعرفة العلمية المبنية على الإستقراء والمراقبة الدقيقة للأحداث والطبيعة، يعتبر بيكون أبو المنهج العلمي، إعتقد أن المعرفة تبدأ بالتجربة التي تثريها الملاحظة . يرى بيكون أن الفلسفة تقوم على أساس من العلم الطبيعي وفهم للواقع الحسي وإعمال الذهن ركز في تخطيطه للطبيعة على العقل . أسس بيكون النظرية المنطقية الجديدة، فإستبدل منهج البرهان القياسي بمنهج الكشف الإستقرائي، فالاستقراء من وجهة نظره يتطلب التجرد من العقائد الخاصة والاراء الشخصية، فتخضع الاقوال والافعال للملاحظة والتجربة بالفكر والحواس.

2 رينية ديكارت (1596 -1650 م) مفكر وعالم رياضيات فرنسي، يعتبر رائد الفلسفة الحديثة أهم منتوجه الفكري (تأملات في الفلسفة الأولى 1641 م)، (مقال عن المنهج 1637 م)، (علم الهندسة 1637 م)، (مبادىء الفلسفة 1644 م)، (قواعد لتوجيه التفكير)، إخترع ديكات نظام الإحداثيات الديكارتية الذي يشكل النواة الأولى للهندسة التحليلية، يعتبر ديكارت شخصية رئيسية في تاريخ الثورة العلمية، ورائد العقلانية، ديكارت صاحب مقولة الكوجيتو (أنا افكر، إذا أنا موجود) . ديكارت، مقال عن المنهج، ترجمة محمود الخضيري، مراجعة وتقديم محمد مصطفى حلمي، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985 م، ص 190. مهدي فضل الله، فلسفة ديكارت ومنهجه، الطبعة الثالثة، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، 1996م.

3 جون لوك (John Locke) (1632-1683م) مفكر سياسي إنجليزي، عاصر الحروب الأهلية، والصراع بين الملك والبرلمان على السلطة السياسية، تأثر بالثورة البيضاء وتأيد الحكم البرلماني على حساب سلطة الملك، يمثل التفكير السياسي الأنجلوامريكي، أيد (جون لوك) العصيان السياسي ومشروعية الثورة على الحاكم المستبد، تناول في كتاباته الجدل الإستبدادي - ونقد المدافع عن الاستبدادية . أكد (لوك) أن الدولة تنبع من الجماعة، وتخضع للقانون، وتهدف لرفاهية الشعب، إستخدم نظرية العقد الإجتماعي للوصول لرفاهية الشعب، إنتقد (لوك) نظرية الحق الالهي، فقد دافع عن حق الحياة والحرية والتملك، فقد أعطى أهمية خاصة لحق التملك، دافع جون لوك عن العقد الاجتماعي، بإعتباره أساس المحافظة على حرية وإستقلال ومساواة الناس الطبيعية.

وديدرو[1] وكانط [2] وتوماس هوبز[3]، وجان جان جاك روسو[4] وهيجل[5]، وكارل

1 دنيس ديدرو (1713-1784 م) مفكر فرنسي وكاتب موسوعي، يعتبر من قادة التنوير، درس الفلسفة والقانون، ساهم في كتابة دائرة المعارف التي تعتبر من محفزات الثورة الفرنسية، إستمد دنيس ديدرو سمعته الأدبية بشكل أساسي من مسرحياته ومن مساهماته في الموسوعة، نشر العديد من أعماله (جاك القدري)،(مفارقة حول الممثل)، و(حلم).

2 إيمانويل كانط (1724- 1804 م) مفكر الماني، يعتبر أهم من كتب في نظرية المعرفة الكلاسيكية، يعتبر أحد فلاسفة عصر التنوير الذي بدأ بالمفكرين البريطانين جون لوك وجورج بيوكلي وديفيد هليوم، من أهم أثاره الفكرية (نقد العقل الخاص) و(نقد العقل العملي) و(الدين في حدود مجرد العقل) و(أسس غيبيات الأخلاق). يرى كانط أن جميع المواضيع والأشياء التي يمكن للعقل معرفتها تتم بطريقة يختارها العقل، إبتدع كانط نظاما مبتكرا في نظرية المعرفة مزيج من التجريب والعقلية . يرى كانط أن إستخدام العقل دون التجربة لا يقود إلى المعرفة، وإنما يقود إلى الأوهام، تأثر بكانط هيجل وآرثر شوبنهاور

3 توماس هوبزThomas Hobbes (1679 -1588م) تميز هوبز بأسلوبه في التحليل ومجموعة التعريفات التي جاء بها وبنى عليها أفكاره، عرف بالتسلسل المنطقي لأفكاره لهذا يعتبر رائد العلوم السياسية في العصر الحديث، ناصر توماس هوبز السلطة الملكية، فمن وجهة نظره لاتوجد شرعية بدون القوة، فالقوة أساس الشرعية، فإستخدم (هوبز) نظرية العقد الاجتماعي لتأيد الحكم الملكي المطلق، أظهر في كتاباته مشاكل الديمقراطية، لاسيما في كتابه التنين رمز الدولة (اللوثيان) Leviathan، فأدخل هوبز الأسلوب العلمي في تحليل النظام السياسي، فجوهر كتاباته هو ان اي حكومة تستطيع أن تسيطر واقعيا حكومة شرعية يجب الخضوع لها تماما تحقيقا لصالح الناس الذين أوجدوا الدولة . لجأ (هوبز) للأسلوب الإستباطي ولم يلجأ إلى الأسلوب الإستقرائي للأحداث التاريخية. Thomas Hobbes .Leviathan , edited by Oakeshott , new york: cotlier Book, 1962, pp.1-18

4 جان جاك روسو. Jean Jacques Rousseau(1712-1778م)، يعتبر مفكر الثورة الفرنسية، فتصوراته السياسية تعتبر أفكار مثالية، فقد أسقطت في التطبيق، ذلك لأنها بدأت بدعم الفردية الأ أنها إنتهت إلى تأيد الجماعية الشمولية، يعتبر روسو مؤسس علم التربية الحديثة فقد تعمقت أفكاره في مذاهب التربية والفضيلة والمبادىء الاخلاقية، تناول الجدل حول طبيعة الدولة في عمله (رسالة الاقتصاد السياسي)، أعطى روسو نظرية العقد الاجتماعي مضمونا أوسع، فقد ساهم في تحديد مضمون الحكومة بالتركيز على المشاركة السياسية وأولياتها مع الدفاع عن الديمقراطية المباشرة وتوضيح إمكانية تطبيقها في الدولة الحديثة، تركت أراء (روسو) في الحرية والمساواة والسيادة الشعبية أثارها في الفكر السياسي الانساني، فقد صارات شعارات الثورة الفرنسية . جان جاك روسو، العقد الاجتماعي: مبادىء الحقوق الأساسية، ترجمة عادل زعيتر – النخبة الدولية لترجمة الروائع العالمية (الاونسكو)، القاهرة : دار المعارف، 1954م، ص 19.

5 هيجل Georg Wilhem Hegel (1830 – 1770 م) غيغور وليم هيجل، يعتبر هيجل رائد الفلسفة الالمانية، ترك أثارا هامة في الفكر السياسي، بنى كارل ماركس أفكاره على جدلية هيجل، فهو يرى أن المنطقي موجود في الواقع، فلم يفصل بين ماهو قائم وما يجب أن يكون، « ماهو فكري واقعي، وأن ماهو واقعي فكري». يرى هيجل أن الفلسفة لا ترتبط بالمتخيل بل بتحليل الواقع، فأرسى دعائم (الديالكتيكية) كمنطق فلسفي لدراسة الظواهر العامة فهيجل رائد الأسلوب الجدلي او الديالكتيكي . ينظر هيجل للدولة على أنها كائن طبيعي يمثل جزءا من عملية التطور في العالم وتطور الفكر والروح . يرى هيجل أن السيادة فكرة مطلقة مصدرها الدولة . هيجل صاحب فكرة تقديس الدولة، تصدى وعالج المشاكل الفكرية التي ظهرت في القرن التاسع عشر، أفكاره تناولت القومية المبنية على الدولة العضوية وسار على منهجه كارل ماركس . تأثر في فكره السياسي بالثورة الفرنسية – افكار جان جاك روسو – ودكتاتورية اليعقوبية . زكريا ابراهيم، هيجل او المثالية المطلقة: عبقريته وفلسفته، الطبعة الاولى، القاهرة : مكتبة مصر، 1970، ص 87.

ماركس[1]، فترسخ فكر سياسي جديد يتكىء على المعرفة والعقلانية، فلم يعد الزمن الفكري مرتبطا (باليوتوبيا) التصورات المختيلة، وإنما يرتبط بمفهوم التقدم الذي يتصل بحركة الحضارة الإنسانية في الإتجاه المتصاعد، فالزمن يتصاعد ويتقدم من الماضي إلى الحاضر فالمستقبل، فأظهر الفكر السياسي الدور الجديد للعلم في بناء الدولة، المتمثل في تقديم معرفة حقيقية أو أقرب للحقيقية عن الواقع السياسي الاجتماعي بمفهومه الأوسع للواقع (الطبيعة، العقل، المجتمع، الثقافة)، فاصبح بمقدور العلم إكتشاف الحقائق المتصة بنماء الموارد البشرية والمادية، فتتساوى فكرة الحقيقة مع الواقع الملموس للعالم وضرورة إعمال العقل، فتأكد أن العالم محدود وبالإمكان تخيله وفهمه وتفسيره، ومن ثم إستقراء المهددات والمخاطر وقياس المعطيات والفرص اي اعلاء دور القكر السياسي، فالحقيقة صارت تخضع لقوانين ثابتة ومنطق له مكنزمات واتجاهات حركة تسمح بالتنبوء بالأحداث وإتجاهات التغيير في الدولة والمجتمع، فصار الإستقراء من جنس المعرفة المبنية على الملاحظة، التي يمكن إثباتها والإعتماد عليها في صناعة القرار السياسي، فانتقل الفكر السياسي المؤثر على بناء الدولة من الطابع الفلسفي التأملي إلى الطابع العلمي، فأثر ذلك في إرساء دعائم الدولة القومية فأصبح الإهتمام ببناء الدولة القومية « الوطنية» وكيفية إدارتها، وتحقيق مصالح سكانها، فتبلور فكرا سياسيا تشعبت إتجاهاته ووظائفه، فظهر النظام الديمقراطي الليبرالي بفكريه السياسي الليبرالي والفكر النقيض السياسي الفكر الاشتراكي الحديث .

1 كارل ماركس Karl Marx (1883- 1818 م) جمع بين الاشتراكية والشيوعية فيماعرف بالنظرية الماركسية، فأصبحت أفكار ماركس القاعدة التي سار عليها الفكر الاشتراكي الحديث، فأصبحت عقيدة فعلية ودين مدني، رغم أنها إنحصرت في عالم النبوءات. إبتدع كارل ماركس منهج التحليل المادي للتاريخ، فطور فلسفة التاريخ لهيجل، خاطب ماركس الطبقة العاملة بالقيام بالإنقلاب الاجتماعي في (البيان الشيوعي). الفكر السياسي لماركس ظهر في شكل نبوءات سياسية لمآلات النظام الليبرالي الرأسمالي وصراع الطبقات في (الجدلية المادية)، بعد تحليله فكريا لطبيعة النظام الرأسمالي في (المادية التاريخية) وإقتصاديا في (راس المال). أن نبوءاته قبلت من انصاره كمسلمات وعقيدة مغلقة (Dogma) غير قابلة للنقاش والجدل. البيان الشيوعي أحد الاعمال المشتركة بين كارل ماركس وفردريك انجلس ، وهناك اعمال قام بها ماركس منفردا (كتاب راس المال) من ثلاث اجزاء، (الايديولوجية الالمانية)، (الصراع الطبقي في فرنسا)، (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي)، (الحرب الاهلية في فرنسا). نشر ماركس العديد من الابحاث والمؤلفات في كافة المجالات السياسية والفلسفية والاجتماعية منها : (حول المسألة اليهودية)، (مساهمة في نقد فلسفة القانون عند هيجل)، (الاقتصاد السياسي والفلسفة)، (العائلة المقدسة)، (تاريخ المذاهب الاقتصادية). شكلت تصورات ماركس في الفكر السياسي الفلسفة الالمانية والثورة الفرنسية والاقتصاد الانجليزي . ماركس وانجلز، بيان الحزب الشيوعي، موسكو : دار التقدم، د.ت.

اتصل دور الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث بقضية التجديد الإسلامي[1] ، وهي قضية فكرية دار حولها جدل عميق بعمق تاريخ المسلمين، فالتجديد في الفكر الإسلامي يقوم على الإجتهاد[2] وإعمال العقل في المسائل الفقهية والمعاملات الدنيوية، فالتجديد في الإسلام عملية مستمرة للمواءمة بين الإسلام وروح العصر أيا كان العصر ولم يتوقف اجتهاد المسلمين، فدور الفكر السياسي الإسلامي في بناء الدولة يتجلى في أطروحات جمال الدين الافغاني[3] ، يلتمس الفكر السياسي للافغاني في محاضراته ودروسه ومقالاته ومجلتة (العروة الوثقى)[4]، وطرحه فكرة الجامعة الإسلامية لتشمل جميع دول المشرق، فرسخ الفكر السياسي للافغاني آليات النهضة الإسلامية في العلم باعتباره الغائب الحاضر، فقد بعث جمال الدين الدعوة للأمة الإسلامية لرؤية استراتيجية اعتبارها وظيفة تتصل بالنهضة، ففكره السياسي إعتمد على المنهج القرآني في بناء الافراد والجماعات.

---

1 التجديد في الفكر الاسلامي قضية دار حولها جدل عميق بعمق التاريخ الإسلامي، و تفتح نقاط تحتاج اضاءة واضحه حول مضمون التجديد، أيعالج ذات الدين الإسلامي، أم تجديد في بعد معين من الإسلام كالفكر ومواكبة التغييرات في العلاقات الانسانية؟ أ هناك علاقة تطابق بين حركة الإصلاح في المسيحية، ومفهوم التجديد الإسلامي؟ ما الدواعي للتجديد الإسلامي في القرن التاسع عشر؟. التجديد في الفكر الإسلامي قديم قدم الدين الإسلامي، يقوم على الإجتهاد وإستخدام العقل في المسائل الفقهية، فهو أصل ثابت في القرآن الكريم، فالعديد من الآيات القرآنية تتحدث عن استخدام العقل « يعقلون» و « يتدبرون» و» يتفكرون»، فالتجديد مدرسة فكرية تقوم على الإجتهاد وإعمال العقل في المسائل الفقهية، تعود جذورها إلى القرن الأول الهجري . الإمام محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الاسلامية – الجزء الثاني، القاهرة : دار الفكر العربي ، د .ت، ص 159- 162.

2 الاجتهاد يتصل اتصالا واضحا مع تجديد الفكر الاسلامي هذا لايعني ان هناك اتفاق مطلق بين المسلمين حول موضوع الاجتهاد، فالاجتهاد قضية ظنية لهذا انكره بعض العلماء والفقهاء، باستنادهم على الاصول المصدرية للاسلام (القرآن الكريم والسنة النبوية) دون غيرها. دعاة التجديد اسسوا منظورهم الاجتهادي على ان القرآن الكريم يحث بصريح العبارة على التجديد واعمال الفكر في قوله تعالى في سورة النساء الاية 83 : (ولو ردوه الى الرسول و ألي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) وفي قوله تعالى من سورة التوبة الاية 122: (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين) الامام محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الاسلامية–الجزء الثاني، القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت،ص 160- 174.

3 جمال الدين الافغاني (1838 – 1897م) هومحمد جمال الدين بن السيد صفتر الحسيني الاسد آبادي ولد في اسد آباد في افغانستان، مفكر سياسي إسلامي عمل في السياسية والصحافة، فدعا إلى النهضة الإسلامية ووحدة المسلمين في القرن التاسع عشر للتصدي للاستعمار ومواجهة التخلف المادي، جاب عواصم العالم الإسلامي ومدن اوربا، فقد زار لندن وباريس وإستقر في الأستانة حتى توفي فيها، كان ملما بلغات المسلمين العربية والتركية والفارسية ومجيدا للغات الاوربية الانجليزية والفارسية، حفظ القرآن الكريم وتعمق في علوم الشريعة والتصوف والفلسفة فضلا عن إهتمامه بالمنطق والرياضيات, الافغاني كان مطلعا على أحوال المسلمين تحت الاستعمار لتجواله في الهند وايران ومصر والعراق، كما كان يدرك واقع النهضة المادية التي شهدتها اوربا . جمال الدين الافغاني، العروة الوثقى، تحقيق محمد عمارة، القاهرة،1994، ص98.

4

تطور الفكر السياسي في ظل العولمة

دور الفكر الساسي في ظل العولمة يظهر في الموضوعات، التي كانت ذات طابع محلي أو إقليمي صارت ذات أبعاد عالمية، فالعولمة[1] شكل معياري قياسي عالمي لظواهر متعددة، وسعت دائرة الإختيار للبشر وحولت الفرص من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي، فأضحت النماذج المنافسة هي تلك النماذج التي تقود لحل المشكلات والصعوبات المتصلة بالتعاون والإرتباط المتبادل بين الامم والمجتمعات والافراد، فالأثر الاستراتيجي للعولمة أوسع من أن يحصر في بعض الموضوعات والقضايا والجوانب كالراسمالية، الليبرالية، الحداثة، وغيرها، فالواقع الذي خلقته العولمة يعبير عنه بسوق الرسائل العالمية واسعة النطاق والتأثير في كل الأطر والأبعاد، فالعولمة خلقت مناخ دولي تسوده المنافسة الحادة رغم أنه يعمل لصالح الأقوياء على حساب الضعفاء، فالحضور في النظام العالمي لاي دولة، يحتاج بالدرجة الأولى حضورا إقتصاديا يتعظم فيه الإنتاج، لاجل ذلك صعودت الصين بالمنافسة الاقتصادية لمركز قيادي دولي في الإقتصاد العالمي بفضل فاعلية إقتصادها.

دور الفكر السياسي في بناء الدولة في ظل العولمة يتجلى في العولمة الفكرية[2]، ففي ظل العولمة تتضاعف حركة إنتقال الأفكار فتعمل وسائل الإتصال على تغيير الأفكار وإعادة تشكيل المفاهيم وتنظيم القيم في بقاع جغرافية شديدة البعد والإتساع، مما يخلق التنافس الفكري من منظور صناعة الرأي العام الجمعي، فدور الفكر السياسي في بناء الدولة في ظل العولمة من منظور الواقعية السياسية، يظهر في التبرير لمصالح الدول وسيادة منطق القوة في العلاقات الدولية، فإبتعد العالم عن الوصول لديمقراطية العلاقات الدولية، فالأقطاب الدولية الفاعلة في النظام الدولي مازالت تحشد وتراكم

---

1 موريس روبان، تاريخ الافكار السياسية المقارنة، ترجمة عائدة دعد قنان، الطبعة الاولى، بيروت : المركز العربي، 2004، ص 41.

2 العولمة الفكرية مظهر من مظاهر تحولات النظام العالمي بعد الحرب الباردة، فأصبحت الفكرة سلعة متداولة في سوق الافكار العالمي، فإنفتح الباب على مصرعية للتفكير الكوني وسيادة الفكر المعولم، فالنظريات والمدارس الفكرية تصبح نماذج ذات أبعاد عالمية لحل المشاكل الكبرى والصغرى، فالعولمة بحكم توظيفها للتطور العلمي التكنولوجي، تعمل على توسيع دائرة التاثير والتاثر بين الافكار على المستوى العالمي، فتصبح الساحة الفكرية سوق عالمية للافكار والاراء والمفاهيم والتصورات، فعملية التاثير والتاثر التي حركتها العولمة لها أبعاد فكرية داخلية في المنظومة الفكرية المتماسكة وخارجية أبعد من تاثيرات المنظومة الفكرية التقليدية فتبرز سمات المدراس والنظريات الفكرية وماتمتلكه من مزايا بالقياس مع المدارس والنظريات الاخرى . « سوق الفكر العالمي» الذي خلقه واقع التطور العلمي التكنولوجي، حقق مرونة في النظريات والمدارس الفكرية . موريس روبان، تاريخ الافكار السياسية المقارنة، ترجمة عائدة دعد قنان، الطبعة الاولى، بيروت : المركز العربي، 2004، ص 43.

مصادر القوى وأدواتها، ولاتحتمل الإنفتاح على ديمقراطية البيئة الدولية، فالتغيرات الكمية والكيفية في توازنات القوى الدولية مرهونة بالتغييرات في ميزان القوى المادية لتلك الأقطاب، فتهيئت الفرص أمام بعض الدول لتصبح عالمية، بقدراتها الاقتصادية أو الإعلامية أو العلمية التكنولوجية، فالعولمة أتاحت المجال لبعض الإتجاهات الفكرية لتصبح عالمية بالتوازي مع قوة الدول الفاعلة في النظام الدولي.

دور الفكر السياسي في بنا الدولة من منظور الليبرالية السياسية[1] في ظل العولمة، يقوم على تأسيس حتمية السيطرة الراسمالية عالميا في كافة الأبعاد، ففي التجارة الدولية إزالة الحدود والحواجز المقيدة للتجارة و...وغيرها، إنطلاقا من كون الليبرالية تعمل على تامين المصالح الانسانية، فنادى فوكوياما بالمطلوبية الذاتية للدول للتحول لمحتوى الليبرالية السياسية التي تجعل من الديمقراطية قضية عالمية ومطلوب لامناص منه بإعتبارها «نهاية التاريخ»، فالليبرالية في رؤيتها للعولمة أنها الإتجاه المحتوم لكافة المجتمعات البشرية .

دور الفكر السياسي الماركسي في بناء الدولة في ظل العولمة، ينبع من كون الماركسية نظرية عالمية، شكلت نظام سياسي في الاتحاد السوفيتي في القرن الماضي بلغ مداه في (البيريسترويكا)[2] التي كشفت هشاشة البناء الاشتراكي، ففي العولمة تظهر مفاهيم المدارس الماركسية الاوربية والامريكية التي ترى أن العولمة تعني أممية الطبقة الراسمالية والإقتصاد الرأسمالي وعملية تدويل رأس المال بإتصاله بالشركات فوق الوطنية والاستثمار الاجنبي، فالمدارس الماركسية الجديدة ترى أن ماركس لم يحدد الدور الاقتصادي للدولة في عملية التراكم الدولي لرأس المال، فالتصورات الفكرية للماركسين الجدد حول العولمة ودولة ما بعد الحداثة تتصل بعملية تدويل رأس

1 الليبرالية السياسية إتجاه فكري أساسه النزعة التحررية والتأسيس على نظرية المعرفة فالإتجاه الليبرالي يتبنى العقلانية والإنسانية والديمقراطية في البعد السياسي، كما يتبنى رأسمالية السوق الحر في الاقتصاد، فإنه يدعم الفردانية في الثقافة، و...غيرها. فمنظور الاتجاه اللبرالي للعولمة، أنها عولمة اللبرالية وسيادة الفكر السياسي الليبرالي في العالم أجمع. . و أن الديمقراطية هي الفريضة الغائبة في نظام الدول والانظمة كافة، فالوصول إليها يعني وصول الانسانية إلى القمة في صناعة نظام سياسي عصري، بهذا يصل الفكر السياسي إلى نهاياته بالوصول لأكثر الأنظمة تطورا – الديمقراطية الليبرالية.

2 البيريسترويكا رؤيا قدمها الامين العام للحزب الشيوعي مخائيل غورباتشوف في ثمانينيات القرن العشرين لبناء ماعرف بالاشتراكية المتطورة ، فصار هذا المشروع الفكري استراتيجية الدولة السوفيتية الداخلية والخارجية حتى سقطت وانهارت. هدفت(البيريسترويكا) لخلق مناخ سياسي واقتصادي جديد يتغلب فيه الاتحاد السوفيتي على الركود في العمليات الاقتصادية والجمود في الاداء السياسي، هدفت(البيريسترويكا) الى تطوير مبادرة الجماهير واشاعة الديمقراطية وتحقيق الشفافية.

المال فنظروا لأهمية التعديل في هياكل الدول الوطنية (الدول النامية) وفقا لمتطلبات الاقتصاد العالمي، فالتعديل في هياكل الدولة الوطنية ينشأ عن الإستجابة للضغوطات الخارجية وإعادة تنظيم علاقات القوة الداخلية.

دور الفكر السياسي في بناء الدولة في ظل العولمة من منظور السلوكية السياسية يقوم على حتمية إنهيار العلاقات الدولية القائمة على أساس معاهدة وستفاليا[1] وإستتبدالها بنظام تشتد فيه الصلة بين الدول والمجتمعات مما يجعل إدارة الشؤون الداخلية والخارجية أمرا غير ممكن الا عبر الإستعانة بالنظام العالمي او الاقليمي (المنظومة الدولية)، فتصبح هذه التحولات وليدة بعض الضرورات التاريخية، لا صلة لحودثها بالدول المؤثرة على العولمة الفكرية بحسب نظرية (انتوني ماكجرو) للإطار الفكري[2] الذي يرى (ماكجرو) بأن العولمة تظهر للعيان في كافة المجالات الحياتية .

دور الفكر السياسي في بناء الدولة في ظل العولمة من منظور النظرية الاجتماعية السياسية يظهر في إتساع نطاق العلاقات الإنسانية على مستوى عالمي، فيرى رولان رابرتسون أن العولمة ظاهرة تجعل العالم ككل واحد مترابط ولصيق ببعضه البعض، مما يجعل القضايا الوطنية والموضوعات الشخصية تحت تأثير العولمة ذات صلة وثيقة بموضوعات ومسائل دولية متجاوزه الحدود الوطنية، فالفكر السياسي الاجتماعي في منظوره عن العولمة، يرى أن العولمة تفترض التسليم بعدم الثبات والنسبية في

---

1 معاهدة وستفاليا صلح وستفاليا اسم يطلق على المعاهدتين اللتين دارت المفاوضات بشأنهما في كل من مدينتي أوسنابروك ومونستر وتم التوقيع عليهما في 15 مايو 1648 م و 24 اكتوبر 1648 م، فالمعاهدتان أنهتا حرب الثلاثين عاما في الامبراطورية الرومانية ومسرحها المانيا، وحرب الثمانين عام بين اسبانيا ودولة المقاطعات السبعة المتحدة (هولندا). تعتبر معاهدة وستفاليا أول إتفاقية دبلوماسية في العصر الحديث وقد أرست نظاما جديدا في أوربا قائم على سيادة الدول واحترام الحدود ، كما ادت الى قيام الدولة الوطنية ذات السيادة فمخرجات تلك الاتفاقيات وتداعياتها بابرزت الدولة الوطنية ذات السيادة على رقعة جغرافية بعينها يقطنها شعب بعينه يمثل قوام مواطني تلك الدولة . ويل ديورانت، قصة الحضارة، الجزء 30، ص 215. محمد جلال هاشم، منهج التحليل الثقافي – الدولة الوطنية السودانية وظاهرة الثورة والديمقراطية، الطبعة الثامنة، الخرطوم :الدار البيضاء للنشر، 2018 م. ص76 .

2 نظرية (انتوني ماكجرو) (Anthony Megrew) حول العولمة تتخذ مكانها ضمن هذا الإطار الفكري، حيث يرى أن العولمة هي النمو المستمر للاتصالات ووسائل التواصل المتبادل، بذلك تشمل العولمة حدوث حالة من التأثير والتأثر بين مختلف الانشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية بمستوى يتخطى الحدود الوطنية. يعرف (ماكجرو) العولمة: (العولمة تدل على وجود تحول اساسي في شكل المحيط والمؤسسة والنشاط الاجتماعي البشري يتجه ناحية نماذج تتجاوز القارات، ليصبح اقليمي ودولي، مما يحدث تأثير متبادل على ممارسة السلطة)، العولمة بحسب مفهوم ماكجرو تدل على وجود تحول أساسي في شكل المحيط والمؤسسة والنشاط الاجتماعي البشري يتجه ناحية نماذج تتجاوز القارات، ليصبح اقليمي ودولي، مما يحدث تاثير متبادل على ممارسة السلطة. McGew, Anthony,The Transformation of Democracy: Globolization and territorial Democracy ,p80

الهويات القديمة، فتظهر نظرية صاموئيل هانتيغتون (صدام الحضارات)[1]، صدام الحضارات هو من نتائج صراع الثقافات يتبعه صدام الحضارات .

دور الفكر السياسي في بناء الدولة في ظل العولمة منظور مابعد الحداثة ، يتأسس على إفترض أن الانسان ذا هوية مصنوعة، وأن المجتمع صدى النظرية، وأن التاريخ في ذاته لايحمل أي حركة ميل ذاتي، فلامعنى لأي نوع من اليوتوبيات (المدن الفاضلة)، ففكر ما بعد الحداثة ينفي (اليوتوبية) ويؤكد على نظرية المعرفة - فعالية العقل النقدي والعلم التجريبي.

دور الفكر السياسي الإسلامي في بناء في ظل العولمة لايخرخ عن الدور التأريخي للفكر الإسلامي في التعامل مع المستجدات الفكرية، فبعد الحرب الاوربية الثانية وقيام الدول القطرية ظهرت ضرورة المزاوجه بين الاصل والعصر للخرج من ظلال التبعية والسلفية، فظهر مفكرون مسلمون إتسمو بالتجديد الفكري على نحو محمد عمارة2 الذي نادى بالوسطية الاسلامية وعبد الله النفيسي3 الذي ضحض الدعوة

---

1 نظرية (صاموئيل هانتيغتون) (صدام الحضارات) تعتبر ان اهم نظريات الفكر الاجتماعي للعولمة، رغم ان النظرية لم تتطرق للعولمة كموضوع مستقل، الا ان محتواها يلمس بعمق العولمة. يرى (صاموئيل هانتيغتون) ان تطور الاتصالات ووسائل التواصل سوف تقود الى قيام صراعات جديدة، كما ستقود الى مزيد من التعاون في ذات الوقت ستقود للنزاعات اي الى صدام الحضارات، فالهويات اللقديمة كالهوية الوطنية، سوف تضعف في ظل التطور القائم على العولمة مما يشكل ارضية لهويات اخرى. اطروحت (صاموئيل هانتيغتون) تتناول اهمية الثقافة الاخذه في التغيير الى وعي حضاري، لابد ان يقود الى صدام الحضارات في ظل التطور العلمي التكنولوجي والنهوض غير المسبوق للاتصالات ووسائل التواصل، فكلها تقود الى مزيد من تسليط الضوء على نقاط الاختلاف. فالفاعلية الحضارية للغرب استدعت ميلامن قبل الحضارات الاخرى لمواجهة الحضارة الغربية. يرى (صاموئيل هانتيغتون) ان النزعة المناطقية الاقتصادية على مستوى العالم

2 محمد عمارة مصطفى عمارة (1350 – 1441 ه) (1931 -2020 م) ولد بقرية صروة بريف مصر التابعة لمحافظة كفر الشيخ، حصل على الليسانس في اللغة ا1لعربية والعلوم الاسلامية عام 1965م من جامعة القاهرة وحصل على الماجستير الدكتوراة في الفلسفة الاسلامية عام 1975م. انتمى محمد عمارة الى المدرسة الوسطية في الفكر الاسلامي الحديث، ومن اثاره الفكرية مئة وسبع واربعون كتابا، منها تحقيق ثلاث عشر عملا كبيرا، بتداء من الاعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي، وانتهاء بكتابه السنة والبدعة للشيخ محمد الخضر حسين، كما الف عمارة خمس كتب بالاشتراك مع آخرين . توفي محمد عمارة عام 2020 م. محمد عمارة، مقالات الغلو الديني واللاديني، الطبعة الاولى، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 1424 ه -2004 م، ص 6.

3 عبد الله فهد عبد العزيز عبد الله عبد العزيز النفيسي، كاتب ومفكر وصحفي وسياسي اكاديمي كويتي، انتخب عضوا لمجلس الامة الكويتي في انتخابات 1985 م، عمل استاذا للعلوم للعلوم السياسية في جامعة الكويت وجامعة الامارات في مدينة العين . يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من كلية تشرشل بجامعة كامبريدج في بريطانيا عام 1972 م، نال الدكتوراة بعد ان حصل على الاجازة من الجامعة الامريكية في بيروت عام 1967 م. اهم اثاره الفكرية كتبه (في السياسة الشرعية)، (مستقبل الصحوة الاسلامية)، (العمل النسائي في الخليج الواقع والمرتجى)، (دور الشيعة في تطور العراق السياسي) . يقوم فكره على الموضوعية والعقلانية المواجهة حد الصدمة. عبد الله النفيسي، في السياسة الشرعية، الكويت : دار الدعوة ، الطبعة الاولى، 1405 ه – 1984 م، ص 9.

لدولة إسلامية وحسن الترابي1 الذي دعا للحوار والتفاعل مع الجميع، فقاد هؤلاء أطروحات جديدة فالبسوا الحداثة ثوب الإسلام، ففي العصر الحاضر يلمح الأثر الاستراتيجي للفكر الإسلامي في نظرته للعولمة في أراء رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد2 إلى العولمة، فمن وجهة نظره أن يعمل العالم الإسلامي على تحويل العولمة لعولمة يستفيد منها المسلمون، بالوحدة والتضامن والخروج من القطرية الضيقة إلى رحاب الأمة الإسلامية الواسعة، فمن وجهة نظره أنه بامكان الفكر الإسلامي تعديل مفهوم العولمة بالشكل الذي يناسب المجتمعات الإسلامية، بتغيير الواقع الاقتصادي للعالم الإسلامي، فإنه يرى أن العولمة تفرض على العالم الإسلامي خيار التقدم الاقتصادي الحضاري كشرط تاريخي يضمن البقاء والوجود في العالم المتغير.

1 حسن عبدالله دفع الله الترابي (1932 – 2016) (1335 – 1437ه) ولد بمدينة كسلا درس في جامعة الخرطوم (الخرطوم 1955م) وبريطانيا (نال درجة الماجستير عام 1957 م من كلية كينج) وفرنسا (نال درجة الدكتوراة عام 1961م من جامعة السربون)، برز دوره السياسي والفكري بعد ثورة اكتوبر 1964م ، يعتبر احد اعمدة تجديد الفكر الاسلامي في العصر الحديث، بعد انتفاضة ابريل 1985 م قام بتاسيس الجبهة الاسلامية القومية (1985 – 1989) واصبح الامين العام لها . تعامل مع نظام الانقاذ (1989 – 2019) فاصبح رئيس المجلس الوطني (البرلمان) في الفترة (1996 – 1999م) ، اختلف مع نظام الانقاذ حول قضايا فكرية، كون حزب المؤتمر الشعبي الذي اصبح زعيما له (1999 – 2016) حتي وفاته. الاثار الفكرية لحسن الترابي نشاط دعوي وخطب سياسية ولقاءات جماهيرية وبرامج حزبية، فضلا عن كتبه الفكرية التي تناولت كل قضايا الدولة الحديثة من منظور ديني، كما اهتم بقضايا المجتمع ودور المرأة فيه فأهم كتبه (قضايا الوحدة والحرية)، (تجديد اصول الفقه)، (تجديد الفكر الاسلامي)، (الاشكال الناظمة لدولة اسلامية)، يرى ان الصحوة الاسلامية جاءت استجابة لظروف غشية العالم قاطبة : انحسار الاستعمار وخيبة النظم اللادينية وحركة الوعي الاسلامي. حسن الترابي، الحركة الاسلامية في السودان – حوارات مع الدكتور الترابي – خطاب الدكتور الترابي في المؤتمر الثاني للجبهة، ب .ت، ص 8-9.

2 مهاتير محمد مفكر وسياسي ماليزي، رئيس الوزراء السابع لماليزا، كما انه كان رئيس وزراء ماليزيا الرابع في الفترة (1981 الى 2003 م). ولد مهاتير محمد في 10 يوليو 1925 م،امتد نشاطه السياسي لاربعين عام منذ انتخابه في البرلمان الماليزي عام 1964 محتى استقالته من منصب رئيس الوزراء عام 2003 م. مهاتير محمد له دور محوري ورئيسي في تقدم ماليزيا، اذ ساهم في احداث نقل نوعية لماليزيا، اذ تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على انتاج وتصدير المواد الخام الى الدول الصناعية، الى دولة صناعية متقدمة يساهم فيها قطاعي الصناعة والخدمات بنحو 90% من الناتج المحلي. الاثر الفكري لمهاتير محمد جملة من المؤلفات اهمها : (معضلة الملايو 1970)، (التحدي 1986 م)، (الاقليمية والعولمة ومجالات التاثير – الاسيان وتحدي التغيير في القرن الحادي والعشرين 1989 م)، (حافة المحيط الهادي والقرن الحادي والعشرين 1995 م)، (تحديات الاضطاب 1998 م)، (الطريق الى الامام 1998 م)، (الاسلام والامة الاسلامية 2001م)، (العولمة والحقائق الجديدة 2002م)، (تاملات اسيا 2002 م)، (صفقة جديدة لاسيا 1999م)، (ازمة العملة الماليزية كيف ولماذا حدثت 2003م)، (الاسلام والمعرفة وشؤون الاخرين 2006) .

الباب الثاني
نشأة وتطور الدولة في السودان

المدخل

السودان إقليم واسع المساحة يتسم بالتنوع الثقافي والأثني، والتاريخ الطويل الضارب جذوره في عمق الحضارة النوبية القديمة، نشأت فيه دول وممالك وسلطنات شكلت تركيبته السكانية الراهنة من واقع التمازج والتصاهر والتعاون والتعايش التاريخي، فمملكة (نبتة) والممالك النوبية القديمة صارت الموروث الثقافي الاجتماعي الفكري حين تكثفت الهجرات العربية للسودان وامتزجوا باللغة النوبية[1]، فسيادت اللغة النوبية إلى القرن الثالث قبل ميلاد المسيح [2] حتى قيام السلطنة الزرقاء يقضي بوجود تصورات فكرية قبل دخول العرب السودان وسيادة اللغة العربية، فالمؤكد أن السودان عرف الوجود العربي قبل الإسلام، فقد سرد ماكمايكل[3] قصة الوجود العربي في السودان، فالمؤكد تضاعف الوجود العربي في السودان بعد ظهور الإسلام في مصر عام 641م،

1 مملكة «كوش» (760-350 ق.م) والممالك النوبية سادت فيها اللغة النوبية ، هي إحدى اللغات الحامية التي رسخت جذورها بين المكونات السودانية كافة، فقبائل الميدوب والبرقد في شمال دارفور يتكلمون نماذج من اللغة النوبية، فاللغة النوبية سادت بالتدرج عندما وفدت على السودان الشمالي، وجدت لغة مروي اللغة السائدة في هذه المنطقة، فعاشت اللغة النوبية والمروية جنبا الى جنب، فأغلب الظن سادت اللغة النوبية كلغة تخاطب للشعب، والغة المروية لغة الكهنة والدولة، إلى أن سقطت مملكة مروي في عام 350 م . محمد عوض محمد، السودان الشمالي سكانه وقبائله، القاهرة ، 1951م ص 10.

2 سادت اللغة النوبية السودان من القرن الثالث لميلاد المسيح حتى القرن السادس عشر الميلادي حين سيطرت اللغة العربية، فظلت اللغة النوبية أداة نشر المسيحية ولغة الدولة والكنيسة، فاللغة النوبية أصلها يعود إلى جنوب كردفان ومنها إنتشرت فسادت في شمال السودان الأقصى، فحملها إلى ضفاف النيل بعض سكان الغرب الذين كانوا يقيمون في جبال النوبا، ولاتزال قبائل الميدوب والبرقد في شمال دارفور يتكلمون نماذج من اللغة النوبية. Hamilton .The An-glo-Egyption Sudan from within. London 1955 pp32.

3 اورد ماكمايكل في كتابه الجزء الاول تفاصيل تاريخ وواقع الوجود العربي في السودان منذ فجر التاريخ : (ومما هو موضع دهشة وغرابة أن يزعم زاعم ان الرابطة بين ساحلي البحر الاحمر منذ أقدم عصور التاريخ كانت ضعيفة واهية، فهذا ما لايمكن يصدقه أحد، لاسيما إذا عرفنا أن الممر بين الساحلين سهل ميسور... لاشك أن التجارة منذ أقدم العصور كانت معروفة ومتداولة بين بلاد العرب وموانى مصر والسودان والحبشة، إذ إزدهرت بينهم تجارة الصمغ واللبان والعاج والذهب). H. A. Mac Michael. A history of Arab in Sudan. Vols 2. Cambridge.pp3/1 1922

فالكر السياسي العربي الاسلامي حمله المهاجرون العرب والتجار منذ عدة قرون [1]، فدور الفكر العربي الاسلامي في بلاد السودان برز حين تحول سكان السودان إلى اللغة العربية، فالفكر السياسي العربي الاسلامي مسؤول ميلاد الممالك والسلطنات الممتدة من ساحل البحر الاحمر إلى المحيط الاطلسي- منها (الفونج والفور) أقوى التكوينات السياسية والاقليمية في بلاد السودان الشرقي والاوسط، فقد نشأت تلك الممالك والسلطنات بحسب الفكر السياسي العربي الاسلامي على الأحلاف السياسية بين المشائخ وزعماء القبائل، واصبحت التجارة الخارجية مع مصر الوشيجة الثقافية الفكرية التي ساهمت في خلق رابط روحي في دارفور وسنار تقوده الطبقة التجارية[2]، فظهرت نزعة فكرية سياسية لتوحيد السوق ومنها تبلورت نزعة توحيد البلاد في كيان سياسي واحد يدمج مملكة الفونج (دولة سنار أو السلطنة الزرقاء) ومملكة الفور بحسب جهود السلطان تيراب.

موقع سنار الجيوإستراتجي بين الحبشة (أكسوم) ومصر (الفرعونية) جعلها نقطة تجازب سياسي عبر التاريخ بين الحضارتين من خلال التجارة والحروب، فدخلت سنار في صراعات سياسية وحروب مع الحبشة، فأحدثت تحولات في تركيبتها الداخلية وتهيئت للغزو الخارجي، فلم يكن هدف الغزو الاجنبي توحيد السودان وبناء دولة في السودان، وإن كانت المحصلة النهائية حققت قيام دولة الحكم التركي المصري .

إنتصرت الثورة المهدية بتحرير الخرطوم في 26 يناير 1885م بفكرها السياسي الذي

---

1 إن إنتشار الإسلام في السودان يرجع إلى المعاملات التجارية، والوجود العربي الذي إستوطن البادية وعمل في التجارة والرعي والذهب، إي العرب الذين نزحوا إلى السودان في أزمان مختلفة، طلبا للرزق، فنزلوا في المناطق الصالحة للسكنى. وفدوا للسودان من الباب الشرقي حيث طريق البحر الاحمر، ومن الباب الشمالي الاوسط الذي يفضي إلى مجرى النيل، ومن الباب الشمالي الغربي وهو الطريق الليبي. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، مرجع سابق، ص9.

2 التجارة بين مملكتي الفونج دار فور مع مصر بلغت أوج إزدهارها، يظهر ذلك من حجم التجارة السودانية لمصر، فقد كانت أهم الصادرات السودانية من مملكتي سنار ودارفور لمصر - الرقيق، الذهب، الجمال، الصمغ، العاج وريش النعام وغيرها - واستوردتا من مصر - الملابس، العطور، الادوات المعدنية، الالات الحربية، الخرز، والبهارات وغيرها - فقد واجهت الحركة التجارية من سنار ودارفور إلى مصر عواقب وصعوبات عديدة أهمها ضعف تأثير السلاطين في دارفور وسنار، فلم يعدوا قادرين على تعزيز هيبة السلطان، وببسط الأمن والحماية في كل ربوع المملكة، فقد أعاق تطور التجارة تعدد مستويات الانظمة السياسية، فالقوافل التجارية انهكتها الضرائب المتعددة، تدفع ضريبة عند إجتياز أي من حدود المشيخات والممالك محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث: 1820- 1955م، مرجع سابق، ص 36.

اسس للوحدة الوطنية التي قامت على شخصية المهدي[1] التي ترجمت فكرة حشد شعبي ثوري، فجوهر الفكر السياسي للمهدية عقيدة المهدية ذات الجذور الدينية، ثم تطورت عقيدة المهدية بحسب المتغيرات الخاصة والعامة السودانية، ففكرة المهدية إنتشرت في السودان من نيجريا مع حركة عثمان دان فودي[2]، فشكل ابعادها ومحدداتها الواقع السوداني، فقد وصف المهدي مهديته بالإمامة وبالخلافة وأنه المهدي المنتظر[3]، وأنه تقلد الخلافة الكبرى مما يعني تميزها عن صورة المهدية التي جاءت من غرب افريقيا، فالمهدي صار التجسيد الفكري السياسي الثورة والدولة فعلق بالاذهان، للمهدية درجات من الإنتماء الفكر السياسي عكسها واقع الدعوة المهدية، فالإنتماء للمهدية صار عاملاً موحداً لمكونات السودان في فكرة وطنية قبلية او مناطقية وإن غلب عليها طابع عقيدة المهدية الدينية .

وفاة الامام المهدي في 22 يونيو1885م تركت في دولة المهدية هيكلاً إدارياً يتحكم مما يؤكد انها كانت تحمل فكرا سياسيا سودانيا لبناء الدولة، فانشئت المهدية مؤسسات منها إدارة بيت المال والقضاء وخلفاء المهدي لذلك إنتقلت القيادة من المهدي إلى

---

1 شخصية الامام المهدي بقوتها الروحية (خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) قامت عليها وحدة القوى التي ساهمت في الثورة وأنشأت الدولة، فأحد أبعادشخصية المهدي القبول بها كشخصية روحية، فالبعد الجوهري للمهدية أنها كفكرة إحتوت التعدد القبلي والعرقي في داخلها، وصهرت الطرق الصوفية في مشروعها، وتخطت المناطقية الاقليمية – في لحظة النهوض الثوري . محمد سعيد القدال، تاريخ السودان. 1820 – 1955 م، مرجع سابق ص 225.

2 عثمان دان فودي (1754 – 1817 م) داعية إسلامي ومفكر إصلاح ديني في نيجريا ظهر في القرن السابع عشر، قاد حركة الجهاد ضد مملكة الهوسا، وأنشأ دولة في اقليم نيجريا وما حولها، تفرغ في أوخر حياته للعلم وأسند شؤون المملكة لاخيه عبد الله وإبنه محمد بيلو. يقال أن مفردة المهدي كامنة في الفكر السياسي الصوفي واسع الإنتشار في السودان(الاوسط والغربي) ويحمل بين طياته مفهوم المهدية الوارادة في المصادر القديمة، فهناك مزاعم أن فكرة المهدية جاءت من السودان الغربي تحديدا من نيجريا يستدل على ذلك بأن ما كتب عن المهدية في بلاد السودان الغربي وجد طريقه إلى السودان الأوسط والشرقي وأسهم في المناخ الثقافي الذي قامت عليه المهدية السودانية. محمد محجوب مالك، المقاومة الداخلية لحركة المهدية (1881 – 1889م) – الطبعة الاولى، بيروت : دار الجيل، 1407 ه -1987 م، ص25.

3 المهدي المنتظر بحسب دعوة المهدية التي أعلنها محمد المهدي بن عبد الله في السودان، لاتصلة لها من عقيدة المهدي المنتظر التي ترجع أصولها للشيعة او الصوفية، فالمهدي نفسه يعتبر دعوته أمرا من الله ورسوله وهي عبارة عن رسالة كلف بها، فقد وصفها بالامامة وبالخلافة وانه المهدي المنتظر، وانه تقلد الخلافة الكبرى، وانه مؤيد بالملائكة المقربين بالاولياء الاحياء والاموات من يوم ادم الى زمانه ذلك، وكذلك الخلفاء الاربعة والاقطاب والخضر، واعطي سيف النصر من حضرة رسول الله، واعلم انه لا ينصر عليه احد ولو كان من الثقلين الانس والجن، لم يكتف المهدي بان نال التايد الالهي الذي جعله من الاتصال الالهي امر طبيعيا في دعوته، بل أعطى خليفته لقب الصديق ورسم لهذ الخلافة تشريعات خاصة بإعتبارها أمر من الله. محمد ابراهيم ابوسليم، منشورات المهدي، الطبعة الاولى، بيروت : دار الجيل، 1969 م، ص 24. ابراهيم حسن شحاته : مصر والسودان ووجه الثورة في نصيحة العوام، الطبعة الاولى، الاسكندرية، 1971 م ص 122

الخليفة عبد الله بالبيعة الذي صار يلقب بخليفة المهدي[1] إستمراراً للدولة الدينية[2] التي ظلت قائمةً حتى اسقطها الغزو الاجنبي الثاني الذي احكم قبضته على السودان بعد معركة كرري 2 سبتمبر 1898م، وقامت دولة الحكم الثنائي التي يطلق عليها الدولة البريطانية في السودان .

الدولة البريطانية في السودان دولة اجنبية الفكر والاهداف السياسية برغم ذلك ساهمت في زيادة وتائر التحولات الإقتصادية الإجتماعية كنتيجة مباشرة لوجود الحكومة المركزية، فشُيد الدولة البريطانية ميناء بحري (بورسودان)، ورُبط السودان بالسكك الحديدية ونشأت المدن، كما وُسعت مشاريع الزراعة المروية في دلتا طوكر وغيرها، فتحول السودان إلى مصدر للقطن وبعض المنتجات الأولية يمد بها السوق البريطاني، وفي الوقت نفسه بدأ السوق المحلي يتحول إلى سوق محتكر للسلع البريطانية، فنشأ قطاع زراعي حديث لإنتاج المنتجات الأولية للتصدير كمشروع الجزيرة [3]، فزاد الإهتمام بتوسع عمليات التصدير والإستيراد الخارجية، فولد التطور الاقتصادي الذي

---

1 الخليفة عبد الله التعايشي أحد خلفاء المهدي الثلاث(عبد الله بن السيد محمد، الخليفة علي ود حلو، الخليفة محمد شريف) فالخليفة عبد الله هو قائد الراية الزرقاء، أكبر رايات المهدي عددا وقدرة قتالية، وشاركت مشاركة فاعلة في حروب الثورة، ويرأس الخليفة مجلس الامناء، وهو مجلس إداري تنفيذي إستشاري، ترفع قراراته للمهدي للموافقة عليها، ويتولى حل المنازعات التي تنشب بين القبائل والافراد، كان المهدي ينيب عنه الخليفة في إمامة صلاة الجمعة . روبرت. أو كوينز، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 45.

2 دولة المهدية دولة (دينية) ثيوقراطية متاثرة بفكرة المهدي المنتظر الذي اصطفاه الله لقيادة المؤمنين وانقاذهم من الكافرين (الترك)، ثم خضعت بعد وفاة المهدي لحكم خليفته عبد الله بن السيد محمد. اثرت فكرة الدولة الدينية التي تسعى لاستلهام العصر الذهبي للإسلام على طبيعة الدولة المهدية وفكرها السياسي الذي التصق باستلهام الدين او تجديده، فقضية الدولة الدينية في المهدية تتصل بإنفاذ الاحكام الاصولية للشريعة الاسلامية التي توافقت مع أغراض وغايات تاسيس دولة مركزية، فهذه القضية التي جمعت السودانين المتاثرين بالفكر الصوفي في لحظة إنطلاق الثورة . سيرجي سمرنوف، دولة المهدية من وجهة نظر مؤرخ سوفيتي، مرجع سابق ص 118.

3 مشروع الجزيرة انشىء بهدف التصدير وزيادة الانتاج، فاكتمل عام 1924 م مشروع الجزيرة الذي انشىء لامداد السوق البريطانية بالقطن، فبرز جهاز الدولة كمنظم اقتصادي، يستثمر في مجالات البنى الاقتصادية الإساسية والإنتاج، ويستخدم العمل المأجور، فتوسعت الطبقة التجارية في المدن والارياف، فقد استطاعت الدولة البريطانية في السودان من اعادة وتوجيه وتكيف عمليات التغيير والتطور المحلية رغم ان التطور كان بطيئا، انه تطور ذاتي منسجم وموازي لمستوى القوى المنتجة. استطاعت الدولة البريطانية في السودان على التحكم في مستوى الانتاج من خلال سيطرتها على ملكية الاراضي، ففي عام 1905 م قامت الحكومة باصدار اعلان يمنع اي سوداني من بيع ورهن او ايجار او التخلص من الاراضي الخاصة به بدون الموافقة المكتوبة من قبل مدير المديرية. تيسير محمد احمد علي، زراعة الجوع في السودان، ترجمة محمد علي جادين، القاهرة : مركز الدراسات السودانية، الطبعة الاولى، ديسمبر 1994م، ص 30-31.

أحدثته الدولة البريطانية[1] في السودان، طبقة اجتماعية متصالحة مع الدولة، فقد قامت القيادات التقليدية والعناصر المسيطرة بالإستفادة من الفرص التي وفرتها الدولة، فالجهود الاقتصادية التي قامت بها الدولة البريطانية في السودان، لم تعبر اتجاه فكري تنموي يعمل على توظيف وتطوير الموارد الطبيعية والبشرية، فالمؤكد أن كل الجهود الاقتصادية قامت بها الادارة البريطانية لزيادة تمويل انشطتها والتحرر من الاعتماد المباشر على الخزينة المصرية، فلم تحمل الدولة البريطانية في السودان مشروعا تنمويا ولا رؤية تنموية استراتيجية للسودان ولم تسمح بتبلور فكر سياسي سوداني .

مفهوم بناء الدولة (البناء الوطني)

البناء الوطني إرتبط ببناء الدولة القومية الحديثة في أوربا، حيث التركيز على إنفاذ سلطة القانون في المجتمع، فيرى تشارلز تيلي[2] البناء الوطني – بناء الدولة يرتبط بإحتكار العنف، وفرنسيس فوكوياما[3] يرى أن بناء الدولة النقيض لتحجيم الدولة، أما معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية يرى أن البناء الوطني – بناء الدولة –

1 هدفت الدولة البريطانية في السودان الى تشجيع وتصدير سلع زراعية معينة وتوسيع نشاطات التصدير والاستيراد، ففي القطاع الزراعي كانت تعني زيادة زراعة محاصيل الصادرات، والتوسع في انظمة الري والمحالج وشبكات المواصلات، والنشاطات التجارية والمالية للقطاع الخاص المرتبط بالتجارة الخارجية كانت تتبع خطى الدولة وجاذبية القوى الاقتصادية النامية، مشروع الجزيرة اضخم واول المشاريع المروية في السودان، ويمثل عصب الصادر ومصدر العملات الصعبة . مشروع الجزيرة مثل نموذج لعلاقات الانتاج التي طبقت في كل المشاريع الزراعية المروية التي انشئت بعده . افتتح مشروع الجزيرة عام 1925 بمساحة بلغت حوالي 100000 فدان، اما الخدمات من تعليم وصحة وتنمية فقد كانت تتطور ببطء. تيسير محمد احمد علي، زراعة الجوع في السودان، ترجمة محمد علي جادين، القاهرة : مركز الدراسات السودانية، الطبعة الاولى، ديسمبر 1994م، ص 31.

2 شارلز تيلي عالم سياسة امريكي له مقال : (صناعة الحرب وبناء الدولة بوصفها جريمة منظمة) عام 1965. يعرف تشاركز تيلي البناء الوطني – بناء الدولة - بانه مقدمة لظهور موظفين متخصصين، والسيطرة على الارض، والولاء والاستمرارية، وتشكيل مؤسسات دائمة، وقيام سلطة مستقلة تحتكر استخدام العنف. فهي عملية اقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة لها سلطة السيطرة على اقليمها وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة

Challes Tilly, " War Making and Sate Making as Organized Crime" In Bringing the State back in. edited by p .Evans, D .Rueschemeyer and T,Skocpol. Campbridge , U K, Campbridge University .,Press, 1985. PP.169- 191

3 فرانسيس فوكوياما مفكر واقتصادي امريكي ولد في اكتوبر 1952 م يرى ان بناء الدولة يعني تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة قادرة على البقاء والاكتافاء الذاتي مما يعني بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها. وهذا المعنى يحيل الى عملية بناء الدولة واجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكوم وصولا الى تحقيق الاستقرار السياسي. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة والنظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الامام ، الرياض : العبيكان للنشر، 2007 م، ص 20.

يتصل بتعبئة الموارد وتوجيه القطاعات الإنتاجية وبتمويل العمل وإيصال الخدمات ونشر التكنولوجيا الجديدة، فالقاسم المشترك في مفاهيم بناء الدولة إتصالها بإقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقيق الأمن وصياغة الدساتير وتأسيس هياكل سياسية تقود الدولة، فمفهوم البناء الوطني يتناول طبيعة الدولة القائدة للمجتمع، وتنظيم الدولة لقدراتها وأولوياتها، فالغاية من البناء الوطني توحيد الشعب، فيتداخل البناء الوطني مع السلطة الشرعية وبناء الدولة وبناء الأمة[1]، فعملية بناء الدولة في جوهرها عملية استراتيجية و رؤية سياسية تقوم على حركة تفاعلية دائمة للنظم السياسية الاجتماعية مع البيئتين الداخلية والخارجية، لتحقيق الغايات التي وجدت من أجلها الدولة، فالمجتمع السياسي والنظام والحكومة فهذه المستويات هي مستويات شرعية الدولة، فتماسكها يوفر الولاء للنظام السياسي مما يحقق له التوازن، والتكامل والإستقرار للتعبير عن هوية وطنية مشتركة موحدة .

فدور الفكر السياسي في بناء الدولة يظهر في دور الدولة في بناء الاغلبية الشعبية، فمن يصنع الاغلبية و يطلع بمهام البناء الوطني الحركات السياسية الوطنية، التي تصمم المشروعات الوطنية وفق رؤيا استراتيجية لتطوير الدول والمجتمعات، بحيث تلتزم بالإرتقاء بالبنيات التحتية – طرق ووسائل نقل وإتصال – لتحقيق التكامل والتفاعل بهدف تشكيل الوحدة، وخلق الأسواق وإرساء دعائم الإستقرار، فالأمن جوهر وظائف الدول بحسب أفلاطون وأرسطو مرورا بإبن خلدون حتى ماكس فيبر[2]، بالأمن تتصل الرابطة بين الدول والفكر السياسي الاستراتيجي .

---

1 بناء الامة هو انشاء الهوية القومية وهيكلتها اعتمادا على سلطة الدولة، الهدف من بناء الامة وحدة الشعب ضمن الدولة لبقائها مستقرة سياسيا، فان شرعية السلطة في الدول الوطنية متصل بحكم شعبي يعبر عن الاغلبية، فبناء الامة يعد العملية التي تتشكل فيها تلك الاغلبيات. بناة الامة هم اعضاء الدولة الذين يبادرون بتطوير المجتمع، بواسطة برامج الحكومة، و يتمثل بناء الامة في التالف الاجتماعي لتعزيز تماسك النسيج الاجتماعي والنمو الاقتصادي . ونشوء دولة قادرة على توفير المنافع العامة بالتساوي في كل جغرافيا الدولة وظهور وسيلة اتصال مشتركة.

2 ماكس فبير (1846 – 1920) هو ماكسيمليان كارل اميل فبير عالم اجتماع ومؤرخ واقتصادي سياسي الماني، يعتبر من اهم المنظرين للتطوير المجتمع المعاصر اثرت افكاره على النظرية الاجتماعية والفكر الاجتماعي، لايؤمن بالتفسيرات احادية السبب، فكل نتيجة تكون لها اسباب متعددة هو رائد العقلنة والعلمنة وربط بالتطور الراسمالي والحداثة . اشتهر باطروحته التي تجمع بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم اجتماع الدين. كان فيبير من مؤسسي الحزب الديمقراطي الالماني الليبرالي. عرف فبير بناء الدولة بانه مجموعة نظم عقلانية مصدرها المجتمع، تحدد سير اجهزة الحكم لحماية مصالح المجتمع داخليا وخارجيا.

الفكر السياسي السوداني أطل للوجود بذرة في رحم حركة مقاومة الحكم الاجنبي الاول والثاني، فتأرجحت الإتجاهات الفكرية السودانية تجاه الوجود الاجنبي ودلتة بين المقاومة والتبعية لسلطة الأمر الواقع، انهزم تيار الفكر السياسي الماضوي الذي يحن للتكوينات السياسية المناطقية العشائرية التي سادت ابان الممالك والمشيخات قبل مرحلة الكلونيالية، فعبرت القبائل عن مقاومتها للحكم الاجنبي الاول والثاني بالتمردات القبلية والانتفاضات الدينية، فبدأ هذا التيار محدوداً مفككاً غير متماسك الا ان تاثيره في وعي اهل السودان ظل عميقاً، فمقتل إسماعيل باشا في شندي يعتبر انتفاضة القبائل ضد الجكم الاجنبي التي ظلت تتكرر حتى حركة 1924م، ففي الإنتفاضة الاولى[1] تعددت مراكز القيادة مما سهل القضاء عليها وهي ذات الاسباب التي قضت على الانتفاضات المتعاقبة، فالانتفاضة الاولى أسست الرفض المطلق للحكم الاجنبي بل على قواعدها ظهر الفكر السياسي المقاوم للسيطرة الاجنبية. فتبلورت الفكر المقاوم في ظل سيطرت الحكم الثنائي حتى تشكل مؤتمر الخرجين من القوى الاجتماعية الجديدة من الكتلة الاجتماعية التي قام بتشغيلها الحكم الاجنبي في بناء دولته، فهذه القوى الاجتماعية تفتقر الى الإنسجام والتماسك وقابله لإتخاذ مواقف مضادة، لكنها له موقف معادي للاجنبي ظهر اوضح ما يكون في الاحزاب السياسية السودانية التي شكل الحركة السياسية السودانية بفصيليها الاستقلالي والاتحادي والاحزاب الايديولوجية .

نشـأة وتطـور الدولــة فـي السودان

1. دور الفكر السياسي في دولة الحكم التركي المصري في السودان (1821 – 1885م)

دولة الحكم التركي المصري في السودان، واجهتها مشكلة إدارية دائمة تتصل بطبيعتها،

1 الانتفاضة الاولي ضد الدولة التركية (1822 - 1824) جملة من الاحداث تفجرت كإطرابات في فبرائر 1822م فهوجمت الحاميات المعزولة وقتل جنودها، وهربت مجموعات الى الحدود الحبشية ووادي نهر عطبرة والقضارف وقاد الشيخ احمد الريح ود يوسف ابوشرا موقفا مناهضا للضرائب والقسوة في جمعها، الا ان عوامل المقاومة بقيت كامنة، سرعان ما تفجرت بعد مقتل اسماعيل باشا في اكتوبر 1822م . احدثت الانتفاضة قطيعة بين الاهالي والدولة التركية، فعم السخط العام، فالاتجاهات الفكرية من الغزو ودولته لم تكن متسقة مترابطة واحدة لتحقق أهداف محددة، وما كانت هناك امكانية تاريخية لنشوء مثل ذلك المركز الموحد فالموقف في واقعه حنين لنظام ماقبل التركية، فلم يكن كافيا ان تتوحد مجموعات مستقلة ضد عدو مشترك فلم تكن هناك ارضية للمقاومة المشتركة. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 130.

فقد سارت على منهج الحكم العثماني[1] في الإدارة، فدولة الحكم التركي المصري في السودان كانت ذات طابع عسكري تفتقر للفكر السياسي التنموي، فظل هذا الطابع ملازما للدولة في السودان رغم الإستفادة من النظم المحلية والإتجاه ناحية التجريب، فلم تحمل تلك الدولة أي أفق تنموي، رغم أن الأثار المادي تؤكد تجارب محدودة في مجال الزراعة، فتركز إهتمام الدولة في السودان فظل الحكم الاجنبي الاول والثاني بإستتباب الأمن وحفظ النظام وسحق المقاومة الداخلية، فاقامت دولة الحكم التركي المصري في السودان نظام حكم مركزي يقوده حكمدار[2] عموم السودان حاكم مطلق الصلاحيات، فحكمدارية عموم السودان تتمتع بسلطات مطلقة في التركية مما دفع بعضهم للإستبداد والتسلط والفساد، فقد شهدت دولة التركية في السودان (1821 – 1885م) ستة وعشرون واليا على السودان[3] ، ونفذ نظام الحكم اللامركزي للمرة الأولى في عهد محمد علي باشا، ثم طبق للمرة الثانية في عهد محمد سعيد باشا، الوقائع تؤكد أن السودان عرف في ظل دولة الحكم التركي المصري لأول مرة مؤسسات الدولة حين أنشئت الدواوين[4]، وأقيم نظاما قضائيا خاضع لسلطات الدولة المركزية، فالنظام

---

1 منهج الحكم العثماني الذي ترسخ في كافة أنحاء الدولة العثمانية عبر قرون قائم على الاستعمال المفرط للقوة والقهر العسكري، فيشكل الجيش القوة المتقدمة في الحكم، فالدولة العثمانية قامت على الفتوحات والغزوات، فالجيش هو الذي يقوم بعملية الغزو وعلى قاعدته يتشكل النظام الإداري أي تتحول المناطق الخاضعة للحكم العثماني إلى وحدة إدارية ذات نظام عسكري صارم، فالقوة العسكرية مصدرا ثابتا لحكم البلاد العثمانية الشاسعة المضطربة، فالقادة العسكريين فالقادة العسكريون يصبحوا حكام للمناطق والولايات التابعة مباشرة للباب العالي، فمهمة الحكام الرئيسية فرض الاستقرار وإستباب الأمن. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 77- 79.

2 حكمدار عموم السودان، وظيفة المسؤول الأول في دولة التركية في السودان ، فكان حاكما عسكريا في البدايات الأولى حتى عثمان جركس – سر العسكر – (1823 – 1824)، أول من سمي بحمدار عموم السودان خورشيد باشا مدير الاقاليم السودانية، فأصبح أعلى سلطة عسكرية ومدنية في البلاد، يتصل مباشرة بوالي مصر في القاهرة (الخديوي). تمتع حكمدار عموم السودان بسلطات مطلقة، تشمل حرية التصرف في الشؤون السياسية والإدارية والعسكرية .

3 منصب حكمدار عموم السودان تولاه ستة وعشرون حمدارا بدءا من اسماعيل بن محمد علي باشا حتى شارلس غردون الذي جاء 1884 م، فقد كانت فترات حكمهم قصيرة، بإستثناء خورشيد باشا وأحمد أبودان، اللذان مكثا في المنصب سبعة عشر عاما متتالية (1826- 1843 م)، فإن الفترة التي قضاها الحكمداريون الأخرون في متوسطها أقل من عامين، بل كان بعضهم يبقى لبضعة أشهر لاغير، فالناظر لحكام مصر في ذات الفترة يجدهم خمسة بداية بمحمد علي باشا حتى الخديوي توفيق . محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 78.

4 الدواوين – مؤسسات الدولة - وهي اجهزة ادارية، بدأت بديوان الحكمدارية المختص بالحكومة المركزية، وديوان المديرية المختص بمديرية الخرطوم، تضم الدواوين مجموعة من الكتبة الذين يصرفون شؤون الدولة، وأغلبهم من المصريين ذوي الكفاءة العالية، فأنشىء فيما بعد ديوان الحسابات ثم مصلحة المعدن ومصلحة الصمغ والثروة الحيوانية، وفتحت للدواوين فروعا في الاقاليم، وتعين لكل خط في الريف كاتب يقوم بأعمال الحسابات وتسجيل الضرائب، جاء الى السودان اطباء قاموا بأعمال الخدمات الطبية بلغ عددهم في عهد الخديوي اسماعيل سبعة عشر طبيبا، فاللغة الرسمية للعمل الديواني التركية. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 79.

القضائي[1] طبق الشريعة على السودانيين على المذهب الحنفي بدلا عن المذهب المالكي، فإتسعت الشقة بين الحاكم والمحكوم وغاب الرضا العام، فالسودانيين أغلبهم مسلمون متصوفة مالكية.

تشكل جيش دولة الحكم التركي المصري في السودان[2] في البداية من القوات التي جاءت من مصر، ففرضت دواعي النشاط العسكري الخارجي لدولة محمد علي سحب القوات من السودان وتركيزها في مصر، فشكلت دولة الحكم التركي المصري في السودان جيشا غير نظامي (الباشبوزق) مهمته جمع الضرائب، كما قامت ببناء جيش الجهادية[3]، فالدولة التركية في السودان دولة عسكرية[4] مركزية باطشة . قسمت التركية السودان لوحدات إدارية (مديريات)، فقسمت المديريات إلى وحدات إدارية أصغر، حتى وحدة القرية التي يتولى شؤونها شيخ القرية، وجمعت عدد من القرى في وحدة أكبر تسمى الخط، يقودها شيخ الخط، فتجمع الخطوط يشرف عليه شيخ القسم، ويشرف على الأقسام في المدرية شيخ مشائخ المديرية، فتلك النظم والتقاليد الإدارية ظلت تتوارثها أنظمة الحكم المتعاقبة في السودان مع تحويرات شكلية لا

1 النظام القضائي في الدولة التركية في السودان خاضع للدولة، فالدولة تعين القضاة وتمنحهم مرتباتهم وتفصلهم، ففي أعلى الهرم القضائي قاضي عموم السودان، يليه المفتي، ويوجد في كل مديرية جهاز مصغر، كانت هناك ثلاث قوانين مطبقة، القانون المدني على موظفي الدولة، والقانون العسكري على الجيش، والشريعة على السودانيين. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 80.

2 الجيش في الدولة التركية في السودان تشكل في البداية من الاتراك والشركس والأرنؤوط وبعض المجموعات غير النظامية من عربان البادية، فقد كانت العقيدة العسكرية لهذا الجيش من موروث يمتد إلى الإنكشارية فالمماليك حتى جيش محمد علي باشا، وجد الحكم التركي المصري في الشايقية والعناصر الزنجية عناصر مناسبة للجندية، فشكلوا من الشايقية جيشا غير نظامي فتكونت مجموعة الباشبوزق وهم جنود جمع الضرائب في المدن والقرى . محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص80

3 الجهادية اول جيش نظامي محترف في تاريخ السودان، تشكل من الاسرى والمسترقين الذين رحلوهم إلى معسكرات التدريب في اسوان، لعب الجهادية دورا كبيرا في حروب الدولة المصرية وفي حفظ الامن الداخلي في السودان. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص80

الدولة التركية في السودان طابعها عسكري، فالحكمدار عسكري ومدراء المدريات عسكرين ، فقد أديرت الدولة بالاسلوب العسكري بإعتماد القهر والعنف في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، القوة العسكرية أداتها الرئيسة في إنفاذ القوانين وتحقيق الإستقرار، لذلك لم يكن لها قنوات إتصال متينة مع السكان ولم يشترك السكان في حكم بلادهم، فقد ظلت الحاميات العسكرية مجرد جزر معزولة في المحيط السوداني. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 80.

4 الدولة التركية في السودان كان طابعها عسكري، فالحكمدار عسكري ومدراء المدريات عسكرين ، فقد اديرت الدولة بالاسلوب العسكري تعتمد القهر والعنف في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، اداتها الرئيسية في انفاذ ارادتها وتحقيق الاستقرار هي الجيش، لذلك لم يكن لها قنوات اتصال اتصال متينة مع السكان ولم يشرك السكان في حكم بلادهم، فقد ظلت الحاميات العسكرية مجرد جزر معزولة في المحيط السوداني. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 80.

تمس المضمون بل تتمسك بالصيغة الكلية كبنية إدارية راسخة للدولة، فقسمت البلاد لمدريات تأسست لغاية سياسية أمنية تتصل بتحريك مراكز الثقل الاجتماعي والقبلي لضمان الإستقرار، فمهما كان من أمر إخفاق الدولة التركية الا أنها حققت قدرا أكبر من الوحدة والتنظيم [1]، وأعادت صياغة التكوينات السياسية المناطقية في نظام دولة موحدة .

2/ دور الفكر السياسي في نظم الحكم في الدولة المهدية (1885- 1998م).

إن دولة المهدية بعد الحركة الثورية المظفرة التي جمعت أهل السودان بإختلافهم ضد عدو مشترك، فقد بدت دولة منقسمة على نفسها تتقاسمها الصراعات الفكرية والسياسية الداخلية بين علماء الدين « أهل الظاهر» والفكر السياسي للمهدية « الباطني»، فقد كانت دولة المهدية تحمل كل أزمات دولة الحكم التركي المصري والتناقضات السودانية الاجتماعية وتناقضات الفكر السياسي الاسلامي، فأثر الصراع على السلطة بعد وفاة المهدي، وعلى فاعلية القرار السياسي والإداري ورسخ الطابع العسكري للدولة[2]، فالدولة المهدية يقودها رأس الدولة خليفة المهدي[3] من خلال مجلس الخليفة العام و الخاص، فبيت المال في المهدية يعتبر جهازا ماليا واقتصاديا وصناعيا وتجاريا، يتمتع بسلطات واسعة، يمسك بكل خيوط النشاط الاقتصادي

1 الإنجازات التي قامت بها الدولة التركية كانت ذات أثر فقد عملت على تحسين المواصلات والري، وادخلت محاصيل جديدة للزراعة وتوسع في أعمال التجارة بين السودان والاقطار المجاورة، وانشأ المدارس في المدن الرئيسية، وسمح للسوادانين بالتعليم و قامت بإرسال بعضهم إلى مصر لتلقي العلم والتدريب، سمحت وشجعت الدولة التركية وقامت بدعمها . محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية السودانية (1900- 1969م)، مرجع سابق ص 19 .

2 طغيان الطابع العسكري للمهدية جاء بتأثير ظروف الحروب المستمرة التي خاضتها المهدية محليا وخارجيا، وتحولت كثير من اجراءات الدولة الى اجراءات استثنائية لمواجهة الاخطار المحدقة بكيان الدولة، مهما يكن فان الدولة المهدية دولة سودانية مستقلة ضعفت و تقطعت اسباب اتصالها الخارجي، فانكفئت على نفسها ورفضت بعض ادوات الحضارة التي اسجلبها نظام الحكم التركية. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 233

3 الخليفة عبد الله التعايشي المهدي راس الدولة بوصفه القائد الديني والعسكري، يعاونه نخبه من الكتاب يقومون بتصريف المراسلات الواردة والخارجة، فاستخدم نخبة من العلماء أشهرهم مدثر ابراهيم الحجاز أمين ختمه والشيخ أبو القاسم هاشم . الهيئة القيادية للدولة مجلس الخليفة العام ينعقد بعد صلاة الظهر فيجتمع اليه العلماء والاعيان والقضاة، اعضائه بين ثمانين الى مائة شخص، يدير هذا المجلس شؤون الدولة وتصدر عنه القرارات المهمة مجلس الخليفة الخاص يجتمع معه بعد العشاء في منزله، يحضره الامير يعقوب وابنه عثمان شيخ الدين وقاضي الاسلام وامين بيت المال وشيخ السوق. المرجع السابق، ص 233.

والثروة متصل بالقضاء بإعتباره جزء من الجهاز المركزي لدولة المهدية [1]، لعب الجيش في دولة المهدية[2] دورا داخليا وخارجيا حاسما في إدارة الدولة . قسمت المهدية البلاد إلى وحدات إدارية تسمى (عمالات) أو (مديريات لا تختلف جوهريا عن دولة الحكم التركي المصري)، فدولة المهدية بطبيعتها الأيديولوجية صورة للمركزية المفرطة التي تؤدي إلى شلل الأجهزة الإدارية وضعف قدرتها على المبادرة .

3/ دور الفكر السياسي في نظام الدولة البريطاني في السودان(1899 – 1956م)

منحت إتفاقية الحكم الثنائي الموقعة بين بريطانيا ومصر في 19 يناير 1899م – بريطانيا الوصايا على السودان بناء على حق الفتح[3]، فشاركت بريطانيا بجنودها في العمليات الحربية قبيل معركة عطبرة[4]، فالدور البريطاني في الفتح تطلب إعلان محدد للأسس السياسية والإدارية والقضائية التي سيحكم بها السودان[5]، ففرضت بريطانيا

---

1 الجهاز المركزي لدولة المهدية يقوم على الجهاز القضائي وبيت المال، لم يكن لقاضي الإسلام سلطة مستقلة، فالخليفة مسيطر عليه ويستصدر منه الاحكام التي يريدها، تولى هذا المنصب أحمد ودجبارة واحمد ود علي والحسين الزهراء، مجلس القضاء الذي يتكون من عشرين قاضيا وبعض الأعيان، ويرأسه الخليفة وينوب عنه الأمير يعقوب وعلي ودحلو وأحيانا قاضي الإسلام. أمين بيت المال منصبا مهما في الجهاز المركزي للدولة المهدية، يمسك بكل خيوط النشاط الاقتصادي والثروة . محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 234.

2 الجيش في المهدية هو الأداة التي حسمت أمر وجود الدولة التركية، ساهم في الصراع على السلطة، فاعل في الحروب الداخلية والخارجية. المهدية أول نظام حكم سوداني ينشىء جيشا نظاميا متفرغا في تاريخ السودان الحديث، يتكون جيش المهدية من الرايات الأساسية الثلاث: الرزقاء لاهل الغرب يقودها الخليفة عبد الله ومن بعده الامير يعقوب، والراية الخضراء لأهل الوسط ويقودها الخليفة علي ود حلو، والراية الحمراء لقبائل الشمال ويقودها الخليفة شريف، وشكل عثمان دقنة جيشا مستقلا، وان لم يمنح صفة الراية، الجهادية يد الدولة المهدية الضاربة وقلب جيشها المقاتل، تدور شكوك حول ولائهم التام للعقيدة المهدية وللدولة. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 238.

3 فتحت بريطانيا السودان بإسم مصر. وأجبر مارشان القائد الفرنسي بإسمها لإخلاء فاشودة، بحكم حق الفتح فإن بريطانيا أضحت الشريك الغالب المسيطر في الحكم الثنائي، فبريطانيا صارت القوة الوحيدة المسيطرة على السودان. الحكم الثنائي كان في جوهره حكما بريطانيا صرفا، لأن مصر نفسها الشريك الاخر في إدارة الحكم الثنائي، كانت تحت الوصايا البريطانية. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 317. تيسير محمد احمد علي، زراعة الجوع في السودان، ترجمة محمد علي جادين، القاهرة : مركز الدراسات السودانية، الطبعة الاولى، ديسمبر 1994م، ص 24.

4 بريطانيا لم تظهر نواياها في المشاركة في حكم السودان من بداية المرحلة الاولى لغزو السودان التي إستهدفت السيطرة على دنقلا، أصرت بريطانيا أن هدفها من الحملة تحقيق مصالح مصر، ففي ذات الوقت أرادت إيهام الدول الاوربية أن إلتزامها بالوجود المؤقت في مصر مازال قائما، فمسار العمليات الحربية أظهر تداعي الدولة المهدية، لذلك أظهرت بريطانيا نواياها في المشاركة في حكم السودان مستقبلا بعد معركة (عطبرة) النخيلة.

5 رأى اللورد كرومر أن ضم السودان لبريطانيا سيحل كثير من المشاكل، ولايمكن تنفيذ هذا الضم لأسباب سياسية ومالية، كما أن الإعتراف بأن السودان جزء من الامبراطورية العثمانية مثله مثل مصر، سيدخله في تعقيدات السياسة الدولية . سار اللورد كرومر في إتجاه الحل الوسط بين الشقين المتباعدين. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 318.

نفسها شريك في حكم السودان، ثم إنفردت بحكم السودان على أساس إتفاقية الحكم الثنائي التي صممت خصصيا للإنفراد بالسودان بوضع الإطار القانوني[1]، فمصر أصلا تحت الحكم البريطاني منذ العام 1882م .

إن اتفاقية الحكم الثنائي رسمت الحدود السياسية للدولة السودانية[2]، فقد سمح البند الثالث من إتفاقية الحكم الثنائي تعين الحاكم العام فالنص يبين سلطاته[3]، وتعين الخديوي للحاكم العام مجرد إجراء شكلي، فوقفت بريطانيا ضد أي طموح أو تدخل مصري في السودان، كما ظلت مصر طوال فترة الحكم الثنائي تسعى لأن تجد لها وضعا في حكم السودان فلم تجده طوال حقبة الحكم الثنائي .

أنشأت بريطانيا في السودان نظاما إداريا مركزيا، يقف على قمة الهرم الإداري فيه

1 إن إتفاقية الحكم الثنائي صارت الدستور الذي حكم السودان في الفترة بين 19 يناير 1899م حتى العام 1953 حين وقعت إتفاقية الحكم الذاتي الذي مهد للإستقلال، فهذا الدستور فرض على أهل السودان فرضا دون أن يكون لهم الحق في اختياره أو المشاركه أو إبداء الرأي، مما يعني أن دولة الحكم الثاني دولة لاتقيم وزنا لرأي السكان لأنها أنشئت لإنجاز مصالح الغزو الاستعماري لا مصالح المواطنين، ففي سبيل إنجاز أهداف الغزو أنشئت دولة عسكرية مركزية، فإتفاقية الحكم الثنائي موقعة بين خديوي مصر وحكومة بريطانيا، أعطت الإتفاقية لبريطانيا شرعية المشاركة في حكم السودان . محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 318. تيسير محمد احمد علي، زراعة الجوع في السودان، ترجمة محمد علي جادين، القاهرة : مركز الدراسات السودانية، الطبعة الاولى، ديسمبر 1994م، ص 24.

2 إن إتفاقية الحكم الثنائي حددت بوضوح حدود السودان، فنصت على أنها تشمل تشمل كل الأراضي جنوب دائرة العرض 22 درجة شمال، التي تحكمها مصر سابقا وتمت إستعادتها أو التي يمكن إستعادتها في المستقبل بواسطة الجيوش الانجليزية والمصرية، أو التي لم تحكمها القوات المصرية، ولم تقع في يد الدولة المهدية، بهذا التحديد أصبح السودان يشمل حلفا وسواكن اللتين لم تحكمهما جيوش المهدية، ففي العام 1899م وضعت الحدود النهائية بين مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي، وفي العام 1899 م و 1902 تحددت الحدود النهائية بين السودان وإرتريا، وفي عامي 1902م 1903 عقدت إتفاقيتان عدلتا حدود السودن بالنسبة لدائرة العرض 22 درجة شمال، بادخال منطقتي حلايب وبعض القرى شمال وادي حلفا ضمن الحدود الإدارية للسودان. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية السودانية، مرجع سابق ص 30. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 319.

3 إتفاقية الحكم الثنائي في بندها الثالث، فالنص يجعل الحاكم العام يتمتع بإستقلال تام عن كل من بريطانيا ومصر، فهو يخضع إسما للدولتين لكنهما لا تتدخلان في إدارته للبلاد بما أن الحاكم من البريطانيين فأنه يخضع بالضرورة لحكومته وسياستها، دون أن يكون لبريطانيا وجود مباشر في السودان، بينما أبعدت مصر عمليا من إدارة السودان وظل وجودها إسميا، وحتى لاتتهم بريطانيا بأنها تستعمر السودان، فقد حولت كل شؤونه وإتصالات الحاكم العام إلى وزارة الخارجية بدلا من وزارة المستعمرات. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق ص 320.

الحاكم العام يعاونه ثلاث من السكرتيرين (القضائي والمالي والاداري)[1]، يستمدون سلطاتهم من الحاكم العام، فأنشىء منصب المفتش العام[2]. كون الحاكم العام عدد من اللجان، فمنهج الحكم البريطاني في المديريات إمتدادا لمنهج الحكم المركزي[3]، وواجه البريطانيون مشكلة بلد يحكمونه ولايتكلمون لغة أهله ولايعرفون عمق تقاليده، ففرضوا اللغة الانجليزية لغة رسمية ديوانية، الأ أنها لن تمكنهم من التخاطب مع أهل البلاد، فإعتمودوا على المصريين ليكونوا الوسيط اللغوي بينهم، ولكنهم في نفس الوقت لايثقون في الإداريين المصريين وكان أغلب الإداريين البريطانيين لايمكثون في السودان فترة كافية لانهم من العسكرين[4].

إن الدولة البريطانية في السودان دولة أجنبية، بمعنى أنها أنشات لخدمة المصالح البريطانية، فظل هذا الهدف يمثل عاملا مهما في توجهات وطبيعة الدولة طوال

---

1 السكرتير المالي بدأت مسؤوليته في بداية الحكم البريطاني معقدة فقد تداخلت سلطاته مع الحكومة المصرية، فعلى السكرتير المالي سد عجز الموازنة . السكرتير القضائي يشغل منصب المستشار القانوني للحاكم العام ومسؤول عن وضع القوانين والاشراف على النظام القضائي. السكرتير الاداري بدأ منصبه متواضعا ثم اتسعت مهامه وتشعبت مع تطور جهاز الدولة في السودان، فاصبح بمثابة رئيس الوزراء مسؤولا عن القلم السياسي (المخابرات) والصحافة، وقضايا الحدود والتعليم والارساليات ويشرف اشرافا مباشرا على جهاز الخدمة المدنية، ويحتل المنصب الثاني بعد الحاكم العام وتولى هذا المنصب شخصيات لها مقدرات نوعية على نحو ماكمايكل ونيوبولد وروبرتسون. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص320-323.

2 منصب المفتش العام انشىء في جهاز الدولة البريطانية في السودان وقد ابتدع خصيصا ليشغله سلاطين باشا، وانتهى المنصب باستقالته 1914 م . محمد سعيد القدال، مرجع سابق، ص 325.

3 منهج الدولة البريطانية في السودان لادارة الاقاليم امتداد لجهاز الحكم المركزي للتركية والمهدية من حيث طغيان المركزية عليه وسيطرة البريطانيين على قمته وهيمنة العسكرين على وظائفه العليا في العقود الاولى، قسم السودان الى مديريات هي دنقلا. بربر . الخرطوم. سنار. كسلا. كردفان، اما حلفا وسواكن وفشودة فكانت محافظات. وتحولت بحر الغزال من منطقة عسكرية الى مديرية عام 1903م، و اصبحت فشودة مديرية وتغيير إسمها إلى أعالي النيل، وفي عام 1905م ظهرت ثلاث مديريات هي النيل الازرق والنيل الابيض ومنقلا، وفصلت جبال النوبة في عام 1914م عن كردفان. استقر عددالمديريات في تسع مديريات، يحكم كل مديرية مدير بريطاني عسكري، و قسمت المديريات الى مراكز يحكمها مفتش بريطاني، فمهام مفتش المركز متشعبة سياسية وإقتصادية وأمنية. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث،ص326-

4 قضية تباين لغة الحاكم والمحكوم في دولة الحكم البريطاني في السودان، حلت في البداية بالإعتماد على المصريين ليلعبوا دور الوسيط اللغوي بينهم، لكن البريطانيين لايثقون في الإدارين المصريين، كما أن أغلب الإدارين البريطانيين لايمكثون في السودان فترة كافية تمكنهم من تعلم اللغة العربية، فابتدعت الادارة البريطانية توظيف المدنيين غير المرتبطين بالخدمة العسكرية ليعملون بصفة مستديمة في الخدمة المدنية في السودان. وفي عام 1910م أختير أول ستة إداريين للعمل المستديم في السودان وقد أختيروا من بين خريجي جامعتي أكسفورد وكمبردج وعلموهم اللغة العربية، ففي الفترة من عام 1919 م الى 1930 انضم 170 شابا للعمل في السودان، وبحلول عام 1933م بلغ عددهم 315 منهم 97 عالما أكاديميا و15 حصلوا على الشهادة الجامعية بدرجة ممتاز و89 بدرجة جيد جدا و97 بدرجات مختلفة. وتنقلوا بين ربوعه في مختلف المناصب الادارية على نحو ماكمايكل الذي اصبح حاكما عاما لتنجانيقا، وجيمس روبرسون الذي اصبح حاكما لنيجريا، فقد تميزوا بالإنضباط في عملهم والإخلاص في خدمة دولتهم. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 329- 330.

سنوات حكمها، وإذا كانت المصالح الاقتصادية والبحث عن المواد الخام والاسواق المضمونة، تشكل السبب الرئيسي لقيام بريطانيا بتوسع مستعمراتها في العالم فالامر لا ينطبق على حالة السودان، فمن الخطأ التأكيد أن الطابع العسكري لإدارة الحكم الثنائي كان بشكل رئيسي بسبب الضرورات الأمنية الإستراتيجية الإقليمية التي قادت الى الغزو والإحتلال، فخطر المقاومة الوطنية[1] كان يمثل عاملا مهما مؤثرا في سلوك الدولة البريطانية في السودان، فلم يكن الطابع العسكري هو السمة الوحيدة التي كانت تميز الإدارة البريطانية في السودان عن بقية المستعمرات البريطانية الأخرى التابعة لسلطة وزارة المستعمرات في لندن[2]، فولاء كل الموظفين البريطانيين يمنحونه للحاكم العام، فإتسمت سياسات الدولة بدرجة عالية من الحذر والبطء والإرتياب والمحافظة .

المقاومة للأجنبي وبلورة الفكر السياسي السوداني

إن مسألة تطور الفكر السياسي للحركة الوطنية السودانية يُنظر إليها من زاويا الرؤية الإستراتيجية بانها اتجاه فكري مقاوم للوجود الاجنبي ترجع جذوره إلى نشأة الدولة المركزية في السودان والموقف من بناء دولة سودانية وتشكيل الأمة السودانية، فصراع السودانيون مع الوجود الأجنبي ومضاعفاته المختلفة والمتكاملة والمتشابكة قادت إلى تخلق الفكر السياسي السوداني، فإذا كانت الحركة الوطنية السودانية ضرورة حتمية للإستقلال وتحقيق الذات الوطنية، فإن تكوينها وطبيعة فكرها السياسي تتصل بسلوك ومواقف الحركة الفكرية المقاومة للجنبي تاريخياً،

---

1 إنشغلت الدولة البريطانية في السودان بمكافحة خطر المقاومة السودانية وفي ذلك يقول ب. م . هولت: (... الأسبقية الأولى للنظام البريطاني المصري ...كانت تتمثل في سحق المقاومة الشعبية .. فالهزيمة النهائية للمقاومة المهدوية المنظمة لم تكن تعني، كما أثبتت الأحداث، زوال تاثير شخصية المهدي .. وكان علة الحكومة أن تتعامل مع عدد من المهدويين الذين ظهروا بين وقت وآخر .. تلك الحركات أصبحت محور إنشغال الحكومة). وبعد سنوات من الاحتلال، أي في عام 1931 م، أشار السير هارولد ماكمايكل إلى أن .. (.. بطاريات المدفعية وكذلك الطائرات يمكنها أن تحقق القليل في تلك المناطق الصحراوية الجرداء .. منذ إعادة الاحتلال نادرا ما مرت سنة دون حاجة لحملة تأديبية) . تيسير محمد أحمد علي، زراعة الجوع في السودان، ترجمة محمد علي جادين، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، الطبعة الأولى، ديسمبر 1994م، ص 25.

2 لاحظ ماكمايكل أن.. (.. كل الموظفين البريطانيين يمنحون الولاء المطلق للحاكم العام. وتعيين الحاكم العام ليس تعيينا سياسيا مؤقتا، والموظفون يعملون في السودان لأنهم يجدون أفضل فترات حياتهم العملية، دون أي احتمال أو رغبة لنقلهم الى مكان آخر، وليس هناك أي وزارة أو مصلحة في لندن تقرر في مستقبلهم أو تشرف على أعمالهم بأي شكل من الاشكال، وليس هناك اشراف برلماني أو مساءلات برلمانية، أو تنفيذية عن ما يجري في السودان...). تيسير محمد احمد علي، زراعة الجوع في السودان، ترجمة محمد علي جادين، القاهرة : مركز الدراسات السودانية، الطبعة الاولى، ديسمبر 1994م، ص 25.

فنعكس الفكر المقاوم في بناء الدولة السودانية قبل وبعد الاستقلال، فالمقاومة مسألة محورية من محاور تشكل الفكر السياسي السوداني قبل الاستقلال وبعده، لذلك ظلت حاضرة في كثير من الأدبيات والأثار الفكرية في الفضاءات السياسية، فاستوفت حقها تعريفاً وتحليلاً ونقداً وتفسيراً وتنظيراً، دون ان النظر في جانب تاثير الفكر السياسي المقاوم للاجنبي في تكوين الفكر السياسي للحركة السياسية السودانية لبناء الدولة في النصف الثاني من القرن العشرين وتشكيل قيمها بالإرتباط مع الظروف الموضوعية والذاتية التي تموجدت فيها الدولة في السودان .

إرتبط ميلاد الدولة في السودان في القرن التاسع عشر بعناصر ثابتة ومتحولة اثرت في تخلق الفكر السياسي السوداني معارضاً للدولة القائمة، فالثابت عزلة السودان عن العالم لقرون وحركته خارج العصر عدا أطياف تتصل بالهجرات الدينية من الشرق والغرب والشمال والغزو الاجنبي مرتين (1821 و1898)، فالمتحول تبلور التجارة في السلطنات والممالك السودانية «التكوينات السياسية المناطقية» وبناء الشخصة السودانية في المهدية عثمان دقنه يلتقي بالمهدي في الابيض[1]، ففي ذلك الحين تغيير العالم فأوربا قد قطعت شوطا بعيدا في بناء الدول القومية وتجاوزت التشظي والإنقسام وأثر التقدم في فعل الدولة القومية وطبيعتها، وفي الحركة الوطنية السودانية في اربعينات القرن العشرين حين تصدى مؤتمر الخريجين لقضية حق تقرير المصير، فالحكم الاجنبي الاول والثاني سيطرا على السودان من اجل التامين الاستراتيجي لمصر، وسادت القوى الاجنبية الاوربية الشرق بأجمعه في القرن التاسع عشر، باثر تهافت المدنيات التقليدية وصعود دور اروبا في التحكم في العالم في المرحلة الكلونيالية ، فبدأت تتحلل الدولة العثمانية فأخذت أوربا تبشر بدورها الحضاري في التحديث والتمدن، وبالنظام الديمقراطي الليبرالي الذي يسعى لإخراج العالم كله من التخلف .

1 فذاك عثمان دقنة يأتي ساعيا من اقصى الشرق إلى الابيض، فتنفتح بمجيئه صفحة الجهاد المهدوي في تلال البحر الاحمر، وتصاعد نشاط الثورة في دارفور بقيادة مادبوا وانحصرت حاميات الحكومة خلف أسوار المدن تنتظر مصيراً لا تستبين أفقه، ورياح الثورة تهب في مناطق بربر والقضارف، وادى كل ذلك إلى انفتاح الطريق أمام المهدي للزحف شمالاً نحو الخرطوم. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث 1820 – 1953م، الطبعة الثالثة، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، 2018 م، ص 191 .

تعرضت مصر للاحتلال عام 1798م قام نابليون بغزو مصر[1] من أجل نشر الحضارة والمدنية في مصر[2] كما احتل الانجليز مصر عام 1882م لذات المسوقات، فكما إنهزمت الجيوش المملوكية والعرابية في مصر أمام الجيشان الفرنسي والانجليزي، إنهزمت الأفكار التقليدية الجامدة أمام الأفكار الجديدة التي جاء بها الانجليز والفرنسيون[3]، فإجلاء الجيوش الفرنسية من مصر[4] فتح الباب لحكم دولة محمد علي باشا الذي نصب نفسه واليا على مصر من قبل الباب العالي ومن ثم جاءت الوصايا الانجليزية 1882م، فإتجه محمد علي باشا في مصر لبناء مشروعه التصنيعي التوحيدي البديل

1 إحتل الفرنسيون مصر عام 1798م فيما عرف بالحملة الفرنسية على مصروإستمر الاحتلال الفرنسي حتى عام 1801م. ووجدت أهداف الاستعمار الفرنسي لمصر تعبيرا لها في المناخ الذي ساد فرنسا الثورة، فامتلأ قادة حملة نابليون حماسة، وكان يعتقدون أنهم حملة لواء تغيير عالمي، فتوهم الفرنسيون أنهم سيجدون دعما من المصرين ضد المماليك . ان الحملة الفرنسية على مصر كانت تسعى لتركيب النظام الراسمالي في الواقع المصري، محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 32.

2 تصور نابليون والفرنسين انهم بغزو مصر يقومون بنشر الحضارة والمدنية في المشرق، فتحت الحملة الفرنسية نافذة بين مصر والعالم الرأسمالي، أخذت تتسرب منها تيارات التحديث والتغيير الى مجتمع كانت خريطته الإجتماعية بدأت تهتز عن سابق سكونها وجمودها، امام الافكار التي زحم بها الفرنسيون اجواء مصر. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 33.

3 الحملة الفرنسية مع الزخم الاعلامي الذي صاحبها لم تكن سوى عملية غزو إستعماري لمصر، الأ أنها أحدثت صدمة حضارية للشرق وكشفت واقع التخلف، لحضارة مصر العريقة التي توقف نموها و والانتقال لحضارة حديثة تفتح وعيها على الحياة. وفي عام 1801 م إنهزم الفرنسيون في مصر، بمقاومة المصريين والحملة التي أرسلتها الدولة العثمانية وبريطانيا لإعادة التوازن الدولي الذي اختل من جراء الاحتلال الفرنسي . محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص33.

4 جلاء الجيوش الفرنسية من مصر عام 1803 م فتح الباب لصراع حول السلطة في مصر، فكان المماليك يحلمون بالعودة لحكم مصر، فكانت ثورة القاهرة ضد المماليك بقيادة علماء الازهر، وانجاز محمد علي باشا للشعب الثائر، فنادت به جموع الشيوخ حاكما على مصر 1805 م باسم السلطان العثماني. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص34.

للسيطرة العثمانية[1]، ففي عام 1821م وجد السودان نفسه تحت حكم محمد على باشا الذي غزت دولته السودان مرتين، فانشأ الغزو الاجنبي للسودان في المرتين (1821 و 1898م) دولة اجنبية في السودان واجهت مقاومة سودانية شكلت الإطار الموضوعي لتبلور إتجاهات الفكر السياسي السوداني الذي ذاب فيه الإتجاه الفكري المتحرك نحو العودة لما قبل الغزو الاول والثاني، وتراجع فيه إتجاه فكر التبعية والتعاون مع الحكم الاجنبي الاول والثاني، ولم يتشكل في السودان فكر سياسي سوداني لبناء الدولة لان الحكم الاجنبي الاول لم يحكم بفكر سياسي لبناء الدولة في السودان، فجاءت المهدية دولة دينية منكفئة على تراث الفكر الصوفي ونظرية المهدي المنتظر غير قادرة على إستيعاب التطورات السياسية الاجتماعية الفكرية العلمية التي سادت ذلك العصر، فظل هذا الفصام في الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة قائما وراسخاً في أداء وسلوك الحركة الوطنية بعد أن أقامت بريطانيا دولة في السودان (1899 – 1957م) وظهرت في الاربعينات الرغبة في تقرير المصير، فلم تهدف بريطانيا من دولتها في السودان لإحدث تنمية بشرية ومادية بقدر ماهدفت للتخلص من المهدية كخطر استراتيجي على مصالحها في قناة السويس، وبعد أن سحقت بريطانيا دولة المهدية في معركة أم درمان، أنشئت سلطة مركزية عبر إتفاقية الحكم الثنائي يناير 1899 م مهمتها حفظ الأمن والحيولة دون أن يعيد فكر المهدية إنتاج نفسه من جديد في حركة ثورية دينية تهدد أمن مصر .

تيار الفكر السياسي المقاوم ظل حاضراً في المخيلة الشعبية لاهل السودان لأسباب

---

1 إستطاع في فترة وجيزة بناء جيشا من أقوى جيوش المنطقة، فسيطر على الجزيرة العربية (1811-1818 م) و قاد حملة على اليمن 1819 م، واستولى على جزيرة كريت 1822م ووصل اليونان عام 1824 م دعما للمقاومة اليونانية، ان غزو محمد علي باشا للسودان في عام 1820م جاء في إطار واقع تاريخي إتصل بتبلور نظام راسمالي في مصر. أنشأ محمد علي باشا الكلية الحربية المصرية بمساعدة الجنرال أوكتاف جزف أنتلم سيف، عسكريا فرسيا مغامرا جريئا، ترك فرنسا ليلتحق بخدمة محمد علي باشا والي مصر عام 1819 م . و انشأ مدارس المشاة والمدفعية والخيالة والموسيقى والمدارس العسكرية العليا التي انشئت على غرار المدرسة الحربية الفرنسية (سان سير)، ومالبثت هذه المدارس ان بدأت تغذي جيشه بالملكات النخبوية المختارة، فاصبح جيشه قوامه 125 الف مقاتل واسطول بحري من نحو خمسين قطعة بحرية، فقد كان جيش محمد على باشا في مصر منظما تنظيما أوربيا حديثا ومدربا تدريبا عسكريا عصريا، ومجهزا باحدث وسائل القتال من سلاح وعتاد وذخائر، فقد اهتم محمد علي بانشاء مصانع الاسلحة والعتاد والذخائر، فاستعان بالخبراء والمدربين العسكرين الاوربيين وخاصة الفرنسين منهم، كما قام باجراء تغييرات جوهرية في المجتمع المصري لتتناسب مع ماحدث في الجيش. اميل خولي وعادل سليمان، السياسة الدولية في الشرق العربي، الجزء الثاني، بيروت : دار النشر للسياسة والتاريخ، 1960، ص 80 . ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، الطبعة الثالثة، بيروت : دار الملائين، 1965 م، ص 81.

موضوعية أو غير موضوعية يتفجر انتفاضات واحتجاجات وحركات مقاومة ثورية، يؤكد ذلك حادث الكتيبة 14 السودانية[1]، جاء هذا الحدث في وقت مبكر من تأسيس دولة الحكم الثنائي ليظهر تناقضات القوى الاجتماعية الجديدة الداعم لدولة الحكم الثنائي و يكشف هشاشة مواقفها وتوجهاتها الفكرية القابلة للتغير ليس بالضرورة ان تظل داعمة لدولة الحكم الاجنبي، فالوقائع تؤكد أن هذا الإتجاه الفكري المقاوم الكامن في القوى الجديدة ظل يحتاج فرصة للتجدد والانفجار في انتفاضة 1924 م، فإحتاج إلى عقدين من الزمان للتحرك كتيار فكري سياسي له صوت واضح في حركتي الاتحاد السوداني واللواء الابيض، ثم تطور تململ القوى الإجتماعية الجديدة في مؤتمر الخرجين الذي صاغ مذكرة مطالبه التي رفعها للحكم البريطاني في السودان تعبيراً عن الطبقة الوسطى ومجموع اهل السودان، فالتعليم الحديث الذي أسسه الحكم البريطاني كان حاضنه لفكر وطني سياسي مقاوم متاثر بتطور الحركة السياسية المصرية ومعادي لبريطانيا، فاسباب انتفاضة 1924 م لاتختلف عن أسباب ثورات الجهادية التي توالت طوال فترتي الحكم الاجنبي والتي تعود إلى طبيعة الجهادية[2] كفئة جديدة تشكلت مع الحكم الاجنبي تعاني من القهر والإسترقاق، تختزن قدراً عالى من الحنق العام ضد الاجنبي والإضهاد من المجتمع بالنظرة الدونية، فاحداث انتفاضة 1924 م تاكيد لتنامي الشعور المعادي للوجود البريطاني في مصر والسودان

الحكم الاجنبي حمل فكرا سياسيا لبناء الدولة المركزية قائم على القهر الباطش وتحقيق المصالح الاجنبية، فاعتمد الحكم الاجنبي الاول في وجوده على مؤسسة الرق

---

1 تمردت الكتيبة 14 السودانية في يناير 1900م، قام جنود الكتيبة السودانين باعتقال بعض الضباط البريطانين، واقتحموا مخزن الاسلحة، واستولى كل واحد منهم على 300 شريط ذخيرة، كان هدفهم كما ذكر كرومر احتجاز الضباط البريطانين في ام درمان وارسالهم الى مصر – تقديراتهم ان ينضم اليهم الجيش المصري . تمكن الحاكم العام الجديد ونجت باشا من السيطرة على التمرد. اتصلت اسباب التمرد بالشائعات التي سرت بنقل الجنود السودانيين لتعزيز القوات البريطانية في جنوب افريقيا . محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، ص 413.

2 الجهادية هم الجنود السودانيون الذين خدموا الدولة التركية، فهم الرقيق وابناء الرقيق الذين أخذهم الأتراك أسرى من بين قبائل الجنوب وجبال النوبة، وأرسلوهم الى معسكرات التدريب في أسوان، وكونوا منهم جيشا نظاميا محترفا، وانحصرت حياة الجهادية في الجندية، وصار الانضباط العسكري جزءا من نسيج حياتهم، وأدت خلفيات الرق التي جاءوا منها، الى تفرقة في المعاملة بينهم وبين الجنود الاخرين من القبائل السودانية الأخرى، وكان ينظر اليهم باعتبارهم عبيدا رغم إ نعتاقهم من ربقة العبودية، مما ادى الى احاسيس مضطربة بينهم، وانفعالات نفسية جعلتهم ميالين للعنف والثورة، فالعنصرية الثقافية احد المؤثرات على هذه القوى التي قادت الى تحلل انضباطهم العسكري، كان تمرد الجهادية حركة عنيفة حملت دلالات عنصرية وسياسية، وهزت كيان الدولة التركية . محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص139.

التي شكلت منها قوة الجهادية، واعتمتد الحكم الاجنبي الاول والثاني على المؤسسة الدينية[1] في خلق العلاقات مع الشعب وتجسير الهوة بين الحاكم والمحكوم .

الفكر السياسي المقاوم ظل كامنا في أحشاء الفكر الصوفي تحديدا تياره الثوري، يتعامل مع الظروف الواقعية القاهرة ويتقبلها برضا بإنتظار الخلاص الالهي مع ظهور المهدي المنتظر[2]، فإستطاع هذا الفكر السياسي السوداني من بناء دولة المهدية (1885 – 1898م) التي اقامت نظام حكم مركزي عسكري تحركه الايديولوجيا المهدية [3]، فقد إستطاع محمد احمد المهدي من نقل فكرة المهدي من حيز النظرية إلى واقع التطبيق، فاصبحت خلافة المهدي المنتظر إحدى الإشكاليات العميقة التي أثارت الاراء الفكرية في دولة المهدية وما بعدها فاصبحت مسؤولة عن انبعاث فكرة العيسوية من الإتجاهات الفكرية السياسية التي إتصلت بعقيدة المهدية، ففي عهد الخليفة عبدالله والعقدين الاولين من الحكم الثنائي إدعى العشرات من المعارضين

---

1 المؤسسة الدينية عملت في تصريف شؤون القضاء، كما أسندت الدولة التركية للطرق الصوفية دور بناء الصلة بين الحاكم والمحكوم، فإستفادت الدولة التركية من الأزهر في تأهيل رجال الدين الذين خدمتهم في القضاء والافتاء، ظهرت الطرق الصوفية في السودان أبان حكم دولة الفونج، فأولى الطرق الصوفية التي أدخلت في السودان الطريقة الشاذلية يليها الطريقة القادرية . ظهرت الطريقة السمانية في الحجاز ثم انتقلت للسودان على يد أحمد الطيب البشير الذي استقر قرب ام درمان، كانت قوة الطريقة السمانية و الطريقة المجذوبية، في كون روادها محليون من السودانين، كان محمد المجذوب وابراهيم الرشيد ومحمد عثمان الميرغني تلاميذ احمد بن ادريس الفاسي، فقد شرع محمد عثمان الميرغني في نشر الطريقة الختمية التي انتشرت في شمال وشرق السودان، فالطريقة الختمية التي كان وصولها وأتساع نفوذها مرتبطا بالحكم التركي المصري. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص140.

2 فكرة المهدي المنتظر عقيدة صوفية عميقة الجذور في الثقافة السودانية ، فأصبحت تراث مشترك يحقق التواصل المشترك بين الكتلة الفاعلة بل تعبير عن الأمل المشترك في الإنتصار والقصاص من الدولة التركية في السودان . إن الإنتشار السريع للدعوة المهدية والإنتصارات المتسارعة للثورة المهدية دليل على رسوخ فكرة المهدي المنتظر في السودان، فعبرت عن ذاته الخاصة في الدولة المهدية (1885 – 1898 م) بتماسكها وتناقضاتها، فكرة المهدي المنتظر تجلي من تجليات الفكر السياسي الصوفي، فكرة المهدية لم تكن إجماع مطلق لأهل السودان، فقد وجدت مستويات من الرفض والممانعة من بعض السودانيين منظور الخلاف الايديولوجي الديني، فكانت هناك أحكام شتى على فكرة المهدية من العلماء ورجال الطرق الصوفية فمنهم من تحمس لها لحد الإنخراط فيها ومنهم من عارضها فاسرف في معارضتها. محمد ابراهيم ابوسليم، الحركة الفكرية، مرجع سابق، ص 18. 24.

3 ايديولوجيا المهدية التي صاغت بها الدولة السودانية، وصبغت بها الشخصية السودانية فعمقت فيها قيم الزهد والإقلاع عن ملذات الحياة وبساطة المظهر، فقد حددت المهدية بمصادر المعرفة الدينية في القرآن الكريم والصحيحين واحياء علوم الدين للغزالي وكتب الشعراني إضافة إلى تفسيري البيضاوي والجلال السيوطي. طغت إنتصارات المهدي الحربية طوال فترة حياته، فلم يدون آراءه وتعاليمه، كذلك لم يدونها أحد من أتباعه لأن معظم العلماء ظاهروه خوفا على أرواحهم وأرزاقهم، أما المؤمنون بالمهدية فلم يكونوا أهل علم ومعرفة ... أضف أن خليفة المهدي، لم يكن على قرار المهدي من حيث العلم والتعمق في الشئون الدينية. شاكر الغزي وأحمد الازهري في ضحض مهدية محمد احمد المهدي. مزيد من المعلومات. نعوم شقير، تاريخ السودان، ص 375 – 382.

لحكم المهدية أو الحكم الثنائي نبوة عيسى، وقد ترك نجاح المهدية المجال أمام المدعين لكي يعلنوا أنفسهم عيسى الموعود بالعودة .

إن أحداث حركة 1924م كشفت بجلاء عدم فهم الإدارة البريطانية والقوى الوطنية التقليدية، للقوى الاجتماعية الجديدة التي أفرزها الحكم الثنائي الطبقة الوسطى من التجار والمتعلمين في دواوين الحكم أو خريجي مدارس التعليم الذي أنشئه الحكم البريطاني، فتاكد أنها تحمل موقفا معاديا ورافضا للحكم البريطاني واجهته السلطات بالقوى المفرطة والقمع السلطوي الممنهج فدخل هذا التيار الفكري في طور التراجع والكمون، فإتجهت الطبقة الوسطى إلى إنشاء الجمعيات الفكرية والثقافية[1] كتوجه فكري استراتيجي للطبقة الوسطى في ملء الفراغ الذي احدثه سحق انتفاضة 1924 م والاستعداد لجولة مواجهة جديدة كانت شرارتها اضراب طلبة كلية غردون [2] عام 1931م، فالاضراب في حد ذاته ناتج طبيعي للتراكمات التي إعتملت في شحذ الشعور الوطني بعد انتفاضة 1924م.

1 الجمعيات الثقافية والفكرية نشاة جراء صدمة الطبقى الوسطى من نتائج العمل السياسي في احداث 1924 م،فتشكلت بحثا في واقع المجتمع السوداني وخلق روابط معه، ودراست تطور الحركات الوطنية الاخرى والسياسة العالمية . اتجهت الطبقى الوسطى لممارسة الجدل الفكري في منابرها، ويصوغون في حلقاتهم الضيقة صيغا صفوية لمشاعرهم المكبوته واحلامهم المجهضة، فالاتجاهات الثقافية الادبية صاحبها عزوف من السياسة، الجمعيات الفكرية والثقافية تمخضت عنها اتجاهات الفكر السياسي السوداني، ففيها نضجت فتبلوت المشاعر الوطنية،و منها ظهورت الصحافة الثقافية والصراعات السياسية في نادي الخريجين بعد اضراب الطلبة عام 1931م. هزيمة حركة 1924م جعلت الخريجون يميلون نحو اعمال العقل و يكونون جمعيات للقراء والاطلاع ذات الطابع الادبي الثقافي ثم تطورت لتناول قضايا اجتماعية وسياسية وفكرية ثم انتقلت الى نادي الخريجين بعد اضراب عام 1931م .

2 اضراب طلبة كلية غردون عام 1931 م، سببه الرئيسي تخفيض مرتبات الخريجين من ثماني جنيهات في الشهر الى خمسة جنيهات ونصف، بسبب الازمة الاقتصادية التي دفعت لتخفيض مرتبات الموظفين دون البريطانين والاجانب، رأى الخريجون ان القرار ليس اداريا بحتا بل له ابعاد سياسية. اظهرت هذه الحادثة قدرة السيدين عبدالرحمن المهدي والسيد علي الميرغني في التحكم في النشاط السياسي. كان تدخل السيدين نتيجة للتسوية التاريخية بين المتعلمين والبيوتات الدينية «الطائفية». . محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، ص 448.

سيطر مؤتمر الخريجين على اتجاهات الفكر السياسي السوداني[1] بعد الحرب العالمية الثانية، فنشأت ثنائية الحداثة والتقليدية وانعكس ذلك في اتجاهات الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة، ففي مؤتمر الخريجيين أصبحت الصفوة متنازعه في توجهاتها الفكرية بين دولتي الحكم الثنائي وبين السيدين عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني، فمؤتمر الخريجين (1938 – 1945) اصبح مسرحا لنشاط كافة التجمعات والطوائف الدينية وبريطانيا ومصر، تزامن ذلك مع تطورات عالمية واقليمية أثرت على الاوضاع الدولية برمتها خلاصتها سعي الحلفاء انهاء النظام الكولونيالي، إنعكست تلك التوجهات الفكرية العالمية على السودان الذي شهد في الفترة 1941 -1942 م دخول قوة دفاع السودان الحرب إلى جانب بريطانيا في إرتريا وليبيا، فقامت الحكومة بدعم قوة دفاع السودان بالجنود والسلاح، فمساهمة قوى دفاع السودان في الحرب العالمية الثانية مع الحلفاء على الرغم من محدودية المساهمة تقرأ في إطار بروز إتجاه دولي لإعطاء المستعمرات حق تقرير المصير بناء على « ميثاق الاطلنطي» [2]، فصاغ مؤتمر الخريجين مذكرته الشهيرة التي قدمها للحاكم العام البريطاني في السودان في ابريل 1942م، فالمذكرة تضمنت مطالب وطنية واسعة تلخص تطلعات الشعب السوداني في الحرية والانعتاق من الدولة الاجنبية، فبعد مذكرة مؤتمر الخريجين للحكم البريطاني في عام 1942م دخلت الزعامات الدينية

---

1 مؤتمر الخريجين من تاسيسه اثر في الفكر السياسي، لتاثيره على الطبقة الوسطى المتحكمة في التجارة والصحافة والمتحكمة في العلاقة بالزعماء الدينين، فقد اجتمعت عدة عوامل اثرت على اتجاهات تطور الفكر السياسي السوداني على راسها اتساع نطاق التعليم الذي نتج عنه زيادة اعداد الخريجين وتمركزهم في المدن، وازدياد مشاركتهم في اجهزة الحكم، فنشأة رابطة اجتماعية فوق الروابط التقليدية – القبلية والصوفية والطائفية – كما تيسرت ادوات الطباعة وارتقت صناعة الصحافة، فصدرت صحيفة النيل 1935م تحت رعاية السيد عبد الرحمن المهدي، كما صدرت عام 1939م صحيفة صوت السودان تحت رعاية السيد علي الميرغني . ان التطور في صناعة الصحافة ساهم في اظهار الاتجاهات الفكرية السودانية، فقد منحت المثقف السوداني احساسا بتفرده، فنشأة ثنائية الحداثة والتقليدية وانعكس ذلك في اتجاهات الفكر السياسي السوداني، حيث هاجمت الصحافة الادارة الاهلية في اهمال للريف وقضاياه مع المنادة بانشاء نادي العمال، هنا لابد من تاكيد تمكن الاتجاه الصفوي في التفكير السياسي، فاصبحت الصفوة متنازعه في توجهاتها الفكرية بين دولتي الحكم الثنائي وبين الزعيمين الدينين – عبدالرحمن المهدي والسيد علي الميرغني – فقد كانت السياسة البريطانية تتجه الى اشراك المتعلمين اشراكا فعلا في ادارة الدولة، وبان يهيمنوا على الاعمال الاهلية.

2 ميثاق الاطلنطي . في عام 1942 م اجتمع الرئيس الامريكي روزفلت مع رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل واعلنا « ميثاق الاطلنطي» فقد بشر الميثاق شعوب المستعمرات بحق تقرير المصير بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945 م)، ففجر ميثاق الاطلنطي رغبات الشعوب المكبوتة في الحرية والاستقلال في المستعمرات . فتصاعد كفاح المؤتمر الهندي حتى جلست بريطانيا للتفاكر مع المؤتمر حول مستقبل الهند فنالت الهند استقلالها عام 1947م محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث، ص462.

معركة السياسة والعمل الوطني، وأعلنت الحكومة البريطانية في السودان تصورها الفكري السياسي لمستقبل السودان، فدعت للمجلس الإستشاري لشمال السودان، فإنقسمت القوى السياسية بين موافقة و معارضة مما ساهم في تشكيل الاحزاب السودانية بفكرها السياسي بطرفي المتاثر بدولتي الحكم الثنائي والمهدي والميرغني .

ان تشكل الاحزاب السياسية السودانية يعتبر نقلة نوعية في تبلور الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة، فقد اجتمعت عدة عوامل داخلية وخارجية اوجدت تراكم من الخبرات الضرورية لبلورة الفكر السياسي السوداني المتطلع لبناء دولة حديثة، فالاحزاب أحد مظاهر الدولة الحديثة واقوى تعبير عن الفكر السياسي الوطني، ففي نهاية الحرب العالمية الثانية تبلور الفكر السياسي السوداني، فعبر عن نفسه في شكل احزاب سياسية لها توجهات استراتيجية لمستقبل البلاد، ولها مواقف محددة من دولة الحكم الثنائي ومستقبل السودان، فانقسمت الاحزاب الى ثلاث تيارات : الاستقلاليون والاتحاديون و الاحزاب العقائدية (الجمهوري واليسار والاخوان المسلمون)، مجموعة الاحراب الاستقلالية اقواها حزب الامة[1] .

ونشأ على هامش حزب الامة حزبان اخران هما (القوميون) [2]، و (الحزب الجمهوري الاشتراكي) [3].

الاحزاب الاتحادية، لم تكن الاحزاب الاتحادية حزبا واحدا، وإنما تحالف لقوى

---

1 حزب الامة اعلن عن تكوينه رسميا عام 1945 م، يعتبر تحالف بين ثلاث مكونات هي: كيان الانصار الذي كونه السيد عبد الرحمن المهدي في عشرينات القرن العشرين، وزعماء القبائل والعشائر ، المتعلمون اصحاب الحس القومي. شعار حزب الامة : (السودان للسودانيين). حزب الامة شارك في كل المؤسسات التي انشئتها الحكومة من مجلس استشاري لشمال السودان وجمعية تشريعية . محمد سعيد القدال، ص 471.

2 حزب القوميون تاسس عام 1944م من جماعة الفجر، تضمن برنامج الحزب منذ البداية الغاء اتفاقية الحكم الثنائي 1899م، ووضع السودان تحت انتداب دولتي الحكم الثنائي ومراقبة هيئة عالمية . قيام حكومة سودانية ديمقراطية تحدد الوضع السياسي للبلاد وتقرر مصيره، ظل الحزب ضعيفا محصورا في نطاق اصفوة، انضمت بعض عضويته لحزب الامة، تلاشى الحزب وذاب في حزب الامة، برزت منه عناصر قيادية لعبت ادوار وطنية عديدة اشهرها محمد احمد محجوب. محمد سعيد القدال، ص472.

3 الحزب الجمهوري الاشتراكي تاسس عام 1951م من زعماء القبائل والعشائر الموالية للحكم البريطاني ولائا تاما. سكرتيره العام ابراهيم بدري وهو احد المؤسسين لجمعية الاتحاد السوداني عام 1920م. اشتمل دستور الحزب الجمهوري على اعطاء السودان الحكم الذاتي عام 1951م وتاجيل تقرير المصير للمستقبل وتكوين جبهة ديمقراطية سودانية والانضمام الى عضوية الكومنولث، ولد الحزب ميتا ثم ابتلعته امواج المد الوطني وغيبته في ظلمات بحر لجي من النسيان. محمد سعيد القدال، ص 474.

توحدت في معارضتها لعدو مشترك (حزب الامة)، تصدت الاحزاب الاتحادية للقضية الجوهرية الخاصة بالموقف من الوجود البريطاني ومستقبل السودان، تمثل الاحزاب الاتحادية بمختلف إتجاهاتها طموح الطبقة الوسطى التجارية بإقامة علاقة خاصة مع مصر، الحركة الاتحادية تمثل لها مصر عامل إلهام كمركز حضاري عريق للتراث العربي الإسلامي وحزب الوفد، شعار الحركة الاتحادية وحدة وادي النيل، إذ ترتاع من هذا الشعار قوى اجتماعية واسعة منها حزب الامة، اهم الاحزاب الاتحادية حزب الاشقاء[1]، والاتحاديون[2]، وحزب الاحرار[3]، وحزب وحدة وادي النيل[4] . أما الاحزاب العقائدية، نشأت تنظيمات معادية للاجنبي في اوساط المتعلمين بسبب مؤثرات داخلية وخارجية ذات توجهات عقائدية، فرسمت لنفسها طريق ثالث في التوجهاتها الفكرية الاستراتجية بين الاتحاديين والاستقلاليين، فمعظم احزاب هذا الإتجاه تحمل ايديولوجيا فكرية، إما ايديولوجيا دينية كالحزب الجمهوري[5]، أوايديولوجيا ماركسية

1 حزب الاشقاء تبلور من مجموعة الاشقاء في نادي الخريجين ومؤتمر الخريجين ومواقفها حول الصراعات في اللجنة التنفيذية، لم يعقد الحزب مؤتمرا لتكوينه ولم يصدر برنامج نشأ من خلال الممارسة والتجربة، أخذ الأشقاء بعض اساليب حزب الوفد المصري في العمل السياسي، ركز حول شخصية إسماعيل الأزهري فجعلوا منه رمزا سياسيا كسعد زغلول، يمتاز الاشقاء بالقدرة على كسب المؤيدين بإستغلال قدراتهم التنظيمية المتقنة، تدعمت قوة الاشقاء بعد تحالفهم مع الختمية وموقفهم المعادي للاستعمار البريطاني . محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث ، ص 476.

2 حزب الاتحاديون، هم جماعة ابوروف الفكرية الذبن دخلوا السياسة من منطق الصفوية الثقافية التي تنفر من العمل الجماهيري، ولهم موقف محدد من الطائفية، اعلن الحزب في اكتوبر 1944م وضعوا دستورا سموه « مبادىء ولوائح حزب الاتحاديين، وهو خليط من الوطنية ومبادىء العدالة الاجتماعية المثالية المتاثرة بالمدرسة الاشتراكية الفابية الانجليزية، ومع قلة عددهم، فإن وضوح مبادئهم وطهارة قيادتهم، جعلت لحزبهم وزنا وتاثيرا في الحياة السياسية ومن ابرز قادتهم خضر حمد وحماد توفيق، وابراهيم يوسف سليمان، وإسماعيل العتباني. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث ، ص 476.

3 حزب الاحرار هم مجموعة انشقت من الأشقاء عام 1943 م، وآثروا ان ينأوا بانفسهم من الصراعات الحادة التي نشبت في مؤتمر الخريجين، ثم كونوا حزبهم عام 1944م . دعوا الى اتحاد فدرالي مع مصر، ثم انقسموا الى فرقتين احرار انفصالين واحرار اتحاديين، ذاب الانفصاليون في حزب الامة، والاتحاديون ذابوا في الوطن الاتحادي عند تكوينه عام 1952م. . محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث ص 477.

4 حزب وحدة وادي النيل تاسس عام 1946 م، كان متطرفا في تمسكه بوحدة وادي النيل، له دستور مطبوع، افكاره العاطفية التي طرحها عن وحدة وادي النيل، جعلته قليل التاثير، يرى البعض انه اداة مصرية من كونه حزبا سياسيا سودانيا. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث ص 477.

5 الحزب الجمهوري ، اول الاحزاب الداعية للاستقلال، أسسه الاستاذ محمود محمد طه عام 1945 م. نشر برنامجا فكريا سياسيا ركز فيه بالنقد على الإستقلالين والإتحاديين لارتباطهما بمصر وبريطانيا، وقرر انعدام المذهبية في عملهما، دعا الحزب الى قيام جمهورية اسلامية تقوم على الاسلام والقرآن الكريم، له كتاب بعنوان « هذا سبيلي» توسع فيه الاستاذ محمود محمد طه في بشرح اهداف الحزب القائمة على مدنية جديدة اساسها الاسلام والقرآن. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث ص 482.

شيوعية كالحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو)[1]، أو تحمل ايديولوجيا إسلامية عالمية كحركة الاخوان المسلمين[2]، فاحزاب هذه المجموعة تعمل في اواسط الطلاب والشباب في المدن والمرأة ونقابات العمال واتحادات المزارعين.

1 الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) ، تكون اول تنظيم شيوعي (ماركسي) في السودان عام 1946 م من حلقة صغيرة من المثقفين والطلبة والعمال . لعبت المنظمات الشيوعية المصرية (الحركة المصرية للتحرر الوطني) (حمتو) و(الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) (حدتو) دورا في تطوير وتدريب وتاهيل مجموعة من الطلبة السودانين في مصر على اساليب العمل الجماهيري والسري. اشتمل دستور (حستو) على فكرة النضال ضد الاستعمار وحق الشعب في تقرير المصير، صاغت (حستو) فكرة شعار (الكفاح المشترك بين شعبي وادي النيل). تاريخ السودان الحديث ص 484.

2 حركة الاخوان المسلمين تنظيم عالمي اسسه الشيخ حسن البنا في مصر عام 1928م تهدف لتطبيق الشريعة الاسلامية في الحياة اليومية . يهدف الاخوان المسلمون الى اصلاح سياسي اقتصادي اجتماعي شامل من منظور اسلامي، انتقلت فكرة الاخوان المسلمين من مصر الى السودان عام 1946م . تولى قيادة التنظيم مكتب اداري يرأسه عوض عمر امام . اختير الشيخ على طالب الله مراقبا عام للاخوان المسلمين عام 1948 . انشىء تنظيم في جامعة الخرطوم عام 1949م. يهدف التنظيم الى اقامة شرع الله واعادة صياغة المجتمع وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية وتاكيد الحاكمية لله . في عام 1954م انتخب محمد خير عبد القادر مرشدا عاما.

الفـصل الـثـانـي
الفكـر السياسي السوداني وبنــاء الدولــة (1945– 1964م).

البــاب الأول:

- الفكر السياسي السوداني والديمقراطية الأولى (1945 – 1958م).
- المدخل
- المؤثرات الخارجية والداخلية التي صاغت المواقف الفكرية في الديمقراطة الاولى
- الرؤية الفكرية للحركة السياسية السودانية قبل الإستقلال.
- انتخابات 1954م والتاسيس للصراع السياسي وتعقيداته في السودان.

البــاب الثانــي:

- الفكر السياسي والتدخل الأول للجيش لإدارة السياسة السودانية (1958 – 1964م)
- المدخل.
- الخلفية الفكرية السياسية للتدخل الأول للجيش لإدارة السياسة.
- الفكر السياسي للنظام العسكري الاول لبناء الدولة.
- الازمة السياسية للنظام العسكري الاول وانتفاضة اكتوبر 1964م.

الفـصـل الثـانــي
الفكـر السياسـي السودانـي وبـناء الدولــة
(1945 – 1964م)

البـــاب الأول
الفكـر السياسـي السودانـي والديمقراطيـة الأولى
(1945 – 1964)

الـمدخــل:

الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945م) هزت جبروت الكلونيالية من جراء الهزائم التي منيت بها جيوش الحلفاء في سنوات الحرب الاولى فتبلور فكرا سياسيا عالميا يناهض الوجود الفعلي الاوربي في المستعمرات[1] من خلال الدور الجديد للصحافة وسلطة الراي العام التي أخذت تبشر بنظام عالمي مخالف للمألوف الذي ساد قبل الحرب العالمية الثانية واتسعت المناقشة لبعث عصبة الامم في ثوب جديد فالفكر السياسي العالمي الجديد بشر بالامم المتحدة ومؤسساتها لصيانة السلم والامن الدوليين، فشعوب المستعمرات أخذت تتطلع للحرية والسيادة الوطنية والمساهمة في النظام العالمي، فإرتفعت شعارات الديمقراطية بين الشعوب وتكثفت دعوات الاستقلال، فتضاعفت مطالب الشعوب المنادية بالعدالة وديمقراطية النظام الدولي، فتعمقت المواقف المتطلعة للحرية والاستقلال وجلاء الاستعمار، فالدول الكلونيالية ذاتها لم تعد قادرة على ممارسة الإستعمار بالاليات القديمة، فتعالت الاصوات هنا

1 لا ريب أن أهم ما يمكن استيحاؤه والنظر الايجابي له في التجربة الغربية عموما ونظامها السياسي الديمقراطي، كأحد تجليات تطورها التاريخي نحو العقلانية، ليس فقط لأن هذا النظام أثبت تفوقه في مباراة النهوض والتقدم على الملعب الدولي، وإنما أيضاً، وهو الأهم، لأنه ينطوي على آلية لتصحيح عيوبه. عبدالعزيز حسين الصاوي، في الفكر السياسي – ديمقراطية بلا استنارة ؟ - الجزء الاول، الطبعة الثانية، ام درمان : مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2016، 36 – 37 .

وهناك بإحداث تغييرات في المستعمرات، فالشعوب الخاضعة للإستعمار أخذت في رسم مستقبلها بظهور الحركات الوطنية التحريرية، وجدت الكولونيالية نفسها امام إختبار وعود التي اطلقتها ابان الحرب على نحو حق تقرير المصير واستقلال الشعوب التي شاركتها الحرب، فشعوب المستعمرات صارت تلتمس طريقها في الحياة العلمية والسياسية والاقتصادية والروحية، فاخذت تتشكل لحمتها القومية كأمم ناهضة للكلونيالية ومساهمة في بناء الامن والسلم العالميين، فأصبح الوعي بالتحرر من قيود الاستعمار عاملا من عوامل التقدم وتجاوز التأخر وقواعده في افريقيا واسيا وامريكا الجنوبية، فظهرت الحركات التحررية في البلدان المهيمن عليها الإستعمار[1]، فبرزت قضية الهوية الوطنية متصلة بالإستقلال السياسي وجلاء الاستعمار، فأصبحت قضية الحرية والإستقلال محور الفكر السياسي في البلدان المستعمرة (بفتح العين) والدول المستعمرة (بكسر العين)، فإنتطلق المواقف من الغرب الامريكي بتحديد الخطوط الفاصلة من الحضارة أو من الدين أو العلم أو من السلطة أو من المستقبل، فأخذت شكلا فكرياسياسيا في المستعمرات فكانت المواجهات الفكرية السياسية بين أنصار التعاون مع الاستعمار وأنصار المقاومة الشاملة له.

التاريخ الفعلي للديمقراطية الأولى في السودان، يبدأ بتعين السير ستيورت سايمز[2] حاكما عاما على السودان عام 1934 م الذي إتجه لإحداث تبديل في سياسات الدولة البريطانية في السودان اي في الفكر السياسي للدولة البريطانية في السودان، ففي مذكرة سياسية كتبها عام 1935 م تناول دور السودانيين في إنجاز سياسة التحديث،

---

1 تفجرت حركات التحرر، وبلغت إحدى قممها في الهند، جوهرة التاج البريطاني، فحققت استقلالها عام 1947 م، ثم بلغت قمتها الثانية في الثورة الصينية التي انتصرت عام 1948 م، وتكون المعسكر بعد الحرب، فأدى إلى تغيير حاسم في توازن القوى الدولي ملقياً بثقله لصالح حركات التحرر الوطني، وجاء حزب العمال البريطاني للحكم ، وهو أكثر انفتاحاً لتفهم التحولا التي كانت تموج في مسرح العالم، كما جاء يحمل بقايا المثالية الفابية التي بقيت عالقة بأذياله، وتفجرت الحركة الوطنية في مصر أكثر عنفاً وضراوة وأكثر اتساعاً في قاعدتها الاجتماعية . محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث 1820 – 1953 م، الطبعة الثالثة، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، 2018 م، ص 470 .

2 السير جورج ستيورت سايمز، عين حاكم عام على السودان عام 1934م، عمل في السودان سكرتيرا خاصا للسير ريجنالت ونجت ثاني حاكم عام للسودان ويعتبر مؤسس الادارة البريطانية في السودان، سايمز كان عليما بأحوال السودان لعمله الطويل فيه، فضلا عن خبرته في المستعمرات إذ أنه عمل في فلسطين وعدن وتنجانيقا الفترة بين 1920 الى 1933م. ففي اول اجتماع له بمديري المديريات الشمالية، أعلن شجب (الميل في السودان بان النقد للحكومة هو بالضرورة نقد عدائي). واعلن سايمز انه لا يعتقد بجدوى المركزية في الخرطوم، وأنه ليس « مؤيدا متحمسا للإدارة الأهلية «. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1900 – 1969 م)، بيروت : دار الجيل، الطبعة الثانية، 1407 ه 1987 م، ص 156 – 157 .

فأوجدت سياسات سايمز المناخ المناسب لتبلور الفكر السياسي السوداني المتطلع للعب دور في الدولة ، فاحذت الحركة الوطنية في تنظيم صفوفها كبديل للإدارة البريطانية في هياكل الدولة في السودان كأثر طبيعي لسياسات سايمز[1] العملية، ودخلت الحركة الوطنية السودانية مرحلة جديدة بتأييد من الحكومة البريطانية، فاخذ نادي الخريجين يتطرق للمسائل ذات الطابع القومي، فقد نجحت جمعية الهاشماب في إصدار مجلة الفجر بالتعاون مع عرفات محمد عبد الله[2]، فظهر شعار: (السودان للسودانين)، وتعددت الاتجاهات الفكرية للمتعلمين السودانين مما قاد لميلاد مؤتمر الخريجين[3] في اجتماع عام انعقد بام درمان في 17 يناير 1938م، فإنعقد الإجتماع التأسيسي في 12 فبرائر 1938م وفي 2 مايو 1938م أرسلت اللجنة التنفيذية خطابا للحكومة أوضحت فيه أغراض المؤتمر ووسائله، فردت الإدارة البريطانية بدعم قيام مؤتمر الخريجين، بل إتجهت لتشجيع المؤتمر وتثمين دوره، يتجلى ذلك في مذكرة

1 النتائج العملية لساسات سايمز زادت عدد الموظفيين السودانيين في الوظائف الكبرى من واحد عام 1930 الى ستة موظفين في عام 1935 م والى ثمانية وعشرين موظفا في عام 1939. في المقابل إنخفض عدد الموظفيين في نفس الدرجة من 560 موظفا عام 1930م الى 441 موظفا عام 1935م، فاعاد النظر في نظام التعليم ليخرج سودانيين أكفاء قادرين على تحمل المسئوليات الجديدة، فاوكل مهمة اصلاح التعليم لكرستوفر كوكس الذي كان عميدا للكلية الجديدة بأكسفورد، وقادر على معالجة المشاكل بعقل مفتوح دون تحيز، فشجع ارسال بعثات من الطلاب السودانيين للدراسة في جامعات بريطانيا وبيروت وتاسيس ناد للثقافة. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1900 – 1969 م)، بيروت : دار الجيل، الطبعة الثانية، 1407 ه 1987 م، ص 162 – 163.

2 عرفات محمد عبدالله، احد الفاعلين في ثورة 1924م، هرب لمصر وخاب ظنه في الحركة الوطنية المصرية والسياسين المصريين في نظرتهم لقضايا السودان، فعاش في مصر شظف العيش، عاد للسودان عام 1933م، كان على صلة بجماعة الهاشماب الثقافية، أصدر مجلة الفجر التي أصبحت المجلة الأولى للإنتلجنسيا السودانية، روح مجلة الفجر وطنية أقرب للثقافة العامة منها الى السياسة، إنصب إهتمامها في السنتين الأولى والثانية على القضايا الأجتماعية على نحو الدعوة للتوسع في التعليم. بعد وفاة عرفات محمد عبد الله عام 1936م ازداد ميل مجلة الفجر نحو الساسة، فاصبح رئيس تحريرها أحمد يوسف هاشم هو داعية للافكار المعاصرة، ففي عام 1937 م أكد دور الفجر كمنبر لا يخدم مصلحة غير مصلحة السودان وقد لخص أهداف الفجر في : (خلق وتحريك الشعور القومي، تكوين جبهة قومية متحدة، ومحاربة الحزبية، والسعي للحكم الذاتي، ومقاومة الادارة الاهلية، المطالبة بالمكان الاول للسودانيين، وإيجاد نظام للتعليم كامل وصحيح). ان برنامج الفجر يعكس التفكير السياسي لفئة المثقفين وبرنامج عملهم. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1900 – 1969 م)، بيروت : دار الجيل، الطبعة الثانية، 1407 ه 1987 م، ص 165 -169 .

3 ولد مؤتمر الخريجين في اجتماع عام انعقد بام درمان في 17 يناير 1938 م، وانعقد الاجتماع التاسيسي في 12 فبرائر 1938 م وفي 2 مايو 1938 م أرسلت اللجنة التنفيذية خطابا للحكومة أوضحت فيه أغراض المؤتمر ووسائله. شجعت الادارة البريطانية في السودان انتظام الخريجين فرد السكرتير الاداري ان رد الادارة البريطانية لقيام مؤتمر الخريجين اتجه للتشجيع مما يبرز الفكر السياسي الاستراتيجي، فربما رأت في المؤتمر بذور الحركة الوطنية الداعية والمؤمنة بذاتية السودان ووضع مستقبل لها في المستقبل وخطوه في تاسيس مرحلة جديدة في العلاقة مع السودان والسودانين.

السكرتير الإداري للمديرين ورؤساء المصالح[1] .

المناخ السياسي الذي تكونت فيه الحركة الوطنية منذ مؤتمر الخريجين مرورا بميلاد الاحزاب إتسم بالعوامل الداخلية والخارجية المساعدة على العمل الوطني وتشكل الفكر السياسي السوداني رغم ضعف النظرة حول مستقبل الدولة، فظهرت الحركة السياسية السودانية كتنظيم للصفوة في المدن لذلك تتناول الفكر السياسي السوداني القضايا الوطنية بأفق نخبوي يغلب عليه الطابع الذاتي والتقديرات الشخصية التمحورة حول طرفي الحكم الثنائي – مصر وبريطانيا والاستظلال بزعيمي طائفتي الختمية والانصار (السيدان عبدالرحمن المهدي و علي الميرغني) فالصراعات الفكرية السياسية المحتدمة التي شهدها أروقة مؤتمر الخرجيين لم تكن خلافات حول الافكار والمعالجات المنهجية لقضايا مسقبل الدولة في السودان بقدر ما أنها كانت خلافات حول الشخصيات وادوارها والطوائف ومصالحها، تاثر الفكر السياسي قبل الاستقلال بالعلاقات الشخصية الضيقة «الشلليات» التي حلت محل العلاقات القبلية والعشائرية في مجتمع المدينة من اجل ذلك لم تكن قادرة على صياغة تطلعات السودانيين في جبهة وطنية متماسكة او ابراز فكر سياسي سوداني لمسقبل الدولة قادر على صياغة رؤية لمستقبل الدولة في السودان، فالحركة الوطنية لم تكن قادرة على بناء تصور فكري موحد يشكل موقف تفاوضي متماسك امام الإدارة البريطانية حول مستقبل البلاد وكيفية حكمه، فالحركة السياسية لم تكن تعبر بدقة عن السودان الشاسع المترامي الاطراف والمعقد التركيبة السكانية[2]، ولم تكن لها خبرة في إدارة الخلافات

---

1 بعث السكرتير الاداري للمديرين ورؤساء المصالح كتب فيها : (ليس هناك ما يدعو للخوف متى ما كانت الحركة في ايدي أكثر الأعضاء اتزانا في صفوف الخريجين) وفي رأيه : (أن مؤتمر الخريجين عبر عن رغبة حقيقية صادقة من جانب الطبقة المتعلمة للتعاون مع الحكومة لتدعيم ما تتصوره انه أفضل لصالح السودان بأسره) وقال: (المؤتمر وطنيا بحق وصدق) وانه – يجب قبوله كنتيجة لابد منها للاعتراف الذي تنطوي عليه المعاهدة البريطانية المصرية من يكون للسودان ذاتية مستقلة ذات مستقبل سياسي متفرد. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1900 – 1969 م)، بيروت: دار الجيل، الطبعة الثانية، 1407 ه 1987م، ص 182.

2 العقبة الكبرى أمام الاصلاح الحزبي في السودان، ليست كما يفيد التفكير الشائع، انعدام الإرادة لدى القيادات. هذا بالتاكيد أحد الأسباب، كما انه ينطبق على بعضها ليس كلها، لكنه ليس السبب الرئيسي، لأن هذا ناتج إلى حدود كبيرة عن سبب آخر، هو الضعف الاستثنائي لقوى الاصلاح في المجتمع عموما . الجهد القيادي يحتاج إلى تجاوب قاعدي تفهماً للتغيير وتغذية راجعة ورفداً بقيادات جديدة على المستويات كافة، بقدر حاجته إلى مبادرات القيادة، فهذه لايمكن أن تولد من فراغ . عبدالعزيز حسين الصاوي، في الفكر السياسي – ديمقراطية بلا استنارة؟ - الجزء الاول، الطبعة الثانية، أم درمان : مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، 2016، ص 39 .

والازمات البينية بين فصائلها، فالحركة السياسية السودانية التي تبلورت مع مؤتمر الخريجيين لها اعطابها الفكرية المتصلة بالنشأة والتكوين وغياب الرؤية، فالحركة السياسية في جوهرها حركة محصورة في المدن تنظر للاستقلال بافق (ضبابي) اقرب لانتقال الوظائف العامة من الاجانب للسودانيين، لهذا صارت الديمقراطية الاولى تمهيد لتدخل الجيش لإدارة السياسة بعد الاستقلال، لتفوقة في الانضباط الاداري والتنظيمي والقدرة على اتخاز القرار والتفكير في الامن القومي، فالجيش السوداني تحمل مسؤوليات ادارة الامن القومي واخذ يتحمل تبعات الرؤية الفكرية للحركة السياسية السوداني في ادارة الدولة فقد انفجرت احداث توريت اغسطس 1955م وارتفعت الاصوات معادية للمعونة الامريكية وخصوصية العلاقة مع مصر، فالوقائع التاريخية تؤكد أن حزب الامة أكبر الاحزاب الوطنية اتجه لتسليم السلطة للجيش في ظل التأزم السياسي والعجز عن إنجاز مهام الاستقلال، فقد قام رئيس الوزراء عبد الله بك خليل بتسليم السلطة لقيادة القوات المسلحة في 17 نوفمبر 1958 م، القوات المسلحة[1] تشكلت في عهد الدولة البريطانية في السودان بهدف فرض الاستقرار والنظام العام، فالحكم البريطاني للسودان جاء لأهداف استراتيجية تتعلق بالمصالح البريطانية في مصر، ودرء خطر المهدية المتصاعد أنئذ على الوجود البريطاني في مصر، فالخبرات المتراكمة للجيش لم تتجاوز مهام الامن الداخلي والمحافظة على وجود الدولة لذلك لم تقدم فترة الحكم العسكري الأول (1958 – 1964م) إختراقا جديا في بناء الدولة وبلورة الامة وتحقيق تنمية بأفق فكري استراتيجي يجعل من الدولة السودانية قابلة للحياة فالوقائع العنيد تؤكد غياب الفكر السياسي لبناء الدولة في ظل الديمقراطية الاولي و الحكم العسكري الاول.

المؤثرات الخارجية والداخلية التي صاغت المواقف الفكرية في الديمقراطة الاولى

الديمقراطية الأولى (1954 – 1958م) صعد فيها الفكر السياسي الحزبي في الدولة وغاب فيها الفكر السياسي لبناء الدولة مما مهد الطريق لدخل الجيش لادارة السياسة بحكم طبيعة نشاة وتصميم الجيش كقوة ممانعة لتفكك الدولة، فمنذ انشاء القوات

1 القوات المسلحة دفعت دفعا للعمل السياسي وادارة البلاد، فمنذ انشائها كقوة دفاع السودان في 1925 م بقرار سياسي من الحاكم العام إثر حل الكتائب السودانية التابعة للجيش المصري بعد احداث 1924 م، تكونت كقوى سودانية بمنظور سياسي لحمية الدولة، فتأهلت كوادرها وملكاتها القيادية على السيطرة والتحكم وفرض الاستقرار الداخلي، وطبيعي لاتحمل افق بنائي تنموي ولارؤيا نهضوية .

المسلحة كقوة دفاع السودان في 1925م بقرار سياسي من الحاكم العام إثر حل الكتائب السودانية التابعة للجيش المصري بعد احداث 1924 م، تكونت كقوى سودانية رؤية استراتيجية لحماية الدولة من المخاطر المهددة لها داخليا وخارجيا، فتأهلت كوادرها وملكاتها القيادية على السيطرة والتحكم وفرض الاستقرار الداخلي ودرء الخطر الخارجي، وطبيعي لاتحمل افق بنائي تنموي ولارؤيا سياسية، تحمل السودانيين مسئولية إدارة بلادهم وتصفية الحكم الثنائي في الحكومة الوطنية الاولى 1954 -1956 م، نال السودان استقلاله، ففي الديمقراطية الاولى جرت فيها دورتان انتخابيتان الأولى عام 1954 م مراقبة دوليا سمحت بقيام برلمان سوداني حر الإرادة بكامل الصلاحيات، فأعلن الاستقلال من داخل البرلمان، والدورة الثانية أجريت في ظل الاستقلال في مناخ إستقطاب حزبي حاد من الصراع الفكري السياسي، فالاستقلال لم يكن ناتج الفكري السياسي لبناء الدولة فتضافرت جملة من التحولات السياسية الداخلية والخارجية افضت لقيام الديمقراطية الأولى[1]، فقد نجحت حكومة مصر بعد 23 يوليو 1952م في التفاهم مع الاحزاب السودانية حول مستقبل السودان، ومن ثم التوقيع على إتفاقية الحكم الذاتي 12 فبرائر 1953م، إن إتفاقية الحكم الذاتي 12 فبرائر 1953م بين دولتي الحكم الثنائي تعتبر الأساس القانوني الذي قامت عليه الديمقراطية الأولى التي أفضت للاستقلال من داخل البرلمان، فالاتفاقية حملت حزمة من المهام الإجرائية في مقدمتها قيام الانتخابات البرلمانية، وتشكيل حكومة وطنية تقوم بمهام سودنة الإدارة وجلاء القوات الاجنبية .

ساهم العامل الدولي في قيام الديمقراطية الأولى والاستقلال، فالقضية التي ظلت حاضرة في غياب الاستقرار السياسي بعد الاستقلال جذرها يكمن في طبيعة الحركة السياسية «السجالية» وغياب الفكر السياسي لبناء الدولة، فلم تكن الحركة الوطنية تحمل تصورا واضحا لبناء الدولة السودانية وغرس التنمية وبناء القدرات الوطنية، وتشكيل المؤسسات بعد الاستقلال لذلك فتح الاستقلال كافة ابواب الصراعات

1 الجيش المصري تحرك ضد النظام الملكي في 23 يوليو 1953م، مما ساهم في التسريع بخطوات استقلال السودان، فقد أعلنت حكومة الجيش الإعتراف بحق السودانيين في تقرير مصيرهم، فهذا الموقف كان خلافا لتمسك الحكومات المصرية السابقة، بالسيادة الكاملة على السودان مما اعاق التوصل لاي اتفاق بين طرفي الحكم الثنائي – مصر وبريطانيا - والحركة الوطنية السودانية، فقد نجحت حكومة يوليو 1952م في التفاهم مع الاحزاب السودانية وتحديد القضايا التي سوف تناقشها مع الحكومة البريطانية حول مستقبل السودان فتكللت هذه الجهود بالتوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي 2 فبرائر 1953م.

الفكرية والسياسية، فالتناحر الحزبي تطور إلى أفق إقصاء سياسي وسيطرة حزبية فغابت التنمية وتراجع الاستقرار في خضم التنافس والصراع الحزبي وبدأ تسيس اجهزة الدولة.

دور الفكر السياسي المسيطر دوليا كان المساهمة في استقلال الدول المستعمرة ومنها السودان، فتراجع الفكر الكولونيالي حين صدر ميثاق الاطلسي[1]، الذي جاء نتاج إجتماع الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت مع رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في عام 1941 م، فخرج الاجتماع بميثاق سياسي يحمل مستقبل جديد للنظام الدولي، فشكل هذا الميثاق بداية عملية لانهاء الإستعمار التقليدي، وبداية لسيادة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فهذا الميثاق خطوة اولى في تصفية الفكري السياسي الاستعماري والتأسيس لنظام دولي (الامم المتحدة) على قواعد الحرية والسلام والديمقراطية، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها شكل القاعدة التي إحتشدت حولها حركات التحرر الوطني في المستعمرات ومنها الحركة الوطنية السودانية،

1 ميثاق الاطلسي هو إعلان مشترك اصدره رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل والرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت في 14 اغسطس 1941 م في نيوفاولاند، أبرز أهداف الحلفاء في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945 م)، فيه تم التاكيد على الرغبة في السلام وتحقيق التعاون الدولي في مرحلة ما بعد الحرب وتشكيل منظمة عالمية وقد نصت الفقرة السادسة من إعلان الاطلسي : (أنهم يأملون في إقامة سلام دائم يوفر لجميع الشعوب حق العيش داخل حدودها وتأمين حياة كل فرد في اي ارض). جاءت أفكار الميثاق من الفكر السياسي العالمي الانجلوأمريكي في التصور لقضية الامن الدولي . ميثاق الاطلسي في بداياته لم يكن سوى عملية دعم الولايات المتحدة لبريطانيا في الحرب الثانية وتاكيد وحدتهما بعد هزيمة النازية الالمانية، وبناء منظمة دولية تضمن للولايات المتحدة وبريطانيا دور متساوي فيها، حيث نص اتفاق الاطلسي على: (لا تسعى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للحصول على مكاسب اقليمية، يجب ان تكون التسويات الاقليمية مطابقة لرغبات الشعوب المعنية، جميع الناس لديهم الحق في تقرير المصير، حواجز التجارة كان ينبغي تخفيضها، ان يكون التعاون الاقتصادي العالمي والنهوض بالرفاه الاجتماعي، سيعمل المشاركون من اجل عالم خال من العوز والخوف، سيعمل المشاركون في حرية البحار، كان ان يكون نزع سلاح الدول المعتدية، ونزع السلاح المشترك بعد الحرب) . ميثاق الاطلسي عندما اصدر كان يسمى : (اعلان مشترك بين الرئيس ورئيس الوزراء) وكان يعرف عموما باسم (الاعلان المشترك) صاغت صحيفة ديلي هيرالد اسم (ميثاق أتلانتك Atlantic Charter) واستخدم تشرشل المصطلح في البرلمان البريطاني في 24 اغسطس 1941 م ثم اعتمد بشكل عام . اعطى روزفلت محتوى الميثاق للكونجرس في 21 اغسطس 1941 م. في 10 يونيو 2021 م، تم اصدار نسخة منقحة ميثاق الاطلسي بين الرئيس جو بايدن ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في كورنوال في انجلترا، وصف بيان صادر من البيت الابيض ميثاق (الاطلسي الجديد) بانه يهدف الى مواجهة (التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين)، بينما يستفيد من الالتزامات والتطلعات التي تم تحديدها قبل ثمانين عام). President Roosevelt`s message to Congress “on the Atlantic charter” ,The Avalon Project 1841 , Lillian Goldman Library.

British Navy Ships, H MS Prince of Wales “ 1941 – 1941” W.W.W.history.navy.mil.

فجدت لإنهاء سلطة الدولة البريطانية في السودان[1] دون ان تتوافق فكريا على طبيعة الدولة ووظيفتها، ولم يكن موقف الحركة السياسية السودانية بمعزل عن تحولات عميقة في السياسة الدولية التي اثرت على الفكر السياسي العالمي المسيطر آنئذ، ففي الهند ظهر حزب المؤتمر الوطني الهندي الذي طالب بالاستقلال الفوري.

إن تنفيذ بنود اتفاقية (الحكم الذاتي) 12فبرائر 1953م، أشرت إلى الرغبة العميقة في إنهاء دور الادارة البريطانية في السودان لدى الحركة السياسية السودانية، وفي ذات الوقت كشفت عن خلل في الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة وغياب النظرة المستقبلية لما بعد الاستقلال فلم ترفد الحركة السياسية السودانية تطلعاتها المشروعة بجهود نظرية وخطط عملية ومشروعات تنموية لتأسيس الوحدة الوحدة الوطنية وبناء الدولة، وتشكيل فكر سياسي سوداني لإدارة الدولة لذلك دخلت الدولة السودانية في متاهة عدم الاستقرار وحالة من التجريب السياسي والمساجلة السياسية حول طبيعة الدولة.

بعد إجراء أول انتخابات برلمانية وفوز الحرب الاتحادي لم تتجه الانظار لبناء الخطط والبرامج المستقبلية لبناء الدولة بل انحصرت في التحكومة من اجل التحكم في الجهاز التنفيذي، فشكل الرئيس اسماعيل الازهري حكومته على وجه السرعة في يناير 1954 م فاهتمت بالقضايا الإدارية التنفيذية ووضعن رؤيتها لسودنة الوظائف، فجرت عملية السودنة في فبرائر 1954م على أسس حزبية ومناطقية خلفت وراءها مرارات كشفت قصور عميق التفكير والمعرفة في إدارة التنوع والتعامل مع طبيعة البلاد الشاسعة المتعددة الجغرافية المتنوعة المكونات البشرية، فظهر عدم رضا الجنوبيين من عملية السودنة والاقصاء الذي تم لهم[2]، فشكلت هذه القضية مع

---

1 صياغ مؤتمر الخريجين مذكرته الشهيرة عام 1942 م باثر الصدى الذي احدثه ميثاق الاطلسي فقدم المؤتمر مذكرته للحاكم العام في أبريل 1942 م، حيث تضمن البند الاول الدعوة لمنح السودان حق تقرير المصير ، تناولت المذكرة الدعوة لتشكيل هيئة تشريعية من السودانيين تشرف على اداء الدولة التنفيذي، وتاكيد وحدة الشمال والجنوب، وسودنة الخدمة المدنية. ان جوهر دعوة مؤتمر الخريجين اتصلت برغبة السودانيين بادارة شأنهم الوطني والمشاركة الفعلية في تنظيم حياتهم السياسية وممارسة حقهم في تقرير المصير، فرغم الموقف المتقدم الذي احدثته المذكرة الا انها ظلت محصورة في نطاق الخريجين ولم يجمع المؤتمر حولها حركة شعبية تمسك بها وتؤازرها. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص 463.

2 في جلسة 24 مارس 1954 م تحدث النائب ايليا كوزي (الدائرة 65 الزاندي شرق) موجها نقداً لاذعاً للحكومة وتصرفاتها مذكرا بأنه كان من الافق أن يشترك الجنوبيون في إبرام اتفاقية 1953 م وان يساهموا كذلك في أي شيء داخل السودان وهذا ما يدعوا الى تخوف الجنوبيين ويرى أن تكون مناصب إدارة البوليس والجيش عليهم في المديريات الجنوبية . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م رؤية تاريخية توثيقية، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، 2020، ص 455.

غيرها من قضايا أخرى إطار للمظالم المتراكمة المرحلة من حقب تاريخية قديمة لاتعالج بالاجراءات الادارية بل بالفكر السياسي لبناء الدولة، فتلك المظالم والمرارات كان يمكن تلافيها او التخفيف عن اثارها اللاحقة بقليل من الجهد الفكري السياسي لبناء الدولة ورؤية المستقبل لبناء الامة التي تتناول القضاية لا الرغبات السياسية في التعامل مع القضية، الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة كان يمكن ان يحول دون إندلاع تمرد قوات الاستوائية في 18 اغسطس 1955م والتأسيس للحرب الاهلية الطويلة القاسية بين الشمال والجنوب .

ففي 3 ديسمبر 1955 اجتمع السيدان عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني لبحث قضية السودان، ليخرج اجتماعهما بتنحية خلافاتهما جانبا – مؤقتا - من أجل استقلال السودان الفوري ثم تشكيل حكومة إئتلافية، فاعلن الاستقلال من داخل البرلمان 19 ديسمبر1955 م، فاحتفل بالاستقلال في اول يناير 1956 فتفجرت الازمات وظهرت الخلافات وأجهضت الامال، فالاستقلال الذي لم تسبقه جهود نظرية ومنهجية للتوافق الفكري بين فصائل الحركة السياسية حول مستقبل البلاد وكيفية ادارتها في المستقبل، ولم تتحرك فيه الجهود الفكرية السياسية لتعزيز الوحدة وضبط التوازنات بين الكتل الوطنية ومعالجة أثار الحكم الاجنبي في اقاليم البلاد الشاسعة المتعددة المتنوعة[1]، فجاء الاستقلال كانه يمثل إرادة الحزبين الكبيرين وطائفتي الختمية والانصار وبعض متعلمي المدن في إطار جغرافي محدد، من أجل ذلك تفجرت الازمات وتفاقمت وتعقدت في غياب الرؤية الاستراتيجية لمستقبل الدولة حول نظام الحكم ومشاركة المواطنين وتنظيم وترتيب أولويات التنمية، فاندلعت الحرب الاهلية في الجنوب لتصبح مهدد للامن الوطني ووجود الدولة، وظهر النزاع على مثلث حلايب مع مصر وتعقدت العلاقات معها، وتصاعدت الحركات المطلبية العمالية والطلابية والشبابية بفضل التوسع الافقي والراسي لخلايا اليسار السياسي والمناخ الدولي المشحون بالهتافات

1 الحكومة الوطنية الاولى 1954 – 1956 م وضعت ضمن اهدافها الاساسية القيام باصلاحات لرفع مستوى المناطق المتخلفة نسبيا خاصة المديريات الجنوبية الثلاث وجبال النوبة الا ان الفترة الانتقالية التي كانت بمثابة تصفية للإدارة الاستعمارية لم تمكن الحكومة من تنفيذ ولو جزء يسير من هذه الاصلاحات وكان يتوقع من الحكومة ان تولي هذه المسألة أهمية قصوى للتوتر الذي يشهده الاقليم ولانها كانت عقبة اساسية امام مفاوضات الحكم الذاتي وتقرير المصير، الا ان ذلك الامر لم يكن أحد هموم الحكومة السودانية التي لخص رئيس الوزراء مهمتها في ثلاث اشياء السودنة والجلاء وتقرير المصير . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1953 – 1969 م رؤية تاريخية توثيقية ، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، 2020 م، 454 .

الايديولوجية في ظل الحرب الباردة والتنافس بين الشرق والغرب في السيطرة على العالم، فأضطر الجيش للتحرك لانقاذ الدولة وادارة السياسة السودانية فاستولى على السلطة في 17 نوفمبر 1958 م، فكان الانقلاب العسكري الأول.

الرؤية الفكرية للحركة السياسية قبل الإستقلال

بدأت الديمقراطية الاولى مع التطورات الدستورية التي ابتدرتها الحكومة البريطانية فان فكرة اشراك السودانيين في ادارة الدولة كانت الرؤية البريطانية للتماهي مع الفكر السياسي العالمي المتجه لتصفية الظاهرة الكولونيالية، فشكل الحاكم العام لجنة خاصة في 4 يناير 1943م لدراسة مدى امكانية تكوين مجلس إستشاري لشمال السودان، قدمت اللجنة مقترحاتها وادخلت عليها بعض التعديلات الشكلية، ومن ثم أصدر الحاكم العام قانونا بتشكيل مجلس إستشاري لشمال السودان في سبتمبر 1943 م، فالرأي حول المجلس الاستشاري لشمال السودان أحدث إنقساما بين قوى الحركة السياسية السودانية بين التأيد والمعارضة، فالقوى المؤيدة له اعتقدت انه خطوة جريئة نفذتها الحكومة بشأن السياسة المعلنة من جانبها لتدريب السودانيين على إدارة بلادهم، رغم ذلك فقد أبدت نقدها له باعتباره أقصى جنوب السودان[1]، فضلا عن أنه إنطوى على عيوب ومساوىء جوهرية، اما الذين عارضوا المجلس الاستشاري لشمال السودان راوا فيه ضربا جديد من الإلتواء لمحاربة الحركة الوطنية وفصم العلاقة مع مصر ، ففكرة المجلس الاستشاري لشمال السودان احدثت إنقسام فكريا وسياسيا بين صفوف المتعلمين واسست لمشكلة تكوينية في تاسيس الاحزاب، واظهرت التباين بين شمال جنوب السودان .

طوال فترة الحكم الثنائي (1900 – 1956م) ظلت مصر الشريك الاضعف في حكم الدولة في السودان، ففي الموقف من المجلس الاستشاري لشمال السودان رأت فيه

1 قننت الحكومة البريطانية في السودان سياسة الفصل بين الشمال والجنوب في 25 يناير 1930 م بمنشور السكرتير الاداري هارولد ماكمايكل إلي مديري المديريات الجنوبية الذي ترك فيه المجال مفتوحا أمام امكانية ضم المديريات الجنوبية للادارة الاستعمارية في شرق افريقيا ... (المجلس الاستشاري لشمال السودان 1943 م يعني السير في ذات السياسة)... وفي عام 1947 م... مع مطالب الوطنيين السودانيين للحكم الذاتي وتقرير المصير في نطاق حدود السودان الجغرافية اصبح ايجاد ادارة مستقبلية منفصلة للجنوب غير ممكن ولو من الناحية الظرية غير ممكن من ناحية الادارة البريطانية لذلك انعقد مؤتمر جوبا يونيو 1947 م فاوصى بقيام جمعية تشريعية تشمل كل السودان بدل المجلس الاستشاري لشمال السودان . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1953 – 1969 م رؤية تاريخية توثيقية ، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، 2020 م، 448 .

خطوة جديدة في مجرى التيار الزاخر بمحاولات فصل السودان عن مصر والتي بدأتها الادارة البريطانية منذ 1924م واتفاقية عام 1936م[1]، فاسفرت المناقشات الطويلة إلى إقناع البريطانيين في السودان بإشراك السودانيين في إدارة بلدهم من أجل بناء قاعدة سودانية مناوئة للإدعاءات المصرية بالسيادة على السودان، فإقترح المجلس الاستشاري لشمال السودان وهو مجلس معين ليس له صلاحيات تشريعية أو تنفيذية، فقد صرح الحاكم العام (سير هيوبرت هدلسون) في المجلس الاستشاري في 17 ابريل 1946م: (أن السودانيين سيتمكنون عاجلا من حكم بلدهم)، وبعد خمسة أيام أعلنت الحكومة تشكيل لجنة إدارية مهمتها تقديم توصيات بشأن الخطوات التي تمكن السودانيين من المشاركة بصورة أكثر فعالية في الإدارة المركزية، خرجت هذه اللجنة بعد عام من المناقشات بتقرير في 31 مارس 1947م أوصت فيه بتكوين جمعية تشريعية تمثل السودان باكمله (شمالا وجنوبا) تحل محل المجلس الإستشاري لشمال السودان، مع تشكيل مجلس تنفيذي يكون نصف الأعضاء من السودانيين، إن مشاركة الجنوبين في الجمعية التشريعية وجدت ممانعة بحجة أن الجنوبيين لم تتم إستشارتهم في هذه القضية، فعقد مؤتمر جوبا[2] لاستطلاع راي الجنوبين.

وافق المجلس الإستشاري بالاجماع في 3 مارس 1948 م، على إنشاء المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية، أن قضية الجمعية التشريعية لم تمر دون معارضة مصر والاحزاب الاتحادية ، فقد أعلنت مصر معارضتها لإصدار قانونا تأسيسيا مخالفا لرغبة السودانيين لم تأبه الحكومة البريطانية في السودان بإعتراضات مصر، فأصدر الحاكم العام ، ونشر قانون الجمعية التشريعية في 19 يونيو 1948م فالتأمت أول جمعية تشريعية في السودان في 15 ديسمبر 1948 م، واستقبلت بمظاهرات صاخبة

1 الواقائع تؤكد عدم التناغم بين الشريكيين منذ العام 1924 م فبدأ بينهما التنافس على البحث في دعم القوى الوطنية السودانية بعد اتفاقية 1936 م، فمصر وبريطانيا دخلتا منذ سنوات في مفاوضات معقدة لمراجعة معاهدة 1936م بين البلدين ولم تتحقق نتائج، وتعثرت المفاوضات بشأن الوضع المستقبلي للسودان، فعرضت مصر موضوع السودان إلى الامم المتحدة في يوليو 1947 م، وسحب موضوع السودان وتركت المسألة دون حل .

2 إنعقد المؤتمر يومي 12 و 13 يونيو 1947 م، بدار سينما جوبا، وجدول اعماله انحصر في مسألتان رئيسيتان : مشاركة الجنوبيين في الجمعية التشريعية المقترحة، وصياغة الضمانات اللازمة لعدم صدور إي تشريع من الجمعية التشريعية من شأنه إعاقة تطور الجنوب السياسي الاجتماعي، شارك في هذا المؤتمر سبعة عشر جنوبيا مع ثلاث من الشمالين بينهم محمد صالح الشنقيطي، خرج المؤتمر بموافقة الجنوبيين المشاركة في الجمعية التشريعية، لهذا يعتبر مؤتمر جوبا الاساس الذي قامت عليه فكرة وحدة السودان بقرار واعي من ممثلي الجنوب

أدت الى وقوع صدامات مع رجال البوليس قادت إلى جرح مئات من المواطنين وإستشهاد عشرة أشخاص، ففي العاميين 1949 و 1950 تصاعدت المواجهات وظهر جيل جديد أكثر عداء لبريطانيا، وغير موالين تماما لمصر والاحزاب الاتحادية، وغير معادي تماما لحزب الامة، فقد ظل هذا الجيل يضغط على الاحزاب الاتحادية لإتخاذ موقف أكثر صلابة في مواجة الإدارة البريطانية، كما ظلوا يحثون حزب الامة إلى ترك سياسة التعاون مع الادارة البريطانية اي التراجع عن المشاركة في الجمعية التشريعية[1] ، فالجمعية التشريعية مثلت زعماء القبائل والشخصيات الدينية والتجار والمسئولين الحكوميين وهم الصفوة المتحلقة حول السيدين « عبد الرحمن المهدي» و «علي الميرغني» فالتحول الديمقراطي الذي اقترحه البريطانيين ودعمه السيدين افرز الجمعية التشريعية التي تعتبر بداية اولى لمظاهر الديمقراطية البرلمانية الأولى

إن الوضع القوي لحزب الامة في الجمعية التشريعية، جعل ممثليه في الجمعية يتقدمون بمطلبة بالحكم الذاتي فورا، وقد دعم السيد عبدالرحمن هذا الاتجاه، فهذا الوضع السياسي الجديد جعل الحكومة تصرح بأن الجمعية التشريعية لاتمثل السودانيين بشكل حاسم، كما إرتفعت أصوات الاتحاديين بإصلاح الجمعية التشريعية[2]، فالموقف المصري أخذ في التصعيد ففي خطاب العرش في 16 مارس 1950م في إفتتاح البرلمان المصري ألمح الملك فاروق إلى إمكانية أن تقدم مصر على أن تلغي من جانب واحد إتفاقية عام 1899م للحكم الثنائي في السودان وحتى معاهدة 1936م بين مصر وبريطانيا، فجاء رد الفعل من حزب الامة والسيد عبدالرحمن بالمطالبة بالحكم الذاتي الفوري، فتمكنت أغلبية حزب الامة في الجمعية التشريعية من تمرير قرار الحكم الذاتي عام 1951م، إتجهت الحكومة البريطانية في السودان لتشكيل لجنة لتعديل مرسوم الجمعية التشريعية وإعادة تشكيلها من ثلاثين عضوا سودانيا تحت رئاسة الخبير

1 شارك حزب الامة في الجمعية التشريعية التي تكونت من خمسة وسبعين عضوا، عشرة منهم بالتعين، وقسم الباقي الى إثنين وخمسين عضوا شماليا، وثلاثين عضوا جنوبيا، فاز حزب الامة بأكبر عدد من المقاعد 26 مقعدا، مدعوما بأربعة أخرين من الجبهة الإستقلالية، فأنتخب عبدالله خليل رئيسا للجمعية التشريعية، أما الاربعة وأربعون مقعدا المتبقية من إجمالي المقاعد الخمس والسبعين، فقد ذهبت الى أفراد تم انتخابهم أساسا بقوة نفوذ المسئولين السودانيين والمشائخ القبلين وليس بنفوذ حزبي. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مرجع سابق، ص

2 اصلاح الجمعية التشريعية اصبح موقف الاحزاب الاتحادية فاقترحوا الاصلاح عن طريق إجراء انتخابات مباشرة تنتخب مجلسا تنفيذيا لا وجود للبريطانيين فيه، نشر الاتحاديون افكارهم في صحيفة (صوت السودان) الناطقة باسم طائفة الختمية في مارس 1950م .

الدستوري البريطاني (ستانلي بيكر) بدأت مداولاتها في 22 ابريل 1951م، وبعد هذا بستة اشهر ردت الحكومة المصرية بالغاء اتفاقية 1899 م ومعاهدة 1936م، أعلنت وحدة مصر والسودان تحت ملك واحد، كما اعلنت من جانب واحد دستورا للسودان لم يستشير السودانيون فيه، فهذا الدستور قوبل برفض قاطع من جانب الحكومة البريطانية في السودان ومن الاحزاب السياسية السودانية بإستثناء الاشقاء، كما قامت الجمعية التشريعية في 22 أبريل 1952 م باعلان الحكم الذاتي، وتشكيل حكومة جديدة في السودان وتشكيل مجلس الوزراء من السودانيين فقط بينهم وزير لشئون الجنوب

تصاعد الجدل على نحو مفاجىء حول العلاقة المصرية في 23 يوليو 1952م بعد ان أطيح بالملك فاروق بواسطة المجلس العسكري الذي تشكل من صغار الضباط تحت قيادة اللواء محمد نجيب[1]، فتراجعوا عن شعار (وحدة وادي النيل) وتقاربوا مع الاحزاب السياسية السودانية وخاصه حزب الامة، ففي 10 يناير 1953م، وقعوا مع كل الاحزاب السودانية، وبموجبها وافقت مصر على حق تقرير المصير للسودانيين والسودنة في غضون ثلاثة أعوام، وتشكيل لجنة دولية بجوار الحاكم العام سميت بلجنة الحاكم العام، ولجنة للاشراف على الانتخابات البرلمانية، وسحب القوات الاجنبية قبل إستفتاء حق تقرير المصير، ففي 12 فبرائر1953م وقعت في القاهرة اتفاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن الحكم الذاتي وتقري المصير للسودان .

انتخابات 1954م والتاسيس للصراع السياسي وتعقيداته

الانتخابات آلية لممارسة الداول السلمي للسلطة، إذ تعكس إرادة الشعوب في اختيار قياداتها وحكامها وتقرير مصيرها وبناء مستقبلها، كما تمنح الحكومات شرعية التفويض الشعبي، فا نتخابات 1954م جاءت لتنفيذ لاتفاقية 12 فبرائر 1953م بين مصر وبريطانيا حول الحكم الذاتي وتقرير المصير فهي الباب الذي جاء من خلال الاستقلال، فقد جاء في البند الثالث عن لجنة الانتخابات[2] ، فاتفاقية 1953 م اوجدت

1 انقلاب 23 يوليو 1952 م تبني موقفا مصريا جديدا حول مستقبل السودان، جاء موقف مجلس الضباط بعد أن أصبح اللواء نجيب رئيسا للوزراء في 7 سبتمبر 1952 م فكان هذا نهجا جديد مختلفا تماما بالنسبة للعلاقات المصرية السودانية، فتراجعوا عن شعار «وحدة وادي النيل « وتقاربوا مع حزب الامة، ففي 10 يناير 1953 م، وقع الصاغ صلاح سالم اتفاقية مصر مع كل الاحزاب السودانية، والتي وافقت مصر بموجبها على حق تقرير المصير للسودانيين والسودنة في غضون ثلاثة أعوام .

2 جاء في البند الثالث : (تشكيل لجنة انتخابات من سبعة اعضاء، ثلاثة سودانيين وعضو مصري وعضو بريطاني وعضو من الولايات المتحدة الامريكية وعضو هندي – ذلك للاعداد والاشراف على الانتخابات العامة للبرلمان) .

القاعدة القانونية للانتخابات سمحت بتشكيل البرلمان من نواب منتخبون انتخابا صحيحا .

اجريت الانتخابات لاول برلمان سوداني خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1953م، على شرعية اتفاقية الثاني عشر من فبرائر1953 م التي بموجبها اقر طرفا السيادة (بريطانيا ومصر) في السودان بشرعية الحكم الذاتي، وحق السودانيين في تقرير مصيرهم، فقد جاءت الاتفاقية في ظل حزمة من العوامل الداخلية والخارجية، اهمها العامل الامريكي[1]، وبعد تحرك الجيش المصري لانهاء الملكية، أضحى موقف الحكومة المصرية عاملا ثانيا ومهما في حسم النزاع حول مسألة السودان[2]، فالعامل الحاسم في الوصول لاتفاق تقرير المصير يعود لزعيمي طائفتي الانصار والختمية والاحزاب السياسية وزعماء القبائل في حسم مسألة السودان[3] فتشكلت جبهة متحدة لتحرير السودان مصممة على التصفية الفورية للوجود الاستعماري في السودان بكل اشكاله

قامت انتخابات 1953م على ارضية قانون الحكم الذاتي الذي هو تعديل لاتفاقية فبرائر 1953م، فالاطار الدستوري للانتخابات كان المادة السابعة في اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير،التي نصت على تشكيل لجنة مختلطة سباعية، بعض اعضاءها

1 الولايات المتحدة الامريكية عملت على صياغة الشأن السوداني، فقضية السودان تؤثر على موقف حليفيها مصر وبريطانيا في الشرق الاوسط، اذ لم تحل ستقف عائقا امام الطموح الامريكي في اقامة حلف دفاعي تتزعمه الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، فالنظرة الاستراتيجية الامريكية دفعتها لطرح عدة عدة صيغ، لم تجد القبول من الجانب البريطاني الطرف الاقوى في حكم السودان، ذلك لتنازعها بين حماية مصالحها في الشرق الاوسط، والمد السياسي المتصاعد للحركة الوطنية السودانية، وظل الجدل قائما حول الأطروحة الامريكية فجاء تحرك الجيش المصري في 23 يوليو 1952 م ليسدل الستار على تاريخ الملكية في مصر، ومهدت الطريق لمفاوضات الحكم الذاتي وترير المصير للسودان. فدوى عبد الرحمن علي طه، كيف نال السودان استقلاله : دراسة تاريخية لاتفاقية 12 فبرائر 1953م حول الحكم الذاتي وتقرير المصير، الخرطوم : شركة الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، 1997 م.

2 الحكومة المصرية بعد تحرك الجيش في يوليو 1952 م لانهاء الملكية، بادرت بعقد لقاءات واتصالات مع الاحزاب السياسية السودانية قبل الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية حول القضية السودانية، تبلورت حصيلة الاتصالات في حزمة من الاتفاقيات والمواثيق، اهمها الوثيقة التاريخية التي وقعتها حكومة مصر مع الاحزاب السودانية في العاشر من يناير 1953 م، فتاسس اطار لحسم الصراع البريطاني المصري حول مستقبل السودان. فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان 1936 -1953 م، القاهرة : دار الامين، 517 -522، 627 -629.

3 الحركة الوطنية تجسدت تطلعاتها في 1948 و 1952 في حق تقرير المصير والحكم الذاتي، فالاجراءات الدستورية التي قامت بها الادارة البريطانية في السودان من مجلس استشاري لشمال السودان، وجدت معارضة مصرية ومن الاحزاب الاتحادية. ظهرت الحركة الطلابية والعمالية وهي مصممة على التصفية الفورية للوجود الاستعماري في السودان بكل اشكاله السياسية والادارية والعسكرية والاقتصادية، وذلك لتوفير المناخ الحر لتقرير المصير. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969 م، الطبعة الثانية، بيروت : دار الجيل، 1987 م، ص 239 – 260.

الاجانب الذين تعينهم حكوماتهم، ومهمام اللجنة محددة[1]. اصدر الحاكم روبرت هاو قرار بتعين لجنة الانتخابات في 8 ابريل 1953م. نص الفصل الخامس من قانون الحكم الذاتي على تكوين برلمان من مجلسين: الشيوخ والنواب، يشكل الحاكم العام والمجلسان السلطة التشريعية في السودان[2]. باشرت لجنة الانتخابات مهامها في 9 ابريل 1953م.

شاركت في انتخابات عام 1953م احزاب الحركة الوطنية السودانية، حاملة شعارين سياسين، يطمح أحدهما الى تاسيس علاقة سياسية خاصة بين مصر والسودان، في حدها الادنى الاتحاد الفدرالي وفي حدها الاقصى الوحدة الاندماجية، ام الشعار الثاني باستقلال السودان مع رابطة سياسية مع مصر في حدود الروابط الدبلوماسية التي تتيحها العلاقات الدولية. خارج شعاري كتلتي الاتحاد والاستقلال نشأت احزاب عقائدية ذات توجهات ايديولوجية محدودة الحضور السياسي في انتخابات عام 1953م. الاحزاب التي شاركت في انتخابات 1953م ستة احزاب على راسها الحزب الوطني[3] الذي تمحور برنامجه الانتخابي حول اقرار مبدأ تقرير المصير الذي جاء في اتفاقية 12 فبرائر 1953م، شريطة ان يتم عبر جمعية تشريعية منتخبة، يطرح

---

1 نص الملحق الثاني من اتفاقية الحكم الذاتي 1953 م مهام لجنة الانتخابات والتي تمثل في الاتي : (دراسة مشروع وقواعد الانتخابات لتجرى في جميع انحاء البلاد، الفصل في مؤهلات الناخبين لمجلس الشيوخ وعدد الدوائر الانتخابية المباشرة لمجلس النواب، وتحديد دوائر الخريجين في حدود خمسة مقاعد. الاشراف على الانتخابات وضمان حيدتها، وضع لوائح لجان الانتخابات الفرعية وتحديد مهامها وسلطاتها . تحديد الدوائر التي تجرى فيها الانتخابات . ترفع اللجنة تقريرا الى الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة عن سير الانتخابات.)

2 مجلس الشيوخ يتكون من خمسين عضوا، يعين الحاكم العام عشرين منهم حسب تقديراته، بينما ينتخب ثلاثون عن طريق كليات انتخابية قوامها اعضاء مجالس الحكومات المحلية ومجالس المديريات. يتكون مجلس النواب من خمسة وتسعين عضوا منتخبا يمثلون اثنين وتسعين دائرة جغرافية، ودائرة للخريجين تتكون من ثلاث مقاعد، وتكون الانتخابات في بعضها دوائها مباشرة و في بعضها غير مباشرة، وفي دوائر الخريجين يتم الانتخاب عن طريق البريد المسجل. أحمد ابراهيم أبوشوك والفاتح عبدالله عبدالسلام، الانتخابات البرلمانية في السودان (1953م – 1986م)، ام درمان : مركز عبدالكريم ميرغني، الطبعة الاولى، اغسطس 2008 م. ص 27 -32.

3 الحزب الوطني الاتحادي تاسس عام 1952 م، من اتحاد مجموعة من الاحزاب الاتحادية حزب الاشقاء (1944م)، وحزب الاتحاديين (1944 م)، وحزب الاحرار الاتحاديين (1944 م)، حزب وحدة وادي النيل (1945م)، وحزب الجبهة الوطنية (1949م). تقوم افكار هذه الاحزاب المتحدة في الحزب الوطني الاتحادي على التعاون مع مصر من اجل الاستقلال، وتاسيس رابطة تعاون بين مصر والسودان، مع تباينات طفيفة في ماهية الوحدة مع مصر، تفشى بينها الكيد السياسي. فالحزب الوطني الاتحاد نشأ في القهرة بدعم من الحكومة المصرية بعد حركة الجيش عام 1952 م ليكون ترياقا لحزب الامة وسندا للتعاون الاستراتيجي بين مصر والسودان. يساند هذا الحزب زعيم طائفة الختمية. أحمد ابراهيم أبوشوك والفاتح عبدالله عبدالسلام، ام درمان : مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، الطبعة الاولى، اغسطس 2008 م، ص 34 – 35

خيارين أن تختار الجمعية التاسيسة إرتباط السودان مع مصر بأي شكل تراه مناسبا، وإما أن تختار الجمعية التشريعية الاستقلال التام، فالحزب الثاني حزب الامة[1] صاحب شعار (السودان للسودانيين)، اما الحزب الثالث الذي شارك في الانتخابات الحزب الجمهوري الاشتراكي[2] الذي يضم بين صفوفه عدد من النظار والعمد والمشائخ، يدعو الى جمهورية اشتراكية تحول دون انتقال البلاد من غاصب اجنبي الى مستغل من ابناء البلاد خاض بهد المبادىء الانتخابات، والحزب الرابع الذي خاض انتخابات 1953م الجبهة المعادية للاستعمار[3] واجهة من واجهات الحزب الشيوعي السوداني، و الحزب الخامس الذي خاض انتخابات 1953م حزب الجنوب[4] الذي كان برنامجه الانتخابي يدعو إلى قيام نظام فدرالي بين الشمال والجنوب، وينادي باستقلال السودان

1 حزب الامة تبلورت فكرة قيامه في ديسمبر 1944 م، بتحالف أنصار الامام المهدي، وبعض زعماء العشائر، ورهط من الخريجين المنادين باستقلال السودان، صدر دستور الحزب في 18 فبرائر 1945م، يساند الحزب السيد عبد الرحمن المهدي، صيغ برنامج حزب الامة حول شعار (السودان للسودانيين)، ينادي باستقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا. شارك في الجمعية التشريعية، والمجلس التنفيذي، ولجنة تعديل الدستور. حدثت المفاصلة بين حزب الامة والادارة البريطانية عام 1950 م لانه طالب بالحكم الذاتي الفوري من داخل الجمعية التشريعية. أحمد ابراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، ام درمان : مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الطبعة الاولى، اغسطس 2008 م، ص 35 – 36 .

2 الحزب الجمهوري الاشتراكي تاسس عام 1952م ضم بين صفوفه الاستاذ ابراهيم بدري، والدرديري نقد، وزين العابدين صالح، ومحمد حلمي ابوسن، وابراهيم موسى مادبو، ويوسف العجب. عقد اجتماع في المقرن في 7 ديسمبر 1951م تمخضت مداولاته عن قيام الحزب الجمهوري الاشتراكي، يقال انه نشأ كترياق لحزب الامة، يقال ان له صلة بالسكرتير الاداري. برنامج الحزب تقرير المصير. أحمد ابراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، ام درمان : مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الطبعة الاولى، اغسطس 2008 م، ص 36 – 38 .

3 الجبهة المعادية للاستعمار واجهة من واجهات الحزب الشيوعي السوداني، تاسس الحزب الشيوعي عام 1946 م، ظل يعمل سرا في الخفاء تحت اسم الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) . شعارة الكفاح من اجل تقرير المصير للشعب السوداني، يرفض التعاون مع اي مؤسسات يقيمها البريطانيون. وجدت الجبهة المعادية للاستعمار قبولا واسعا في أوساط العمال والقطاعات الطلابية والمزارعين . خاض مرشحوها انتخابات 1953 م تحت مظلة الجبهة المعادية للاستعمار، التي تكونت من عدد من الاحزاب ذات النزعة اليسارية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي.
أحمد ابراهيم أبوشوك والفاتح عبدالله عبدالسلام، ام درمان : مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، الطبعة الاولى، اغسطس 2008 م، ص 38.

4 حزب الجنوب تاسس عام 1951 م بمبادرة من بوث ديو واستناسلاوس بياساما والتفت حوله النخبة الجنوبية، باعتباره منبر عام لبث آرائها السياسية، قبيل الانتخابات البرلمانية نشطت عناصر الحزب في كل المديريات، نجح في كسب ود حزب الامة والحزب الجمهوري الاشتراكي، لمشاركتهما في النزعة الاستقلالية الرافضة لشعار وحدة وادي النيل، انضم لهذا الحزب معظم الاعضاء الجنوبيين في الجمعية التشريعية، وعدد من المتعلمين وزعماء القبائل في المديريات الجنوبية الثلاث. أحمد ابراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، ام درمان : مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الطبعة الاولى، اغسطس 2008 م، ص 38.

بعيدا عن الوصاية المصرية، والحزب السادس هو الحزب الوطني[1] الذي لم يخض الانتخابات البرلمانية عام 1953م متذرعا بعدم توفر المناخ السياسي المحايد في ظل سيادة الحكم الانجليزي –المصري.

2- نتائج انتخابات 1953 واثرها على الوضع السياسي بعد الاستقلال

فرزت اصوات الدوائر المباشرة وغير المباشرة لمجلس النواب في 28 – 29 نوفمبر 1953 واكتمل الفرز في دائرة الخريجين ومجلس الشيوخ في يوم 10 ديسمبر 1953م، واعلنت نتيجة الانتخابات في 13 ديسمبر 1953م، فكان فوز الحزب الوطني الاتحادي ب 51 مقعد وحزب الامة ب 22 مقعد، فنتائج الانتخابات أحاطت بها عوامل ومؤثرات حددت نتائجها ككل الانتخابات الديمقراطية، فالعوامل المباشرة وغير المباشرة التي شكلت نتائج انتخابات 1953م، وهي التدخل المصري وتدخل الاداريين البريطانيين والخصومة التقليدية بين الختمية والانصار إضافة إلى التوزيع الجغرافي للمرشحين، فسوء التخطيط وعدم الانضباط الحزبي، والفوز بالتزكية، والاغلبية البسيطة [2].

افتتح الحاكم العام الجلسة الأولى للبرلمان السوداني بغرفتية – مجلس النواب ومجلس الشيوخ – فأجمعت الاحزاب في البرلمان على انتخاب مولانا بابكر عوض الله رئيسا لمجلس النواب، وانتخب احمد محمد يسن رئيسا لمجلس الشيوخ، ففي 6 يناير 1954 م رشح حزب الاغلبية الوطني الاتحادي السيد اسماعيل الازهري رئيسا للوزراء، وفي 9 يناير 1954م أعلن الازهري تشكيل وزارته الاتحادية، وبدأت المرحلة الانتقالية التي تبلورت مهامها الرئيسية في سودنة الوظائف القيادية، واجازة دستور السودان وتقرير المصير، عدل البرلمان قانون الحكم الذاتي فاصبح دستور السودان المؤقت، اما مسألة تقرير فقد حسمت باجماع البرلمان في 19 ديسمبر 1955م باعلان الاستقلال من داخل البرلمان، فاعترفت الحكومتان المصرية والبريطانية باستقلال السودان في أول يناير 1956م.

---

1 الحزب الوطني تكون عام 1952م، تحت رعاية الشريف عبد الرحمن يوسف الهندي ، برنامج الحزب يهدف الى قيام حكومة سودانية، ذلك بعد جلاء القوات الاجنبية وتقرير المصير للسودان، انحازت الى الشعارات الاستقلالية. بعد الانتخابات انضم أعضاء الحزب الوطني الى الوطني الاتحادي بمجهودات القاضي محمد احمد الرضي الذي كان زميل دراسة لراعي الحزب الوطني، الشريف عبدالرحمن الهندي. أحمد ابراهيم أبوشوك والفاتح عبدالله عبدالسلام، ام درمان : مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، الطبعة الاولى، اغسطس 2008م، ص 39.

2 أحمد ابراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، الانتخابات البرلمانية في السودان (1953 – 1986 م) مقاربة تاريخية – تحليلية، الطبعة الاولى ، اغسطس 2008 م، ص 26 – 27

اعلان استقلال السودان كان بداية لمرحلة جديدة في تطوره السياسي كشفت غياب الفكر السياسي لبناء الدولة الصراع السياسي للاطر الحربية، فالشعب السوداني كان يحمل آمال عظيمة وينتظر مستقبل أفضل، بيد أن تلك الآمال تبددت جراء الخلافات والخصومات الحزبية[1]، وتعقيد بنية البرلمان السوداني المكون من غرفيتين – مجلس الشيوخ ومجلس النواب – وعبر مجلس السيادة عن سيادة الدولة، وجهاز تنفيذي بقيادة رئيس وزراء من حزب الاغلبية الوطني الاتحادي، وجهاز قضائي تمت سودنته، وحددت اختصاصاته الوظيفية في تحقيق العدالة، وأصبح دستور 1956م المؤقت مرجعا قانونيا لتوجيه مسار الاجهزة التشريعية والتنفيذية وفض النزاعات الوطيفية بينها، فالغائب الحاضر الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة وصياغة التجهات التنموية فالاحزاب تشكلت لانجاز مهام الاستقلال وليس لبناء الامة وهنا تشكلت اهم المعضلات والازمات السودانية قضية غياب الفكر الساسي لبناء وسيادة الفكر الحزبي المتطرف – مع تشكل الحكومة الوطنية الاولى من الحزب الوطني، ففي خضم تلك الاحداث المتسارعة[2] عبر الجنوبيون عن فقدان ثقتهم في الشماليين، وذلك عندما رفضت حكومة الازهري النظام الفدرالي كنظام حكم أمثل للجنوب، فقاد ذلك إلى إستقالة الوزيريين الجنوبيين من حكومة الازهري، وتحول الجنوبيون الناشطون إلى جماعة ضغط سياسية أضيفت إلى المعارضة خرج البرلمان التي تقودها النقابات والطلاب والشباب، فاذعنت حكومة الازهري إلى تكوين حكومة إئتلافية من حزب

1 تشكل مناخ من عدم الاستقرار السياسي مظهره الائتلافات الحزبية وحركت النواب بين الحكومة والمعارضة، فمظهر عدم الاستقرار السياسي صار السمة الغالبة للحياة السياسية السودانية، فظهر للعيان أن الاحزاب السياسية إهتمت بمصالحها الحزبية أكثر من الاهتمام بقضايا ما بعد الاستقلال والتغلب على مصاعب بناء دولة حديثة قادرة على تحقيق الوحدة الوطنية بين اجزاءها المتباينة في رقعة جغرافية شاسعة تعج بالتعدد والتنوع والمشكلات المرحلة من الحقبة الحكم الاجنبي، ظهر بجلاء الصراع على السلطة بين الكتلتين الرئيسيتين – الاستقلالية والاتحادية – فلم يترك لهما الصراع السياسي مجالا للعناية بالمشاكل الاقتصادية للشعب وتخطيط مستقبل البلاد، فالانتخابات البرلمانية الاولى لعام 1953م، تمخض عنها البناء الدستوري لجمهورية السودان. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م رؤية تاريخية توثيقية، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، 2020، ص 130 – 131.

2 كانت اول المصاعب التي واجهت حكومة الحزب الوطني الاتحادي بعد تشكلها صدام مباشر بينها وبين حزب الامة، فقد حددت الحكومة أول مارس 1954 م لإقامة حفل افتتاح البرلمان وكان من بين المدعوين رئيس الوزراء المصري محمد نجيب، فقرر حزب الامة التظاهر ونقل اللواء نجيب سرا الى القصر ووقع صدام دموي بين الانصار والبوليس قتل فيه ارعة وثلاثون شخصا من بينهم قمندان البوليس في الخرطوم فاعلنت حالة الطواري الدستورية بموجب قانون قوة دفاع السودان تحت المادة 102 من دستور الحكم الذاتي . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م رؤية تاريخية توثيقية، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، 2020، ص 175 – 176.

الامة والوطني الاتحادي وحزب الاستقلال الجمهوري الموالي للختمية بعد شهر من إعلان الاستقلال في 2 فبرائر 1956م، ثم خرج وزراء الختمية من الحكومة الإئتلافية وكونوا حزب الشعب الديمقراطي في مايو 1956م، فسعوا إلى تكوين حكومة ائتلافية مع حزب الامة في يوليو 1956م تحت قيادة عبد الله خليل السكرتير العام لحزب الامة، وطرحت الثقة حول حكومة الازهري وسقطت، فإنتقل الحزب الوطني الاتحادي من كراسي الحكومة الى مقاعد المعرضة داخل البرلمان، وبموجب ذلك الانتقال لجأ الحزب الوطني الاتحادي إلى تكوين جبهة مع المعارضة من خرج البرلمان – الحزب الشيوعي واتحاد نقابات العمال واتحاد المزارعين واتحاد الطلاب والحزب الفدرالي الجنوبي، فكان شعار تلك الجبهة: الغاء القوانيين المقيدة للحريات، ورفض المعونة الامريكية، تطبيع العلاقات مع مصر، وصياغة دستور قومي ديمقراطي[1].

3- انتخابات عام 1958م أول انتخابات سودانية بعد الاستقلال

جرت انتخابات عام 1953م في اطار إتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان عام 1953م، حيث نصت الاتفاقية على تشكيل لجنة مختلطة[2] من سبعة أعضاء ثلاثة منهم سودانيين وبقية الاعضاء يتم اختيارهم من مصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والهند تعينهم حكوماتهم، فانتخابات عام 1956م قامت على إطار دستور السودان المؤقت لعام 1956م، فقد سكت الدستور عن كيفية الاشراف على الانتخابات، وترك تفاصيلها لقانون الانتخابات الصادر في يونيو 1957م، وشكلت لجنة الانتخابات في يوليو 1957م، برئاسة حسن علي عبدالله، وعضوية القاضي محمد يوسف مضوي، واندريا قوري، وسكرتارية عبدالماجد عوض الكريم. حدد القانون معيارا كميا للدوائر الجغرافية مما أفضى لزيادة الدوائر الجغرافية وإلغاء مقاعد الخريجين، أقر قانون النتخابات لعام 1957م نظام الانتخابات المباشر لجميع دوائر

---

1 تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة، ترجمة محمد علي جادين والفاتح التجاني، الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2006 م.

2 الملحق الثاني من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للعام 1953م ، نص على مهام لجنة الانتخابات المختلطة وسلطاتها وحددت لها ستة مهام، وشكلت اللجنة بقرار من الحاكم العام روبرت هاو في 8 ابريل 1953م وشملت عضويتها سكوما سن من الهند رئيسا، و جي سي بني من المملكة المتحدة عضوا، عبد الفتاح حسن من مصر عضوا،واريك بير كنز من الولايات المتحدة عضوا، عبد السلام الخليفة حزب الامة عضوا، خلف الله خالد من الحزب الوطني الاتحادي عضوا، غردون بولي جنوب السودان عضوا، حسن علي عبد الله حكومة السودان سكرتيرا. أحمد ابراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، الانتخابات البرلمانية في السودان (1953 – 1986 م) مقاربة تاريخية – تحليلية، الطبعة الاولى ، اغسطس 2008 م، ص 26 – 27.

مجلسي البرلمان (الشيوخ والنواب) فألغى نظام الانتخابات غير المباشرة . الاجراءات الانتخابية كانت من صميم عمل لجنة الانتخابات العامة.

جرت انتخابات 1958م في واقع إنقسام فكري سياسي حاد متمحور حول التصورات الحزبية، حيث إرتبطت بكثير من القضايا ذات الصلة بالخصومة التي كانت مستعرة بين (أهل السياسة) و(اهل القداسة)[1]، ومسألة الهوية السودانية[2]، والمسائل السياسية المتعلقة بالعلاقات السودانية المصرية[3]، والدور الامريكي المتنامي في الشرق

1 برز شعار (لا قداسة في السياسة) في الحملة الانتخابية لعام 1958 م، كشعار سياسي وظفه الاتحاديون ضد السيدين الميرغني والمهدي واعوانهما، ودخلت في هذه الحملة الصحافة لاسيما صحيفة النداء، فاستخدمت الكايكاتير الساخر في الصراع السياسي، الهزو برموز الطائفية. أحمد ابراهيم أبوشوك والفاتح عبدالله عبدالسلام، الانتخابات البرلمانية في السودان (1953 – 1986 م) مقاربة تاريخية – تحليلية، الطبعة الاولى ، اغسطس 2008 م، ص 93.

2 تحديد الهوية السودانية لبعض الناخبين والمرشحين كانت مشكلة اساسية في انتخابات العام 1958م، أثارتها المكايدات السياسية، والكسب الحزبي الرخيص، فالمرجعية لمن هو السوداني كانت قانون الجنسية السودانية لعام 1948 م الذي يعرف السوداني بالشخص الذي استوطن السودان منذ 31 ديسمبر 1897م، فوصف المهاجرين الذين استقروا بعد ذلك التاريخ بانهم غير سودانيين ويشمل الامر السواكنية. تداركا لتلك المشكلة من ناحية قانونية وسياسية، تم تعديل قانون الجنسية السودانية قي يوليو 1957 م، بموجب هذا التعديل أضحى كل من ولد في السودان ووالده ولد في السودان أهلا للحصول على الجنسية السودانية، ان هذا التعديل سمح بمنح الجنسية الى الالاف من الوافدين من البلاد المجاورة قبيل بداية التسجيل للانتخابات، وكان معظمهم من الفلاته. ان قضية الجنسية المرتبطة بتحديد هوية الناخب والمرشح واحدة من القضايا التي استثمرها الحزب الوطني الاتحادي في حملته الانتخابية ضد خصومه السياسين في انتخابات 1958م، ونظر اليها خصومه جزء من المكايدات الحزبية والمماحكات السياسية . أحمد ابراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، الانتخابات البرلمانية في السودان (1953 – 1986 م) مقاربة تاريخية – تحليلية، الطبعة الاولى ، اغسطس 2008م، ص 91- 93.

3 تلقت الحكومة السودانية مذكرة من الحكومة المصرية مؤرخة في 29 يناير 1958 م تعارض ادخال المنطقة الواقعة شمال وادي حلفا، ومنطقة حلايب الواقعة على سواحل البحر الاحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية ، مجلس الوزراء اذاع بيانا في 17 فبرائر 1958م بعنون (تدخل الحكومة المصرية في الحدود السودانية)، وعزى ذلك التدخل الى أهمية حلايب الاقتصادية، وعضدت صحيفة الامة ذلك التوجه بعنوانها الرئيس الصادر في اليوم نفسه: (جيش عبد الناصر يغزو السودان) والصحافة الاتحادية اتخذت موقفا ناقدا لتصعيد حزب الامة، ودعت الى حل تفاوضي سليم لمشكلة حلايب، ففي المؤتمر الذي نظمته الاحزاب والنقابا في 19 فبرائر 1958 م هاجمت الجبهة المعادية للاستعمار حزب الامة لمناداته بالتعبئة والاستعداد لمواجهة مصر. قضية حلايب استثمرت في الحملة الانتخابية، حاول حزب الامة من خلال موقفه المتشدد ان يشوه صورة الحكومة المصرية والاحزاب المناصرة في مخيلة الناخب السوداني، وفي الوقت ذاته حاولت الاحزاب المعارضة لحزب الامة ان تصنفة في دائرة العمالة الامريكية التي كانت تسعى، حسب رأي الاتحاديين، لتاهيل ميناء حلايب بدلا عن قناة السويس الذي تم تاميمه عام 1956 م، الحقيقة ان هذا الصراع الحدود جمد في 21 فبرائر 1958 م. أحمد ابراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، الانتخابات البرلمانية في السودان (1953 – 1986 م) مقاربة تاريخية – تحليلية، الطبعة الاولى ، اغسطس 2008 م، ص 94- 95.

الاوسط[1]. إن الحملة الانتخابية وبرامج الاحزاب قد أولت إهتماما متواضعا لبعض القضايا المهمة التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية والبشرية، والوحدة الوطنية (مشكلة الجنوب)، وتطوير الخدمات، وتحسين وضع المؤسسات الاقتصادية والعاملين في جهاز الدولة، فلم تهتم الحملة الانتخابية ببناء الدولة وتمتين عرى الأمة وتدعم تماسك لحمتها .

4 – دور الفكر السياسي في إنتخابات العام 1958م على الديمقراطية الأولى

عكست إنتخابات العام 1958 م سيطرت القوى الإجتماعية التقليدية فارتفع ايقاع التنافس الحزبي وغاب الفكر السياسي لبناء الدولة، فجاء النواب من فئات كبار الموظفين وأصحاب المشاريع الزراعية والتجار والإدارة الاهلية، فخلفيات النواب الاجتماعية تتقاطع سلبا وإيجابا مع إنتماءتهم الحزبية ولم تطرح برامج لبناء الدولة، فقد قامت على الرؤية المحدودة للاحزاب التقليدية في أطرها السياسية، فنتائج الإنتخابات أكدت أن المصالح المشتركة أقوى من أي إتجاه لبناء الدولة وإحداث تغيير يسهم في التطور الاقتصادي ويطلق الطاقة الكامنة للشعب ويحقق أماله من الاستقلال بتحديث المجتمع في المدن و الريف فالنتائج مخيبة للامال، فالإنتخابات حافظت على التركيبة السياسية الاجتماعية القديمة الموروثة من حقبة الحكم الاجنبي

أظهرت انتخابات العام 1958م إبعاد القوى الحديثة من المشاركة في البرلمان حين تم إلغاء دوائر الخريجين الخمسة، فإتجهت القوى الحديثة في تركيز نشاطها خارج البرلمان في أوساط النقابات العمالية والطلاب والمزارعين، فأصبح مناهضة المعونة الامريكية فعل شعبي جعل اتحاد طلاب جامعة الخرطوم يعقد مؤتمر شعبي في 29 اكتوبر 1958م، وتم في ذلك المؤتمر إدانة الحكومة، وأعلن اتحاد عمال السودان اضرابا

1 مشروع الرئيس أيزينهاور (1953 – 1961 م) واحد من القضايا المهمة التي شغلت حيزا في الدعاية الانتخابية لعام 1958 م، فالجانب من المشروع المتصل بالسودان كان يتكون من شقين، أحدهما عسكري يهدف الى محاربة الشيوعية في المنطقة، وآخر اقتصادي يقضي بمساعدة السودان في تنمية موارده الاقتصادية، يبدو ان رئيس الوزراء عبد الله خليل، قد ابدى نوعا من التجاوب مع المشروع، وبموجب ذلك تمت زيارة ريتشارد نيكسون، نائب الرئيس الأمريكي الى الخرطوم، حيث قدم تنوير لاعضاء الحكومة حول المشروع واهدافه الاستراتيجية. وظف الاتحاديون مشروع أيزينهاور توظيفا سياسيا لخدمة اغراضهم الانتخابية، ذلك عندما سلطوا الضوء على موقف حزب الامة، واعتبره موقفا سياسيا قادحا في سيادة الدولة السودانية، وعلاقتها بدول الجوار التي تعارض المشروعات الامريكية في المنطقة بحجة انها امتداد للمشروع الاستعماري، ولكن في ثوب جديد. أحمد ابراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، الانتخابات البرلمانية في السودان (1953 – 1986م) مقاربة تاريخية – تحليلية، الطبعة الاولى ، اغسطس 2008 م، ص 71- 98.

لمدة ثلاث أيام، شل حركة الحياة في السودان، فأعلن رئيس الوزراء حالة الطواري في البلاد، وتاجيل انعقاد البرلمان الى 4 ديسمبر 1958م وبذلك دخلت البلاد في حالة فوضى مهدت الطريق لتدخل الجيش في 17 نوفمبر 1958م [1]، فسياسة الاقصاء التي تبناها حزب الامة وحزب الشعب الديمقراطي أسهمت في تقويض الديمقراطية، وخلق قوى مناهضة لسياسات الحكومة خارج البرلمان وداخل مؤسسات المجتمع المدني. ساعد نظام الاقتراع المباشر في إنشقاق الاحزاب وإرتفاع حدة التنافس الانتخابي وتصاعد نبرة المنافسة والخصومة بين الاحزاب الرئيسة: (حزب الامة والوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي)، كما ان المناورات السياسية للنواب الجنوبيين الذين رشحوا أنفسهم تحت مظلة الاحزاب الشمالية، وفازوا بفضل تأيدها المعنوي ودعمها المادي في دوائرهم الانتخابية، فأفصحوا عن إنضمامهم إلى الكتلة الجنوبية الفدرالية، فهذه المناورات عكست طرفا من إنهيار الثقة بين الشمال والجنوب، كما أظهرت فساد النواب عندما إنسلخ نواب الختمية من الحزب الوطني الاتحادي وإنضمامهم للمعارضة.

أن قيام حزب الشعب الديمقراطي المدعوم من طائفة الختمية ومشاركته في انتخابات العام 1958م قد أحدثت تحولا جوهريا في كيفية إدارة المؤسسات التشريعية والتنفيذية في دولة السودان الوليدة، حيث أضحت صناعة القرار السياسي مرهونة بالسيدين عبدالرحمن المهدي وعلي الميرغني[2]، وبذلك فقدت التجربة البرلمانية ماهيتها الوظيفية، فصار نواب الحزبيين كما مهملا، لايقومون بدور مؤثر في صناعة القرار السياسي، إنعكس الامر على مجلس الوزراء، لاشك ان هذه الوقائع تشكل

1 استمرت المشاورات بين الحزبين دون جدوى حول تشكيل الحكومة القومية . ووصلت الاحوال الى مرحلة متردية عندما حاول حزب الامة بحث إمكانية التحالف مع الحرب الوطني الاتحادي... تعقدت الامور أكثر بتقارير تفيد بإمكانية تحالف بين حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي والذي إذا ما تم سيزيح حزب الامة من السلطة عند افتتاح البرلمان في 17 نوفمبر 1958 م كما ان المقاومة الشعبية ضد سياسة الحكومة وضد النفوذ الامريكي وقد اشتدت وأخذت تتبلور في شكل جبهة عريضة . أدت كل هذه التطورات الى تسليم الجيش بقيادة الفريق إبراهيم عبود للسلطة في 17 نوفمبر 1958 م. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م – دراسة تاريخية توثيقية، الطبعة الاولى : الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، 2020، 214 - 2015.

2 عموما ساد الجهل بقواعد الانتخابات عند الناخبين في أغلب الدوائر بما فيها الدوائر المباشرة، كما كان التاثر بتوجيهات الطائفية هو السائد وكان تاثيرها واضحا في الحزب الوطني الاتحادي وحزب الامة فقد ظلت ترشيحات السيد عبد الرحمن المهدي نافذه ولاسبيل لمراجعتها. فقد مثل مرشحوا الطائفتين الختمية والانصار للحزبين الاقل تعليما وثقافة. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969م رؤية تاريخية توثيقية، الطبعة الاولى، الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر، 2020، ص 136 .

غياب دور الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة السودانية، فالترشيح للانتخابات كان يتم حسب الانتماء للطائفة الدينية التي تساند حزب المرشح، والى السند القبلي الذي يتمتع به في دائرته الانتخابية لا دور للاهلية والكفاءة، دون تدقيق في برنامج المرشح الانتخابي المطروح، او كفاءته المهنية ليكون نائبا في البرلمان، فظهر مفهوم الدوائر المقفولة التي كانت حكر لبيوت معينة، ذات ثقل قبلي في المنطقة، ودوائر الاشارة التي لاتهتم باهلية المرشح وعلاقته بالدائر الانتخابية، بل يكفيها أن يحصل المرشح المعني بالأمر على مباركة أحد السيدين الراعي لحزبه، مما يؤكد الفكر السياسي الحزبي وغياب الفكر السياسي لبناء الدولة .

إن انتخابات 1958م أوجدت معارضة شعبية واسعة شرسة خارج البرلمان، من تنظيمات العمال والمزارعين والطلاب، فتلك القوى كانت تحلم بقيام ثورة شعبية، من حيث لاينتظرها الحزبان الحاكمان (حزب الامة وحرب الشعب الديمقراطي)، ففي ظل هذا النزاع السياسي المرير وغياب التنمية المادية والبشرية، برزت المؤسسة العسكرية كخيار عملي لحسم الفوضى التي أعقبت انتخابات 1958م، فاضرت المؤسسة العسكرية للتدخل في 17 نوفمبر 1958م.

الخلفية الفكر السياسية لتدخل الجيش الأول لإدارة السياسية السودانية

المدخـــل

في 17 نوفمر 1958م تدخل الجيش لإدارة العملية السياسية في السودان كامتداد لاختلال الفكر السياسي لبناء الدولة في الديمقراطية الاولى بل ظهر بانتصار لرؤية حزبية (حزب الامة) في مقابل رؤية حزب الشعب الديمقراطي، فالمؤكد ان تدخل الجيش لادار السياسة السودانية، وضع حدا لغياب الفكر السياسي لبناء الدولة للقوى الحزبية السودانية فلم تتصدى حكومات الائتلاف في الديمقراطية الاولى[1] لقضايا مابعد الإستقلال بشكل حاسم واعلن غياب الرؤية الفكرية لحكومة نوفمر

1 ساد الخلاف بين حزبي الأمة وحزب الشعب الديمقراطي طيلة عهد الحكومة الائتلافية الثانية، وقد أقعد صراع الأحزاب السياسية الحكومة عن أداء دورها في بناء الدولة، وقاد إلى حدوث فوضى سياسية وفساد إداري في أجهزة الدولة، فالصراع السياسي بين الأحزاب طوال الديمقراطية الاولى منظور حزبي، لم يقم على فكر سياسي للتصدي لمهام بناء دولة ما بعد الاستعمار، أي لم ينطوى على عناصر نظرية لتجاوز واقع التخلف حتى في المستوى العمليات لبناء الدولة وبلورة مشروع وطني. يرى محمد جلال هاشم : (يجوز القول بانه لايمكن تطبيق الديمقراطية اللبرالية بدون نظام راسمالي) . محمد جلال أحمد هاشم، استطراد منهج التحليل الثقافي، ام درمان : الدار البيضاء للنشر والتوزيع، 2021 م، ص 29 .

1958م العسكرية، فالحقيقية ان الصراع السياسي بين الاحزاب ظل غطاء لصراع قديم قدم الحكم الثنائي والتحالف (التحلق) مع احد طرفيه مصر وبريطانيا في لحظة تكوين الحركة السياسية السودانية في اربعينات القرن العشرين، كما نه صراع فردي بين السيد علي الميرغي والسيد عبد الرحمن المهدي وطائفتيهما – الانصار والختمية - فقد ساد الحياة السياسية في الديمقراطية الاولى المنهج السجالي وهو منطق قائم على إعادة توظيف المفاهيم والقيم والرموز والدلالات وتنظيمها بما يفيد تحسين موقع الحزب او الطائفة في الموقف السياسي الاجتماعي والدفاع عنه لاعلاقة له ببناء الدولة ومهام ما بعد الاستقلال، فالمنهج السجالي الذي ساد الحياة السياسية منذ نشأة الاحزاب حجب المسائل الحقيقية للسودان الواجب التعامل معها وعلى راسها بناء الدولة، مما اثر على الاستقرا السياسي ومستقبل الحياة الحزبية في ظل الدولة المستقلة، فقد ضيع جوهرها وسمح بالقفز عليها عن طريق الخلط بين قضايا ومسائل متناضة تهدم ولا تبني، فاستبدلت القضايا الجوهرية التي تتشكلت الاحزاب من اجلها – قضايا بناء الدولة وتوظيف الموارد البشرية والمادية - بقضايا جانبية حرفت اتجاهات الراي العام السياسي عن المقاصد الوطنية للحياة الدمقراطية ذلك للابتعاد العملي عن مهام بناء الدولة الحديثة المستقلة الديمقراطية .

ساد التأريخي السياسي السوداني قضية كيفية انتهاء الديمقراطية الاولى، فدار تنظير حول من سلم السلطة للجيش، يذهب الاتهام لرئيس الوزراء عبد الله خليل ولحزب الامة، يشتط البعض في الاتهام بإفتراض ان تدخل الجيش في 17 نوفمبر 1958م كان بعلم رئيس الوزراء عبد الله خليل، مهما كانت الوقائع ومرجعياتها التي تؤكد تحرك حزب الامة واتصاله بقيادة الجيش - بحسب افادة علي عبدالرحمن زعيم حزب الشعب وزين العابدين صالح لدى لجنة التحقيق في اسباب انقلاب 17 نوفمبر بعد اكتوبر 1964م - فان إنهيار الديمقراطية الأولى يعود في الأساس في بنية الاحزاب ومشكلاتها التكوينة التي رسخت منهج الصراع السياسي السجالي الذي يحقق انعدام الارضية المشتركة لدى جميع الاطراف المتصارعة منذ مؤتمر الخريجين في دوراته الثمانية، حيث سادت الافكار المسبقة والاراء التجريمية، والتمسك بمواقف واشكاليات لا تتعايش في بيئة واحدة، فهذا الاتجاه الفكري الذي ساد الحياة السياسية السودانية جعل الديمقراطية تعجز عن العمل للتخطيط التنموي وتحريك الموارد البشرية

والمادية في البناء، فقاد اطراف العملية السياسية في الديمقراطية الاولى لخلافات فكرية سياسية[1] دفعت بعض الاحزاب الى اتخاذ مواقف دفاعية حينا وعدائية احيانا لتاكيد الخيارات المسبقة وإظهار صلاحيتها وفرضها على الشريك او المعارض، فكل يشعر ان خصمه له منظور مناقض ويتحرك من قناعات ومشاعر واعتقادات لايمكن نسفها بالمنطق الموضوعي والحجج العقلانية. ان الحديث عن من سلم الجيش السلطة، يمثل قفزة على سؤال اهم ما اسباب تدخل الجيش لإدارة الدولة السودانية وإنهاء الديمقراطية الاولى لاسيما ان انتخابات 1958م اجريت وفرزت نتائجها ولم يبق إلا أيام لافتتاح البرلمان، فالوقائع تؤكد حدة الخلافات الفكرية السياسية في الحكومة الائتلافية بين حزبي الامة والشعب الديمقراطي، وهما حزبا طائفتي الانصار والختمية، فتاريخ التنافس الطويل بين الطائفتين والشكوك المترتبة عليه جعل الحكومة غير فعالة مما ادي الى عسر الاداء بمجلس الوزراء[2]، فنقطة الخلاف الرئيسية بين الحزبين تركزت في مسائل العلاقات الخارجية المتصلة بدولتي الحكم الثنائي السابقتين – بريطانيا ومصر – فالثوابت النظرية لعلاقات الدولة السودانية الخارجية تقوم على الصداقة والتعاون وحسن الجوار مع البلدان العربية والافريقية وكل دول العالم ، مما يعني نظريا الصداقة مع مصر وبريطانيا، فالعلاقات البريطانية شابها شيء من التدهور بسبب أحداث السيويس[3]، اما العلاقات السودانية المصرية

---

1 عانت الحكومة الوطنية الاولى من المناورات الحزبية، ومن كون أن انتصار الحزب الوطني الاتحادي الذي ضم احزاب اتحادية أهمها حزب الاشقاء ثم الى حد كبير بسبب دعم الختمية واتضح بعد اجراء الانتخابات وتكوين الحكومة أن هذا تحالفا املته مصلحة الفوز بالانتخابات فاجرت الحكومة تعديلا وزاريا في 4 مايو 1954 م أخكم حزب الاشقاء القبضة على مجلس الوزراء. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969م رؤية تاريخية توثيقية، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، 2020، ص 178– 179.

2 قال ب.ه . هولت : (كان الائتلاف بين حزب الامة وحزب الشعب الديمقراطي، اصطناعيا وانتهازيا في طبيعته، فقد تم بقصد إبعاد الازهري ونوابه (الوطني الاتحادي) أو الذين ساروا خلفه من الحكم . ذلك لانه كان لكل من الحزبين رأي مخالف أو معارض للآخر في كل مسألة من المسائل الكبرى) . فقد كان حزب الامة يتهم شريكه في الحكم « الشعب الديمقراطي بانه لا يصر على البقاء في الحكم إلا لخدمة المصالح المصرية فحسب. وبالمثل كان حزب الشعب الديمقراطي يتهم حزب الامة بأن قصده من الحكم خدمة الأغراض والمصالح البريطانية . محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969 م، بيروت : دار الجيل، الطبعة الثانية، 1407 ه – 1987 م، ص 263 -264.

3 العلاقات السودانية البريطانية انتابها التوتر لبعض الوقت بسبب تدهور العلاقات المصرية – البريطانية نتيجة لاحداث السويس عام 1956 م. إذ أدى التدخل البريطاني – الفرنسي ضد مصر إلى إهتزاز الوضع الخاص لبريطانيا بالسودان كما حدث في جميع بلدان الشرق الاوسط، فخرجت التظاهرات في الخرطوم مؤيدة لمصر ومعادية لبريطانيا. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969 م، بيروت : دار الجيل، الطبعة الثانية، 1407 ه – 1987 م، ص264.

تظللها قضياتان (حلايب) ومياه النيل[1]، اراء الحزبان في تلك القضايا متناقضة ومرتبكة ولاتسمح للحكومة الائتلافية بالتناغم ومن ثم الإتساق مع المصالح الوطنية العليا للسودان، ولم تكن اراء الحزبين متوافقة بشأن علاقات السودان والولايات المتحدة الامريكية[2]. أن الجهود التنموية في فترة الديمقراطية الأولى كانت متواضعة إنحصرت في مشروع إمتداد المناقل وإتمام مد خط السكك الحديدية إلى نيالا، فالخريطة السياسية أخذت تتغيير بفضل المؤثرات الداخلية لليسار والتمدد الاقليمي والدولي بعد الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945م) حيث ظهرت الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي وانتصار الثورة الصينية 1945م، فاليسار السوداني أصبح قائدا للمعارضة خارج البرلمان فحدث تذمر عام في طول البلاد وعرضها، وقامت عدة مظاهرات منددة بالسياسة الداخلية والخارجية للحكومة، كما حدثت عدة اضرابات مطلبية، فالضغط على الحكومة من داخل البرلمان وخارجه تؤشر إلى نهاية الائتلاف بين حزب الامة وحزب الشعب الديمقراطي إذ إنعقدت دورة البرلمان المقرر لها 17 نوفمبر1958م.

الحكومة المتوقع تشكيلها من دورة البرلمان حكومة إتلافية تضم الاحزاب الاربعة حزب الأمة والوطني الاتحادي والجنوب الفدرالي وحزب الشعب الديمقراطي، أو حكومة إتلافية بين الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، فالذين يرون أن حرب الامة سلم السلطة للجيش يعتقدون أن السيد عبدالله خليل رئيس الوزراء كان يأمل في أن يحول تولي الجيش الحكم دون تكوين حكومة ائتلافية جديدة بين الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي تقضي بعزل حزب الامة وتؤدي

---

1 قضية مثلث حلايب اثيرت في فبراير 1958 م عندما حاولت مصر أن تضم القطاع الشمالي الشرقي من الاراضي السودانية والمنطقة الواقعة شمال وادي حلفا، فارسلت فرقة من الجيش المصري لحلايب، فاخذت العلاقات السودانية مستوى من التدهور سرعان مع تم امتصاصه، فموقف حزبي الحكومة الائتلافية لم يكونا على وفاق من هذه القضية . نقطة النزاع الثانية بين السودان و مصر قضية مياه النيل وضرورة اعادة اتفاقية 1929 م، فتمت اجتماعات بين الجانبين السوداني والمصري خلال عامي 1957 و 1958 م، لم يتم التوصل لاتفاق حول حصص المياه وتعلية خزان اسوان وبناء السد العالي (المشروع الرئيسي لمصر). محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969 م، بيروت : دار الجيل، الطبعة الثانية، 1407 ه – 1987 م، ص265 .

2 في عام 1957 م زار نائب الرئيس الامريكي نيكسون بزيارة السودان بقصد إغراء الحكومة السودانية بقول مشروع أيزنهاور – مشروع امريكي امني واقتصادي للشرق الاوسط – وافق حزب الامة في مايو 1958 م على توقيع اتفاقية المعونة الامريكية . قام حزب الشعب الديمقراطي بمعارضتها علنا وشرع في تعبئة المعاضة داخل وخارج البرلمان ضدها. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969 م، بيروت : دار الجيل، الطبعة الثانية، 1407 ه – 1987 م، ص 266.

إلى تسليم السلطة لأعدائه التقليدين فالتفاهمات بين الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي بلغت مبلغ إنتظار يوم إفتتاح البرلمان لاعلان الحكومة، تظل هذه الفرضية قائمة إن لم تسندها وقائع تؤكدها بشكل حاسم، كما لاتنفي فرضية تدخل الجيش بناء على قراءة متدبرة للوضع السياسي ومخاطره على أمن البلاد في إطار خطة طواري مدروسة مؤقتة للحيلولة دون إنزلاق البلاد إلى أتوان الإنهيار والتأزم هذا لايعني ان تدخل الجيش جاء بقراءة فكرية سياسية ورؤية اصلاحية لبناء الدولة، فقضية تدبير الجيش للانقلاب على السلطة المدنية بمزاعم الأمن القومي قائمة وموضوعية ولها ما يبررها من أحداث ووقائع الحياة السياسية في حقبة الديمقراطية الأولى، أما أن يكون الجيش يحمل رؤية متكاملة لبناء الدولة السودانية فهذا امر ليس له وقائع، فالمؤكد ان الحكم العسكري صادر الحياة السياسية لاحداث انتقال لترتيب الوضاع وفق خطة طواري[1]، فهذه القضية محل جدل إذ أن الفريق عبود تحدث عن أنهم تدخلوا في الحياة السياسية بشكل مؤقت ثم يعودوا إلى الثكنات، وفي مناسبة أخرى قال إن وجود الجيش في السلطة سيطول مما يؤكد إن الإطار الزمني للمجلس الاعلى للقوات المسلحة غير محدد وواضح، فالمهمة كلفت القوات المسلحة بها نفسها مفتوحة و غير محددة المهام والاطار الزمني، مما يظهر أن هناك إشكال في الرؤية المستقبلية عندما تدخل الجيش في إدارة الحياة السياسية من اين يبدأ والى اين ينتهي وماذا عليه أن يفعل بالسلطة .

الفكر السياسي لتدخل الجيش الأول لإدارة الدولة.

ان الجيش السوداني في تكوينه الأول لم يكن جيش مقاومة شعبية ضد الإستعمار كما هو الحال مع جيش دولة المهدية، والعديد من الدول التي خضعت للإستعمار الاوربي وحررتها الثورات الشعبية المسلحة فتمخض الجيش الوطني عن المقاومة،

1 ذكر إبراهيم عبود القائد العام للقوات المسلحة في إفادته : (قبل انعقاد البرلمان بنحو عشرة ايام جاءني عبد الله خليل وقال لي الحالة السياسية سيئة جدا ومتطورة ويمكن تترتب عليها أخطار جسيمة ولا منفذ لهذا الوضع غير أن الجيش يستولي على زمام الأمر) . تقرير التحقيق في انقلاب 17 نوفمبر 1958 م، تقارير مصلحية 13 / 2 / 10. دار الوثائق القومية . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م – دراسة تاريخية توثيقية، الطبعة الاولى : الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، 2020، 219 .

فقد نشأ الجيش السوداني في رحم الجيش المصري[1] في إطار عملية استعادة السودان وإنهاء دولة المهدية، وظل تكوينه متنازعا بين دولتي الحكم الثنائي- مصر وبريطانيا - كجزئية لاتنفضل عن مشكلة حكم السودان التي برزت بعد معركة أم درمان في نوفمر 1898 م ، وحسمت باتفاقية الحكم الثنائي التي وقعت في يناير 1899 م، وان ظلت المشكلة قائمة في التكوينات العسكرية تتجلى في تجازب ولاء العسكريين السودانيين بين الدولتيين، فتظهر من حين لاخر في شكل تمردات او عصيان أوامر بالتحريض من أحد طرفي الحكم كما حدث للكتيبة الرابعة عشر[2] ، ظل التكوين العسكري « «الاورطة السودانية» حتي المواجهة الكبرى في حوادث عام 1924 م التي قادت الى سحب وحدات الجيش المصري وتسريح الكتائب السودانية التابعة للجيش المصري، فنظم الحاكم العام جيش سوداني جديد – قوة دفاع السودان – في 17 يناير 1925م فكونت قوة لها مقدرة هائلة على الحركة وهي أقرب ما تكون إلى البوليس الحربي منها إلى الجيش النظامي، كانت قوة دفاع السودان تدين بالولاء للحاكم العام البريطاني فعقيدتها العسكرية قائمة على الحفاظ على الدولة، فقد تشكلت بقرار سياسي من الحاكم العام، فظلت مشكلة الولاء قائمة اذ ان قطاع واسع من الضباط كانوا يعتبرون انفسهم جزءا من قوات الجيش المصري الذين سبق لهم أداء

1 الجيش المصري اعيد تشكيلة بعد 1882 م وقمع حركة عرابي، خضع الجيش المصري للتدريب على ايدي البريطانيين استعدادا للقضاء على المهدية بعد الهزيمة التي لحقت بدولة المهدية بعد معركة توشكي إيذانا بالزحف والهجوم على السودان، بدأت عملية احتلال السودان في عام 1896 م وتمت في عام 1898 م، ومنيت جيوش المهدية بهزيمة ساحقة في معركة أم درمان، أحرز النصر الالوية التاسع والثالث عشر من جنود الحملة السودانية، سحقت جيوش المهدية في المعركة فبلغت الخسائر 10 الف قتيل و 16 الف جريح. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969 م، بيروت : دار الجيل، الطبعة الثانية، 1407 ه – 1987 م، ص 27.

2 تمرد الكتيبة الرابعة عشر ة في اوخر يناير 1900 م، حين قام جنود الكتيبة السودانية باعتقال بعض الضباط البريطانين، ثم اقتحموا مخزن الذخيرة واستولوا على الذخائر، فكان هدفهم كما ذكر كرومر، احتجاز الضباط البريطانيين في ام درمان ثم إرسالهم الى مصر، وتوقعوا ان ينضم الجيش المصري في السودان، وتمكن الحاكم العام ونجت. ان الجنود السودانيين شبوا في المؤسسة العسكرية الحديثة في كنف الدولة التركية المصرية، ثم انتقل تدريبهم وغرس عقيدهم العسكرية الى البريطانيين بعد احتلال مصر عام 1882م. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث 1820م – 1953 م، الطبعة الثالثة، الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم، 2018 م، ص 413.

يمين الولاء لملك مصر فصارت تلك المشاعر ازمة[1] في المؤسسة العسكرية، فالمؤسسة العسكرية تشكلت لتقوم بحماية هياكل الدولة واحداث القطيعة مع مصر بتاكيد استقلالية السودان عنها، فطبيعة تكوين المؤسسة العسكرية السودانية سياسية قائمة على تنفيذ مهام حفظ النظام العام وفرض هيبة الدولة وإنجاز الأمن الداخلي، فالمؤسسة العسكرية وجدت نفسها منذ اغسطس 1955م تخوض حربا في جنوب السودان خلقتها الترتيبات السياسية للحركة الوطنية في تنفيذ إتفاقية الحكم الذاتي فبرائر 1953م التي عمقتها إحتجات سكان الجنوب فتحولت لحرب تدفع فاتورتها المؤسسة العسكرية، فالوضع في الجنوب يثير تساؤلات العسكرين ويخلق حالة من الارتباك، مما مهد للحكم العسكري في 17 نوفمبر 1958م.

بعد استلاء الجيش على السلطة لإدارة الدولة،أصدر الفريق إبراهيم عبود في 17 نوفمبر 1958م جملة من الإوامر الدستورية منها الامر الدستوري رقم (1)[2]، فحل البرلمان وعطل العمل بالدستور، وقام بحل النقابات، فرض حالة الطواري، ومنع التظاهرات والتجمعات والمواكب، وأوقف صدور الصحف إلى أن يصدر أمر من وزير الداخلية.

1 بدايات تشكيل قوة دفاع السودان التي تدين بالولاء للحاكم العام، استوعبت الضباط السودانيين السابقين في الجيش المصري الذين سبق لهم أداء يمين الولاء لملك مصر، فاصبحت هناك ازمة في تعدد الولاءات، وتم حل الازمة عن طريق اقتراح صدر من المفتي الشيخ اسماعيل الازهري، مفاده أنه يمكن للضباط التحلل من احد القسمين- التحلل لقسم الولاء لملك مصر – « بالكفارة» فقام الضباط باداء يمين الولاء للحاكم العام، وظلت هذه المسألة فترة طويلة من الزمن محلا للجدل والحوار في صفوف الضباط . محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969 م، بيروت : دار الجيل، الطبعة الثانية، 1407 ه – 1987 م، ص 140.

2 الامر الدستوري رقم (1) نص على : (أن جمهورية السودان ديمقراطية، السيادة فيها للشعب، المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو السلطة القضائية العليا والسلطة التنفيذية العليا في السودان، وتؤول اليه القيادة العليا للقوات المسلحة، خول المجلس الأعلى لرئيسه جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وقيادة القوات المسلحة ويذكر محمد خير الذي عينه المجلس الأعلى للقوات المسلحة وزير خارجية، أنه قام بكتابة الأمر الدستوري رقم (1) وكذلك تعطيل البرلمان . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 223.

تكون المجلس الأعلى للقوات المسلحة من ثلاثة عشر عضوا[1] ومنح سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واسعة، تكون مجلس الوزراء من سبعة من أعضائه العسكريين الأعضاء في المجلس الاعلى للقوات المسلحة وخمسة من المدنيين، وضم وزيرين من الحكومة الائتلافية المنحلة، وعين الفريق ابراهيم عبود رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع، تم تكوين المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتعين من الوحدات المختلفة حيث عين قائد كل قيادة في المجلس الأعلى الحاكم وتكون المجلس برئاسة الفريق إبراهيم عبود لممارسة مهام وسلطات السيادة.

إعترف العهد الجديد بكل الاتفاقيات التي ابرمها السودان منذ الاستقلال 1/1/1956م في 29/11 /1958م أصدر مجلس الوزراء[2] قرار بقبول المعونة الامريكية. ان سلطة 17 نوفمبر 1958م واجهت تذمرا من داخل المؤسسة العسكرية في مارس 1959 م، مما يؤكد انها كسلطة لاتعبر عن اجماع المؤسسة العسكرية، فاول رد فعل كان انقلاب عبد الرحيم شنان ومحي الدين محمد عبد الله، وكان الانقلاب احتجاج على الطريقة التي تم بها تكوين المجلس الاعلى للقوات المسلحة، ولم يتم اختيارهم ضمنه رغم ان المجلس ضم رتبا أقل منهم. من نتائج تحرك القيادة الشرقية والشمالية ابعد بعض الضباط واضيف اللواء محي الدين احمد عبد الله واللواء عبد الرحيم شنان والمقبول الامين الحاج. في مستوى من المستويات يعتبر تحرك مارس 1959م امتداد للصراع بين حزب الامة وحزب الشعب الديمقراطي، ففي 22 ما يو 1959م حدثت محاولة انقلابية ثانية يقودها عبد الرحيم شنان ومحي الدين محمد الله وكان الغرض من

1 المجلس الاعلى للقوات المسلحة المنوط به القيام بممارسة مهام السيادة تم تكوينه كما يلي: الفريق إبراهيم عبود رئيسا، وعضوية كل من اللواء أحمد عبد الوهاب ، اللواء محمد طلعت فريد،أميرلاي أحمد مجذوب البحاري، أميرلاي محمد احمد عروة، اميرلاي محمد عثمان نصر، أميرلاي الخواض محمد أحمد، أميرلاي محمد أحمد التجاني، أميرلاي حسن بشير نصر، قائمقام عوض عبد الرحمن صغير، قائمقام (أركان حرب) حسين علي كرار، أميرلاي أحمد عبد الله حامد، أميرلاي أحمد رضا فريد. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 224.

2 تشكل مجلس الوزراء لحكومة 17 نوفمبر 1958 م من الفريق ابراهيم عبود رئيس الوزراء ووزير الدفاع، اللواء أحمد عبدالوهاب وزير الداخلية والحكم المحلي، اللواء طلعت فريد زير الاعلام، الاميرلاي أحمد عبد الوهاب حميد وزير الزراعة والري، الاميرلاي أحمد رضا وزير العمل والموارد المعدنية، الاميرلاي حسن بشر نصر وزيرا لشئون مجلس الوزراء، الاميرلاي أحمد مجذوب البحاري وزيرا للمواصلات، زيادة أرباب وزير التعليم، عبد الماجد أحمد وزير المالية والتجارة، سانتينو دينق وزير الثروة الحيوانية، محمد أحمد علي وزير الصحة، أحمد خير وزير الخارجية. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 223 - 224.

المحاولة الانقلابية إبعاد نائب رئيس المجلس الاعلى حسن بشير نصر، وفشل انقلاب مايو 1959م، قدما للمحاكمة العسكرية في يونيو 1959م، وكانت حصيلة المحاكمة السجن المؤبد لعبد الرحيم شنان ومحي الدين محمد عبد الله وطرد اللواء أحمد عبد الله حامد من الجيش. جرت محاولة انقلابية ثالثة في 10 نوفمبر 1959م قادها عدد من صغار الضباط [1]. كان اخر الانقلابات العسكرية على الحكومة العسكرية في نوفمبر 1959م بقياد الرشيد الطاهر بكر.

الفكر السياسي للنظام العسكري الأول لبناء الدولة.

تدخل الجيش في 17 نوفمر 1958م في ادارة الواقع السياسي دون رؤية فكرية لبناء الدولة، ففعل الجيش ظهر كتدخل طارى لحماية البلاد من التشاكس السياسي فهو في حد ذاته قرار سياسي يحتاج رؤيا سياسية (أعلن الفريق بأن الجيش يعود الى ثكناته حالما يتم القضاء على المخاطر الخارجية ويتم خلق البيئة الملائمة للاستقرار السياسي والاقتصادي، التي طال الامد على التعلق بها والتشوق اليها) ففي تصريح اخر للفريق عبود قال : (أنه لابد من مرور وقت طويل قبل ان يتخلى الجيش ويعود الى ثكناته، فالتصريحان يتناقضان هل تدخل الجيش مؤقت لضرورات محددة ام جاء إلى السلطة ليحكم فترة طويل مما يفسر بأن له خطة استراتجية لبناء الدولة ، لان تغيير مسار البلاد لا يكفي كمبرر لتجميد الدستور وحل الاحزاب، والغاء الحياة السياسية، فالبديل السلطة العسكرية، فالوقائع تشير أن تدخل الجيش جاء كعملية سياسية متهم فيها رئيس وزراء الحكومة الائتلافية بل يمضي البعض أبعد حيث تحسب كعملية جماعية من حزب الامة، لتقديرات سياسية تتصل بنتائج انتخابات 1958 م التي ابرزت حزبي الائتلاف حزب الامة والشعب الديمقراطي، وتاثيرات سياسية داخلية وخارجية تتطلع لائتلاف بديل بين حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي لاتخاذ قرار حول قضية المعونة الامريكية وملف العلاقات الخارجية مع مصر وبريطانيا وهي القضايا الخلافية بين حزب الشعب الديمقراطي وحزب الامة، فقد اصدر السيدين عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني بيانين باركا فيها حركة الجيش، فقد جاء في

1 المحاولة الانقلابية في 10 نوفمبر 1959م قادها البكباشي علي حامد والبكباشي يعقوب كبيدة والصاغ عبد البديع علي كرار واليوزباشي طيار الصادق محمد الحسن واليوزباشي عبد الحميد عبد الماجد، واجهضت المحاولة وحكم على الضباط الخمسة بالاعدام. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر: 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 227.

بيان السيد عبد الرحمن[1] تأيده لثورة الجيش وطالب الشعب بالتعاون مع الجيش، اما السيد على راعي حزب الشعب الديمقراطي الطرف الثاني في الائتلاف الحاكم في بيان تأيده لتحرك الجيش لم يشر الى كلمة (ثورة) بل جاء كلمة تسليم، ولم يحض الشعب على التأيد وجاء في البيان فقرة [2] تتحدث عن تحقيق الطمأنينة في النفوس وتوطيد الامن والاستقرار، اما حزب الشعب الديمقراطي ارسل في 9 نوفمبر 1959 م مذكرة (كرام المواطنين) الى رئيس المجلس العسكري الفريق ابراهيم عبود عددوا انجازات الحكومة بعد تدخل الجيش مثل انتعاش الحالة الاقتصادية وتوقيع إتفاقية مياه النيل في 8 نوفمبر 1959 م، وتمنوا إعلان الحكومة بإيجاد ديمقراطية سليمة[3].

تدخل الجيش في 17 نوفمبر 1958م لم يعبر عن رؤية لبناء الدولة بل استمرار لخلافات الديمقراطية الاولي، فلم يحمل تصوراً متكامل لادارة الحياة السياسية وبناء الدولة بالمفهوم النظري ولا الاداء العملي، فقد إعترف الجيش بكل الاتفاقات التي أبرمها السودان منذ الإستقلال في 1 يناير 1956م كعمل اجرائي، ثم اصدر مجلس الوزراء قرار بقبول المعونة الامريكية وهي قضية من القضايا الخلافية بين حزبي الحكومة الائتلافية (الامة والشعب الديمقراطي)، وبين المعارضة البرلمانية التي كان يقودها الوطني الاتحادي من جهة والمعارضة خارج البرلمان التي يقودها الحزب الشيوعي واتحاد العمال مما يؤكد الصراع الفكري حول بناء الدولة بعد الاستقلال، وحدثت تظاهرات من طلاب جامعة الخرطوم منددة بهذا القرار الاستراتيجي. فالموقف من المعونة الامريكية يظهر تصورا غامضا لقيادات الجيش التي تولت إدارة الدولة السياسية ولايؤكد انها تحمل رؤية فكرية لبناء الدولة، فهذا الموقف يقرأ في اطار الصراع الدولي أبان الحرب الباردة وصرع المعسكرين (الرأسمالي والاشتراكي)

1 فقرة في بيان السيد عبد الرحمن المهدي : (اليوم قد آن لي ولكم ايها السودانيون جميعا أن نفرح ونسعد، اذ هيأ الله لنا من أبنائنا البررة قادة الجيش وجنوده من يتولى زمام الحكم بحق وحزم ليحقق لهذا الشعب ما كان إليه وما عجز عنه القادة من السياسيين) . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 250.

2 فقرة في بيان السيد علي الميرغني : (وإننا نأمل أن تتضافر الجهود وتخلص النوايا لتحقيق الطمأنينة في النفوس وتوتطيد الأمن والأستقرار في ربوع البلاد). فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 251.

3 جاءت المذكرة من أهم قيادات حزب الشعب الديمقراطي الشيخ علي عبد الرحمن . كمال الدين أحمد يوسف، دراسة تاريخية لحزب الشعب الديمقراطي 1956 – 1957 م، ص 176- 177.

فاختيار قيادة الجيش لقبول المعونة الامريكية لم يكن تطورا في الفكر السياسي لبناء الدولة اوتوجها في السياسة الخارجية فقد مد الحكم العسكري وشائج مع الاتحاد السوفيتي.

تركيبة مجلس الوزراء بعد تحرك الجيش الاول جاءت من ثلاثة عشر وزيرا سبعة من العسكرين وخمسة من المدنين والفريق عبود رئيسا للوزاء ووزير الدفاع، فهذه التركيبة تؤكد ان تيارا مدنيا يدعم تدخل الجيش لاسيما وانه قد تولى حقيبة وزارة الخارجية أحمد خير وهو شخصية ذات وزن ساسي مرموق منذ تاسيس مؤتمر الخريجين حتى مذكرته الشهيرة التي أحدثت تحولات عاصفة ومتسارعة في السياسية السودانية.

المشاركة الشعبية بعد تدخل الجيش.

حلت الحكومة العسكرية جميع الاحزاب السياسية، مع تنامي المعرضة لها ظهرت الحاجة إلى تشكيل مؤسسة تشريعية دستورية، ففي 29 نوفمبر1960 تقدمت جبهة المعارضة بمذكرة من مطالبها قانون انتخابات عادل ينتخب بعده الشعب ممثليه ليتولوا الحكم ويضعوا الدستور، فطرحت الحكومة العسكرية فكرة مؤسسات التطور الدستوري، واهم تلك المؤسسات المجلس المركزي لكي يكون برلمانا للسودان كله[1]، ففي 17 نوفمبر 1961م أعلن الفريق عبود في خطابه السنوي بمناسبة الاحتفال بالعيد الثالث لـ 17 نوفمبر عن عزم الحكومة على تكوين لجنة لوضع قانون المجلس المركزي، وتحدث عن الديمقراطية والانتخابات. مقترح المجلس المركزي مؤسس على فكرة ان يصبح الهيئة التشريعية، وينتخب اعضائها بواسطة مجالس المديريات والبعض الاخر عن طريق الاختيار مما يعني ادخال نظام الانتخاب النسبي في تكوين المجالس المحلية . شكلت لجنة برئاسة محمد أحمد أبورنات لتكوين مجلس مركزي قومي ووضع التشريع اللازم ليكون هيئة تشريعية،أقرت اللجنة أن تكون الهيئة التشريعية لجمهورية السودان من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمجلس المركزي، وان يتألف المجلس المركزي من اثنين وسبعين عضوا منهم أربعة وخمسين يتم انتخابهم عن طريق مجالس المديريات بنسبة ستة اعضاء لكل نديرية وثمانية

1 القصر الجمهوري /2، المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، رقم 3 /1/ 3، دار الوثائق، الخرطوم .

عشر عضوا بالاختيار يعينهم رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة عدا الوزراء ال 16 فهم أعضاء بحكم مناصبهم، تتركز سلطات المجلس المركزي في إجازة التشريعات العامة – إقرار الميزانية ومناقشة الوزراء وتوجيه الاسئلة عن اعمال وزاراتهم، حددت مدة المجلس بعامين قابلة للزيادة، منح المجلس حق الرقابة المالية على الهيئة التنفيذية وإجازة الميزانية وإقرار الضرائب وتقرير المراجع العام.

رفضت الاحزاب المشاركة في انتخابات المجلس المركزي، رغم المقاطعة والرفض لانتخابات المجلس المركزي فقد ضم المجلس المركزي أثني عشر عضوا من المنتين لحزب الامة ومن الختمية ستة واربعون عضوا، واعضاء من حزب الشعب ، رشح الحزب الشيوعي مرشحين في كل الدوائر بالعاصمة والاقاليم، وادخل بعض عضويته ومؤيديه في العاصمة وبعض المدن الكبرى، ولكنه لم يستطع أن يضمن دخول كتلة من عضويته في المجلس المركزي[1]

غياب الفكر السياسي لبناء الدولة في الحكم العسكري الاول لا تبرره حرية الصحافة والديمقراطية البرلمانية (الموجهة) التي ظن انها تؤشر للمشاركة الشعبية في الحياة السياسية التي كانت شكلية وصورية، فالمجلس العسكري وعد بالديمقراطية السليمة وهي عبارة مبهمة غامضة، فقام الحكم العسكري بإنشاء برلمان عبر الانتخاب، فاطلق عليه المجلس المركزي، فعقد المجلس المركزي أول جلساته في 13 نوفمبر 1963 م وانتخب فيها عوض عبد الرحمن صغير رئيسا دون ان يكون له اثر في التصدي لمهام بناء الدولة، فالدور المنوط به البرلمان خدمة البلاد وارساء قواعد الديمقراطية الحقة والاصلاح السياسي، ففي مداولا المجلس المركزي تناولت حرية الصحافة ورفع الطواري والاسراع بالتطورات الدستورية رغم ذلك ظلت اشواق وتطلعات لا اثر لها في الواقع .

التصور الذي قام عليه المجلس المركزي الارتكاز على الحكم المحلي الذي ينبع من القاعدة وهي المجلس المحلي ثم يتدرج إلى مجلس المديرية إلى أن يصل إلى المجلس

1 صديق الزيلعي يحلل مشاركة الحزب الشيوعي في انتخابات المجلس المركزي رغم رأي الحزب الرافض للنظام العسكري ومجلسه، بأنها تنبع من تبني الماركسية اللينينية، وخاصة راي لينين الذي طرحه في كتابه : (مرض اليسارية الطفولية في الشيوعية). فقد كتب لينين في الفصل السابع من كتابه وتحت عنوان : (هل يجب الاشتراك في البرلمانات البرجوازية ؟) داعيا للمشاركة فيها وناقدا لبعض الشيوعين الألمان الذين يدعون لمقاطعتها.

المركزي، فقد جاء في إفادة وزير الحكومة المحلية عن نوعية الديمقراطية :(وهو نظام ديمقراطي ينبع من صميم الشعب ويتفق مع تقاليده ويجنب أخطاء الماضي ومآسي الديمقراطيات المستوردة)[1]. اصدرت الحكومة قانون للنقابات في 1960م الذي يعمل على تنظيم عمل النقابات وإلغاء شكل الاتحاد لأنه يقود إلى خلق مركز إحتجاجي أكثر منه مطلبي للحركة العمالية. فأول ما قامت به الحكومة العسكرية إلغاء الاحزاب السياسية، وحظر كل التظاهرات والاجتماعات السياسية بإعتبارها خروجا على القانون، كما أوقفت الصحف مؤقتا، وأعلنت حالة الطوارئ، وتم تجيد الدستور المؤقت الذي كانت تحكم به البلاد.

رغم ان تحرك الجيش الاول جاء لحيثيات سياسية تبرر تدخل الجيش لادارة السياسة الا انه كتحرك لم يحمل فكراً سياسياً لبناء الدولة فالوقائع تؤكد أن تدخل الجيش الاول لإدارته الحياة السياسية في السودان تمخضت عنه تنمية زراعية في مناطق الجزيرة والنيلين الابيض والازرق وغيرها، وتطور كمي وكيفي في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية في المناطق الحضرية، بل أن التنمية وصلت الاقاليم البعيدة رغم أن المديريات الجنوبية شهدت تصعيدا في الحرب الاهلية فتدهورت الخدمات نتيجة لإدارة الحرب الاهلية، وتخصيص الموارد الشحيحة أصلا للإنفاق العسكري في حرب الجنوب التي أخذت بعدا جديدا، فظلت مشكلة الوحدة بين الشمال والجنوب دون حل في الحكم العسكري الاول، فلم تحمل الحكومة أفق لحل سياسي لغياب الفكر السياسي لبناء الدولة، فإتكئت على الحلول الامنية ولم تفكر في دراسة المشكلة وطبيعتها فأكتفت بالتقديرات الأولية التي ترى أن المشكلة السودانية قضية مرحلة من ازمات حقبة الحكم الاجنبي دون صياغة رؤية فكرية خارج الاداء القديم، لذلك فإن المناطق الجنوبية في الفترة من (1958 – 1964)[2] لم تجد أي إهتمام بل اصبحت

---

1 المجلس المركزي، ملخص المداولات الاسبوعية، جلسة يوم 30 مارس 1964 م، دار الوثائق القومية، الخرطوم . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 146 -147.

2 لم تمتلك الحكومة العسكرية بقيادة الفريق عبود أي تصور سياسي لحل مشكلة الجنوب ولم يشير الفريق عبود في بيانه الاول عن سياسته لمشكلة الجنوب بالرغم من تمرد 1955 م والدعوة للفدرالية وخيبة امل الجنوبيين المتصاعدة في حكومات ما بعد الاستقلال، ان الفشل في ذكر الجنوب في البيان يمكن قياسه بالمحنوى العام للبيان الذي تميز بعوزه للرؤيا أو سياسة شاملة . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م رؤية تاريخية توثيقية، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، 2020، ص 475.

مسرح حرب، و إستمرارت الحرب الاهلية بعجل متسارعة قادت إلى إنهيار المشاريع الزراعية التي كانت موجودة منذ فترة دولة الحكم الثنائي وارتفع معدل الحنق العام، فالواقع تؤكد أن مئات الالاف من سكان الجنوب أضطروا إلى الهجرة داخل السودان او خارجه بحثا عن اللجوء والعمل في الدول المجاورة أو في المديريات الشمالية.

الأزمة السياسية للنظام العسكري الأول وانتفاضة اكتوبر 1964م.

دور الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة قد غاب في الديمقراطية الاولى مما افضى إلى تحرك الجيش لإدارة السياسة السودانية في 17 نوفمبر 1958م بعد (...أن فقد النظام الديمقراطي رونقه وروعته في أعين الجماهير، وألقي عبء الفشل الاقتصادي والسياسي على عاتق السياسين المنتفعين منه)[1]. عارض تحرك الجيش منذ البداية كل من الشيوعيين وبعض رجال الحزب الوطني الاتحادي فلم تكن المعارضة ذات رؤية لبناء الدولة ، فالسبب الجوهري للمعارضة انحصر في إستلاء الجيش على السلطة وبحسب الادبيات المعارضة ان الاستيلاء على السلطة قد تم على يد حفنة من الضباط التقليدين وليس على يد مجموعة ثورية فالمعارضة تطمح في قوى موالية لها لا في اصلاح اختلال بناء الدولة، فاعلن الحزب الشيوعي بعد يوم من تحرك الجيش موقفه في 18 نوفمبر 1958م [2]. الحركة السياسية السودانية انقسمت حول الموقف من تحرك الجيش بين مؤيد ومعارض، فالذين عارضوا تحرك الجيش كانوا في الاصل معارضة يقودها الحزب الشيوعي والاتحادات ونقابات العمال فقد كانت تشن حملة شعواء ضد المعونة الامريكية حتى في الديمقراطية الأولى في الحكومة الائتلافية الثانية بين حزب الامة وحزب الشعب الديمقراطي.أن رد فعل الاخوان المسلمين لتدخل الجيش جاء في أول ديسمبر 1958م[3] يتصل بالإطمئنان لتصحيح الاوضاع الفاسدة.

---

1 (كان إنهيار النظام البرلماني سببا للرضا والحبور بدا من الأسف و الأ سى) . محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900- 1969 م، الطبعة الثانية ، بيروت : دار الجيل، 1407 ه – 1987 م، ص268 .

2 جاء في بيان الحزب الشيوعي في 18 نوفمبر 1958م : (إن الانقلاب الذي جرى صباح 17 نوفمبر 1958 م لم يكن متجاوبا مع مطالب شعبنا ومصالحه ولم تكن ثورة الجيش هي جزء من التحولات الوطنية الديمقراطية ضد تحكم الاقطاعيين والاستعماريين بل كان تسليما سليما للسلطة من يد عبد الله خليل لقيادة الجيش..) .. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900- 1969 م، الطبعة الثانية ، بيروت : دار الجيل، 1407 ه – 1987م، ص268 - 269.

3 جاء رد الاخوان المسلمين على تحرك الجيش في صحيفة (الاخوان المسلمون) في 1 ديسمبر 1958 م، أن البداية التي سارت عليها الحكومة في تصحيح الاوضاع الفاسدة تدعو للاطئنان . حسن مكي، حركة الاخوان المسلمين في السودان، ص 59 .

الحقيقة إن تحرك الجيش لم يواجه بمعارضة واسعة في ذات الوقت رغم انه لم يحمل رؤية سياسية لبناء الدولة، فالنقد للأداء التنفيذي للحكومة أخذ في التنامي والتصاعد جراء البطء والتردد التي اتصق بها كبار الجنرلات، مما وسع قاعدة المعارضة الشعبية دون فكر سياسي لبناء الدولة، فقد أصدر مجلس الوزراء في 3 ديسمبر 1958م قرار تعطيل النقابات والاتحادات، واعتقل قادة العمال فإرتفع صوت يدعو لعودة النقابات، فتحول لحملة جماهيرية محلية وجدت دعما عالميا من منظمة العمل الدولية واتحاد النقابات العالمي، تحت ضغط هذه الحملة أصدرت الحكومة قانون النقابات لسنة 1960 م الذي اصدر دون رؤية او خطوة في مشروع متكامل لبناء الدولة السودانية، فقد أعاد القانون تكوين النقابات الا إن حركة الاضرابات التي انتظمت البلاد سيما من عمال السكك الحديدية جعل الحكومة تقوم بحل نقابة السكك الحديدية في 16 يونيو 1961م الهبت التوتر السياسي الذي يخلق الفراغ الاستراتيجي، فبناء على قانون النقابات تعطيل نقابة السكك الحديدية مما يعني الارتباك السياسي وغياب الفكر السياسي لبناء الدولة، فاظهر ذلك ارتباك في الأداء التنفيذي وأظهر بدرجة ما أن المبادرة خرجت من يد الحكومة ولم تكن المعارضة جاهزة لبناء الدولة والارتقاء بها، فمواقف الحكومة صارت صدى للمعارضة فأصبح الاداء الحكومي برهان على غياب الرؤية الفكرية لتحرك الجيش لاصلاح اوضاع البلاد السياسية الاقتصادية الاجتماعية، مما وسع دائرة المعارضة فرفعت الاحزاب المعارضة وعدد من الشخصيات الوطنية مذكرة للمجلس الاعلى للقوات المسلحة في 29 نوفمبر 1960 م، طالبت فيها الجيش بالتفرغ لمهمته الوطنية، وأن يسلم السلطة لهيئة قومية إنتقالية ، فهذه المذكر من ضمن القوى المعارضة كان حزب الامة مما يؤشر تكامل الحركة السياسية في معارضتها للحكومة العسكرية، رفعت المعارضة مذكرة أخرى في مطلع عام 1961م، فالمذكرتين الأولى والثانية أصبحت القاعدة التي قامت عليها فيما بعد جبهة أحزاب المعارضة، فإعتقلت الحكومة 12 من زعماء الاحزاب ونقلوا إلى جوبا[1]، فبلغت المواجهة قمتها بين الحكومة العسكرية والمعارضة في 21

1 قيادات الاحزاب المعارضة الذين اعتقلتهم الحكومة العسكرية، يمثلون قيادات الحزب الوطني الاتحادي وحزب الامة والحزب الشيوعي وهم : إسماعيل الازهري وعبد الخالق محجوب ومحمد أحمد المرضي ومحمد أحمد محجوب ومبارك زروق وأحمد سليمان وإبراهيم جبريل وعبد الله عبد الرحمن نقد الله وعبد الله ميرغني وأمين التوم وعبد الله خليل وعبد الرحمن حسن شاخور. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر: 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص258.

أغسطس 1961م حين سير الانصار موكبا إلى قبة الإمام المهدي إحتفالا بالمولد النبوي متجاهلين منع وزير الداخلية فتصدت لهم الشرطة، فنشب صدام بين الطرفين تحول إلى مجزرة راح ضحيتها أثني عشر شخصا عرفت بمجزرة المولد.

ظلت الاحزاب السياسية تنتهز أية فرصة للتعبير عن معارضتها للحكومة العسكرية، وكشف عدم شعبيتها وغياب السند الجماهيري، ففي سبتمبر 1959م وجهت اللجنة التنفيذية لطلبة جامعة الخرطوم مذكرة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مطالبة بضرورة عودة الجيش لثكناته وتكوين حكومة من المدنيين للعمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراءات إنتخابات تسفر عن برلمان جديد، وكنتيجة لذلك اعتقل أعضاء اللجنة التنفيذية لإتحاد جامعة الخرطوم، ففي نوفمبر 1963 م قامت الحكومة بالحاق الجامعة وإدارتها في الهيكل الخاص بوزارة التربية والتعليم، بناء على القرار أصبح وزير التربية والتعليم، لا مجلس الجامعة: هو المسؤول عن إدارة الجامعة. ونتيجة لذلك، تم القضاء على الحريات الأكاديمية التي كانت تتمتع بها الجامعة.

انتفاضــة أكتوبــر 1964م[1]

سوء الاداء السياسي للحكومة العسكرية يؤكد انها لم تكن تحمل فكر سياسي لبناء الدولة السودانية، فقامت الحكومة العسكرية بتعطيل الاحزاب السياسية وتسريح البرلمان فأدى ذلك لحرمان الجنوبيين المستنيرين من المنبر الذي كانوا يستطيعون التعبير عن معاناتهم من وطئت الحرب، فإبعاد الارساليات الأجنبية في عام 1962 م تأسيسا على أنها تشجع معارضة الحكومة العسكرية اجج الحرب في الجنوب، فضاعف من معارضة الجنوبيين وتحول فكرهم السياسي للعدائية المقاومة للدولة، ومن ثم هجر قطاع واسع من الجنوبيين المستنيرين السودان إلى الأقطار الأفريقية ليكونوا تنظيما سياسيا والانخراط في المعارضة. وزاد عدد اللاجئين الجنوبيين في يوغندا والكنغو واثيوبيا وافريقيا الوسطى، واستطاعوا أن يؤسسوا هناك تنظيمات

1 تشير الادبيات التي تناولت « ثورة « اكتوبر 1964 م بالتشريح والتحليل انها كانت فلتة من فلتات الدهر، لم يسبقها اعداد محكم أو رؤية استراتيجية، فوصفها حسن عابدين بأنها لم تكن ثورة وانما انتفاضة، لان الصحيح أن تحدث الثورة تغييرا في نظام الحكم، وفي حركة المجتمع والدولة والثقافة والاقتصاد، وتغييرا في كل شيء، وهذا لم يحدث في أكتوبر. وصف حيدر ابراهيم علي أكتوبر : (أنها حركة شعبية قومية، بمعنى مشاركة جميع السودانيين في انتصارها) . أن اكتوبر كانت ثورة شعبية عفوية، وجدت استجابة واسعة في أوساط قطاعات المجتمع في الخرطوم، الا انها افتقرت للتخطيط المسبق والوعاء السياسي الجامع لتطلعات الثوار، والمدرك لفاعلية آليات تحقيقها على الارض. أحمد إبراهيم أبوشوك، السودان السلطة والتراث، الجزء السادس، أم درمان : مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، مايو 2018 م، ص 106 – 107 .

سياسية مستقلة، ونجحوا في عرض قضيتهم اقليميا ودوليا، فأخذ تنظيم اللاجئين السياسي يدعو الى فصل المديريات الجنوبية عن الشمال، وتأسيس دولة مستقلة في الجنوب. وفي 1963م تشكل تنظيم (الأنيانيا) المسلح القائم على فكرة القومية الجنوبية والانفصال عن الشمال، فعمليات التنظيم انتشرت في الجنوب في كل الريف الجنوبي ولم يستتب الامن إلا في المدن الرئيسية فتدهورت الاوضاع الامنية فبلغت قضية الجنوب خلال 1964م ابعاد خطيرة جديدة وغدت وحد السودان في خطر فتعاظم قلق الراي العام السياسي والحركة السياسية.

لم تكن الحكومة العسكرية تحمل أي رؤيا سياسية واضحة لمعاجة الاوضاع في الجنوب المتدهورة والمؤشرة بالخروج عن السيطرة، فقد فشلت المعالجة الامنية العسكرية التي اتبعتها الحكومة لمعاجة المشكلة، فإلتقطت الحركة السياسية قضية الجنوب كمسألة عاجلة لابد أن يكون للشعب رأي فيها، وأصبحت الشغل الشاغل في الندوات السياسية لا سيما في منبر اتحاد طلاب جامعة الخرطوم[1] المتاح الوحيد بعد فشل المجلس المركزي في التعبير عن إرادة الوطن الشعبية، فقيدت الحكومة نشاط الندوات في الجامعة، فرفع اتحاد الطلاب العرائض لمدير الجامامعة ولوزير الداخلية[2]، خلال الفترة من 10 سبتمبر الى 21 اكتوبر 1964م أقيمت في جامعة الخرطوم ست ندوات عن مشكلة الجنوب، وأقيمت في نفس الفترة الندوات في جامعة القاهرة

1 عقدت ندوة سياسية في جامعة الخرطوم كلية القانون في 10 سبتمبر 1964 م تحدث فيها الدكتور حسن الترابي والمتحدثون من الحزب الشيوعي وجبهة الجنوب عن مشكلة الجنوب فكان رأيهم ان تفاقم مشكلة الجنوب يتصل بوجود الحكومة العسكرية، ذكر الدكتور الترابي ان مشكلة الجنوب لن تحل دون إطلاق الحريات في الشمال . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 265 .

2 دعت جمعية الفلسفة جامعة الخرطوم لندوة سياسية تقام في 10 اكتوبر 1964 م ، فقام مدير الجامعة النذير دفع الله بالإلغاء الندة، فارسل اتحاد طلاب جامعة الخرطوم عريضة لمدير الجامعة في 12 اكتوبر 1964 م تناشده فيها ان يعمل بحزم لوقف أي تعد او تغول على استقلال الجامعة، والحق الاتحاد عريضته بمذكرة احتجاج لوزير الداخلية محمد احمد عروة في 14 اكتوبر 1964 م حملتها اللجنة التنفيذية للاتحاد برئاسة حافظ الشيخ الزاكي وسكرتارية جلال الدين الطيب، فإعتقلتهم الحكومة جميعا، وسارت اللجنة البديلة برئاسة ربيع حسن أحمد وسكرتارية الشيخ رحمة الله في طريق عقد الندوات . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص266.

فرع الخرطوم للبحث في الوضع السياسي المتفاقم[1] في البلاد، وقد شارك في الندوات قادة الاحزاب السياسية، مما يؤكد لغياب التواصل بين الحكومة والمعارضة وخطور الاوضاع السياسية الاقتصادية، وانتقال أزمة البلاد السياسية للشارع السياسي، فقادت لمواجهة سافرة للحكومة العسكرية، مما أدى لإندلاع الانتفاضة في 21 اكتوبر 1964م

لم يحدث المجلس المركزي في 1962م مشاركة سياسية في السلطة للقوى السياسية الحزبية، والقطاعات الحضرية والريفية الحديثة -من عمال ومزارعين ومثقفين، فتفاقمت المشكلات الاقتصادية رغم المنجزات الاقتصادية المحدودة في الاعوام الثلاث الاولى، فتدهورت الاحوال المعيشية وشحت العملات الاجنبية لدى الحكومة، فإشتدت الازمة المالية في العام 1964م[2] مما ضخم السخط الشعبي العام على سياسات الحكومة العسكرية، وقاد للإحتجاجات الشعبية الواسعة التي اطاحت بالحكومة العسكرية، هناك من يعتقد أن أسباب التحرك الشعبي الواسع في 21 اكتوبر 1964م، لم يكن أسبابه ثورة الجياع، ففي تقديرهم أنه لم تكن في البلاد أزمة اقتصادية طاحنة، بل هناك التطلعات للأفضل وتحرك القاعدة الاجتماعية الدينامكية المتطلعة للتغيير[3] .

اذا افترضنا ان انتفاضة اكتوبر 1964 جاءت بسبب ندوة جامعة الخرطوم حول مشكلة الجنوب فان ذلك يثبت غياب تصور فكري سياسي مسبق في التحضير للندوة لتكون شرارة التغيير أو الانتفاضة، فقد صمم اتحاد طلاب جامعة الخرطوم على

---

1 في جامعة القاهرة فرع الخرطوم اقيمت ندوة في مساء 17 اكتوبر 1964 م أمها حضور كبير، شارك فيها من قادة الاحزاب كل من عبد الخالق محجوب عن الحزب الشيوعي السوداني والشيخ علي عبد الرحمن من حزب الشعب الديمقراطي ومحمد صالح عمر من جماعة الاخوان المسلمين والرشيد نايل عن نقابة المحامين وزيادة أرباب وزير المعارف ممثلا للحكومة . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص266.

2 استعرض مامون بحيري في خطاب الميزانية لعام 1964 – 1965 م أمام مجلس الوزراء في 9 يوليو 1964 م، الصعوبات المالية التي بدأت تظهر بشكل ملحوظ في العام المالي 1963 – 1964 م وادت الى إجراءت تغطية العجز بين إيرادات الحكومة ومنصرفاتها . خطاب الميزانية للعام 1964 – 1965 م، ميزانيات السودان 1956م – 2005م، المجلد الاول، طبعة ثالثة، ام درمان : دار جامعة ام درمان الاسلامية للنشر ص 175 . فدوى عبدالرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص265.

3 فاروق محمد ابراهيم، « التطلعات الكبرى لاكتوبر» في خمسون عام على ثورة اكتوبر، ص 384. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص265.

قيام ندوة 21 اكتوبر 1964 م[1] ولم يخطط لمآلاتها وتداعيتها، فعقدت الندوة لبحث قضية الجنوب وسوء التعامل الامني قاده للتداعيات التي تسارعت، فإستخدمت الشرطة الرصاص الحي لتفريغ الندوة في منهج جديد غير مسبوق، فاستشهد الطالب أحمد القرشي طه على الفور، وأصيب تسعة آخرون بجروح خطيرة، ففي اليوم التالي 22 اكتوبر 1964م شيع الطالب الشهيد، والقيت خطب سياسية نددت وأدانت الحكومة العسكرية مما يؤكد استغلال الحدث العرضة لتحقيق اهداف سياسية، وألهبت المشاعر الثورية، فتقدم أساتذة جامعة الخرطوم بإستقالاتهم الجماعية إحتجاجا على إنتهاك البوليس للحرم الجامعي، وقد أعلنوا أن لاشيء يقنعهم بالعودة إلى عملهم والإستمرار في أداء واجباتهم، فإجتمع في اليوم التالي قضاة المحكمة العليا والمحامون[2]، ووقعوا مذكرة وأعلنوا الإضراب، ثم جرى تنظيم الإضراب السياسي العام، فشاركت فيه كل فئات المجتمع العمال والموظفون والمدرسون والاطباء والطلاب والتجار، وإحتجبت معظم الصحف عن الصدور، وقام رؤساء صحف الرأي العام، الأيام، السودان الجديد، الصباح الجديد، الصحافة، بإصدار بيان إستنكروا فيه إعتداء رجال الشرطة على طلاب جامعة الخرطوم، وكانت اجزاء من حامية ام درمان قامت بمحاصرة القصر الجمهوري وقدمت مطالبها التي وقع عليها حوالي 160 ضابط، تلخصت مطالبهم في حل المجلس العسكري ومجلس الوزراء ووقف المجازر وتطهير الجيش من العناصر الفاسدة .

ان انتفاضة اكتوبر 1964م كانت نتيجة طبيعية للانفعال الجماهيري لم يسبقها فكر سياسي لبناء الدولة، فاستمر الاضراب السياسي كأقوى فعل جماهيري في مواجهة الحكومة العسكرية جاء بتاثير احداث عارضة، وتحت ضغط الإضراب وتحرك الضباط

---

1 بدأت الندوة بان قرأ أنور الهادي عضو اللجنة التنفيذية لاتحاد جامعة الخرطوم ممثل الاتجاه الاسلامي أبيات أبو القاسم الشابي:

إذا الشعب يوما اراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر

ولابد لليل أن ينجلي ولابد للقيد أن ينكسر

فدوى عبدالرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر: 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص265.

2 اجتمع القضاة والمحامون ورفعوا مذكرة للحكومة العسكرية، كتبها عابدين اسماعيل وراجعها بابكر عوض الله نائب رئيس القضاء ووقع على المذكرة عدد من القضاة منهم محجوب علي حسين وعبد المجيد امام أحد قضاة المحكمة العليا. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص276.

الاحرار الذين حاصروا القصر الجمهوري من مساء 26 اكتوبر 1964 م، أصدر الفريق إبراهيم عبود بيانا[1] قرر فيه حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء.

بدأت يوم الخميس 29 اكتوبر 1964 م مفاوضات بين العسكريين والمدنيين لإختيار رئيس وزراء إنتهت بإختيار سر الختم الخليفة[2] عميد المعهد الفني بترشيح من ممثلي المعهد الفني داخل جبهة الهيئات، بإعتباره وطنيا بارزا معلما مشهودا له بالكفاءة، بإختيار رئيس الوزراء دخل الميثاق الوطني حيز التنفيذ وقامت الحكومة التي نص عليها، واتفق الجانبان على أن يظل الفريق عبود رئيسا للدولة في فترة الانتقال حتى قيام الانتخابات البرلمانية ويمارس سلطات مجلس السيادة وفق دستور 1956 م، ثم عدل ذلك مع تصاعد الاحداث وتم إختيار مجلس سيادة من الشخصيات المدنية[3]، فبدأت مرحلة الديمقراطية الثانية (1964 – 1969 م).

لاتكمن مشكلة الدولة السودانية في تدخل الجيش في السلطة السياسية في 17 نوفمبر 1958م، ولا في إخراجه من العملية السياسية بالانتفاضة في 21 أكتوبر 1964م، بل في

---

1 بيان الفريق إبراهيم عبود الذي أذيع بتاريخ 26 اكتوبر 1964 م جاء فيه : (كنت في مناسبات مختلفة قد أوضحت لكم أن جيشكم الباسل عندما تقلد السلطة فانه لم يهدف ليحكم الى الابد . وتعلمون إننا قد قمنا بوضع الخطط المحددة لإدارة هذه البلاد وحكمها وتشريع دستور يكون مقبولا لجميع المواطنين . وكنا نسير بحذر في اتخاذ كل ما ذكرت حتى يمكن لنا صنع نظام سياسي قوي وسليم. والان استجابة لمطالب الجماهير وكخطوة إلى تسريع الخطو نحو الاهداف المرجوة فقد قررت مايلي : حل المجلس العسكري الأعلى . حل مجلس الوزراء . وبالاضافة إلى ذلك فإنني سأحتفظ لنفسي – في الوقت الراهن – بكل السلطات الدستورية حتى أشرف شخصيا على إكمال الخطوات النهائية التي تلبي مطمح الجماهير . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص282.

2 سر الختم الخليفة ولد بالدويم 1919 م تخرج من كلية غردون معلما 1937 م، عمل مدرسا بمعهد تدريب المعلمين ببخت الرضا (1938 – 1949 م)، أبتعث للدرسات العليا بجامعة إكستر بالمملكة المتحدة (1944 – 1946 م)، عمل كبير مفتشي التعليم محافظة الاستوائية بجوبا (1950 – 1957 م) ومساعد لمدير التعليم بالمديريات الجنوبية (1957 - 1960) ثم عميدا للمعهد الفني (1961 – 1964 م)، ورئيسا لحكومة 30 اكتوبر 1964 م حتى يونيو 1965 م ثم سفيرا بإيطاليا (1966 – 1968 م)، ووزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي (1972 -1975 م) ثم وزيرا للتعليم العام ثم مستشار رئيس الجمهورية لشئون التربية والتعليم (1983 – 1985 م). توفي في فبراير 2006 م . قاسم عثمان نور (جمع وتقديم) سيرة ومسيرة المرحوم سر الختم الخليفة (1919 – 2006 م). الخرطوم مؤسسة حجار الخيرية، 2012 م ص 5 -9. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص285.

3 تكون مجلس السيادة من مبارك الفاضل شداد، إبراهيم يوسف سليمان، عبد الحميد محمد، لويجي أدوك، التجاني الماحي . وكانت الرئاسة دورية . كمال الدين أحمد يوسف، دراسة تاريخية لحزب الشعب الديمقراطي 1956 – 1967 م، ص 20 . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص287.

عجز الحركة السياسية السودانية الإستراتيجي في بناء أرضية للاستقرار السياسي وصياغة برنامج تنموي للموارد المادية والبشرية، من خلال مشروع وطني يعبر عن المصالح الوطنية العليا، وبرؤيا تجعل الديمقراطية راجحة ومستدامة، فالحر كة السياسية لم تمارس حرية المبادرة الاستراتيجية لخلق إجماع وطني واتخاذ موقف فعال، ولم تنظر للخريطة الوطنية ومطلوباتها في التقدم التنموي، فالتطرف الايديولوجي اليميني واليساري عمق الاقصاء والاقصاء المضاد وساد الفكر السياسي السجالي، فظهرت ازمات التكوين المتصلة بالطبيعة المقاومة لاحزاب الحركة السياسية، التي أفقدتها الفكر السياسي الاستراتيجي لبناء الدولة، فبعد الاستقلال لم تتطور أحزاب الحركة السياسية لاحزاب برامج ومشروعات فالديمقراطية الاولى أضافت ازمة جديدة للازمات الموروثة من قبل الاستقلال [1]، كما ان النظام العسكري لم يكن يحمل رؤيا ومشروع لبناء الدولة السودانية ولم يستفد من الفرص التي أتيحت له بالقبول الدولي والاقليمي، فطبيعته المحافظة أفقدته القدرة على المبادءة والمبادرة، فالمشروعات التنموية التي قام بها إفتقرت للتخطيط والرؤيا المستقبلية، كما انه لم يجتهد في الانفتاح على الحركة السياسية، والاستفادة من تصوراتها باشتراكها في صياغة الدستور والمجلس المركزي، واستيعاب الاتجاهات الايديولوجية، فدور الفكر السياسي في بناء الدولة لا يناسب مع عقد كامل من الرمن أهدر من السجال السياسي، بل أن قضية الجنوب لم يقدم الحكم العسكري رؤيا لحلها غير المعالجة الامنية العسكرية، فقضية الجنوب ظهرت للسطح كنتاج طبيعي لسوء الاداء في الديمقراطية الاولى[2] في قضايا السودنة وإدارة التنوع وإستيعاب التظلمات الاقليمية وترسخ ساسات المركزية القابضة .

1 اوضح علي عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي الخلافات وعدم الانسجام مع حزب الامة (الطرف الثاني من الائتلاف قبل 17 نوفمبر 1958 م)، عام 1964 م حينما اجري التحقيق حول اسباب انقلاب 1958 م بعد ثورة اكتوبر 1964 حيق قال : (رغم أننا التقينا مع حزب الامة في الوزارة بسبب علاقتنا أن علاقتنا بالوطني الاتحادي،... الا اننا كنا نرى في حزب الامة عدونا ولايمكن الالتقاء معه قط) . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2006 م .

2 فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر : 1954 – 1969م دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 206 م .

الفصـل الـثــالــث
الفكر السياسي السوداني و بناء الدولة (1964 – 1985م)

البــاب الاول :

- الفكر السياسي في الديمقراطية الثانية (1964 – 1969م.)
- المدخل
- الفكر السياسي السوداني وبناء الدولة في الديمقراطية الثانية
- الانتخابات ودورها في استقرار النظام في الديمقراطية الثانية
- الأزمة السياسية والصراعات الفكرية والسياسية.

البــاب الثانــي:

- التدخل الثاني للجيش لادارة السياسة السودانية (1969 – 1985م).
- المدخل
- دور الفكر السياسي في التدخل الثاني للجيش.
- أثر التدخل الثاني للجيش على بناء الدول.ة
- الأزمة الاقتصادية السياسية لنظام مايو وانتفاضة أبريل 1985م.

الفصـل الثـالـث
الفكر السياسي السوداني و بناء الدولة (1964- 1985م)

البــاب الأول
الفكر السياسي السوداني في الديمقراطيةالثانية (1964 - 1969م)

الـمدخـــل:

لم تكن انتفاضة 21 اكتوبر 1964م نهاية عدم الإستقرار السياسي في السودان[1]، وبداية بناء الدولة السودانية على أساس الفكر السياسي لبناء الدولة، فقد دشنت أحداث الانتفاضة واقع نفسي عالي التطلعات في الأوساط الشعبية، والعقائدية (اليسارية واليمينية)، واحدثت تغييرات جوهرية في الفكر السياسي السوداني للاحزاب، فحركت انتفاضة اكتوبر 1964م، الخلافات الحزبية السجالية التي شهدتها الديمقراطية الأولى، بل تفجرت صراعات فكرية سياسية أشد وأعمق، فنشط الفكر السياسي الديني الريفي وتنامي إفقيا ورأسيا، كمناهض للنمو اليساري الحضري، فإكتست الحياة السياسية طابع المنافسة الاستئصالية الحادة بين الإتجاهات الفكرية العقائدية (الإسلامية واليسارية)، فالعوامل الموضوعية والذاتية للحركة السياسية، التي قادت الحراك الثوري قبل إنتصار الانتفاضة أقعدت بالحكومة الإنتقالية، لغياب الفكر السياسي لبناء الدولة، وتعارض المشروعات اليسارية واليمينية للدولة، فحال التركيز

1 اسندت اكتوبر 1964 م الى وعي سياسي نسبي، مناهض للنظام الحاكم ونهجه الدكتاتوري، ودعوة القوى السياسية لعودة العسكر الى ثكناتهم واعادة النظام البرلماني، ثم ارتفع الوعي النسبي حين افلحت القوى السياسية في توظيف مشكلة الكفاح المسلح في جنوب السودان رافعة لتصعيد المواجهة مع الحكم العسكري، وظل الحس الوطني الاخلاقي عاليا في الاوساط الطلابية والمهنية ومتسقا مع الفعل السياسي فموقف اعضاء هيئة التدريس بجامعة الخرطوم (22 اكتوبر 1964 م) موقف اخلاقي حيث اعتبروا الحادث تعدي على حرمة الجامعة . لم تتطور انتفاضة اكتوبر 1964 م الى ثورة لانها لم تكن لها رؤية واضحة واهداف محددة قبل قيامها يقول منصور خالد : « ان أهل السياسة – على تباين مواقفهم الفكرية – قد أخطأوا في فهم الظاهرة الاكتوبرية، او تعاملوا معها بكثير من الرومانسية، ومن هنا جاءت القطيعة بين الخطاب السياسي والواقع الاجتماعي « لان اكتوبر من وجهة نظره تفتقر للرؤية الاستراتيجية الكاملة . أحمد إبراهيم أبوشوك، السودان السلطة والتراث، الطبعة الاولى، الجزء السادس، ام درمان : مركز عبد الكريم ميرغني، مايو 2018 م، 110 - 123 .

على مقاومة الحكم العسكري بالعمل الشعبي الجماهير قبل انتفاضة اكتوبر 1964، وملاحقة الأحداث، دون تكوين رؤيا استراتيجية متماسلة لمستقبل الدولة، تصبح مشروع وطني تتفاوض به المعارضة مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قبل وبعد الانتفاضة فالقصور في بناء تصور فكري لما بعد النظام يعني ان معارضة النظام تكتيكية لاتهدف للتغيير بمشروع استراتيجي وبرنامج دقيق واضح .

الايمان بالنظام الديمقراطي لم يكن راسخا لدى القوى السياسية في مجموعها، فتدخل الجيش جاء بالتواطىء مع أطراف فاعلة من الحركة السياسية (حزب الامة)، كما لم تكن الديمقراطية البرلمانية غاية الاحزاب العقائدية (الاخوان والشيوعين والقوميون العرب)[1]، التي تضم الطبقة الوسطى السياسية الحضرية التي نشطت في مقاومة الحكومة العسكرية في مرحلة تالية، فخروج المجلس العسكري من السلطة من أجل تحول ديمقراطي منتظم مستدام راسخ و بناء مشروع وطني تنموي يرتقي بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لم يكن متاحا أو ممكنا بحسب الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة في ذلك الحين، فالطبقة الوسطى منقسمة عقائديا بين مشروعي الدولة الإسلامية والدولة الوطنية الديمقراطية المتحركة نحو الاشتراكية، فلم تخطط الحركة السياسية المعارضة لما بعد الحكومة العسكرية كما لم تخطط لما بعد الاستقلال وغابت الرؤية الاستراتيجية، أو لعوده ممنهجة للعسكر إلى ثكناتهم في نظام ديمقراطي قابل للحياة والإستدامة، فقد نشأت الاحزاب السياسية كمنظمات سرية مقاومة للوجود الاجنبي المباشر ولم تخرج عن طبيعة السرية التي صارت تقليد راسخ، فإعتادت على العمل المعارض السري أكثر من المعارضة البائنة في الدولة، فسلوك العمل السري القائم على الخطط الخاصة وسم الحركة السياسية منذ نشأتها، لذلك وجهت الحركة السياسية طاقتها المعارضة للتغير الراديكالي، فلم تهتم

1 التنظيمات العقائدية يمكن أن تكون دينية في فكرها بمثلما يمكن ان تكون غير دينية، ولكنها تعمل وفق حرائك دينية، ذلك لكونها عقدية، فهي جميعها في بُناها الفكرية تقوم على الاعتقاد برؤية شاملة، تفسر حركة الحياة، وربما الكون، وما بعد الحياة، ومن هذا تقوم على يقينية هي قطعا يقينية الاديان، حتى تلك العلمانية منها لا تختلف كثيراً عن تلك القائمة على أساس ديني، فهي أديان قد تجردت من قدسية الإله، لكنها لا تلبث إلا قليلاً ريثما تتلبسها قدسية ذات طابع ديني، ولكن غير سماوية، إزاء من اسسوها، فضلا عمن يتسلمون سدة القيادة فيها، ويتم تداول السلطة في هذه التنظيمات بطريقة رأسية تبلغ حد الاشتطاط إذ ربما لا يشهد المرء فيها أي أثر لممارسة أفقية حقيقية للسلطة، فأي إجتماع ذي طبيعة أفقية قد لا يعدو كونه توجيهات رأسية شكلاً افقياً زائفاً . محمد جلال أحمد هاشم، استطراد منهج التحليل الثقافي . الدولة . التنظيم . الديمقراطية . الثورة . الزمن . الاستنارة، الطبعة الاولى، أُم درمان : الدار البيضاء للنشر والتوزيع، 2021 م، ص 98.

أو تهتدي للمشروع السياسي الاجتماعي للإصلاح بعد إنتصار الانتفاضة، فالتغيير عملية بناء وهدم منهجي يتأسس على مشروع إصلاح واضح الخطوات لا تكفي فيه الشعارات والهتافات، فالتيار العقائدي الممثل للطبقة الوسطى[1] (الاسلامي والشيوعي) اخذا يخططا ليرثا الدولة السودانية، فقد قدرا وفكرا ونظرا أن انتفاضة اكتوبر 1964م مقدمة للانقلاب الاجتماعي الجذري، فتوجهت الطاقات الشبابية والجهود للتحضير للتحولات المستقبلية التي تعمل على استكمال الانتفاضة لثورة حمراء أو خضراء، بديلا عن إصلاح بناء الدولة والمضي بها نحو إستقرار سياسي مستدام يوطن الديمقراطية ودولة القانون، ويأمن التنافس بالمشروعات والبرامج والتوافق الفكري على ماهية الدولة، فما أحدثته انتفاضة أكتوبر 1964م من تغيير سياسي حرك التطلعات العقائدية اكثر من كونه ارتقاء الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة، المؤكد أن انتفاضة اكتوبر 1964م أعادت الحياة السياسية إلى مجرى التحول الديمقراطي بالحياة الحزبية دون الإيمان بمشروع الدولة الديمقراطية أو الثقة فيه، فالإجماع الوطني السياسي في أكتوبر 1964م انفض بخروج القوات المسلحة من العملية، فوحدة القوى السياسية كان ضرورة مرحلية أملتها الظروف السياسية الاجتماعية للحكومة العسكرية، فالتغيير قام على إطار ثوري تمثل في ميثاق سياسي[2]،

---

1 في هذا تنبئنا التجربة الشيوعية السودانية بأن قمة أمجادها تجلت في ثورة اكتوبر 1964 م ولكن شح الرصيد الديمقراطي في ايديولوجيتها، بحكم حصرية المرجع الماركسي، وفي الواقع السوداني، قذف بها الى أتون تفجرت علناً بعد ذلك ببضع سنوات لتضع الحزب على منزلق التراجع . بعد عقدين من الزمان حلت التجربة الإسلامية محل التجربة الشيوعية في مستوى لنفوذ السياسي وهي تعاني من نفس العيب الخِلقي، منتهية إلى نفس المصير مموهاً بسلطة رسمية تعتاش على أدوات الدولة في المناورة والقمع الناعم والخشن، بينما يتساقط التنظيم الاصل من حولها، وفي فراغ محدود بين التجربتين الشيوعية والإسلامية عاشت التجربة القومية العربية البعثية تجربيتها المحدودة محدودية حجمها بنفس السمات . عبد العزيز حسين الصاوي، في الفكر السياسي – ديمقراطية بلا استنارة ؟ - الجزء الاول، الطبعة الاولى، أم درمان : مركز عبد لكريم ميرغني الثقافي، 2016، 46 – 47 .

2 الميثاق الوطني او ماعرف بميثاق أكتوبر تم الاتفاق عليه في 27 اكتوبر 1964 م، فيه تحددت مهام الحكومة الانتقالية وارتضته جميع القوى التي شاركت في الثورة، تبلور الميثاق في إجتماع عقد ببيت المهدي لفصائل الجبهة القومية الموحدة . وقع على وقائع الاجتماع الذي اجيز في الميثاق كل من : يحى المهدي والصادق المهدي وكمال الدين عباس عن الانصار، مبارك زروق ونصر الدين السيد وأحمد زين العابدين عن الحزب الوطني الاتحادي . أحمد السيد حمد ومحمد زيادة حمور عن الختمية . محمد يوسف محمد، عثمان خالد، صادق عبد الله عبد الماجد عن الاخوان المسلمين. احمد سليمان وعز الدين علي عامر الحزب الشيوعي . حسن الترابي و علي طالب الله و عابدين اسماعيل و بابكر عوض الله و طه بعشر و عبد الرحمن العاقب وعلي أورو وفاروق ابوعيسى وعثمان الحسن وربيع حسن أحمد وعيد بين وعلي محمد خير عن الجبهة القومية المهنية. عن التجار : حسن صبري، محمد علي حامد وعبد الجبار عباس . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 282.

لكي يحقق البناء الوطني والإستقرار السياسي والتحول الديمقراطي، كمقدمه لمواجهة الخلافات الجذرية الراديكالية الكامنة في تجذر أزمة الحكم وغياب التصور المشترك لطبيعة الدولة، فتأمين تغيير أكتوبر 1964 م كان ممكنا إذا أحسنت النوايا وتخلقت رؤيا استراتيجية لمستقبل الدولة، وموضعتها مع بالتدابير والسياسات والقوانين، للإرتقاء بواقع جهاز الدولة الذي تأسس تاريخيا لدولة مركزية عسكرية باطشة، وهذا الدور المحوري يرتكز على عمل فكري وفاقي، وجهود ذات جذور عميقة في التخطيط الاستراتيجي والخروج من الاطار الايديولوجي، ويتطلب مكنزمات (آليات) تنعكس في واقع بنيات المنظمات الحربية، ومن ثم تقود الى التنفيذ الأمثل لبنود الميثاق الوطني، فالميثاق لتفعيله وترجمته يحتاج منظمات ديمقراطية، كما يحتاج لواقع تحولات و تغيرات في القوانين والانظمة وثقافة المؤسسات والمجتمع، بما في ذلك ثقافة وعقيدة المؤسسة العسكرية التي تستوعب ضرورة بناء الدولة الديمقراطية، فالميثاق الوطني لم تسبقه أو تصاحبه إسراتيجية فكرية تتنزل ثقافة عامة ومشروع سياسي ولوطني، لبناء الدولة الديمقراطية فأصبح مسكنا مؤقتا لمرض عضا لا تعالج الحلول الجزئية فتعالى صوت الراديكالية اليسارية واليمينية ، فعادت أزمة الحكم والصراع الايديولوجي بمشروعاته واحزاب وتعقيداته، وظهر التنافس على إحداث التغيير الثوري من منطلقات (عقائدية) أيديولوجية، فوجدت المؤسسة العسكرية نفسها أمام مهمة التدخل للمرة الثانية، لإدارة السياسة بضغط ومبادءة من طرف من أطراف الحركة السياسية، فتخلقت أوضاع إستثنائية تمثل ناتج الأداء والسلوك السياسي بأفق تكتيكي (عملياتي)، كما حدث في 17 نوفمبر 1958م أو بأفق إستراتيجي أيديولوجي (عقائدي) له مشروعه وتحالفاته الاقليمية والدولية، كما حدث في تجربتي اليسار واليمين في 25 مايو 1969 و30 يونيو 1989م.

الفكر السياسي السوداني و بناء الدولة في الديمقرطية الثانية (1964 – 1969)

الديمقراطية الاولى (1953 – 1958م) ولدت من رحم المفاوضات المصرية البريطانية حول مستقبل السودان، فتمخضت نتائجها إتفاقية 12 فبرائر 1953م[1] التي أقرت الحكم الذاتي وحق تقرير المصير لأهل السودان، فالاتفاقية جاءت لتقديرات إستراتيجية

1 أحمد إبراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، الانتخابات البرلمانية في السودان 1953 – 1986 م : مقاربة تاريخية تحليلية ، الطبعة الاولى، أم درمان : مركز عبد الكريم ميرغني ، 2008 م، ص 21.

لدولتي الحكم الثنائي (بريطانيا ومصر) ليست رؤية فكرية سياسية للحركة الوطنية السودانية، فالاتفاقية عكست تطلعات أماني الحركة الوطنية السودانية في الاستقلال دون تصور لمستقبل ما بعد الاستقلال، فتلاقت الاحزاب السودانية وحققت إجماع سياسي حول هدف مشترك (الاستقلال)، كسابقة نادرة في تاريخ السياسة السودانية المشحونة بالتعارض السياسي والايديولوجي، فالنظام الديمقراطي في الديمقراطية خضعت له الاحزاب كأمر واقع أملته ضرورة اجلاء الاجنبي التي لا مهرب منها، لإنجاز الهدف المشترك (الإستقلال) فقد كان الهدف والغاية ونقطة الاتفاق السياسية الوحيدة (الاستقلال)، أما في غيرها من القضايا يظهر ذلك التباين الفكري التأريخي في الرؤية والتصورات والمواقف المنهجية للفكر السياسي الحزبي، فالدورة الانتخابية الأولى انجزت الاستقلال و دستور السودان المؤقت لعام 1956م ولم تفضي لدستور دائم، اما الدورة الانتخابية الثانية (فبرائر – مارس 1958م) فقد أجريت تحت إدارة سودانية، فنتائجها لم تمنح أي حزب من الاحزاب التي خاضت الانتخابات أغلبية سياسية منفردة كضرورية لتشكيل حكومة أغلبية والغيت فيها دوائر الخريجين[1]، مما قاد لتشكيل حكومات إتلافية قصيرة العمر والرؤية المستقبلية، فالائتلاف الحاكم(حزب الامة وحزب الشعب الديمقراطي)، لم يكونا في إنسجام ومتناغم حول قضايا البناء الوطني الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة السودانية، فمنطق تطور الاحداث أبرز إحتمالية تحالف أحد طرفي الإئتلاف مع المعارضة البرلمانية (الوطن الاتحادي) والمعارضة خارج البرلمان (الحزب الشيوعي ونقابات العمال والمزارعين) فتضعضع الإتلاف الحاكم امام التحديات الداخلية والخارجية، فالتقديرات السياسية المؤسسة على الوقائع الظرفية أفضت لتدخل الجيش الاول أو دعوته القيادة الحاكمة للتدخل

1 كان الغاء دوائر الخريجين بإدعاء أن نظام الانتخابات حتى يكون ديمقراطياً يجب أن يكون صوت واحد لكل ناخب، مناورة أدت إلى حرمان الحزب الوطني الاتحادي من دوائر القوى الحديثة التي نال فيها أعلى الأصوات في انتخابات 1953 م، وأسهم كذلك في إبعاد القوى الحديثة من المشاركة في البرلمان وفي مقدمتها الحزب الشيوعي والتي لاتملك ثقل جماهيري في الدوائر الجغرافية يمكنها من منازلة الأحزاب الطائفية والقوى القبلية، وأدى ذلك أن يركز الحزب الشيوعي نشاطه خارج البرلمان في أوساط النقابات العمالية وحرمت المرأة من الحق الذي حصلت عليه في انتخابا 1953 م وهومشاركة المتعلمات في التصويت في دوائر الخريجين . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، 2020 م، ص 142 .

في 17 نوفمر 1958 م[1]، في ذات يوم إفتتاح البرلمان الذي أجريت انتخاباته طوال عام 1958 م حسمت المؤسسة التباين السياسي بالاستيلاء على السلطة وإدارة السياسة الوطنية، فالأثر الاستراتيجي للفكر السياسي السوداني في بناء الدولة السودانية، يتجلى في عدم الإيمان بالنظام الديمقراطي وعدم احتمال آلياته من قبل الحركة السياسية مما أسس لعدم الإستقرار والدورة المستمرة في تبادل الحكم بين الصفوة العسكرية والمدنية وغاب المشروع الوطني لبناء الدولة على اساس المصالح العليا.

تحرك الجيش في 17 نوفمبر 1958م، عطل العمل بالدستور وحل البرلمان وحل الاحزاب السياسية والنقابات ومنع التجمعات والمواكب والمظاهرات، وأغلق دور الصحف (الى حين اشعار اخر). وجدت حركة 17 نوفمبر إسناد معنوي من السيدين (الميرغني والمهدي) والادارة الاهلية في الريف السوداني ، وترسخت مقاومة معارضة 17 نوفمبر وسط الاحزاب العقائدية (الاخوان المسلمين والشيوعين) والنقابات والجماهير الحضرية ودعاة الفدرالية في الجنوب، فالتحدي الذي أحدثته حركة 17 نوفمبر في السياسة السودانية، أوجد ردة فعل صادمة في القوى الحضرية المتأثرة بالبيئة الاقليمية والدولية، فتجاوزته في ديناميكية الحركة السياسية لمطالبها وحشدها الشعبي، فترابطت خطوات المعارضة الحزبية والنقابية للتغيير الراديكالي، وتواثقت على الانتفاضة وإعادة الديمقراطية، فتواصل النضال الثوري وعم الاحتقان السياسي الذي كان ينتظر شرارة للتغيير، فجاء الانفجار في ندوة طلاب جامعة الخرطوم في 21 أكتوبر 1964 م عفويا دون تخطيط مسبق، فتحول لنقطة مواجهة واسعة بين الدولة المحتجيين فجاء دور الاستثمار السياسي بعد سقوط الطالب احمد القرشي الذي إستشهد في الجامعة فتحول مقتله لموقف سياسي فاعلن الاضراب السياسي والعصيان المدني، فأرغم الشارع الحكومة العسكرية على عودة الجيش إلى ثكناته، وإعادة الحياة الديمقراطية فهل جاءت بفكر سياسي بناء الدولة، فقد صيغ ميثاق سياسي لإدارة الدولة والتحضير للانتخابات، أسهم التغيير بعد اكتوبر 1964 في إطلاق

1 يقول علي عبدالرحمن (رئيس حزب الشعب المؤتلف مع حزب الامة في اخر حكومات الديمقراطية الاولى) إن عبد الله خليل سارع بعد ما وصلته شائعات عن زيارته إلى مصر واجتماعه بإسماعيل الازهري الى الاجتماع بالسيد عبد الرحمن المهدي وكبار رجلات حزب الامة، وان اجتماعا من ال المهدي وقادة حزب الامة والفريق عبود وثلاثة من كبار ضباط الجيش قد تم، واتفقوا على ان يسلم عبد الله خليل السلطة لعبود ورفاقه في شكل انقلاب عسكري، وبعد ان تستقر الامور يرجع الجيش الى ثكناته بعد ان يسلم الحكم لقادة حزب الامة . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م رؤية تاريخية توثيقية، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، 2020، ص 216.

الحريات العامة وحكومة انتقالية مدنية مؤقته لم تعمل في جو ودي[1]، فالدعوة إلى قيام حكومة إنتقالية كان الغاية منها إجراء انتخابات الجمعية التاسيسية في موعد أقصاه مارس 1965م، فالديمقراطية الثانية جاءت ثمرة الاجماع السياسي الذي حدث في انتفاضة اكتوبر 1964 ليس لرؤية فكرية مستقبلية لبناء الدولة واتفاق فكري بين احزاب الحركة السياسية على طبيعة النظام الديمقراطي، تصور اليسار ان التغيير جاء كمحصلة لنضال الطلاب والعمال والمزارعين (القوى الجديدة) التي إستطاعت الضغط على الحكومة العسكرية حتى عاد الجيش للثكنات . فالاثر الاستراتيجي للفكر السياسي السودني يتجلي في إدارة المعارضة السياسية للحكومة العسكرية والفشل في بناء نظام ديمقراطي، فتحقيق الاجماع والطني السياسي لم تواكبه رؤيا ناقدة لأعاد الديمقراطية، فهل تستطيع الحركة السياسية المحافظة على هذا الاجماع السياسي وتحويله فكر سياسي لبناء الدولة وتحقيق التنمية، فهل الحركة السياسية بعد اكتوبر أحدثت اختراق حقيقي في الوضع الاقتصادي برؤية تنموية، وهل استطاعت السياسية المحافظة على الاجماع السياسي ليرتقي لتوافق فكري سياسي يلعب دور جدي في إنهاء الصراع المسلح في الجنوب بعد أن صارت الحرب آفة ستنذف موارد الدولة وتوجهها للانفاق العسكري المكلف، فالازمة المركبة في الجنوب هي السبب الرئيس في تدخل الجيش الاول لإدار السياسة وسقوط الحكومة العسكرية في اكتوبر، فالمشاعر الوطنية التي أحدثتها انتفاضة اكتوبر 1964 حري بها أن تتحول لطاعة بناء هائلة لمجابهة المعضلة الوطنية المزمنة اذ صاحبها فكر سياسي سوداني لبناء الدولة، فهل ترجمتها الحكومتان الانتقاليتان لاعمال وسياسات تحدث التغيير الضروري، فالحكومات الائتلافية التي افرزتها انتخابات 1965م[2] وانتخابات

1 لم تعمل حكومة أكتوبر النتقالية الاولى في جو ودي، فقد انقسمت الساحة السياسية بعد اكتوبر الى جبهتين الاولى الحزب الوطني الاتحادي وحزب الامة وجبهة الميثاق، وضمت الثانية جبهة الهيئات يدعمها الحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي، وساهم هذا الانقسام في الساحة السياسية إلى عدم الاستقرار في الحكومة الانتقالية وادى إلى حل الحكومة الأولى . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م رؤية تاريخية توثيقية، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، 2020، ص 298.

2 جرت الانتخابات البرلمانية في ابريل 1965 م وجاءت نتيجة الانتخابات مخيبة لآمال الاحزاب السياسية الكبرى حيث لم يحصل أي منها على الأغلبية التي تمكنه من الحكم منفرداً، لذا الجأ إلى الحكم الائتلافي، ولم يكن أمام حزب الامة سوى الإئتلاف مع الحزب الوطني الاتحادي اذا قاطع حليفه في انتخابات 1958 م، حزب الشعب الديمقراطي الانتخابات . فدوى عبدالرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969م رؤية تاريخية توثيقية، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، 2020، ص 228.

1968م زادت الانقسام والتشظي واعادة انتاج الازمة الوطنية، وهل إستطاعت تلك الحكومات المحافظة على وهج الانتفاضة و والاستفادة من حالة الاجماع الوطني الذي تحقق في اكتوبر 1964 م للخروج من الوضع الاقتصادي المأزوم والحرب الاهلية المتصاعدة .

1/ حكومات الفترة الانتقالية

نصوص الميثاق الوطني[1] التي تأسست عليها حكومات أكتوبر الانتقالية، لم تاتي نتاج حوار فكري واسع عميق طويل سابق للتغيير، بإستهداف البحث في مستقبل الدولة والمجتمع والديمقراطية في نظام وطني، بغاية تحقيق نقله جديدة من مراحل البناء الوطني تفضي للإستقرار السياسي والتنمية والإعمار، فنصوص الميثاق صيغت في ظروف أزمة، وإنسداد أفق لتخطي الظرف الاستثنائي الذي أوجته أحداث 21 أكتوبر 1964 م، فالميثاق إجماع على نصوص فضفاضة لا ترتقي لمشروع وطني لبناء الدولة، فالنصوص قابلة للتاويل والتفسير المتباين لم تصمد مع التضاد الايديولوجي والتباين الاستراتيجي لمشروعات الصفوة، لذلك لم تحافظ الانتفاضة على قدرتها في تطوير الاجماع السياسي للقاء فكري جامع لبناء الدولة والخروج من ثقل الازمة، فلم تصبح انتفاضة اكتوبر بوصلة البناء الوطني، فنصوص الميثاق حملت الروح الثورية أكثر من كونها جاءت لاجماع من الحركة السياسية لواقع أزمة في بناء الدولة، فلم تصاغ نصوص الميثاق لإدراك خلل منهجي في البناء الوطني و الارتقاء بالدولة وطبيعتها ومستقبلها، فالطبيعي أن كتبت النصوص بشكلها الوارد في الميثاق، لظرف طارىء ومعالجة أزمة وقته محددة تنتهي بنهاية الظروف التي أوجتها، فتعود المواجهة السياسية الايديولوجية لحالها القديم، لم يهتم الفكر السياسي الإستراتيجي السوداني

1 نص الميثاق الصادر عن الجبهة القومية الموحدة على الاتي :أ . إزالة الوضع العسكري القائم. بقيام حكومة إنتقالية تمثل هيئات الشعب المختلفة وأحزابه السياسية، يرك أمر تكوينها للجبهة القومية الموحدة وتتلخص مهامها فيما يلي : 1. إدارة البلاد وأعدادها لوضع ديمقراطي في فترة لا تتجاوز أخر فبرائر 1965 م. 2. إطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة وحرية التعبير والتجمع . 3. إالغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وتأمين استقلال القضاء والجامعة . 4. إطلاق المسجونين السياسين مدنيين وعسكريين 5. اتخاذ سياسة خارجية ضد الاستعمار والأحلاف . 7. تحكم البلاد خلال الفترة الانتقالية وقفا للدستور المؤقت السابق مع إبعاد الفصلين الخاصين بلجنة السيادة والهيئة التشريعية 8. تنتهي الفترة الانتقالية بانتخابات حرة تشرف عليها لجنة مستقلة تعينها الحكومة الانتقالية لانتخاب جمعية تاسيسة . 9 إعادة تنظيم الهيئة القضائية ومؤسسات العمل المختلفة. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 282 - 283.

وهو يصيغ الميثاق، بواقع الأزمة الوطنية فيستشرف المستقبل والحلول والمخارج، بالحث العميق في سناريهات ما بعد الإنتقال وبناء النظام الديمقراطي ، وقدرته لاستيعاب التباين وتحقيق الاستدامة، فالأنتقال السياسي جاء كأمر واقع أملته وتائر الاحداث المتسارعة، والمخاطر الجدية الوقتية على الأمن الوطني، لا الرغبة المشتركة للحركة السياسية السودانية في بناء دولة ديمقراطية قابلة للحياة .

الديمقراطية الثانية بدأت بانتفاضة أكتوبر وبروز دور الطبقى الوسطى في المدن (القوى الجديدة)، المناهضة للإدارة الاهلية والممارسة السياسية في الديمقراطية الاولى والمتأثرة بالمناخ السياسي الاقليمي والدولي، فعبر ميثاق أكتوبر الذي صاغته الجبهة (الوطنية) القومية الموحدة عن تطلعاتها وأمالها، في التموضع في هياكل السلطة الانتقالية من مجلس السيادة حتى مجلس الوزراء[1]، فبدأت بوادر التصدع والانقسام ليس سياسيا كما الحال في الديمقراطية الاولى بل صار الإنقسام على أساس فكري ايديولوجي (عقائدي) بين الاحزاب الأكثر نشاطا بين الطبقى الوسطى (الشيوعيون والاخوان المسلمين)، فأخذت الاحزاب التاريخية تتبنى موقفا مناهضا لليسار ولمجلس الوزراء[2] بتقدير أن اليسار من خلال جبهة الهيئات[3] – أحد فصائل الجبهة (الوطنية)

1 مجلس وزراء حكومة أكتوبر الانتقالية تشكل من سر الختم الخليفة رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع، محمد أحمد محجوب وزيرا للخارجية، مبارك زروق وزيرا للمالية والاقتصاد، كلمنت أمبورو وزيرا للداخلية، رحمة الله عبد الله وزيرا للتربية، أحمد سليمان للزراعة والغابات وإستثمار الاراضي، عبدالرحمن أحمد العاقب وزيرا للأشغال والموارد المعدنية، عبد الكريم ميرغني وزيرا للتجارة والتموين، أحمد السيد حمد وزيرا للري، الامين محمد الامين وزير للصحة، محمد صالح عمر وزير للثروة الحيوانية، خلف الله بابكر وزيرا للاستعلامات والعمل، عابدين إسماعيل وزيرا للحكومات المحلية، الشفيع أحمد الشيخ وزيرا لشئون الرئاسة، أزبوني مندیري وزيرا للمواصلات. مجلس الوزراء، الحكومات الوطنية السودانية (1954 – 2000 م)، إيداع 1 /118 /1515، دار الوثائق القومية الخرطوم . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 297 - 298.

2 الصادق المهدي زعيم حزب الامة وكيان الانصار يقول : (إن تحالف الجبهة الوطنية المتحدة ضد نظام عبود استمر حتى إنتفاضة أكتوبر، ولكن بعد انتفاضة أكتوبر ظهرت قوى يسارية تريد ان تتجاوز التركيبة السياسية الموجودة، وكونت جبهة الهيئات، وتم تكوينها خارج الجبهة الوطنية المتحدة) . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 297.

3 الجبهة المهنية (جبهة الهيئات) جاء تمثيلها في حكومة أكتوبر الاولى تعبيرا عن تزايد نفوذ وأهمية النقابات العمالية والمهنية، وأنها قوة لا يمكن تجاهلها . إنطوى تعين زيرين من أبناء الجنوب على نظرة جديدة نحو الجنوب، ذلك أن كلمنت أمبورو الذي أصبح وزيرا للداخلية كان معروفا بعدائه للحكم العسكري فيما يتعلق بسياساته حيال الجنوب، و أزبوني موندیري كان معروفا كعدو صلب لذلك الحكم العسكري، إذ قضي عدة سنوات بالسجن بسبب معارضته لسياسات الشمال نحو الجنوب . محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969، ترجمة هنري رياض وأخرون،م، بيروت : دار الجيل، الطبعة الثانية، 1407 ه – 1987 م، ص 280.

القومية المتحدة - نال تمثيل مبالغ فيه مع قوى الجنوب في مجلس الوزراء، فإرتفعت الاصوات لتعديل الحكومة الانتقالية وإنقسمت البيئة السياسية الوطنية على أساس فكري ايديولوجي، فالاحزاب المناهضة للحزب الشيوعي (الحزب الوطني الاتحادي وحزب الامة وجبهة الميثاق الاسلامي) إصطفت في تيار سياسي، والاحزاب المتحالف مع الشيوعي : (جبهة الهيئات وحزب الشعب الديمقراطي) في تيار مقابل، فالتجازبات بين هذين التيارين قادت لحل حكومة اكتوبر الأولى في مناخ مواجهة سياسية بالغة الحدة والخطورة، لم يشهدها السودان من قبل حول توجيه الانتقال وتنظيمه، ففي 18 ديسمبر1965م قدم رئيس الوزراء الانتقالي سر الختم الخليفة إستقالته، بعد أن وجد نفسه عاجزا عن إيجاد الحلول حو المسائل المتنازع عليها بين تياري الحركة السياسية، فإستقالة رئيس الوزراء أحدثت فراغ دستوري، وأزمة تصاد ايديولوجي دون إيجاد حلول في أهم المسائل الخلافية، وعلى راسها قضية إجراء انتخابات جديدة[1]، ليتسنى تكوين برلمان جديد يضع دستورا جديدا للبلاد، فالتياران المتصارعان يتفقان على أهمية الانتخابات، ويختلفان في موعدها وقانونها وتمثيل القوى الاجتماعية الجديدة التي ساهمت في الثورة، فالأزمة في حكومة أكتوبر بين القوى السياسية التأريخية والقوى السياسية الجديدة التي أنجبتها الثورة أظهر مواقف الحزب الجمهوري[2] - لم

1 الاحزاب المناهضة لتمثيل جبهة الهيئات في مجلس الوزراء الانتقالي، رأت في الانتخابات مخرجا من هيمنة النقابات واليسار وقدرت ان الانتخابات ستسفر عن تغييرا لصالحها لتعبر عن وزنها الحقيقي . الحزب الشيوعي وحلفائه من جبهة الهيئات عارض الانتخابات لان الحزب الشيوعي حزبا صغيرا ليس لديه نفوذ في المناطق الريفية أو الجنوب، أما حزب الشعب الديمقراطي (الختمية) عارض الانتخابات لانه كان في حاجة الى تنظيم صفوفه وتصفية خلافاته مع الحزب الوطني الاتحادي. سعى الحزب الشيوعي وحرب الشعب الى تمثيل العمال والمزارعين ب 50% من مقاعد البرلمان الجديد لذلك طالبوا بوضع قوانين جديدة للانتخابات . رفض حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي والاخوان المسلمين (جبهة الميثاق الاسلامي) مقترحات تغيير قانون الانتخابات وتمثيل العمال والمزارعين ب 50% من البرلمان الجديد . محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969، ترجمة هنري رياض وأخرون،م، بيروت : دار الجيل، الطبعة الثانية، 1407 ه – 1987 م، ص 280.

2 الحزب الجمهوري حزب محمود محمد طه رأى ان قادة الاحزاب لا أهداف لهم الا كراسي الحكم، فالازمة السياسية لم تبدأ عندما استقال سر الختم الخليفة، وانما الازمة بدأت عندما انسحبت الهيئات المختلفة من الجبهة الوطنية (الهيئات) بحجة ان الجبهة خاضعه للشيوعيين وهذا الانسحاب قوض الجبهة وفتح الطريق سهلا أمام الاحزاب لتجسيم الخطر الشيوعي في أذهان الناس . مقترحات الحزب الجمهوري التي عبر عنها محمود محمد طه نيابة عن الحزب : (حل آجلا وحل عاجلا وفي كليهما ابعاد الاحزاب عن كراسي الحكم، رجوع الهيئات التي إنفصلت عن جبهة الهيئات واعادة تكوينها بسياسة قوميه هدفها إقامة حكومة ديمقراطية تصون الحريات وتصون الامة وتعين تاريخ مؤجل للانتخابات. و إحداث ثورة فكرية جماهيرية في جميع الاحزاب حتى تقوم الاحزاب على فلسفات لا شعارات ولا طائفية دينية أم سياسية. والحل الاجل هو توجه الفكر الاسلامي على فهم رشيد واع متطور مواكب وموجه لتطور المجتمع البشري). فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 299 - 302.

يكن ممثلا في الحكومة الانتقالية – فوصف الأزمة بأنها أزمة فكر وثقافة و أزمة خلق وضمير، وليست أزمة فراغ دستوري وقدم مقترح لحل الأزمة كأنه يقول : (نحن الحل)

كلف مجلس السيادة سر الختم الخليفة بتأليف وزارة جديدة، وفي يوم 23 فبرائر 1965 م أعلنت الحكومة الثانية للفترة الانتقالية[1]، بأغلبية الاحزاب التقليدية وكتلة الجنوب وابعدت جبهة الهيئات عن الحكومة ، فأول أعمال مجلس الوزراء الموافقة على إجراء الانتخابات العامة، وشهدت فترة الحكومة الثانية للفترة الانتقالية فبرائر 1965 الى يونيو 1965م جملة من القرارات الجوهرية التي تعتبر إلتزاما من الحكومة تجاه انتفاضة اكتوبر، فإنجازها يعتبر تنفيذ لمطالب الانتفاضة، فقد ألغي قانون الجامعة لسنة 1960 وأعيد العمل بقانون 1956 وهو مطلب الطلاب والاستاذة في الجامعة، وعقد مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة الجنوب بمبادرة من المعارضة الجنوبية في الخارج، وأطلق سراح المعتقلين السياسيين وأعيد جميع الضباط الذين سبق طردهم من الخدمة العسكرية أبان الحكومة العسكرية . تميزت الحكومة الثانية للفترة الانتقالية بتزايد الخلافات حول إجراء الانتخابات في موعدها أم تاجيلها، فأمر الانتخابات أصدره مجلس السيادة في 7 ابريل 1965م وحدد موعدها في 21 ابريل 1965م.

أن القضايا التي طرحت في الفترة الانتقالية عديدة أهمها قضية إلغاء الإدارة الاهلية وقضية التظهير ومشكلة العطالة، فقضية إلغاء الإدارة الاهلية جاءت في المذكرة[2] التي رفعها الشفيع أحمد الشيخ وزير شؤون مجلس الوزراء وممثل العمال في الحكومة

---

1 الحكومة الثانية للفترة الانتقالية تكونت من سر الختم الخليفة رئيس الوزراء ووزير الدفاع، ومثل حزب الامة : محمد أحمد محجوب (الخارجية)، أحمد المهدي (الري والقوة الكهربائية المائية)، محمد إبراهيم خليل (الحكومات المحلية)، ومثل الوطني الاتحادي : مبارك زروق (المالية)، صالح محمود إسماعيل (الاعلام والعمل)، محمد جبارة العوض (شئون الرئاسة)، مثل الأخوان المسلمون : الرشيد الطاهر بكر (العدل والثروة الحيوانية). منح الجنوبيون ثلاث وزارات : كلمنت أمبورو (الداخلية)، أزبوني منديري (المواصلات)، هلري لوقالي (الأشغال). وتركت ثلاثة مقاعد شاغرة لحزب الشعب الديمقراطي، ومقعد شاغر للحزب الشيوعي . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 303.

2 اطلع مجلس الوزراء الانتقالي على مذكرة وزير مجلس الوزراء الشفيع أحمد الشيخ ومرفقاتها، فأصدر قرار في جلسته رقم 46 المنعقد في 13 فبرائر 1965 م القرار رقم 206 الذي يقضي بفصل القضاء عن القضاء وتصفيتها، كما القرار ذاته بتكوين لجنة لدراسة موضوع الإدارة الاهلية، وأية مذكرات أخرى ذات صلة بالموضوع، ثم رفع تقرير عن أنجع السبل لتصفية الادارة الاهلية. . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 310- 311.

الانتقالية الاولى في 21 يناير 1965م، بدعوى أن الإدارة الاهلية لا تمثل رغبات الشعب، لأنها خليق إستعماري كان الهدف منه إخماد الحركة الوطنية، ومساندة المؤسسات الرجعية . القضية الثانية التي أثارت جدل في الفترة الانتقالية قضية التطهير التي ناقشتها الحكومة الانتقالية الأولى، وكونت لجان تحقيق عديدة للنظر في أوجه فساد من أرادت تطهيرهم، وقد راى الحزب الشيوعي وحلفائه أن التطهير : « إستكمال للتحرر الوطني « ويصف منصور خالد التطهير بالهوس الثوري وأنه أبعد ما يكون عن الطهر[1]. اما قضية العطالة كونت لها لجنة لمناقشة المشكلة، ووصلت الى توصيات أقرها مجلس الوزراء[2].

لم تمكث حكومتا أكتوبر الانتقاليتين في الحكم سوى ستة أشهر، ولم يحدد ميثاق أكتوبر زمنا كافيا للفترة الانتقالية وربطها بإجراء الانتخابات في مارس 1965 م، وكانت تلك بوابة المواجهة الايديولوجية بين تياري الحركة السياسية في الانتقالية وقادت الى حل الحكومة الاولى، وتشكيل الحكومة الثانية المنتصرة لتيار إجراء الانتخابات في ميعادها

2/ الانتخابات البرلمانية في الديمقراطية الثانية

أجريت الانتخابات في الديمقراطية الثانية مرتين عام 1965 م و 1968 م دون رؤية مستقبلية سوى الممارسة الديمقراطية كهدف في ذاتها، فالإطار الدستوري الذي أجريت فيه انتخابات 1965 و انتخابات 1968 م[3] هو دستور السودان المؤقت لعام 1956 المعدل 1964م والذي عدل في 1965م جراء أزمة حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من الجمعية التأسيسية التي تعتبر الخطيئة الكبرى في السياسة السودانية والبرهان الاكثر سطوعا لغياب الفكر السياسي لبناء الدولة، فالفروقات الجوهرية

1 منصور خالد، شذرات من هوامش على سيرة ذاتية جيل البطولات وجيل التضحيات أين وكيف تنكبوا الطريق، الجزء الثاني، القاهرة : دار رؤية للنشر، 2018 م، ص276.

2 اقر مجلس وزراء الحكومة الانتقالية توصيات لجنة العطالة بتاريخ 1 ديسمبر 1964 م، ومن بين تلك التوصيات ملء الوظائف الشاغرة، الاستغناء بقدر الامكان عن خدمات الاجانب، الاستغناء عن خدمات ارباب المعاشات، خلق جهاز مركزي لمسح وتخطيط القوى العاملة، خلق وظائف جديدة لتسير مشاريع التعمير المصدق بها في ميزانية 64 – 1965 م. الجمعية التاسيسية جلسة رقم (14) – جدول الاعمال – 3 /11/ 1965 م. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 213.

3 قام مجلس السيادة والوزراء بتعين اللجنة القومية للانتخابا في اوخر عام 1967 م وذلك وفق المادة 43 (1) من دستور السودان المؤقت المعدل 1964 ... أظهرت نتائج انتخابات 1968 م احتكار بعض العائلات والاسر الشهيرة التمثيل النيابي في مناطق النفوذ القائم على الولاء الطائفي أو القبلي أو الديني، وقد لازمت هذه الظاهرة كل الانتخابات البرلمانية التي جرت في السودان . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م، مرجع سابق، ص 163و 170

بين انتخابات 1965 وانتخابات 1968م، أن الأولى تاثرت إلى أبعد الحدود في كل خطواتها من تسجيل وتصويت ونتائج بانتفاضة أكتوبر 1964 والروح الجديدة التي أوجدتها الانتفاضة، فاليسار دخل الانتخابات بشعارات حل الادارة الاهلية « لامكان للقدامى»، فمشاركة القوى الجديدة التي برزت فاعليتها السياسية مع الانتفاضة كانت كثيفة لاسيما في دوائر الخريجين فحققت الاحزاب العقائدية فيها انتصارات واضحة، ففي انتخابات 1965م تم الغاء مجلس الشيوخ بدفع من القوى الجديدة التي كانت تشكك في فاعليته، وعدلت اسم مجلس النواب إلى الجمعية التأسيسية، فالجمعية حددت مهامها حصرا في الميثاق الوطني، الفقرة الثانية من دستور 1956 المعدل 1964م، العمل على صياغة الدستور الدائم. اما الانتخابات الثانية في اليمقراطية الثانية، فقد أجريت في ظل خصومة ايديولوجية حادة بين أحزاب الحركة السياسية التأريخية والقوى الجديدة التي أفرزتها انتفاضة أكتوبر 1964م بلغت درجة حل الحزب الشيوعي بقرار من الجمعية التأسيسية[1] نوفمبر 1965م.

1 بنجاح ثورة أكتوبر 1964 م برز اليسار بقيادة الحزب الشيوعي مسيطرا على الشارع، فبرزت جبهة الهيئات كقائد للثورة وحامية لها حيث سيطرت على حكومة أكتوبر الاولى الانتقالية بثمانية وزارات من وزراء شيوعيين ويسارين، وردا على صعود الحزب الشيوعي ظهرت فكرة الدستور الاسلامي، تكونت الجبهة القومية المتحدة من الاحزاب التاريخية وجبهة الميثاق ودعت ان يكون الدستور المقبل للسودان اسلاميا. ففي انتخابات 1965 م اكتسح الحزب الشيوعي دوائر الخريجين. السبب المباشر لحل الحزب الشيوعي ندوة معهد المعلمين العالي 8 نوفمبر 1965 م فالندوة كانت ادبية موضوعها (قضية المرأة في الإسلام) نظمها الاخوان المسلمون، تركز الحديث حول الماركسية والادب الماركسي وقالت المتحدة سعاد الفاتح البدوي ان الشيوعية ضد الدين الاسلامي، ففي النقاش على هامش الندوة تحدث الطالب شوقي الذي تعرض بسوء للعقيدة الاسلامية، لعب علي عبد الله يعقوب أحد مؤسسي جبهة الميثاق دور في التعبئة لحل الحزب الشيوعي فتكونت لجنة للدفاع عن العقيدة وأختير لها سيد أمين الاستاذ بالجامعة الإسلامية وعلي عبد الله يعقوب سكرتيرا، وضمت اللجنة الداعية الإسلامي شوقي الأسد. أخذت البيانات تصدر تباعا تطالب بحماية عقيدة الشعب باستصدار تشريع ضد الشيوعية . ففي ندوة 9 نوفمبر 1965 م تحدث حسن الترابي ورد على سؤال كيف يحل الحزب الشيوعي ويظل ممثلوه أعضاء في البرلمان فرد الترابي كفقيه دستوري لايمكن ان يتم الا بتعديل الدستور . تصاعدت التظاهرات وعقدت الجمعية التاسيسة جلسة طارئة في يوم 15 نوفمبر 1965 م وهي محاصرة بأكثر من مائة الف مواطن يهتفون وظلوا مرابطين حتى نهاية الجلسة، صوت الجمعية لتعديل الدستور فعدلت المادة الخامسة باضافة فقرة « على انه لا يجوز لاي شخص أن يروج أو يسعى لترويج الشيوعية، سواء كانت محلية أو دولية أو يروج أو يسعي لترويج الالحاد) واضيف بعد البند الثاني من المادة الخامسة من الدستور المؤقت المعدل عام 1964 م : (كل منظمة تنطوي أهدافها أو وسائلها على مخالفة الحكم الشرطي الوارد في ذيل الفقرة (2) تعتبر منظمة غير مشروعة وللجمعية التاسيسية أن تصدر أي تشريع تراه لازما لتنفيذ أحكام ذلك النص). قال النائب حسن الترابي جبهة الميثاق الإسلامي (دائرة الخريجين)، إن حديث الطالب ليس هو السبب الذي به يطالبون حل الحزب الشيوعي وضرب مثلا بالرصاصة التي صرعت القرشي في 21 أكتوبر 1965 م والتي أدت الى ثورة ضد الحكم العسكري، فالثورة التي اندلعت لم تكن من أجل الانتقام للقتيل، ولذلك فان حديث طالب المعهد كان الشرارة التي أخرجت الناس للمطالبة بحل الحزب الشيوعي. جه الترابي للحزب الشيوعي خمس تهم هي : الايمان، الاخلاق، الديمقراطية، الوحدة الوطنية، والإخلاص للوطن . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 317- 340.

ففي انتخابات 1968م قامت لجنة الانتخابات بالغاء النص الخاص بمقاعد الخريجين الخمسة عشر إلتي جرت فيها انتخابات عام 1965 م ، واقتصرت الانتخابات على الدوائر الاقليمية البالغ عددها 218 دائرة . أن نتائج انتخابات عام 1968 م عكست الضعف المؤسسي والجماهيري للاحزاب الاقليمة[1]، فخمسة عشر حزبا من الاحزاب لم ينال أيا منها مقعدا واحدا في الانتخابات، بينما حصل الحزبان الكبيران على 177 مقعد من أصل 218 مقعد، فأظهرت النتائج النهائية لانتخابات 1968 م ان شعبية الاحزاب الايديولوجية (العقائدية) اليسارية منها واليمينية، قد تركزت في دوائر العاصمة المثلثة، وبعض مدن الشمالية الكبرى، فأظهرت نتائج الانتخابات نمطا من الاستمرارية من منظور تمثيل بعض العائلات والأسر الشهيرة في السودان، والتي ظلت تحتكر التمثيل النيابي في مناطق نفوذها التقليدي القائم على الولاء الطائفي أو القبلي أو الديني الصوفي رغم أن هذه الظاهرة ظلت ثابته في كل الانتخابات البرلمانية منذ الانتخابات الأولى في عام 1953 م .

في الدورة الانتخابية الأولي للديمقراطية الثانية، تأجلت الانتخابات في جنوب السودان بقرار من مجلس السيادة في 5 أبريل 1965 م، فالهدف من الانتخابات اختيار جمعية تأسيسية يكون لها كامل السلطات الدستورية والتشريعية لكل السودان، ولوضع دستور دائم للبلاد وينظم تداول السلطة ويعبر عن مصالح المواطنين، لهذا السبب قاطع حزب الشعب الديمقراطي انتخابات [2] 1965 م، و في انتخابات 1968 م بلغت الاحزاب الجنوبية التي خاضت الانتخابات ثمانية احزاب هي حزب سانو بجانحيه وجبهة الجنوب والنيل والاحرار والجنوب الديمقراطي والوحدة والسلام و الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وفي الشمال اندمج حزب الشعب اليمقراطي والحزب الوطني الاتحادي في حزب واحد الحزب الاتحادي الديمقراطي.

---

1 الاحزاب الاقليمية يقصد بها اتحاد عام جبالالنوبة ومؤتمر البجا . أحمد إبراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، الانتخابات البرلمانية في السودان (1953 – 1986 م) – مقاربة تاريخية تحليلية، الطبعة الاولى، ام درمان : مركز عبد الكريم ميرغني، ص 183 – 184 .

2 رفض حزب الشعب الديمقراطي إجراء الانتخابات في شمال السودان دونالجنوب، فقد وصف الشيخ علي عبد الرحمن قرار إجراء الانتخابات في الشمال بانه : (قرار لفصل الجنوب عن الشمال، وإشعال حرب بين الجنوب والشمال). وان حزب الشعب الديمقراطي لن يشارك في الانتخابات. أحمد إبراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، الانتخابات البرلمانية في السودان (1953 – 1986 م) – مقاربة تاريخية تحليلية، الطبعة الاولى، ام درمان : مركز عبد الكريم ميرغني، ص137.

الأزمة السياسية ولصراعات الفكرية والسياسية

جرت الانتخابات الأولى في الديمقراطية الثانية في ابريل 1965 م، وجاءت النتائج بفوز حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي، وعقدت الجمعية التاسيسية جلستها الاولى في 10 يونيو 1965م، فتشكل إتلاف بين حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي بموجبه اختارت الجمعية التأسيسية مرشح الائتلاف محمد أحمد محجوب رئسا للوزراء، فشكل الائتلاف حكومته[1]، فقد تشكلت في الفترة من يونيو 1965م الى مايو 1969 م أربعة حكومات ثلاث منها إتلافية وواحدة قومية، فليس هناك دليل على عدم الاستقرار السياسي أوضح من قصر عمر الحكومات في هذه الحقبة، فالحكومات تتشكل وتنفض لأسباب حزبية وشخصية دون أن تقوم بإنجازات حقيقية على الارض في القضايا التي أعنلوا تواثقهم عليها، فهذه الفترة تشابكت فيها الأزمات السياسية والتغول على السلطة القضائية وطغيان الجهاز التنفيذي على الجهاز التشريعي وغياب التنمية، مما أبرز صوت إحتجاج في المؤسسة العسكرية عبر عن نفسه في محاولة انقلابية قام بها الملازم خالد حسين الكد[2]، رغم أن الحكومة نسبتها لليسار (الحزب الشيوعي)، الا ان الوقائع أكدت أنها محاولة فردية معزولة ضعيفة الرؤيا والتخطيط .

قامت حكومة الائتلاف بين حزب الامة والحزب الاتحادي الديمقراطي بعد انتخابات 1968م – على ميثاق بين الحزبين المؤتلفين، تناول السياسة الاقتصادية أن تقوم على

---

1 الحكومة الاولى في الديمقراطية الثانية تكونت من محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، أحمد عبد الرحمن المهدي وزير الداخلية، محمد إبراهيم خليل وزير العدل، عبد الله عبد الرحمن نقد الله وزير الحكومات المحلية، أحمد بخاري وزير الصحة، عبد الحميد صالح وزير الرئاسة، عبد الرحمن النور وزير الاعلام والعمل، محمد أحمد المرضي زير التجارة والصناعة والتموين والتعاون، عز الدين السيد وزير المواصلات، إبراهيم المفتي وزير المالية والاقتصاد، الشريف حسين الهندي وزير الري والطاقة الكهربائية المائية، حسن عوض الله وزير التربية والتعليم، عبد الماجد أبو حسبو وزير الاشغال والثروة المعدنية . الوزراء الجنوبيون : بوث ديو وزير الثروة الحيوانية ، أندرو ويو وزير الزراعة، ألفرد وول : وزير دولة . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 229- 230.

2 في عهد الحكومة الائتلافية في عهد الصادق المهدي جرت عملية انقلابية مجهضة قادها خالد أحمد حسين الكد في 28 ديسمبر 1966 م، ومعه مجموعة من صغار الضباط، وكان انقلابا ساذجا، ومحدودا كما وصفته السفارة الامريكية، ولم تعلن حكومة الصادق أدلة تربط الشيوعيون بمحاولة الانقلاب لكنها اعتقلت قادة شيوعيون كبار، منهم بعض الذين فصلوا من البرلمان، ولم يثبت تورط الشيوعيين، وحكم على خالد الكد بالسجن . محمد علي صالح، (جمع وترجمة ونشر)، وثائق امريكية عن السودان، الديمقراطية الثانية 1965 – 1969 م، الحلقة 22، من السفير الامريكي، الخرطوم، الى وزير الخارجية 6 مارس 1967 م، الموضوع انقسام حزب الامة يتفاقم .
فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 236.

التخطيط في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكوين لجنة مركزية للتخطيط ومجلس للإنتاج وإنشاء جهاز فعال للتنفيذ والمتابعة والمراقبة. في جانب السياسة الداخلية أشير للادارة الاهلية بأن تعمل الدولة على تنظيمها وتطويرها، وتقوية القوات المسلحة وقوات البوليس وحل مشكلة الجنوب على هدى مقررات مؤتمر المائدة المستديرة وتنظيم أجهزة الأمن، تناول الميثاق السياسة الخارجية بالتأكيد على الالتزام بميثاق الامم المتحدة ومبادىء التعاون الدولي والسلام والحياد الإيجابي وعدم الإنحياز وتأيد ميثاق الدول الافريقية وجامعة الدول العربية.

وجدت الحكومة الائتلافية الاولي بعد انتفاضة اكتوبر 1964م، نفسها في خضم أزمة في الائتلاف الحاكم، بسبب التمثيل الخارجي في القمة الافريقية في أكرا بغانا، بين رئيس الوزراء (محمد احمد محجوب) ورئيس مجلس السيادة (اسماعيل الازهري)، فاستمرت الحكومة حتى 25 يونيو 1966 م، وانشغلت بقضية حل الحزب الشيوعي فحسبت الثقة عن الحكومة في 25 يونيو 1966م، فالاسباب الحقيقية التي أدت الى سحب الثقة من رئيس الوزراء التنافس حول القيادة في حزب الامة[1]، فتشكلت حكومة إئتلافية بين حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي، برئاسة السيد الصادق المهدي في يوليو 1966 حتى مايو 1967م، و استمر السيد الصادق المهدي رئيسا للوزراء عشرة اشهر لم ينفذ فيها شيئا من وعده بسبب قصر عمر الحكومة، ولم تتمكن من حل قضايا البلاد الرئيسية خاصة الاقتصاد ومشكلة الجنوب، فمشكلة الجنوب تعمقت برفض توصيات لجنة الاثني عشر فسقطت حكومة السيد الصادق المهدي في جلسة 18 مايو 1967، كما سقطت حكومة محمد أحمد محجوب، فعاد محمد احمد المحجوب للوزراة مرة ثانية، فلم تصمد فحلت، فعدم الاستقرار السياسي أعطى المبرر تشكيل حكومة قومية، فسرعان ما ظهر فيها الصراع بين الحكومة والمعارضة، وحددت جلسة 28 فبراير 1968م لسحب الثقة من الحكومة،

1 محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء عضو في حزب الامة الذي يرأسه الصادق المهدي، وعند إجراء الانتخابات البرلمانية في ابريل 1965 م، لم يرشح الصادق المهدي فيها لان سنه في ذلك الوقت دون الثلاثين، وهي السن التي اشترطت المادة 44 من الدستور توفرها في كل مرشح لعضوية الجمعية التأسيسية، ولما بلغ الصادق المهدي الثلاثين من عمره في أوئل 1966 م، أخليت له احدى دوائر حزب الامة بالنيل الابيض، فرشح في دائرة كوستي الجنوبية الشرقية الدائرة 62 التي أخليت له، باستقالة نا ئبها حامد السيد بشرى وفاز الصادق، بذلك اكتسب عضوية الجمعية التأسيسية التي تؤهله لأن يكون رئيسا للوزراء. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 233- 234.

اذ ان نواب الحكومة قدمو استقالاتهم، ورفعوا الأمر لمجلس السيادة الذي إتخذ قرار حل الجمعية التأسيسية بعد استقالة أكثر من 90 نائبا، وتضمن القرار الدعوة لإجراء انتخابات برلمانية، وأذاع رئيس الوزراء خطابا حمل فيه المعارضة مسئولية عرقلة البرنامج الزمني الذي أعد لإجازة الدستور الدائم .

أجريت الانتخابات البرلمانية في أبريل 1968 م، وعقد الجمعية التأسيسية الجديدة أولى جلساتها في 27 مايو 1968 م، فأنتخب رئيس الجمعية، واختير أعضاء مجلس السيادة[1]، نال محمد أحمد محجوب 146 صوتا، ونال أحمد ابراهيم دريج 50 صوتا، وتشكلت حكومة إتلافية بين الاتحادي الديمقراطي وحزب الامة جناح الامام الهادي المهدي برئاسة محمد احمد محجوب.

عانت الحكومة الائتلافية من التشقق الداخلي بين كتل الحزبين، كما عانت الحكومة من الصراع مع النقابات، ومنها اضراب العمال في 20 اغسطس 1968م، كما عانت الحكومة من مظاهرات طلاب جامعة الخرطوم نوفمبر 1968م، عانى الائتلاف من الصراع مع بعض قيادات الخدمة المدنية، وأزمة الخريجين في وزارة التجارة في ديسمبر 1968م، وأزمة البياطرة وأزمة موظفي مشروع الجزيرة الذين عقدوا مؤتمرا صحفيا بالفندق الكبير 16 يناير 1969م يعلنون فيه إستقالاتهم الجماعية، وأزمة عمال الإدارة المركزية في 10 فيرائر 1969م، وتجمع وكلاء وزارات الصحة والخارجية والمالية والإعلام ومديرو المؤسسات المستقلة الذين لم ترضهم ترقية وكيل الخدمة المدنية إلى درجتهم وحملوا شكواهم إلى أمين عام مجلس الوزراء في 8 مايو 1969م وكانت نهاية الحكومة بتحرك الجيش الثاني لإدارة السياسة في 25 مايو 1969م، فالصراع السياسي العنيف الذي لازم الاحزاب السياسية والجمعية التأسيسية تمظهر في عدم استقرار الحكومات ، اذ تشكلت ثلاث حكومات إتلافية في الفترة من مايو 1965 الى يونيو 1966م، ومن يوليو 1966م الى مايو 1967م، ومن مايو 1968م الى مايو 1969م، بالاضافة الى الحكومة القومية مايو1967- ابريل 1968، فقد كانت تلك الحكومات قصيرة العمر لايزيد أطولها عمرا عن عام وبعضها اقل من ذلك، وهي فترات لاتوحي بالاستقرار السياسي

1 فازت القائمة التي كان فيها الرئيس اسماعيل الازهري، داوؤد الخليفة عبد الله، خضر حمد، الفاضل البشرى وجيرفس ياك. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 243.

ولا بالانجاز السياسي او التنموي، لذلك لم تقوم باعمال ذات وزن وتاثير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والممارسة السياسية والديمقراطية وبناء الوحدة الوطنية، فعدم استقراها برر عودت الجيش لادارة السياسة الوطنية، لاسيما أن انتفاضة أكتوبر 1964 م كشفت عن فعالية خلايا عقائدية بين صفوف ضباط الجيش السوداني .

البناء الوطني في الديمقراطية الثانية وصياغة الدستور.

1 / تطورات كتابة الدستور الدائم:

أزمة صياغة دستور دائم للسودان أزمة تاريخية تعبر عن مشكلة مزمنة في الفكر السياسي لبناء الدولة، وهي مشكلة ذات جذور تمتد لما قبل إعلان استقلال السودان في الفاتح من يناير عام 1956م، فكل أزمة سياسية تحمل في طياتها غلبة اجتماعية وتعلن عن اختلال في الفكر السياسي، فالموروث من نظام دولة الحكم الثنائي البطء والمحافظة على البنية الاجتماعية التقليدية وغياب الأفق التنموي، كلها عوامل دفعت الحركة السياسية السودانية عشية الاستقلال لإعتماد دستور الحكم الذاتي وتأكيد عن غياب الفكر السياسي لبناء الدولة السودانية، فقد أجيزت مسودته بعد مناقشة توصيات لجنة الدستور، دون رؤية فكرية استراتيجية[1] ينظر للتركيبة الاجتماعية السياسية التي تحتاج لبناء دولة مستقلة ديمقراطية قابلة للحياة، مما يحتم أن تقود الدولة التوحيد والمحافظة على شخصية الأمة، من خلال دستور جديد يعبر عن مجموع السكان وتطلعاتهم المشروعة، فأصبح الملحق الرابع لإتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير الموقعة في 12 فبراير 1953م دستور السودان المؤقت، مما يعني أن الدولة السودانية المستقلة إضطرت لأن تندرج في إطار الدولة القديمة، وتصبح جزء لا يتجزأ من أطوار تطورها، فمهمة الدستور لدولة مستقلة يحدث قطيعة مع الماضي وينظم الحاضر ويستشرف المستقبل، ففي الملحق الرابع لاتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير أجريت تعديلات طفيفة في إطار توازنات سياسية تعبر عن عقلية

1 أهمية الرؤية الاستراتيجية أنها تضع الدولة في موضع المبادرة بدلا عن موطن الاستجابة عند التخطيط والبناء وتشكيل المستقبل، فهي بذلك تمكن من التاثير بفاعلية أكثر نتيجة لعنصر المبادرة، عكس اسلوب ردود الافعال الذي يتميز بمحدودية الاثر والاستجابة من البيئة، بالتالي فإن الرؤية الاستراتيجية وفق هذا المفهوم تصبح وسيلة أساسية لتحقيق السيطرة سواء على مصالح الدولة في البيئة أو على مصيرها، كما تتميز الاستراتيجية أيضا بكونها تتيح فرصة أكبر للقيادة لفهم نشاط الدولة، بالتالي التزامها . محمد حسين أبوصالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، الطبعة الخامسة، الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2011 م، ص 59.

سياسية سائدة، يهمها اعلان الاستقلال وإنتهاء الحقبة الاستعمارية، فصار دستورا عرف بدستور السودان المؤقت لسنة 1956م، ليحافظ على التركيبة الاجتماعية التقليدية القائمة منذ ظهور الدولة في السودان الحديث، على أن تقوم جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائي (الدائم) للسودان، وقانون انتخابات للبرلمان المقبل، حاولت الحركة السياسية محاولات متعددة، لصياغة دستور دائم يعبر عن تراضي الشعوب السودانية المتعددة المتنوعة، فلم تفلح في صياغة دستور دائم قادر على الاستمرار، ذلك لإقتضاب إجراءت تقرير المصير وإعلان الاستقلال من داخل البرلمان، ففي ثضية الدستور في البرلمان الاول، اعترض نائب دائرة الخريجين عند مناقشة الدستور المؤقت في جلسة واحدة وقدم مقترحات[1] .

بعد الاستقلال قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 8 فبرائر 1956م تكوين لجنة وزارية[2] لتقديم توصيات لمجلس الوزراء لوضع دستور دائم لجمهورية السودان ووضع قانون للانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية واجراء الانتخابات، فمسألة الدستور الدائم كانت أساسية ومحورية لكل احزاب الحركة السياسية، فمصدر الاهتمام ان يشكل السودان نفسه كدولة حرة، ضمن الحضارة الانسانية اي كذات مستقلة عاملة، فقد تباينت وجهات النظر حول طبيعة الدولة، فالاحزاب الجنوبية ركزت تصورها حول الفدرالية بعبارها آلية لإدارة التنوع والتباين بين الشمال والجنوب، وبعض الاحزاب التاريخية نادت بجمهورية رئاسية بديلا عن الديمقراطية البرلمانية، وظهرت

1 إعترض عضو دائرة الخريجين عن الجبهة المعادية للاستعمار، حسن الطاهر زروق على مناقشة الدستور في جلسة واحدة، وقدم مقترحات هي أن يكون الدستور مستمدا من مصالح الشعب وأن يحترم إرادته، وأن يجعل جهاز الدولة ديمقراطيا، ينص على حق الشعب في مراقبة جميع أجهزة الدولة، وحقه في محاسبة ممثليه، وأن يشترك الشعب إشتراكا واسعا في الحكم، وأن يسمح بإطلاق كل قوى الشعب في النضال ضد الاستعمار ومؤامراته، بتوفير الحريات العامة وحرية العقيدة، وحرية إعتناق الاراء السياسية والعمل من أجلها، و أن يحمي مصالح العمال المزارعين والتجار وكافة المواطنين ويحمي حقهم في العمل، و ان ينص على إنتهاج سياسة خارجية مستقلة وسليمة ، تقوم على معاملة جميع الدول على أساس المساوة والاحترام المتبادل . مجلس النواب، الدورة الثالثة ملخص 14، جلسة 53، 31 / ديسمبر / 1955 م، ص 1037 – ص 1040، محمد سليمان، اليسار السوداني في عشر أعوام 1953 م – 1963 م ص 173 – 174 . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 381.

2 تكونت اللجنة الوزارية برئاسة وزير الخارجية والعدل مبارك زروق وعضوية ستة وزراء هم إبراهيم أحمد وإبراهيم المفتي وبوث ديو وحماد توفيق وميرغني حمزة وزيادة ارباب للسكرتارية. أيمن كمال الدين السيد، حكومة السودان الوطنية الاولى 1954 – 1956 م، ص 52 – ص53. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م: دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 381.

دعوة لدستور إسلامي، فالوقائع تؤكد أن محاولة الحركة السياسية في الديمقراطية الأولى صياغة دستور دائم للسودان تعتبر إحدى المحاولات الكبرى وأكثرها طموحا، بيد أنه لم يكتب لها النجاح بسبب عدم الإستقرار السياسي و قصر عمر الحكومات الائتلافية، فسقطت هذه التجربة تحت تأثير الرغبات الذاتية والخلافات الحزبية الموروثة من عيوب تكوين الاحزاب كمنظمات مقاومة، فظل هذا الجهد لصياغة دستور دائم فوقيا عاجزا عن تعبئة الطاقات الوطنية الفاعلة في الحركة السياسية والدولة والمجتمع، فحرمت هذه التجربة نفسها بالمماحكة السياسية، من توظيف زخم الاستقلال ومنابع التعبير والتوحيد ، بإعتبار المنابع الفكرية السياسية مرتكزات قوة الدولة الاساسية، التي لايمكن لدولة أن تنهض أو يتحقق تماسكها وإستقرارها بمعزل عنها، لاسيما أن السودان بعد الاستقلال مواجه بمسئولية صياغة توجهات استراتيجية لبناء الدولة، تختلف من حيث الكم والكيف عن التوجهات الاستراتيجية في حقبة الحكم الاجنبي، وتغيير وظيفة وطبيعة الدولة وعلاقة الحاكم والمحكوم، فقد ظلت مسألة الدستور في الديمقراطية الاولى تدور في حلقة مفرغة دون إجماع من القوى السياسية الحاكمة والمعارضة، كما أن تعدد المنابر حول الدستور قد تسبب في أن لا تصل الاحزاب لإتفاق ورؤيا، فبعد اللجنة القومية للدستور تكونت اللجنة الاربعينية للدستور فلم تصل للهدف المشود، ثم كانت لجنة الحزبين الأمة وحزب الشعب الديمقراطي للتنسيق حول الدستور فلم تحدث نقلة نوعية في كتابة الدستور، وتركز الصراع في هذه اللجنة حول رئاسة الجمهورية بين الانصار والختمية، ودار الصراع حول الشكل ولم يحدث إختراق حول مضمون الدستور المنشود، فأزمة الائتلاف المركبة المعقدة تسببت في عدم اجازة الدستور حتى تدخل الجيش في نوفمبر 1958 م بقيادة الفريق إبراهيم عبود.

بعد أن تدخل الجيش لإدارة السياسة في 17 نوفمبر 1958م أصدر الفريق عبود عددا من الأوامر منها الامر الدستوري رقم (1)[1] لسنة 1958م بموجبه أصبح المجلس الاعلى

1 الامر الدستوري رقم (1) نص على أن : جمهورية السودان ديمقراطية، السيادة للشعب، المجلس الاعلى للقوات المسلحة هو السلطة القضائية العليا والسلطة التنفيذية العليا في السودان وتؤول اليه القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية، خول المجلس الأعلى للقوات المسلحة لرئيسه جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وقيادة القوات المسلحة السودانية . كمال الدين أحمد يوسف، دراسة تاريخية لحزب الشعب الديمقراطي 1956 – 1967 م، ص 81 . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص 401.

للقوات المسلحة هو السلطة الدستورية العليا في البلاد . وصدر الأمر الدستوري رقم (2) لسنة 1958 وكان عن تكوين رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقد تمت إعادة التشكيل لهذا المجلس بالأمر الدستوري رقم (4) لسنة 1959م . قضى الأمر الدستوري رقم (3) لسنة 1958م، بتعطيل الدستور المؤقت للسودان وحل البرلمان السوداني القائم بموجب أحكام الدستور المؤقت 1956م، وحل جميع الأحزاب السياسية القائمة ومنع قيام أي حزب سياسي جديد، وأن تستمر جميع القوانين المعمول بها قبل تعطيل الدستور المؤقت للسودان، وأن تظل القوانين معمولا بها ما لم تلغ أوتعدل بواسطة أي سلطة مختصة، ورد في الأمر الدستوري رقم (5) لسنة 1959 م سلطات ليمارسها الفريق إبراهيم عبود منفردا، وهي تعين وإقالة أي عضو في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتعين الوزراء وإقالتهم، ونقض أي قرار للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ونقض أي قرار لمجلس الوزراء، وبذلك رسمت حكومة 17 نوفمبر بتلك الأوامر الدستورية دستورا منفصلا للحكم .

في اغسطس 1959 عين الفريق عبود لجنة التنظيمات الدستورية، بدأت أعمالها في فبرائر 1960 ورفعت تقريرها ، وبموجب هذا التقرير في عام 1960 صدر قانون إدارة المديريات، وفي 1يوليو 1961م افتتح في الخرطوم وعواصم الاقاليم مجالس المديريات، فكان قيام مجالس المديريات بالنسبة للحكومة العسكرية الخطوة الأولى في التنظيم الدستوري، فالخطوة الثانية تكوين لجنة التطورات الدستورية، فالخطوات التي قامت بها الحكومة العسكرية، إتسمت بالتحفظ والبطء والتقليدية، فقد أخذت وقتا طويلا كي تتضح (1962 – 1964م) فلم تكن اكثر من إجراء رمزي، فقد ظلت الحكومة العسكرية تحكم دون دستور، وسيطر البطء والمحافظة والتردد والتقليدية على قرارات وتوجهات الحكومة العسكرية، للوصول لشكل دستوري يجد الحد الادني من المقبولية في وسط القطاعات الحزبية فرفضت الاحزاب الانضمام للمجلس المركزي[1] .

1 رفضت الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات المجلس المركزي ودعت الى مقاطعتها ووصفت الانتخابات بانها تحسين لوجه الحكم العسكري، رغم مقاطعة الأحزاب السياسية لانتخابات المجلس المركزي فقدضم المجلس المركزي اعضاء من حزب الامة ومن الختمية ودخل حزب الشعب كافراد ... اعلن الحزب الشيوعي دخول انتخابات ... وتقرر دخول الحزب الشيوعي نتخابات المجلس المركزي في دورة اللجنة المركزية المنعقدة في يناير 1963 م . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1953 – 1969 م، مرجع سابق ص 144 – 145 .

2/ صياغة الدستور في الديمقراطية الثانية

بعد نجاح انتفاضة 21 اكتوبر 1964م وفي 30 اكتوبر 1964م، أعلن سر الختم الخليفة الميثاق الوطني، واعتمد دستور السودان المؤقت لعام 1956 م مع تعديلات طفيفة جدا دستورا مؤقتا في العام 1964م، فالهدف من إعتماد دستور السودان المؤقت ملء الفجوات السياسية والدستورية التي تركتها تجربة الحكومة العسكرية، فلم تصتحب التغييرات نظرة فكرية سياسية واستراتيجية لبناء نظام ديمقراطي قابل للحياة يستوعب المتغيرات منذ الاستقلال حتى انتفاضة اكتوبر 1964م، فقد انطبعت الديمقراطية الثانية بطابع الاجماع السياسي، الذي شكله زخم الانتفاضة لذلك أضيفت مادة في دستور السودان المؤقت لسنة 1964م تتصل بالبرلمان[1] فاصبح مجلس واحد منتخب والغاء مجلس الشيوخ، فالشرعية الثورية حاولت ان تعيد لحمة عناصر الجماعة السودانية بالفكرة والتوجهات الاصلاحية، الا ان الصراع العقائدي (الايديولجي) انفجر بين القوى الجديدة (اليمين واليسار)، التي ظهر دورها من خلال انتفاضة اكتوبر 1964م، فبعد اجراء الانتخابات وقيام الجمعية التاسيسية عام 1965م ادخلت تعديلات على دستور 1964م كان أولها اختيار رئيس دائم لمجلس السيادة بدلا عن أن تكون الرئاسة دورية كما نصت عليه المادة 14من دستور 1964م المؤقت، ثم تتابعت التعديلات بإجراء تعديل خاص بحل الحزب الشيوعي، وتعديل بمد عمر الجمعية التاسيسة، وكان واضحا الاتفاق بين الحزبين المؤتلفين (حزب الامة والوطني الاتحادي) بان يكون اسماعيل الازهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي رئيسا دائما لمجلس السيادة، فعندما قدم وزير العدل مشروع التعديل في جلسة 26 يونيو 1965 م فتحدث نواب اليسار عن دوائر الخريجين وعارضوا هذه الخطوة، فوافقهم حسن الترابي (جبهة الميثاق الاسلامي – دائرة الخريجين)، فعرض مشروع التعديل فأيده 136 عضوا واعترض عليه 18، فأجيز التعديل باغلبية واصبح أزهري رئيسا دائما لمجلس السيادة، نجم عن هذا التعديل استقالة لويجي أدوك العضو الجنوبي في مجلس السيادة، احتجاجا على اسناد رئاسة المجلس بصورة دائمة إلى اسماعيل الازهري، فالصراع الايديوجي بدأت به الجمعية التأسيسية لا من

1 المادة تنص على ان تكون الجمعية التاسيسية من مجلس واحد منتخب (المادة 42 الفصل الخامس، الهيئة التشريعية) وورد في نفس المادة (تتكون الهيئة التشريعية للسودان من مجلس السيادة والجمعية التأسيسية). دستور جمهورية السودان المؤقت لسنة 1964 م، الخرطوم، المطبعة الحكومية .

أجل المصلحة العامة بل لتقديرات حزبية، فبعد الانتخابات تحول بسرعة الاجماع السياسي، الذي تأسس في معارضة الحكومة العسكرية حتي اسقاطها، من اجل نظام ديمقراطي الى تطلعات حزبية ومساومات خاصة، من اجل تحقيق المعادلة والتوازن بين الاحزاب التاريخية المؤتلفة، فقد غاب التوجه الفكري السياسي لبناء نظام ديمقراطي راسخ المؤسسات قائم على قدسية الدستور التي لاتحتمل التعديلات المتولية دون ضوابط محددة، فالتطرف الايديولوجي قضى على امال وتطلعات انتفاضة اكتوبر 1964م، قبل ظهورها وفرض على السودان المواجهة الايديولوجية المفتوحة بين اليسار واليمين التي تلجلت في مسودة دستور السودان الدائم في عام 1968م [1] ، مما عمق روح الازمة والتجزئة والاقصاء والاقصاء المضاد فسمح بتدخل ثانٍ للجيش لإدارة السياسة السودانية .

خلال فترة الحكومة العسكرية كان الاجماع السياسي المعارض قائم على مطلب النظام الديمقراطي دون فكر سياسي سوداني لبناء الدولة، فهذا الاجماع السياسي للقوى الحزبية والنقابية استطاع ان يفل القبضة الصارمة للحكومة العسكرية بل يطيح بها دون اجماع فكري على طبيعة النظام الديمقراطي المطلوب انجازه، فتشكلت جبهة وطنية موحدة من الاحزاب والنقابات متعددة المشارب والاتجهات الفكرية، استطاع صياغة ميثاق وطني يشتمل على خطوط عريضة، كبرنامج سياسي مضمونه الديمقراطية والوحدة الوطنية، وبناء الدولة السودانية التي تستكمل مهام الاستقلال، فقد ساعدت انتفاضة اكتوبر 1964م في تعميق روح الثقة الوطنية والميل إلى تاكيد الذات الوطنية، وساعدت في تكوين أغلبية سياسية ثابتة ومستقرة لصالح النظام الديمقراطي، والحريات العامة دون اجماع فكري يرسم الخطوات الاستراتيجية، فالصراع الايديولوجي الذي انفجر بين القوى العقائدية إنتقل من الشارع إلى قبة البرلمان فبدد الاجماع السياسي ، فإرتفعت الأصوات العقائدية تهتف بالتغيير

1 يرى منصور خالد ان مسودة دستور السودان الدائم الذي ناقشته الجمعية التأسيسية في عام 1968 م ونعت بالدستور الاسلامي في ستة مواد هي المادة الثانية والمادة الخامسة والمادة 27 والمادة 113 والمادة 114 والمادة 140 .... الاسلام اوسع من ان تحتويه هذه المواد، وعلاقات الدول ومناهج الحكم التي يحكمها الدستور تتعدى النصوص الرمزية وتدعيم روابط الاخوة الاسلامية وتطهير المجتمع من الالحاد . ولعل هذا الاخير (التطهير من الالحاد) هوبيت القصيد في جهد كل الدعاة الإسلاميين، يومذاك، باعتباره ذريعتهم لإستئصال الشيوعيين من ظهر الارض، كما أن النص على أن الإسلام دين الدولة لابد له من أن يفهم، وفق اجتهادات المسلمين الاخوان المعلنة، والتي تقول بأن لا ولاية لكافر على المسلمين . منصور خالد، الفجر الكاذب – نميري وتحريف الشريعة، القاهرة : دار الهلال، ب . ت، ص 238.

الاجتماعي من منظور إسلامي أو اشتراكي، فأهم ماميز الديمقراطية الثانية مناقشات الدستور الدائم ومطلب جنوب السودان بالفدرالية، وظهور الاخوان المسلمين بصورة واضحة في العملية السياسية بمشروعهم، فدعوا إلى الدستور الإسلامي، فقد نجحوا في إستقطاب القيادات والاحزاب الكبرى : (الامة والوطني الاتحادي) للدستور الاسلامي[1]، فانشغلت الديمقراطية الثانية بأسلمة الدولة وكتابة دستور إسلامي، فتكونت لجان الدستور الدائم بدءا من اللجنة القومية، التي وافق عليها السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء في إجتماع مجلس الوزراء 1 سبتمبر 1966م، حتى صياغة مسودة دستور لجنة عام 1967م التي نوقشت في الجمعية التأسيسية، فجاء مشروع الدستور في عشرة أبواب حوى 238 مادة، الباب الأول من الدستور عن طبيعة الدولة والباب الثالث حول الحقوق والحريات الاساسية، والباب السادس حول القضاء والباب السابع عن الحكم الاقليمي، فمشروع دستور 1968م خطا خطوات بعيدة في الاتجاه الاسلامي[2]، وجد المشروع رفض من الاحزاب

الجنوبية فرفعت مذكرة الى اعضاء الجمعية التأسيسية[3] تطالب بالفدرالية

إن روح انتفاضة اكتوبر 1964 م قد كست الديمقراطية الثانية بالحيوية والفاعلية وحركية الحياة السياسية، فبلورت في مجموع السودانيين نظاما من التطلعات والأمال التي تجاوزت القدرة على التحرك العملي لانجاز الممكن، كان بالامكان ان تفتح انتفاضة اكتوبر 1964 آفاق وسعة لنهضة وطنية، يعبر عنها الدستور بالاعتراف بالقوى الجديدة، فالاحزاب التاريخية ازاحت عن الجمعية ممثلي تلك القوى الجديدة، فعادت المعادلة السياسية لأعطاب التكوين، وتصدع تشكيل الاجماع

1 «ان مشروع الذي اصطنعوه في العام1968 لم يكن دستوراً اسلامياً بل كان دستوراً يحتوي على رموز اسلامية لا تغني عن الاسلام شيئا.» منصور خالد، الفجر الكاذب- نميري وتحريف الشريعة، مرجع سابق ص 240.

2 فيصل عبد الرحمن علي طه، مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي، ص 102.

3 قدمت ثلاث احزاب جنوبية هي حزب سانو بالداخل وحزب الاحرار وجبهة الجنوب مذكرة عن مسودة الدستور عن مسودة الدستور إلى أعضاء الجمعية التأسيسية، ذكرت فيها اللجنة تجاهلت دعوة الجنوبين إلى قيام دستور غير سماوي، وقيام جمهورية برلمانية، وكانت نتيجة هذا التجاهل أن وصلت لجنة الدستور إلى أن الاسلام هو دين الدولة الرسمي. اعترضت المذكرة على البند 14: تسعى الدولة جاهدة لبث الوعي الديني بين المواطنين وتعمل على تطهير المجتمع من الالحاد ومن كافة صور الفساد والانحلال الخلقي وطالبت بالغائه والسبب إبعاد الدين من شئون الدولة التي تجمع بين مواطنين دينيين وغير دينيين. الجمعية التأسيسية الدورة الاولى، محضر المداولات رقم 5 /11 /11، ص5- 37، (دار الوثائق القومية، الخرطوم).

السياسي، فتوالت تعديل الدستور حتى بلغ تعديل الدستور لرؤيا سياسية بموجبها طرد نواب الخريجين لإتجاههم السياسي، ففي الديمقراطية الثانية منحت الجمعية التاسيسية الأسبقية لوضع دستور دائم على ماعده من موضوعات، وقضايا الملحة أهمها قضية الجنوب والاقتصاد ، فانها بالتعديلات المتوالية للدستور حددت الاتجاه الفكري لصياغته، فقد تفرغت الجمعية التأسيسية لقضاياه، فالجدل الدستوري عانى من عدم فهمه، لواقع التعددية الثقافية والدينية والاثنية والفكرية في السودان، وتميز بمحاولة فرض هوية ضيقة واسلمة وتعريب الدولة، فاتفقت الاحزاب الرئيسية الأمة والاتحادي الديمقراطي مع جبهة الميثاق على وضع دستور إسلامي، فقد عرض مشروع الدستور الإسلامي على الجمعية التأسيسية لمناقشته وإقراره، وتمت بالفعل القراءة الاولى والثانية ، واجيزتا وقبل القراءة الثالثة والأخيرة تحرك الجيش للمرة الثانية ، لإدارة السلطة السياسية في 25 مايو 1969م، ليفرض صيغة دستورية تمثلت في دستور 1973م.

البـاب الثانــي
التدخل الثاني للجيش لإدارة السياسة السودانية (1969 – 1985)

المدخـــل

نجحت إنتفاضة أكتوبر 1964 في بلورة نهج وطني سياسي اجتماعي له تاثير عميق في نقابات العمال والمزارعين والطلاب[1]، ينطلق من فكر سياسي سوداني «عقائدي» لبناء الدولة السودانية ومستقبلها، منفتح فكريا وسياسيا على التغيرات التي شهدتها ستينات القرن العشرين من صعود نجم الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية، ومتاثرا للمدى البعيد بالتغيرات الثورية التي قادتها الجيوش العربية في مصر والعراق وسوريا، فدخل السودان عقد الستينات من القرن العشرين و حركة العمال استطاعت أن تصبح فاعلا في صياغة الواقع السياسي رغم اسظلالها بظلال الحزب الشيوعي، فارتفعت التطلعات وتحركت رياح اليسار تبشر بالوحدة الوطنية وبناء الأمة وحلم إستكمال مهام الاستقلال، والخروج من التخلف والتبعية للاستعمار القديم والجديد، فإنتصار انتفاضة أكتوبر في 1964 م في وجه من الوجوه كان انطلاق للحزب الشيوعي ليلعب دورا محوريا في السياسة السودانية، ظهر التفاف الطبقة الوسطى حوله في نتائج انتخابات 1965 حيث تحصل على احدى عشر مقعدا من مقاعد الخريجين، فنجاح الحزب الشيوعي في الانتخابات حرك مخاوف الاحزاب التقليدية وجبهة الميثاق الاسلامي المنافس الشرس للحزب الشيوعي في اوساط القوى الجديد، فإنتهزت أول بادرة لحل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من الجمعية

1 نفوذ المؤسسة التقليدية المسيطرة على النظام السياسي في السودان، اصبح مهددا بعد اكتوبر 1964م، فقد اسهمت القوى الراديكالية السياسية بنصيب الاسد في عملية اسقاط الفريق عبود وكان للعناصر الموالية لهذه القوى النفوذ الاساسي في الحكومة الانتقالية التي تشكلت في 30 اكتوبر 1964 م. ادت هذه الحركة إلى نقل العمال والمزارعين المقدمة، ففي حكومة اكتوبر الانتقالية كانت اتجاهات مجلس الوزراء في عمومها راديكالية، فاتجهت الحكومة الى تغيرات راديكالية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والداخلية، فتكونت لجنة للنظر في الادارة الاهلية وشكلت محكمة للثراء الحرام والفساد، وشكلت لجنة للاصلاح الزراعي ووضعت استراتيجية لاستلام تجارة الصادر من الشركات الاجنبية . تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان من الاستقلال حتى النتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2019، ص 219- 221.

التأسيسية بحجة أن الشيوعية تتعارض مع القيم الدينية السودانية، فعدلت القوى السياسية الدستور وحظرت نشاط الحزب الشيوعي.

الديمقراطية الثانية التي أعقبت الحكم العسكري افتقرت للفكر السياسي السوداني الدولة، يؤكد ذلك الأداء السياسي لأحزاب الحركة السياسية التي أفرعت العملية الديمقراطية، فعدم الاستقرار السياسي أصبح مهددا لامن ووحدة البلاد، فتجاهلت التنمية وتدهورت الاوضاع الاقتصادية، ولم تأبه لجان إعداد الدستور لمعارضة الجنوبيين ولا للمعارضة خارج الجمعية التأسيسية، فإعتمدت الجمعية التاسيسية على الأغلبية الميكانيكية لجان الدستور[1]، ولم تول لجان الدستور أهمية لتضمين النظام الفدرالي في الدستور تنفيذ للوعد الذي منح الجنوبيين في 19 ديسمبر 1955م قبل اعلان الاستقلال فقد اشترطت كتلة الجنوب التصويت على الاستقلال بشرط تنفيذ الفدرالية، فلم تنظر الحكومات بجدية لتخوف الجنوبين من التغول على حقوقهم باسم الدستور الاسلامي، مما صعد الحرب في الجنوب وزاد إشتعالها، فتبعات الحرب تقع على الجيش بل على عاتق صغار الضابط والجنود، الذين أخذوا في التحلق في تنظيم الضباط الاحرار[2]، المستلهم أصلا من تجربة الضباط الاحرار في مصر عام 1952م، فموضوع الجنوب الذي يعتبر الشرارة التي أشعلت انتفاضة اكتوبر، صار لايثار الا من قبل الجنوبيين، فقيادات الاحزاب التاريخية لا تستجيب له فقد أبدوا

---

1 في 17/ 12 /1968 م ناقشت لجنة الدستور في لجلستها السابعة المادة (2) ونصها (السودان جمهورية ذات سيادة على اقليمها) فقدم أبيل ألير ممثل جبهة الجنوب تعديلا بأن تحذف هذه المادة وتوضع مكانها المادة الاتية : (جمهورية السودان تشتمل على جميع الاقاليم الواقعة داخل حدودها الدولية) تعترف الدولة بالحكم الاقليمي وتطويره وتطبيق اللامركزية الإدارية في الخدمات العامة على اوسع مدى..... كان من الطبيعي ان يسقط اقتراح أبيل الير فقد صوت معه اربعة اعضاء فقط ووقفه ضده 17 عضوا وامتنع 4 عن التويت وعلى اثر ذلك انسحب أبل ألير وأندرو يو وهنريكو باقو من لجنة الدستور. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر، مرجع سابق ص 435 .

2 تنظيم الضباط الاحرار تنظيم يضم الضباط خريجي الكلية الحربية بعد ان اعيد افتتاحها عام 1948 م، فنشأ جيل من الضباط جاءوا الى الكلية من المدرس الثانوية، وساهم كثير منهم في المدارس الثانوية في النشاط السياسي، وتاثروا بمجريات الاحداث السياسية في البلاد والمنطقة العربية والافريقية، وتزايد اهتمامهم بعد الثورة المصرية 23 يوليو 1952 م وما احدثته من زخم سياسي في مصر والمنطقة العربية فشكل هذا تنظيم الاخوان يعقوب كبيدة وعبد الرحمن كبيدة وقضي عليها مع محاولة الكولونيل علي حامد الانقلابية . الميلاد الثاني لتنظيم الضباط الاحرار كان أبان الحكم العسكري الاول في بداية ستينات القرن العشرين، يوصف التنظيم بانه تنظيم وطني يضم ليس له اتجاه سياسي ومعارض لحكومة 17 نوفمبر العسكرية، الضباط الاحرار كانوا ملتزمين باعادة بناء السودان على اسس راديكالية وتغيير البنيات الاجتماعية والاقتصادية. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969، ترجمة هنري رياض وأخرون،م، بيروت : دار الجيل، الطبعة الثانية، 1407 ه – 1987 م. تيم بلوك، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر ووالطباعة والتوزيع، 2019، ص 228 - 230

إستهانة بتطورات الأوضاع في الجنوب ومآلاتها، فعلى الرغم من إشداد الحرب الاهلية بعد قيام حركة الأنيانيا وانعقاد مؤتمر المائدة المستديرة عام 1965 بمبادرة من وليم دينق ثم تشكيل لجنة الاثني عشر، فانشغال الجمعية التاسيسية ولجان الدستور بالوضع في الجنوب كان شبه معدوم.

دور الفكر السياسي في التدخل الثاني للجيش.

تدخل الجيش في 25 مايو 1969، لم يكن قرار المؤسسة العسكرية كقرار قيادة الجيش التدخل لإدارة الوضع السياسي في 17 نوفمبر 1958م، أنه قرار تنظيم عقائدي في الجيش تنظيم الضباط الاحرار، فقام تنظيم الضباط الاحرار بقيادة جعفر محمد نميري بالاستيلاء على السلطة، وعطل العمل بالدستور وحل البرلمان والاحزاب السياسية والنقابات، وإعتقل القيادات السياسية، فأعلن الاحكام العرفية وحالة الطواري ومنع التجمعات والمواكب والتظاهرات، فوجد التحرك في البداية تجاوبا واسعا من الطبقة الوسطى في المدن ومن الشيوعيين والقوميين العرب، فسيطرت الضباط الاحرار لم تاتي مفاجئة بل جاءت كمحصلة لتراكم جملة من الاحداث، بدأت بعد الانتخابات البرلمانية في العام 1965م المشحونة بالتصورات السياسية حول مستقبل[1]، فأنتخب نواب اليسار في مقاعد الخريجين فشكلت صدمة للاحزاب التاريخية، فقامت بتعديل الدستور تم إقصاء اليسار وطرد نوابه من البرلمان، وأهملت الجمعية التاسيسية القضايا التنموية والاقتصادية وإيقاف الحرب الاهلية في الجنوب، فتحرك الجيش في 25 مايو 1969م حال دون إجازة الدستور الإسلامي الذي عرض على الجمعية التاسيسية، وتمت بالفعل القراءة الاولى والثانية، وأجيزتا ، وقبل القراءة الثالثة والأخيرة تدخل تنظيم الضباط الاحرار ليستلم السلطة، فسيطر على مقاليد الحكم

1 انتخابات 1956 م اظهرت نفوذ اليسار وسط الخريجين حيث فاز اليسار 11 مقعد من 16 مقعد، ونشطت الاحزاب الاقليمية في شمال السودان في الديمقراطية الثانية ففاز مؤتمر البجا بعشرة مقاعد، كما ان الزيادة الكبيرة التي حصل عليها المستقلون والعديد من المنظمات الصغيرة (أغلبها من اليسار) توضح ان قبضة الاحزاب التقليدية بدأت ترتخي. تيم بلوك، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر ووالطباعة والتوزيع، 2019، ص 224 .

واحبط مشروع الدستور الدائم، فتحرك الصباط الاحرار جاء لفرض نظام بديل[1]، داخل سيروة تطور النظام القديم، وهو يرفع الشعارات الاشتراكية والقومية العربية، والتنمية الاقتصادية وتعزيز الوحدة الوطنية، والقضاء على القوى المهيمنة التقليدية، وتاسيس نظام حكم جديد تشارك فيه كل القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع بحسب منظوره الايديولوجي.

إن البرنامج السياسي المعلن أو الضمني لتحرك الجيش في 25 مايو 1969م يحمل تفسير لإنهاء الديمقراطية الثانية، يدور حول الإخفاق والأزمة السياسية وحرب الجنوب، ويتبنى تصورا متكاملا لايخرج عن التفسيرات الثقافية أو السياسية أو الاقتصادية لإستكمال انتفاضة اكتوبر 1964م، فمهما كانت مصداقيتها لا تتجاوز الأفكار العامة الشائعة في ذلك الحين، ولاتقدم تحليلا وتصورا فكريا استراتيجيا لبناء دولة مستقرة، فقراءة الوضع السياسي للديمقراطية الثانية، بحسب خطاب الضباط الاحرار المبرر للانقلاب على النظام، لايخرج عن الخطابات المكررة المعممة عن الازمة الوطنية والمأزق التاريخي، فمبرارات الانقلاب كانت صدى لماتنشره الصحافة من قراءات سياسية ايديولوجية معممة تنطلق من منظور عقائدي، تدعم الشعور بالانحباس والمأزق التاريخي والمصير الوطني واهمية التغيير الحتمي، وتطمس حدود الازمة وأسابها وأبعادها ومعالمها، فأسباب ضعف النظام الديمقراطي كامنة في مفاصل الحركة السياسية، أنه استند بشكل رئيسي على العمل السياسي، وركز على الشعارات واستمد منها مشروعيته في الحكم والسلطة، فصارت السياسة نهضة والنهضة سياسة، فقد أظهر نظام الديمقراطية الثانية شكوكا في المبادرات الفكرية السياسية الاستراتيجية للحركة السياسية، فأصبحت السياسة إظهار الولاء للقيادة الحزبية والروحية الجديدة، أهم من تأسيس العمل السياسي على الحرية الفكرية وحق المواطنة، ونقد الاداء السياسي للقوى الفاعلة في البيئة السياسية السودانية،

1 مجلس الوزراء الذي تشكل في 25 مايو 1969 م، اعضاؤه ينحدرون من خلفيات رادكالية كالحزب الشيوعي والاشتراكيين العرب والقومين العرب اومثقفين ذوي افكار راديكالية من نشطاء جبهة الهيئات التي برزت في اكتوبر1964 م، ففي خطابيهما في 25 مايو 1969 م ركز كل من نميري وبابكر عوض الله على قضية التغيير، فذكر بابكر عو الله ان سبب المصائب الاقتصادية والمالية هو ان البلاد تنتهج خط التنمية الراسمالية وتعتمد على النفوذ الاجنبي، واكد على العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية والاشتراكية عن طريق الاتفاقيات الثنائية، فاكد على التوجه في التوسع على القطاع العام. تيم بلوك، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر ووالطباعة والتوزيع، ض 234 .

وإحياء القيم المبدعة والانسانية المستمدة من الحاضر أو من التراث لبناء دولة كل المواطنيين، فصارت الحركة السياسية في الديمقراطية الاولى و الثانية تميل إلى محو كل ما سبقها من تراث سياسي وخاصة مكتسبات الديمقراطية في بناء الدولة، مما يؤشر إلى تفاقم الازمة التاريخية لبناء نظام ديمقراطي سوداني قابل للحياة، وهي أزمة أعمق من مظاهرها السطحية ولاتعالج بالتامم والمصادرة وتصفية القطاع الخاص[1]، و لا ترتبط بقيادات سياسية محددة، أو سياسة جزئية ثقافية أو اقتصادية فالمشكلة الجوهرية في الوعي بالاهمية، وفي غياب الفكر السياسي السوداني الاستراتيجي لبناء الدولة، ولا حتى بنظام معين فقد ساهمت كل الانظمة والحكومات في تجذيرها، فالازمة تتجاوز السطح إلى العمق في النظام والمعارضة البرلمانية و تلك المعارضة خارج البرلمان، والسياسات إلى الاستراتيجيات والاهداف والمفاهيم والتصور للدولة السودانية، فيظهر غياب الوعي الموضوعي بأبعاد المشكلة الاجتماعية والتاريخية المهددة لوجود الدولة، وغياب الرؤية الواضحة والتصور السليم والتفسير المقنع الذي يخلق إرادة الفعل للبناء، الذي يفتح أفق العمل المشترك وفق المصالح الوطنية العليا، فالاستقلال لم يحمل معه المشروع الوطني الاجتماعي الاقتصادي والثقافي السياسي لبناء دولة حرة مستقلة ديمقراطية، فلم تحمل الحركة السياسية الرد الاستراتيجي الفكري والعملي على الحالة الاستعمارية وطبيعة دولتها و اتجاهات الخروج منها، وليس الرد على أزمة جزئية لهذا النظام أو ذاك، فلا توجد أزمة تأريخية لا مخرج منها، فالأمر يتعلق في الاساس على فهم الوضع القائم فهما موضوعيا، وتطوير وسائل العمل الكفيلة بإقامة توازنات جديدة فعالة ومنتجة.

دور الفكر السياسي للنظام الجديد الذي أسسه تنظيم الضباط الاحرار في تفكيك البنيات التقليدية السياسية والاجتماعية بالقوة القسرية والمضي بسرهة في خطوات

1 بدأت تصفية القطاع الخاص بالحد من حركته ونشاطه، في اكتوبر 1969 م قام النظام بتأسيس شركتين حكومتيين للسيطرة على التجارة الخارجية، ففي مايو 1970م بادرت الحكومة بمصادرة والاستلاء وتأميم الشركات الخاصة، وأعلن قرار التأميم في مايو 1970 م بالاستلاء على المصارف و 24 فرعا لبنك باركليز والبنك التجاري الثيوبي وابع شركات بريطانية مع تاميم عشرات الشركات، ونهاية يونيو 1970 م تم الاستلاء على كل الشركات العامة في مجال التصدير والاستيراد وكل المؤسسات المالية وغالبية مؤسسات التصنيع . تيم بلوك، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر ووالطباعة والتوزيع،ص 234 – 235

التحول نحو الاشتراكية ففرض التأميم والمصادرة مما اكد وصفه بالشيوعية[1]، فبرزت معارضة حزب الامة وكيان الانصار والجبهة الوطنية في الخارج، لم تكن القوى السياسية الاجتماعية[2] التي أيدت النظام وتساند الشعارات التقدمية أعطته «صكا على بياض»، فتأيدها كان مشروطا بحرية النشاط الحزبي والنقابي، مما أدى بروز شروحات واحتكاكات وصراعات في جبهة القوى الداعمة للانقلاب الثوري، تطورت حول السياسة الداخلية والخارجية لتظهر بقوة في ماعرف بالملتقى الفكري عام 1970 م[3]، فالتباين الفكري والسياسي والارتباطات الايدولوجية الداخلية والخارجية، قادت لحركة عسكرية يقودها الضباط الشيوعيون في مجلس قيادة الثورة في 19 يوليو 1971م، فاحبطت الحركة العسكرية وجرت المحاكمات الميدانية لقادتها وشملت المحاكمات والاعدامات والاعتقالات قيادات الحزب الشيوعي السوداني المدنية.

التحرك العسكري الثاني لإدارة السلطة في السودان لم يواصل في اتباع سياسات التغيير الاقتصادي الاجتماعي الاشتراكية فعاد القهقرى، فقد حافظ النظام على استقلاله من المؤسسات التقليدية ومن الذوبان في الحزب الشيوعي، فقد تخلى النظام عن محاولة

---

1 ناهضت القوى التقليدية « التاريخية « تحرك الضباط الاحرار في 25 مايو 1969 م، باعتباره انقلابا شيوعيا يساريا له ارتباطات قوية بالنظام الناصري والمخابرات المصرية، وتطور موقف هذه القوى إلى صدامات عسكرية أدت الى قصف منطقة ودنوباوي في أم درمان بالمدافع والدبابات، وقصفت الجزيرة أبا بالطائرات، و إغتيال إمام الانصار ومرافقيه قرب الحدود الاثيوبية في عام 1970 م، نتيجة لعمليات القمع والاضطهاد اضطرت مجموعات من الانصار للهجرة الى اثيوبيا، واتجهت القوى السياسية التاريخية (حزب الامة والحزب الاتحادي الديمقراطي والاخوان المسلمين) لتنظيم نفسها في الخارج في الجبهة الوطنية بقياد الشريف حسين الهندي . محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان – دراسة توثيقية في انجازات واخفاقات النظام الديمقراطي 1985 – 1989 م، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، 2019 م، ص 47.

2 القوى الديمقراطية والتقدمية (الشيوعيون والاشتراكيين العرب) فقد أيد تحرك الضباط الاحرار في 25 مايو 1969 م، والاصلاح السياسي والاقتصادي التي أعلنتها قيادة الانقلاب، وربطت تأيدها بإشاعة الديمقراطية والحريات العامة، بما في ذلك حرية النشاط الحزبي والنقابي . محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان – دراسة توثيقية في انجازات واخفاقات النظام الديمقراطي 1985 – 1989 م، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، 2019 م، ص 47.

3 شهدت الخرطوم انعقاد الملتقى الفكري الذي نظمته وزارة الشباب بهدف دعم توجهات النقلاب (مايو)، وشاركت فيه قوى سياسية وشخصيات عربية والقوى السياسية السودانية، ضم شخصيات واحزاب من مصر، العراق، فلسطين، السودان، ليبيا، الاردن، لبنان . ظهر التباين الفكري حول دور القوات المسلحة في عملية التغيير باعتبارها طليعة منظمة عليها مسؤولية القيادة بحكم تماسكها التنظيمي والفكري وكان يقود هذا التيار القوميون العرب ومجموعات من التكنوقراط المرتبطة بمجلس قيادة الثورة . محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان – دراسة توثيقية في انجازات واخفاقات النظام الديمقراطي 1985 – 1989 م، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، 2019 م، ص 49.

التغيير الجذري الشيوعية، بل ان طبيعة النظام تغييرت بالتدريج نحو النقيض، فمر النظام بتقلبات فكرية استراتيجية وسياسية عديدة بدءا من الشعارات الاشتراكية والقومية العربية التي انتهت بالاختلاف مع الحزب الشيوعي[1] ، ثم فترة الشعارات الوطنية والمصالحة الوطنية، فتطبيق النهج الاسلامي والشريعة، فقد ظل يحافظ على تصور فكري سياسي يضع التنمية الاقتصادية في أولى أولياته، فالسياسات الاقتصادية والاجتماعية أثرت تاثيرا عميقا في التركيب الاجتماعي الاقتصادي، فقد استطاع النظام الاستفادة من وضع الحرب الباردة (1945 – 1991م) المؤثر على البيئة الدولية، فانتقل من التحالف مع المعسكر الاشتراكي الى التحالف مع النظام الغربي، فشكل له ارتباطات اقليمية ودولية افضت لمشروعات تنموية، وأثرت على توجهاته الاستراتيجية طوال سنوات حكمة التي زادت عن خمسة عشر عام، فقد استطاع ايقاف الحرب الاهلية في جنوب السودان من خلال اتفاقية اديس ابابا عام 1972 م، التي أسست للنظام الاقليمي فقسم السودان لخمس اقاليم، فتراجع عن جوهر الاتفاقية فاحدث تغيرات في اتفاقية اديس ابابا مما قاد إلى انفجار الحرب الاهلية في الجنوب في مايو 1983 م، واعلن تطبيق الشريعة الاسلامية باصدار قوانين سبتمبر 1983 م مما نقل ركائز نظام الحكم من الجمهورية الرئاسية والحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي[2]) القائم على دستور 1973 م الى نظام الامامة وتطبيق الشريعة الاسلامية وقوانين سبتمبر 1983م.

---

1 جوهر الخلاف مع الحزب الشيوعي السوداني تعلقت بالتنظيم السياسي كانت أفكار عبد الخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعي حول التنظيم السياسي تختلف عن افكار الضباط الاحرار، يرى عبد الخالق الحزب الشيوعي قلب الحركة السياسية التقدمية، وان مستقبله يجب ان لا يرتهن، لهذا دعا للوجود المستقل للحرب . يرى الضباط ان الحزب الشيوعي يجب ان ينخرط في التنظيم الذي تنشئه الثورة، وفرض الضباط فكرة الجبهة الوطنية الديمقراطية. وقبلت مجموعة حل الحزب الشيوعي والانضمام لاتحاد الاشتراكي الذي اعلن عنه في 4 يناير 1970 م، ففي 19 يوليو 1971 م افلح ضباط شيوعيون من الاستلاء على السلطة، وفي انقلاب مضاد في 22 يوليو استعاد نميري السلطة وفقام بمحاكمة أعضاء الانقلاب الشيوعيون العسكرين والمدنيين، وكان من بين من حوكمو بالاعدام عبد الخالق محجوب والشفيع احمد الشيخ وجزيف قرنق وهاشم العطا وبابكر النور وفاروق عثمان حمد الله . تيم بلوك، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر ووالطباعة والتوزيع،ص 240 – 241.

2 الاتحاد الاشتراكي السوداني التنظيم الواحد اعلن في يناير 1970 م وشكلت لجنه التمهيدية في مايو 1971 م فاعدت وثيقة النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي(النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي السوداني) وقدمت للمؤتمر التاسيسي الذي أجازها في يناير 1972 م، وكان المؤتمر يتكون من شخصيات قيادية في المنظمات الفئوية وممثلين للقوات النظامية وشخصيات عينها الرئيس. اكتمل بناء الاتحاد الاشتراكي بعد المؤتمر التاسيسي في يناير 1974 م، اعلن النميري عن قيام 6381 وحدة اساسية للاتحاد الشتراكي و 1892 فرع عمل و325 قسما و34 لجنة منظمة وعشر لجان مديريات . تيم بلوك، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر ووالطباعة والتوزيع،ص 234 – 235 .

2/ قضية جنوب السودان بعد التحرك العسكري الثاني

خلفيــة تاريخيــة:

بدأت قضية جنوب السودان بمطالب الجنوبيين التي عبروا عنها في مؤتمر جوبا 1947م كرغبة في ان يكون لهم مستقبل سياسي في السودان[1]، فالمؤتمر جاء عقب انعقاد مؤتمر إدارة السودان في ابريل 1946م الذي اوصى بقيام جمعية تشريعية تشمل كل السودان بدلا عن المجلس الاستشاري لشمال السودان، واتباع سياسة تعليمية واحدة في السودان كله وتحسين المواصلات بين الشمال والجنوب، فكانت مهمة مؤتمر جوبا النظر في توصيات مؤتمر إدارة السودان. ففي مفاوضات الحكم الذاتي 1952 - 1953 ظهرت مخاوف الجنوب بعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير في 12 فبرائر 1953م حيث ابعد الجنوبيين عن المفاوضات فتكون تنظيم سياسي باسم (لجنة جوبا السياسية)[2].

كان يتوقع من الحكومة أن تولي قضية تنمية وتطوير الجنوب الاولوية للتوتر الذي يشهده الجنوب ولانها كانت عقبة أساسية خلال مفاوضات الحكم الذاتي وتقرير المصير، فتلخصت مهام الحكومة في ثلاث فضايا السودنة والجلاء وتقرير المصير.

انعقد مؤتمر جوبا الثاني في اكتوبر 1954م في سينما جوبا وترأسه بنجامين لوكي فخرج مؤتمر جوبا بفكرة الفدرالية[3] كسبيل للحفاظ على وحدة السودان، ونقل بنجامين

---

1 في أول جلسة لمؤتمر جوبا، أيد الجنوبيون وحدة السودان ولكنهم آثروا إنشاء مجلس استشاري للجنوب قبل أن ينضموا للجمعية التشريعية، فأهم ما تمخض عنه مؤتمر جوبا 1947 م الوحدة بين الشمال والجنوب وبناء على ذلك شارك ثلاثة عشر عضوا من جنوب السودان في الجمعية التشريعية التي افتتحت عام 1948 م، وعندما شكل الحاكم العام في 1951م لجنة تعديل الدستور أبدى الجنوبيون تشككهم لذلك ضمنت في مسودة الحكم الذاتي مسئولية خاصة للحاكم العام نحو الجنوب، فتضمنت توصيات لجنة الدستور تعين وزير مختص بشئون الجنوب تكون مسئوليته تقديم الاجراءات الخاصة بترقية الجنوب اقتصاديا واجتماعيا لمجلس الوزراء والبرلمان. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص449.

2 يقول المؤرخ قبريال وربورق : (ان الاحتجاجات في الجنوب بدأت قبل توقيع اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير، وأن لجنة طواريء سياسية جنوبية كونت وطالبة بمعاملة خاصة للجنوب تضع في الاعتبار الاختلافات العرقية والثقافية والدينية بين الشمال والجنوب). فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص453.

3 في مؤتمر جوبا عام 1954 م قدمت الفدرالية كسبيل للحفاظ على وحدة السودان، الدعم للفدرالية الذي أبرزه مندوبو المديريات الجنوبية، شمول النقاش في المؤتمر لمناطق أخرى مهمشة في السودان في الدعوة للفدرالية، وبالرغم من مناقشة أنواع الفدرالية لم يوضع إقتراح محدد لأي فدرالية يمكن أن يعمل به في السوداان، وأي نوع من توازن القوى بين الحكومة الفدرالية والولايات يجب أن يتحقق، كما أن تقرير المصير الذي يؤدي للاستقلال وضع كبديل في حالة الاخفاق للوصول إلى الهدف الأساسي هو الفدرالية . فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص462.

لوكي قرار مؤتمر جوبا الى وزير خارجية بريطانيا ووزير خارجية مصر وحاكم عام السودان ورئيس الوزراء اسماعيل الازهري. ان وعد الفدرالية للجنوب من قبل القوى السياسية الجنوبية جاء عندما بدأ الحديث عن إعلان الاستقلال من داخل البرلمان وقيام حكومة قومية وكونت لجنة، فكان رأي الاعضاء الجنوبيين واضحا، ففي اجتماع عقد 8 ديسمبر 1955م، فعرض بنجامين لوكي عضو اللجنة ضرورة الاتحاد الفدرالي بين الشمال والجنوب، وفي الاجتماع الذي عقد بتاريخ 12 ديسمبر 1955م تكرر مطلب الفدرالية، وظل التكرار على مطلب الفدرالية مستمرا في اجتماعات 13 و14 و15 ديسمبر 1955 م ولم تتم الموافقة عليه، وعلى اثر ذلك عقد اجتماع في 18 ديسمبر 1955م تمت فيه الموافقة فيه على بأن يقدم اقتراح الفدرالية في البرلمان، وبذلك عقدت صفقة سياسية تمثلت في موافقة الاعضاء الجنوبين في البرلمان على استقلال السودان داخل البرلمان مقابل الاعتراف بالفدرالية في الجنوب.

بعد الاستقلال رفضت الاحزاب السياسية في الشمال مطلب الفدرالية فكان رد الفعل الجنوبيين تكوين الحزب الفدرالي الجنوبي برئاسة أزبوني منديري وسكرتارية داريوس بشير، وفي 30 يونيو 1958م انسحب الحزب الجديد من البرلمان بعد نقاش دستور لدولة موحدة لكل السودان. الحزب الشيوعي عارض الفدرالية، وانه لايقر اي وضع من شأنه أن يجعل السودان أكثر من دولة واحدة، وان هذا لايستفيد منه سوى الاستعمار، فقد جاء في مذكرة للجبهة المعادية للاستعمار عن الموقف في الجنوب التي رفعت إلى رئيس الوزراء في سبتمبر1955م: (يجب اقصاء كل المبشرين الأجانب من المديريات في الجنوب لدرء خطر مؤامراتهم التي يحيكونها داخل الكنائس وإيقاف اشاعتهم للثقافة المعادية للوحدة) [1].

إن الحكومة العسكرية 1958 – 1964م إتبعت طريق الحسم العسكري لمشكة الحرب في الجنوب، فقد اتخذ الفريق عبود ومجلسه العسكري قرارا في يناير 1959م قرارا باعتبار الجنوب منطقة احوال أمن داخلي، فتصور الحكومة العسكرية لحل

1 المؤرخ قبريال وربورق اشار الى ان الحزب الشيوعي أول حزب شمالي تبنى فكرة الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص475.

مشكلة الجنوب في ازالة الفوارق الثقافية[1] بين الشمال والجنوب عبر نشر الاسلام واللغة العربية في الجنوب، فإتخذت وسيلتين لذلك الأسلمة والتعريب في الجنوب والثانية عرقلة نشاط الارساليات، فواجهة سياسة الاسلمة والتعريب ففي عام 1962م أضرب طلاب المدارس الجنوبية إحتجاجا على سياسة التعريب والأسلمة. إن سياسات الحكومة العسكرية قادت إلى تطور الموقف الجنوبي لمعارض كميا وكيفيا، ففي أوخر يوليو وفي أوائل اغسطس 1963م، أعلنت حركة الأنيانيا عن وجودها وأهدافها[2] وبدء عملياتها العسكرية في الاستوائية، وشملت الحرب الاهلية جميع المديريات الجنوبية في يناير 1964م. بعد انتفاضة اكتوبر 1964م أرسل وليم دينق زعيم حزب سانو[3] رسالة إلى رئيس الوزراء سر الختم الخليفة، إقترحت الرسالة عقد مؤتمر مائدة مستديرة يضم كافة الاحزاب السياسية وممثلين للنقابات والاتحادات لمناقشة العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب، فانعقد مؤتمر المائدة المستديرة في الفترة 16 – 29 مارس 1965م، ومثلت الاحزاب الشمالية: (الأمة، الوطني الاتحادي، الشعب الديمقراطي، الشيوعي، جبهة الميثاق الإسلامي) وجبهة الهيئات بثلاث أعضاء، مثل حزب سانو بتسعة أعضاء وجبهة الجنوب بتسعة أعضاء. صدرت قرارات المؤتمر في 30 مارس 1965م وتضمن وعودا بفتح المدارس التي تم اغلاقها

1 اصدرت الحكومة العسكرية في العام 1962 م كتيب (حقائق اساسية عن جنوب السودان)، اكد الكاتب على ان لا مخرج للجنوبيين سوى الرضوخ لسياسات التعريب متهما لغات القبائل والقوميات في الجنوب بأنها تفتقر للخلفية الثقافية والحضارية الغنية، كماتفتقر للتراث الثقافي، وان على الجنوبيين إما أن يقبلوا اللغة العربية كلغة رسمية للجنوب فتفتح لهم الدولة فرص اكمال تعليمهم الثانوي في مدارس الشمال العربية، وابواب الوظائف في دواوين ومؤسساتها، أو يكتب عليهم الجهل والتخلف والبطالة إلى الابد . حقائق أساسية عن جنوب السودان، جمهورية السودان، الخرطوم وزارة الارشاد، 1962 م، ص 9 – 20. فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954 – 1969 م : دراسة تاريخية توثيقية، الخرطوم : دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2020 م، ص478.

2 جاءت أهداف حركة أنيانيا في منفستو الحركة تدعو للانفصال : (أما وقد نفد صبرنا واقتنعنا بأن العنف والقوة سيؤدي الى الوصول إلى قرار حاسم في الأمر أننا راغبون عن استخدام الرأفة والشفقة معنا كما أننا لسنا على استعداد للاشفاق على أحد) فتبلوت فكرة الانفصال بعد طرد المبشرين الاجانب عام 1964 م.

3 أرسل رئيس جزب سانو، السيد وليم دينق المقيم في مدينة (كنشاسا) ليوبولدفيل الكنغو، رسالة إلى السيد سر الختم الخليفة رئيس الوزراء في 8 نوفمبر 1964 م يهنئه فيها بنجاح «ثورة « اكتوبر وتبنى الحل السلمي لمشكلة الجنوب، واقترحت عقد مؤتمر مائدة مستديرة، وطالبت الرسالة برفع حالة الطواري في الجنوب، واصدار عفو عام وتطرقت الرسالة للعلاقات التاريخية بين الشمال والجنوب والوعود التي لم يف بها الشمال ومرارات الحرب الاهلية، ونادت الرسالة بالتسليم بأن السودان دولة أفريقية عربية لها شخصيتان وثقافتان متمايزتان، ولكن يمكن أن يتعايشا في سودان موحد تحت مظلة نظام فدرالي . رسالة وليم دينق في الملحق رقم (3) . سليمان محمد أحمد سليمان، انفصال جنوب السودان: تعقيب على ادعاءات سياسيين وكتاب شماليين، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2020م، ص 18 .

بسبب الحرب، والعمل على إعادة الحياة الطبيعية هناك وتدريب الجنوبيين لملء مجموعة من وظائف في الجنوب، مع التأكيد على مبدأ المساواة في الاجور، فقد تقرر تكوين لجنة من اثني عشر عضوا [1]لتتولى بحث الوضع الدستوري والاداري الذي يضمن مصالح الجنوب.

بعد انتخابات ابريل 1965 م، القى السيد الصادق المهدي خطابا أمام الجمعية التأسيسية في أكتوبر 1966 م، عندما أصبح رئيسا للوزراء بديلا عن محمد احمد محجوب، وأكد أن هوية السودان هوية عربية إسلامية، وأن الامة السودانية لن تستطيع تعريف هويتها، وتحتفظ بهيبتها بغير إحياء الإسلام، فجمدت لجنة الاثني عشر، وقضية الجنوب إختفت من جدول أعمال الحكومة الائتلافية، وإنتهى حلم الحل السلمي لقضية الجنوب، فتصاعد الحل العسكري الذي تبناه وواصله رئيسا الوزراء وحكوماتهم، وتحول كل الجنوب إلى ساحة حرب ووحشية قاسية للموت والدمار .

2/ تعامل تحرك 25 مايو 1969 م مع مشكلة الجنوب

في بيان تحرك الجيش في 25 مايو 1969 م، أشار العقيد جعفر نميري في بيانه الذي برر فيه تدخل الجيش لإدارة السياسة، إلى مشكلة الحرب في الجنوب التي تعتبر العقبة الكؤود في بناء الاستقرار والتنمية في السودان، فأكد البيان على أهمية ايقاف الحرب وإحلال السلام من خلال التفاوض والتغير الاقتصادي[2] .

أصدرت الحكومة العسكرية التي يقودها الضباط الاحرار ويدعمها اليسار (الشيوعيون والقوميون العرب)، بيان في 9 يونيو 1969م اوضحت فيه سياستها في معالجة قضايا

---

1 تكونت لجنة الاثني عشر بناء على قرارات مؤتمر المائدة المستديرة في 30 مارس 1965 م عوضيتها من ستة جنوبيين وستة شماليين وشملت السادة بونا ملوال، اثوان داك، غردون أبيي،أندرو ويو، نيكانورا أقوي، هيلري أوشالا ومن الشماليين محمد أحمد المرضي، محمد داوود الخليفة، الفاتح عبود، حسن الترابي، محمد إبراهيم نقد، سيد عبد الله السيد. سليمان محمد أحمد سليمان، انفصال جنوب السودان : تعقيب على ادعاءات سياسيين وكتاب شماليين، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2020 م ، ص 25 - 26 .

2 اتجهت السياسة الاقتصادية في الفترة 1956 الى 1969 م للاستثمار في القطاع الخاص في الزراعة المروية والزراعة المطرية الآلية، وكانت هناك حوالي خمسمائة مشروع تبلغ مساحتها حوالي ما يقارب 2 مليون فدان . الخطة الوحيدة التي صمدت خلال الفترة 1956 م الى 1969 م خطة التنمية الاقتصادية العشرية التي رسمها نظام عبود للفترة 1961 م الى 1971 م، فقد ظلت عمليا اطار للقرار الاقتصادي حتى العام 1969 م، وكانت الخطة تقضي بالتوسع في القطاع الحديث وتكثيف الاستثمارات الخاصة . ظلت التجارة الخارجية وثيقة الصلة بالاقتصاد الغربي كما جاءت النسبة الاعظم للعون الاقتصادي الخارجي من الغرب . تيم بلوك، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر ووالطباعة والتوزيع، 2019، ص 225 .

الحرب والسلام في جنوب السودان، فأكدت الحكومة انها امتداد لانتفاضة أكتوبر 1964م في أهدافها وتوجهاتها، وفي عزمها لحل مشكلة الحرب الجنوب بالتفاوض، حمل البيان مسئولية حرب الجنوب للاستعمار البريطاني الذي عزل الجنوب عن بقية الدولة، كما حمل الاحزاب السياسية التاريخية بعدم الجدية في حل القضية من جذورها. اعترف البيان لاول مرة بالتباين الاثني والثقافي والديني بين الشمال والجنوب، كما اعترف بحق الجنوب في تنمية عاداته وتقاليده في السودان الموحد، ونسب الى الامبريالية الاستعمار الجديد مسئولية تعميق المشكلة الجنوبية .

تضمن بيان 9 يونيو 1969م على مشروع عمل فكري استراتيجي لمعالجة قضية الحرب والسلام في الجنوب، يبدأ بالعفو العام عن كل من حمل السلاح منذ العام 1955 م، وانتهاج نهج تنموي في الجنوب يركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتخصيص موازنة لانجاز هذا المشروع، وتعين مجلس تخطيط للجنوب، وتدريب ابناء الجنوب للمشاركة في الحكم الذاتي، واطلق البيان نداء لابناء الجنوب بالغاء السلاح والعودة الطوعية لحضن الوطن ، عين الاستاذ جزيف قرنق المحامي[1] وزيرا لشئون الجنوب.

إن بيان 9 يونيو يعتبر نقلة نوعية في الفكر السياسي الاستراتيجي لبناء دولة سودانية على أسس تحدث قطيعة منهجية مع تاريخ الدولة في السودان في إدارة الصراعات والازمات بالتدابير الامنية العسكرية، فالبيان إعترف بصريح العبارة بالفوارق والتباينات التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب، وحق الجنوب في تطوير ثقافته، هذا البيان فتح المجال لاتصالات سرية بين حكومة (مايو) والانيانيا التي أعادت تنظيم نفسها في (حركة تحرير جنوب السودان)، فجرت اتصالات في لندن ثم أديس ابابا، فتحولت الاجتماعات إلى مفاوضات بين وفد الحكومة[2] ووفد حركة تحرير

1 جزيف قرنق المحامي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ظل وزير شئون الجنوب حتى اعدامه بعد الحركة التصحيحية للحزب الشيوعي في 19 يوليو 1971 م .

2 قاد وفد الحكومة في مفاوضات أديس ابابا السيد أبيل ألير، وضم الوفد منصور خالد وزير الخارجية، جعفر محمد علي بخيت وزير الحكم المحلي، الباقر احمد وزير الداخلية، عبد الرحمن عبد الله وزير الخدمة العامة والاصلاح الاداري، كمال ابشر، ميرغني سليمان . سليمان محمد أحمد سليمان، انفصال جنوب السودان : تعقيب على ادعاءات سياسيين وكتاب شماليين، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2020 م ، ص44.

الجنوب[1] بدأت في فبراير 1972م، ساهمت جهات عديد في تسهيل المفاوضات منها دول الجوار التي دعمت السلام في السودان اثيوبيا ويوغندا وكينيا فضلا عن مجلس الكنائس العالمي ومجلس الكنائس الافريقي، فالدور الاقليمي والدولي قاد إلى توقيع إتفاقية أديس ابابا في 27 مارس 1972م، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ باجازة قانون الحكم الذاتي الاقليمي في 3 مارس 1972م فصدق عليها الرئيس نميري والسيد جزيف لاقو رئيس حركة تحرير جنوب السودان .

اتفاقية اديس أبابا تكونت من ثلاث اجزاء، الاول : قانون الحكم الذاتي الاقليمي[2]، والثاني : تناول إجراءات وقف اطلاق النار[3]، والثالث الذي يتناول الاجراءات الانتقالية المؤقتة[4]، جوهر اتفاقية أديس أبابا حافظ على وحدة السودان، واعطت ابناء الجنوب حكم أنفسهم وتطوير لغاتهم وثقافاتهم واعترفت بمنظومة قيمهم الدينية والروحية، فاعترفت الاتفاقية بالتباين العرقي والديني واللغوي بين الشمال والجنوب، فالاتفاقية اعطت ابناء الجنوب الحق في حكم إقليمهم بدون تدخل من الحكومة المركزية، كما اعطتهم الاتفاقية حق المشاركة في حكم السودان ككل من خلال وزارات ووظائف أخرى ذات مسئوليات. اتفاقية اديس ابابا تعتبر نقلة في بناء الدولة السودانية على اسس التراضي، فالمبادىء التي قامت عليها اتفاقية اديس ابابا أثرت في صياغة دستور

---

1 قاد وفد حركة تحرير السودان السيد ازبوني منديري، وضم الوفد المفاوض الدكتور لورنس وول، مادينق دي قرنق، فردريك بريان مابوت، أوليفر البينو، أنجلو فوقا مورغان، الاب بول بوت، جون أدير دي جوك . سليمان محمد أحمد سليمان، انفصال جنوب السودان : تعقيب على ادعاءات سياسيين وكتاب شماليين، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2020 م ، ص44.

2 قانون الحكم الاقليمي لجنوب السودان، أجيز في بواسطة الحكومة في 3 مارس 1972 م، بعد ان تم الاتفاق على مضمونه ويتكون من اربعة وثلاثين مادة وملحقين الاول يختص بالحقوق الاساسية والحريات والثاني يختص بالايرادات. سليمان محمد أحمد سليمان، انفصال جنوب السودان : تعقيب على ادعاءات سياسيين وكتاب شماليين، الطبعة الاولى، الخرطوم: دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2020 م ، ص45.

3 اتفاق وقف إطلاق النار في الاقليم الجنوبي، فتكونت لجنة مشتركة يؤول إليها تنفيذ كافة الموضوعات المتعلقة بوقف اطلاق النار، بما في ذلك تعويض اللاجئين . سليمان محمد أحمد سليمان، انفصال جنوب السودان : تعقيب على ادعاءات سياسيين وكتاب شماليين، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2020 م ، ص45.

4 الجزء الثالث من اتفاقية أديس أبابا تناول الاجراءات الانتقالية المؤقتة، تكوين القوات المسلحة في الاقليم وهي قوات مشتركة، وتشكيل اللجنة العسكرية المشتركة من ضباط شمالين وجنوبين، اشتمل على العفو العام عن المشاركين في العمل المسلح في جنوب السودان منذ 18 أغسطس 1955 م، والافعال الجنائية، واطلاق سراح الذين كانو رهن الاحتجاز او الحبس بجرائم ترتبط بالتمرد . تناول الجزء الثالث اجراءات الاغاثة وإعادة التوطين وإعادة تعمير المناطق المتاثرة بالحرب . سليمان محمد أحمد سليمان، انفصال جنوب السودان : تعقيب على ادعاءات سياسيين وكتاب شماليين، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2020 م ، ص46 – 47 .

1973م الذي يعتبر تحول في البناء الدستوري، كما اسست لمجلس الاقيمي الذي يعبر عن نمط من المشاركة الشعبية ومجلس الشعب الذي يعبر عن الارادة الوطنية. ان صمود الاتفاقية لمدة عشر سنوات دليل على اجابتها للاسئلة الوطنية الاكثر الحاحا، فخروقات اتفاقية اديس ابابا فتحت الباب لعودة الحرب الاهلية في مايو 1983.

من المنظور الفكري الاستراتيجي تعتبر اتفاقية اديس ابابا اهم انجاز تاريخي لتدخل الجيش الثاني في إدارة السياسية السودانية والتراجع عنها النقطة المركزية التي افضت بالثورة عليه واسقاطه، إذ أن اتفاقية اديس ابابا أعادت للسودان وحدته الوطنية على أسس جديد تتجاوز اعطاب المركزية التي طالما تمسكت بها النخب التي تعاقبت على حكم الخرطوم، فإتفاقية اديس ابابا فتحت آفاق التنمية مسبوقة في سبعينات القرن العشرين للتنمية والاستقرار السياسي والتعاون مع المجتمع الدولي وشجعت الاستثمارات الخارجية للمساهمة في بناء الاستقرار، فالتفاقية اعطت شعب جنوب السودان فرصة لتعويض سنوات الحرب الاهلية والتاسيس القومي وادراك الهوية، فاتفاقية اديس ابابا احدثت دعم سياسي داخلي ودولي واقليمي للقوى الداعمة للحكم وفي ذات الوقت اضعفت المعارضة واظهرت خطل تصوراتها، فسنوات الاتفاقية تعتبر سنوات الامل التي انجزت فيها مهام ضخمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات في كل من الشمال والجنوب. اعتمد تدخل الجيش الثاني على نخبة التكنوقراط طوال حقبة السبعينات ساهمت في التخطيط وتطوير بناء الدولة

أثر التدخل الثاني للجيش على بناء الدولة

إن التوجه الفكري الاستراتجي لتدخل الجيش بقيادة تنظيم الضباط الاحرار في 25 مايو 1969م لإدارة السياسية السودانية[1]، قام على نقطة مركزية تتصل بإنهاء الحرب الاهلية في جنوب السودان وبناء نظام جديد، بإعتبار أن السلام وإنهاء الحرب المدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الشمال والجنوب وبناء الوحدة الوطنية،

1 التنظيم العام لحركة الضباط الاحرار مسئولية لجنة من الضباط في الخرطوم، في اكتوبر 1968 م، اجتمع نحو عشرين من اعضاء التنظيم لمناقشة استراتيجية الحركة المستقبلية، وكان رأي غالبية المشاركين في هذا الاجتماع السعي للاستلاء على السلطة (اي اتخذ قرار الاستياء على السلطة) ، اما الاقلية التي عارضت هذا الاتجاه فقد كانت من الضباط وثقي الصلة بالحزب الشيوعي، وتم التوصل إلى اتفاق ترسم بموجبه الخطط للانقلاب ولكن لايتم التنفيذ الا بعد التمحيص في وقت لاحق . تيم نبلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع ، 2019، ص 231 .

فمشكلة الحرب الاهلية في الجنوب جوهرها تعنت الحركة السياسية لمطالب الجنوب بالفدرالية، فقد رفضت الاحزاب الشمالية في الديمقراطية الأولى (1953 – 1958م) مطلب النظام الفدرالي الذي كان شرط التصويت على الاستقلال من داخل البرلمان في ديسمبر 1955م من قبل القوى السياسية الجنوبية، والحكومة العسكرية الأولى (1958 – 1964م) قد إنتهجت نهجا أمنيا عسكريا يفرض الاسلمة والتعريب على الجنوب مما فاقم الازمة في الجنوب، و قاد لظهور حركة الانيانيا ودعوتها للانفصال التي لم تكن مفاجئة، ففي الديمقراطية الثانية (1964 – 1969م) عقد مؤتمر المائدة المستديرة بمبادرة من حزب سانو، تبنت حكومة سر الختم الخليفة فكرة المؤتمر الذي عقد في اجواء التحضير للانتخابات في ابريل 1965م، فرفضت الاحزاب الشمالية فكرة النظام الفدرالي لمعالجة التباين الاثني والثقافي والاقتصادي والديني بين الشمال والجنوب، فما إقترحته الحركة السياسية الشمالية تحويل بعض سلطات الحكومة المركزية الى كل مديريات الجنوب الثلاث، وهو نظام لا يختلف عن نظام الحكم المحلي المطبق انئذ في المديريات الشمالية، فخرج مؤتمر المائدة المستديرة بلجنة الاثني عشر[1] التي فشلت في الاتفاق على مطلب الجنوب أن يكون اقليما واحدا وطريقة تعين الجهاز التنفيذي – بالانتخاب كما طالب الجنوبيون فرفضت الاحزاب الشمالية، كما رفضت الحركة السياسية الشمالية مطلب الجنوبيين بإنشاء وحدة حرس محلية للمساعدة في حفظ الأمن، فاصرار الحركة السياسية على مركزية الدولة السودانية، جعل حكومات الائتلاف في الديمقراطية تنتهج طريق الحسم العسكري الذي يدفع تكاليفه الجيش والاقتصاد الوطني مما عطل اي امل في التنمية .

التدخل العسكري الثاني للجيش جاء بشعار التنمية الاقتصادية الاجتماعية، فارتبط هذا الشعار في الفترة الاولى، بالتصورات الفكرية الاشتراكية ونقل تجارب الاصلاح الزراعي وسيطرت الدولة على الاقتصاد ونظام الحزب الواحد، وبعد خروج الشيوعيون بعد يوليو 1971م، بدأت مرحلة جديدة استطاع الحكم العسكري من حل القضايا الخلافية مع الجنوب، فجعلت اتفاقية أديس ابابا الجنوب اقليما يرأسه رئيس المجلس

1 تكونت لجنة الاثني عشر من ستة جنوبيين وستة شماليين، هم السادة بونا ملوال، اثوان داك، غردون أبيي، أندرو ويو، نيكانوارا أقوي، هليري أوشالا، ومحمد احمد المرضي، محمد داوود الخليفة، الفاتح عبود، حسن الترابي، محمد ابراهيم نقد، سيد عبد الله السيد . سليمان محمد أحمد سليمان، انفصال جنوب السودان : تعقيب على ادعاءات سياسيين وكتاب شماليين، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، ص 26.

التنفيذي الذي يعين بواسة رئيس الجمهورية بتوصية من مجلس الشعب الاقليمي، وارتضت الاتفاقية تكوين وحدة عسكرية مشتركة تسمى القيادة الجنوبية، فإتفاقية أديس أبابا عبدت الطريق لحركة الاستثمار والشركات الاقتصادية مع المجتمع الدولي، فإجتزبت راس المال الخليجي و التكنولوجية الغربية لتمويل مشروعات البنية التحتية من طرق وجسور وصناعات تحويلية في الغزل والنسيج والسكر .

استعان النظام العسكري الثاني بالخبراء الوطنيين من التكنوقراط، فاصدرت قوانين الاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار وجزب رؤوس الاموال لدعم البناء والتنمية والاعمار، فحدثت نقلة نوعية اقتصادية تحررت من التركيبة الاقتصادية الاجتماعية الموروثة من الحقبة الاستعمارية، فاندمج النظام المصرفي الوطني بالنظام المصرفي الاقليمي والعالمي، وتحررت التجارة وتخلى القطاع عن هيمنته بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجت بديلا للتوجهات الاشتراكية الاولى، فانتقل النظام التعليمي نقلات كمية وكيفية في اطار التعليم العام والتعليم الجامعي وفوق الجامعي، فكان التوسع الافقي والراسي في الخدمات التعليمية والصحية، فالخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية (1972 – 1977م) حركت بركة الواقع السوداني، فخطت الدولة خطوات في برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي بالتخطيط الاقتصادي الذي اعتمد على التكنوقراط، توسعت الدولة في مشروعات السكر والنسيج وأخذت تتطلع للشراكة مع العالم في اسثمار النفط والمعادن والغاز، ان الكلفة الاقتصادية لهذا التحولات صاحبتها كلفة سياسية في ظل الحرب الباردة التي دارت احدى معاركها في الشرق الاوسط وشرق افريقيا، وكما ان الصراع السياسي الداخلي تاثر الى ابعد مدى ممكن بالتوازنات الاقليمية المتصلة بمحور (طرابلس، عدن، اديس ابابا) المدعوم من المعسكر الشرقي في مواجه التغيرات الاستراتيجية التي شهدها الشرق الاوسط في اطار الشراكة طويلة المدى بين الخليج والولايات المتحدة الامريكية لاحداث التنمية، فالتصور توجيه التراكمات الراسمالية الضخمة الناتجة عن عائدات النفط بعد ارتفاع الاسعار في سبعينات القرن العشرين الى الاستثمار في الانتاج الغذائي لتحقيق الامن الغذائي، فكان السودان أحد نقاط الاستثمار الحيوية لهذا الفائض في راس المال الخليجي برؤيا تقوم على تكامل راس المال الخليجي والموارد الطبيعية السودانية والتكنولوجيا الغربية، لجعل السودان مركزا للموارد الزراعية للاقليم العربي، هذه

الرؤيا اثرت على صياغة الخطط والبرامج لصانع القرار السوداني الذي سمحت له اتفاقية اديس ابابا بمناخ مواتي للتحولا الاقتصادية الكبرى.

شهد قطاع الزراعة الآلية ارتفاع متسارعا في الرقعة المزروعة (ذرة وسمسم وقطن وغيرهم) من (مايقارب 2 مليون فدان) في عام 1969 الى (اكثر من ثلاث ملائين فدان) عام 1974م، ثم الى 9 مليون فدان عام 1984 م، فاصبحت هذه المشاريع تمتد في منطقة واسعة من منطقة القضارف شرقا حتى كردفان ودارفور غربا، مرورا بجنوب النيل الازرق والجزيرة والنيل الابيض، فهذا التوسع يعادل التوسع الذي حدث خلال الفترة 1969 – 1985م يعادل ستة أضعاف الذي حدث خلال الفترة منذ بداية الزراعية الآلية 1947م حتى عام 1969م، فهذا التوسع المتنامي والمتسارع في قطاع الرزاعية يؤشر الى التنمية الاقتصادية والبشرية، تطور اللاستثمار الراسمالي الداخلي واتساع رقعة الفئة الراسمالية وتوجية امكانياتها في الانتاج، لاسيما ان هذا القطاع يوفر فرص واسعة للنمو بسبب خصوبة الاراضي وانخفاض تكلفة الانتاج، فضلا عن القوانين المواكبة لتشجيع الاستثمار في مجالات تاجير الارض وتسهيلات الاقراض من البنك الزراعي ودعم الخدمات الانتاجية.

التطور الذي شهد قطاع الزراعة الآلية لم يواكبه ذات التطور في مشاريع الزراعة المروية في الجزيرة وامتداد المناقل والرهد والسوكي، فالقضية الجوهرية التي اقعدت بهذا القطاع بطء التغييرات في عمليات الانتاج ووسائل الانتاج وطبيعة الملكية والتدخل العميق للدولة، فالمشروعات لم تنشىء بافق انتاج راسمالي واسع بقدر ماهي مشاريع إنشئت للمحافظة على البنايت الاجتماعية والاقتصادية ، التردد في التغيرات البنيوية والهيكلية الاقتصادية التي تسمح باحداث نقلة، فالحفظات الحكومة في مجملها تحفظات سياسية من الاثار العميقة في التركيبة الاجتماعية مما يحدث رفد للمواقف المعارضة التي تجد الدعم والاسناد من رؤيا فكرية سياسية تقوم على سيطرت الدولة للانتاج، تواكب ذلك من اشتداد اثار عمليات التنمية التي بدأت من اتفاقية اديس ابابا.

استطاع النظام العسكري الثاني بعد تراجعه عن التصوات الاشتراكية الشيوعية والقومية العربية، ان يتراجع عن سياساته الاولى التي قامت على التاميم والمصادرة

والتوسع في ملكية الدولة، فالترجع نتج عنه تحول نحو الانفتاح الاقتصادي[1]، بذلك تدفقت رؤوس المال الاجنبية، فمصنع سكر كنانة واستثمارات شركة شيفرون في التنقيب واستخراج البترول، تعتبر اهم الشراكات مع راس المال الاجنبي في فترة السبعينات وبداية الثمانينات. مشروع سكر كنانة شراكة سودانية سعودية كويتة مع شركات غربية، نموذج لفكرة تكامل راس المال الخليجي والموارد الطبيعية السودانية والتكنولوجيا الغربية، استطاع المشروع ان يوفر فرص عمل لقطاع واسع من القوى البشرية السودانية، وساهم في حل قضية استيراد السكر كما وفر سلعة راسمالية تنافسية تدخل في الاسواق العالمية .

ان القفزة في التوجهات الاقتصادية للنظام العسكري الثاني انتقاله الى اتجاه النمو الرسمالي، جعلته في ارتباط بالتوجهات العالمية للراسمالية في تحريك الموارد الطبيعية، فحظيت شركة شيفرون العاملة في استخراج النفط بالامتياز[2] و العمل في مساحة واسعة من السودان، فقامت الشركة بخطوات كبرى لو لا انفجار الحرب الاهلية في جنوب السودان عام 1983 م التي اوقفت عمليات التنقيب في النفط، فالحرب الاهلية لاتنفصل عن تحول فكري في توجهات الحكم العسكري الثاني، بدأ التحول بالمصالحة الوطنية مع احزاب الجبهة الوطنية (الامة والاتحاد الديمقراطي، والاخوان المسلمين) عام 1977م، فاخذت تحدث تغيرات في هياكل وقواعد النظام، فعاد النظام تدريجيا في احداث تغيرات نحو الدستور الاسلامي، والغاء اتفاقية اديس ابابا، فالتوجهات الفكرية الارضائية قادت في المدى الاستراتيجي للتراجع عن دستور 1973م واعلان تطبيق الشريعة الاسلامية في سبتمبر 1983م. التحول الاستراتيجي في توجهات النظام قاد الى تبدل في حلفاءه وشركائه، كما ان التحول كان قفزة خارج

1 قادت سياسة الانفتاح الاقتصادي لتجميد المشروعات الجديدة، فحدث تحول في البنية الاجتماعية وزاد الانقسام الطبقي، وزارد التفاوت في مستوى النمو الاقتصادي بين الاقاليم وبين المناطق الحضرية والريفية، واتسعت الهجرة الخارجية إلى البلدان البترولية العربية، والهجرة الداخلية حيث ارتفعت نسبة سكان المدن والمراكز الحضرية الى 35% من مجموع السكان نصفهم في العاصمة. محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، الطبعة الاولى، الخرطوم: دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2019 م، ص 25 .

2 شركة شيفرون احدى الشركات الامريكية العاملة في مجال استخراج النفط، استفادت الشركة من العلاقات السودانية الامريكية المتطورة، فمنحت امتياز يغطي 20% من مساحة السودان الكلية، مما يعطيها القدرة في التحكم في عمليات التنقيب والانتاج، وتخصيص 30% منها لتغطية نفقات الشركة في عمليات التنقيب . نصيب حكومة السودان 49 % ونصيب الشركة 51% . محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2019 م، ص 22 .

الصراع الدولي في المنطقة، فالسودان محاط بدولتين ليبيا واثيوبيا حلفاء للمعسكر الشرقي يهمهم تحيد السودان اوتغيير النظام فيه النظام فيه، فقد ساعدت ليبيا حركة سبتمبر 1976م التي قادتها الجبهة الوطنية حتى سيطرت على الخرطوم لمدة ثلاث ايام وبفضل الوضع في جوبا استطاع حكومة الخرطوم ان تدحر الحركة التي اطلق عليها النظام العسكري الثاني حركة المرتزقة، فسقوط نظام (مايو) يعود في الاساس للارتباك الاستراتيجي في توجاته الفكرية المتناقضة مع طبيعة النظام الذي انشئه منذ 1973م.

الازمة الاقتصادية السياسية لنظام وانتفاضة أبريل 1985م

إن الإرتباك الفكري الاستراتيجي في توجهات النظام العسكري الثاني[1]، بعد المصالحة مع أحزاب الجبهة الوطنية 1977 م (الامة والاتحادي الديمقراطي والاخوان المسلمين) مردها لطبيعة النظام الذي يتسم بالتناقض والمحافظة والبطء والتردد، فأفقدته القوى الداخلية والخارجية التي إستند عليها في العشر سنوات الاولى، النظام في الفترة (1972 -1974 م) إستكمل بناء أسسه الدستورية والتشريعية والقانونية المتناقضة مع طبيعة توجهات النظام الاستراتيجية الفكرية، فتضخم وترهل جهاز الدولة فاصبح يعتمد في الاداء السياسي على الدوره الامني، فالهياكل السياسية لم تعد تواكب سياسة الانفتاح الاقتصادي، فالقوى الاجتماعية التي كانت داعمه له، صارت تعاني شظف العيش بسبب المصاعب التي واجهت الاقتصاد السوداني في مطلع الثمانينات من

1 شهد السياسة الخارجية في الفترة (1969 – 1971 م) اتجاه نحو دول الجوار والاقطار الشيوعية في اطار سياسة ما سمى بسياسة التحرر من التبعية الغربية اقتصاديا. في الفترة (1972 – 1980 م) اتجه النظام للتعامل مع الدول الغربية، فاصبح اجتزاب راس المال هم الحكومة الاقتصادي الاول، في الفترة (1981 – 1985 م) اتبع النظام في الجانب الاقتصادي توجيهات صندق النقد الدولي والبناك الدولي . تيم بلوك، صراع السلطة والثروة في السودان - منذ الاستقلال الى الانتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2019 م، ص 236.

القرن العشرين[1]، واتسعت مواقف المعارضة والقطيعة مع النظام[2]، فالقوى المستفيدة من وجود النظام، أخذت تتطلع لتغيرات سياسية تنحو ناحية التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية، اما الحلفاء الدوليين و الاقليمين في الولايات المتحد والغرب الاوربي و الخليج، شعروا بالنزعاج على مصالحهم من تقاربه مع ايران بعد الثورة الاسلامية (1979م)، فتراجع دعمهم المطلق له ولم يبق للنظام الا البنك الدولي ونادي باريس بشروطهما القاسية ومطوباتهما المؤلمة، كما ان النظام لم يكسب محيطه الاقليمي المعادي له (اثيوبيا وليبيا وغيرهما) فالمصالحة لم تكن نتيجة تصور فكري استراتيجي في اصلاح النظام والارتقاء به، بل جاءت كانفعال عاطفي او رغبات خاصة بالرئيس وحلول ترقيعية من دائرة التكنوقراط المحيطة به التي استشعر خطر المصالحة في تغيير تركيبة النظام، فتصاعدت وتائر المعارضة الجماهيرية المتنامية (النقابات والطلاب والاحزاب) بسبب الازمة الاقتصادية، فبدت المصالحة الوطنية في 7 يوليو 1977م كاختراق منهجي للنظام واستدراج استراتيجي للتفكيك، واعادة إنتاج النظام القديم الذي اسقطه ما يو 1969م بعيوبه وتناقضاته وازماته المركبة، فالمصالحة ادخلت في العملية السياسية قوى لها فاعليتها وجماهيرها وتصورها للنظام السياسي الحاكم للبلاد فلم تدعم النظام واتخذت موقف المعارضة، فالقوى المتصالحة (حزب

---

1 المصاعب الاقتصادية التي التي واجهة الاقتصادي في مطلع ثمانينات القرن العشرين، الديون الباهظة التي بلغت ما يقارب 6 بليون دولار في بداية 1982 م وارتفعت الى تسعة بليون دولار في عام 1985 م، تاثر سداد الديون بالانتاج المتدني، فالنقد الاجنبي الذي يتم تحصيله عن طريق الصادرات يذهب لسداد فوائد الديون بحيث لايتبقى ما يلبي احتياجات الصناعة والزراعة وواردات البترول وقطع الغيار، وقد اثر ذلك على النتاج الزراعي والصناعي ومن ثم على الصادرات وعائدات النقد الاجنبي واختل ميزان المدفوعات بصورة حرجة وارتفعت نسبة التضخم الى 60 % سنويا وفقدت العملة الوطنية قيمتها بالتدريج وتدهور مستوى المعيشة بصورة حادة . تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان – منذ الاستقلال حتى النتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2019، ص 262 – 263

2 الانقلاب العسكري الثاني (1969 – 1985 م) ابتدر معارضته حزب الامة والاحزاب التاريخية باعتباره انقلابا شيوعيا ويساريا وله ارتباطات بالنظام المصري ، فقام النظام بقصف ودنوباي والجزيرة ابا بالمدافع والطائرات في مارس 1970 م، ثم تفكك التحالف اليساري الداعم النظام بخروج الشيوعيون الذين تعرضوا لاكبر عملية تصفية لحزبهم في تاريخهم بعد حركتهم الانقلابية في 19 يوليو 1971 م، بدأ صعود الغضب الجماهيري يتعالي منذ اغسطس 1973 م حيث بدأت التظاهرات الحاشدة ضد النظام، كما ان الجيش كان له مواقف ضد النظام ابرزها حركة 5سبتمبر 1975 م بقيادة المقدم حسن حسين والمقدم حامد فتح الله، بعد اقل من عام تحركت الجبهة الوطنية لاستلام السلطة بالعمل المسلح بقيادة العقيد محمد نور سعد في 2 يوليو 1976 م فاجهضت الحركة . شهدت الحركة الجماهيرية نهوضا في الفترة 1978 – 1984 م، التراجع التدريجي عن اتفاقية اديس ابا قاد الى مواقف معارضة من المثقفين والساسة الجنوبيين مما قاد الى اعتقالات واسعة وسط السياسين الجنوبيين في الفترة 1979 – 1983 م، وتوالت اضرابات العمال وتظاهرات الطلاب، فامتلات السجون بالمعتقلين السياسين في الفترة بين عامي 1983 – 1984 م . محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2019 م، ص 47 -58 .

الامة والاخوان المسلمون) تختلف عن النظام في المنظور الفكري الاستراتيجي وفي بناء الدولة وطبيعتها ووظيفتها، لذلك لم تكن اضافة لايجاد حلول لازمة النظام بل اضافة ازمة على ازماته بالضغط لتغيير توجهات النظام، فالوقائع اكدت انها ساهمت في تعقيد الازمة باحتفاظها بالموقف المعارض، مما سهل سقوط النظام بفعل احتجاجات الغلاء في مارس 1985، التي تحولت لانتفاضة شعبية بلغت ذروتها في 6 ابريل 1985م

ان ازمة نظام الحكم العسكري الثاني جوهرها تآكل سنده الجماهيري، فلم يفكر في الانفتاح تجاه الشعب باجراءات تتجاوز نظام الحزب الواحد، وخطوات اكثر جرئة اكثر من الاصلاح المالي 1978م وبرنامج الانعاش الاقتصادي 1981م، فقد اختار الحلول السهلة التي تزيد الاعباء على الجماهير الشعبية، لذلك تصاعدت المعارضة بل فجرت الغضب الشعبي، عندما قام النظام بالاجراءات الاقتصادية في مارس 1985 م الممثلة في رفع الدعم عن سلعتي السكر والبترول، ان معالجات النظام للازمة السياسية الاقتصادية الاجتماعية تجاهلت الاسباب الجوهرية، فأثر المراوحة والتردد والبط في مواجهتها، فالتركيبة المتناقضة للنظام والمزاوجة بين اقتصاد السوق وراسمالية الدولة والحزب الواحد في السياسة، فالنظام كان يحتاج مشروع تمنوي جديد كما حرر الاقتصاد يحرر السياسة ويتوسع في القطاع الخاص، فتردد النظام في السير كليا في مسار اقتصاد السوق الحر والتخلص من نزعاته الاشتراكية، فلم يستفد من وصفات البنك الدولي ونادي باريس باحداث تحولات هيكلية وبنيوية[1] فالسياسات التي اقدم النظام على انفاذها تخرج قطاعات واسعة من العملية الانتاجية دون بدائل مما يوسع الهجرة الداخلية والخارجية، فالحقيقة الموضوعية تؤكد ان التوجهات الفكرية الاستراتيجية للنظام لم تعد مواكبة للتغيرات التي قام بها النظام منذ 1973 م، فاصيب النظام بالترهل واتسمت تدابيره بالتردد وسياساته بالمحافظة والتقليدية، فالواقع الذي خلقه النظام كان يتحرك بعجلة تغيير متسارعة لا تحتمل طبيعة النظام التي شاخت.

بعد اتفاقية اديس ابابا، في مناخ التفائل والانفتاح الدولي والاقليمي الذي وجده النظام، شرع النظام دستور 1973م الذي اوجد مؤسسة تشريعية مركزية (مجلس الشعب القومي) ومؤسسة تشريعية للاقليم الجنوبي، وصاغ القوانين التي تسمح بالاستثمار

1 جاء في خطاب الموازنة 84 – 1985 م الذي القاه وزير المالية (... لايعقل ان تطلب دعما يقارب 2 مليار دولار من مجموعة نادي باريس، دون اقتناع هذه المجموعة وموافقتها على السياسات المالية والاقتصادية..).

واقتصاد السوق الحر، وقوانين المؤسسات العسكرية والشرطية والامنية، كما خلق إطار سياسي جامع (الاتحاد الاشتراكي السوداني)[1] الذي استوعب صدمة الخروج الولي من التوجهات الايديولوجية الاشتراكية، فترهل الاتحاد الاشتراكي ولم يعد يعبر عن القوي الاجتماعية المستفيدة والداعمة للنظام لا من حيث لتوجهات الفكرية ولا السلوك الاقتصادي ، كما تجربة التنظيم الواحد لم تعد تناسب طبيعة النظام الراسمالي القائم اصلا على الحرية الاقتصادية والسياسية ، فعلى مستوى الاقليم اثرت التجربة المصرية الانفتاح الاقتصادي والسياسي وتنظيم الاحزاب في عهد الرئيس انور السادات، فالبنيات السياسية والتشريعية فقدت دورها الوظيفي ولم تعد تناسب حركت تطور النظام ، فظهرت الاثار الاقتصادية لسياسات السوق الحر على السواد الاعظم، فبرزت ازمة سياسية اقتصادية خانقة تحيط بالنظام، جوهرها ازمة بنوية تتمثل في التناقض بين البنيات والتوجهات الفكرية، فالنظام ينتهج سياسات الاقتصاد السوق الحر ويقود هيكل دولته الاقتصادي القطاع العام (مركزية الدولة في السياسات الاقتصادية) و المجال السياسي يقوم النظام على الحزب الواحد المركزي، يعتمد في ادارة الدولة على نخبة من التكنوقراط[2]، فطبيعة النظام الاقتصادية السياسية الاجتماعية تقود بشكل حتمي الى الاختناقات الاقتصادية وشح الموارد، فسوء التخطيط عطل اكمال المشاريع الجديدة وقلل من فعالية المشاريع التي انجزت فعلا، فلم يكن ضعف التخطيط عائدا الى سوء الادارة فحسب فقد لعب الفساد دورا رئيسيا فقد كانت بعض المشاريع تنفذ لان لبعض المسئولين فوائد مالية من ورائها وليس لقيمتها الاقتصادية الحقيقية،

---

1 الاتحاد الاشتراكي الحزب الحاكم الذي انشئه النظام المايوي بعد تصفية تحالفه مع الشيوعين في 19 يوليو 1971 م والانفتاح على التجارب العربية الافريقية، فالاتحاد الاشتراكي نسخه من التجربة المصرية الناصرية، فاصبح الاتحاد الاشتراكي التنظيم الحاكم والوعاء الجامع الذي يشرف على الاداء الحكومي وعلى النقابات والتنظيمات الجماهيرية للمرأة والشباب، فالاتحاد الاشتراكي حزب الحكومة الذي صمم لخدمة توجهاتها السياسية والفكرية، اكتسب اهميته باعتباره ذراع النظام الذي يفترض ان الديناميكية السياسية لمنظمات الجماهيرية.. تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان – منذ الاستقلال حتى النتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2019، ص 254 .

2 الوزراء الذين تقلدوا مناصبهم في العام 1972 والاعوام التي تلتها، ويوصفوا بانهم تكنوقراط، على نحو وزير الحكم المحلي جعفر بخيت، وزير الخارجية منصور خالد، ووزير المالية ابراهيم منعم منصور، ووزير المواصلات بشير عبادي، وزير الخدمة العامة والاصلاح الاداري عبد الرحمن عبد الله، ووزير الزراعة وديع حبشي . فحل التكنوقراط محل السياسين، فالتكنوقراط يميلون لتحسين العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والقطيعة النهائية مع الشرق السوفيتي . تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان – منذ الاستقلال حتى النتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2019، ص 248 .

وقوض الفساد المشاريع الزراعية والصناعية التي كانت موجودة من قبل، فتعاظمت الازمة الاقتصادية السياسية الاجتماعية .

فشل النظام الذي اقامه التدخل العسكري الثاني، في استيعاب طبيعة الازمة التي يواجهها، فقد تهرب من التعامل مع اسبابها الموضوعية، فلم يكن بمقدوره كنظام مغلق ان يقوم بتهيئة البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لتتناسب مع خياراته الفكرية الاستراتيجية الممثله بالمضي لاخر الشوط في خيار التطور الراسمالي واقتصاد السوق الحر، فالنظام افتقر للرؤيا الاستراتيجية والاهداف، فصاب النظام التكلس بالعجز والمحافظة على القديم والتردد في استيعاب الجديد، فحاول النظام العودة لفكرة الدستور الاسلامي[1] لا حتواء المعارضة المتنامية جراء السياسات الاقتصادية المرهق للشعب دون بدائل موضوعية عقلانية، فتفجرت الحرب الاهلية في الجنوب للمرة الثانية 1983م بسبب التراجع عن اتفاقية اديس ابابا وتقويضها، فزادت قوانين سبتمبر 1983 م اشتعالها، وعمقتها اجراءات تعديل الدستور فاصبحت مشاعر الجنوبيين مناهضة للنظام وفقد فئة التكنوقراط، تصور النظام قدرته على السيطرة واستحالة الاستمرار في اقتصاد السوق الحر دون الحرية السياسية، فعجز النظام عن توفيق اوضاعه الداخلية، فهذا العجز الفكري الاستراتيجي، حال دون اقتراح بدائل عقلانية للازمة الاقتصادية السياسية التي ظلت في تعقيد مستمر، وسمحت لوحدة المعارضة والاجتماع على اسقاطه وتفكيكه، فجر الغضب الشعبي الاوضاع بعد الاجراءات الاقتصادية في مارس 1985م، فخرجت المظاهرات وعم الغضب الشعبي وتكون التجمع النقابي والتجمع الحزبي، فظهر متغيير جديد بتدخل القائد العام (محمد حسن سوار الذهب) في 6 ابريل 1985م يعلن نهاية النظام وبداية مرحلة انتقالية لمدة عام تجرى فيها انتخابات يقوم الجيش بتسليم السلطة لحكومة منتخبة، فكون مجلس عسكري يقوم بمهام السيادة بموجب دستور 1956م المعدل 1965م فاجري التعديل 1985م، وكون التجمع الوطني الديمقراطي (تجمع الاحزاب والنقابات) حكومة انتقالية بقيادة دكتور الجزولي دفع الله نقيب الاطباء اعضاءها من التكنوقر.

---

1 اعلن في سبتمبر 1983 م تشريعات ذات مرجعيات دينية، عرفت بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية، ففي يونيو 1984 م قدم علي عثمان محمد طه رائد مجلس الشعب القومي، تعديلا لدستور 1973 م تمنح رئاسة الجمهورية سلطات مطلقة بل تمنحه رئاسة الجمهورية مدى الحياة، فوجدت التعديلات معارضة من الجنوبيين والتكنوقراط والقوى الداعمة للنظام (المايويين)، فدارت معركة تعديل الدستور بين الاخوان المسلمين ومراكز القوى الاخرى في النظام مما قاد الى محاكمة واعدام محمود محمد طه . محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، الطبعة الاولى، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2019 م، ص 58 – 59.

الفصـل الرابـــع
الفكر السياسي السوداني
(1985 – 2019م)

البــاب الأول:

- الفكر السياسي السوداني في الديمقراطية الثالثة(1985– 1989م).
- المدخل
- طبيعة الفكر السياسي السوداني في الديمقرطية الثالثة.
- انتخابات أبريل 1986م وغياب الرؤية لبناء الدولة واحتدام الصراع االسياسي
- تفاقم الأزمة السياسية وتعمق الصراع الفكري والسياسي وانهيار النظام الديمقراطي.

البــاب الثانـي:

- التدخل الثالث للجيش لإدارة السياسة السودانية (1989 – 2019 م).
- المدخل
- الرؤية الفكرية السياسية لتدخل الجيش في عام 1989م
- الفكر السياسي لنظام الانقاذ وبناء الدولة السودانية
- الأزمة السياسية والاقتصادية لنظام الانقاذ وانتفاضة 11 أبريل 2019م.

الفـصل الرابــع
الفكر السياسي السوداني (1985 – 2019)

البــاب الأول
الفكر السياسي السوداني الديمقراطية الثالثة (1985 – 1989م)

الـمدخـــل:

تضافرت عدة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية في مطلع ثمانينيات القرن العشرين في السودان، أدت إلى التراجع الممرحل عن اتفاقية اديس ابابا و إندلاع الحرب الاهلية الثانية في جنوب السودان[1]، فتهالك النظام الذي نشأ عن التدخل العسكري الثاني (1969 – 1985 م) وظل في حالة ارتباك فكري وعدم استقرار في منظوره الايديولوجي، فقد أطلت الأزمة الاقتصادية بوجوهها المتعددة من ديون خارجية، وارتفاع مؤشرات التضخم والاختلال الحاد في الميزان التجاري، فتبعثر المدخرات من العملات الصعبة فعجزت الدولة عن سداد ديونها، صاحب كل ذلك ضعف الصرف على التنمية في الاقاليم، وندرة السلع الضرورية والغلاء الطاحن وسيادة اقتصاد الحرب، فتوقف العمل في قناة جونقلي وتراجعت شركة شريفرون عن استخراج البترول، نتيجة لتدهور الاوضاع الامنية في جنوب السودان، بذلك تبدد أمل ان يدخل البترول في دورة الاقتصاد السوداني ويخرجه من حالة الانهيار الكلي المتسارع، تزامنت الازمة

1 واقع الاقتصاد السوداني المتدهور في ثمانينات القرن العشرين، انعكس على جنوب السودان، فتمزقت الحكومة الاقليمية بسبب توقف التنمية والاحوال المعيشية، فأثرت على مصداقية المؤسسات القائمة، وظهر تقسيم الاقليم لثلاث اقاليم كتراجع عن اتفاقية اديس ابابا 1972 م، بدأت مؤشرات الحرب الاهلية في يناير 1983 م حيث هاجم منشقون مدينة اويل، وفي فبرائر تمردت الكتيبة 105 في بور ثم تمرد الكتيبة 104 بيبور وايود، فتاسست الحركة الشعبية لتحرير السودان مايو 1983 م، واكتسبت المقاومة في جنوب السودان شكلا رسميا، وبحلول 1984 م بد كما لو ان اغلب المساحة شرق النيل الابيض في الجنوب تحت سيطرت الحركة الشعبية او عرضة لهجماتها . تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان – منذ الاستقلال الى الانتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات لنشر والطباعة والتوزيع، 2019 م، ص 265 .

الاقتصادية مع كارثة الجفاف والتصحر الذي ضرب السودان في عام 1984 و1985م، فكشف ضعف واهمال البنيات التحتية في الاقاليم والاستعداد للازمات والكوارث، فالاقليم لم تكن في وضع يمكنها من مواجهة اي كارثة طبيعية لاسيما وان الاقتصاد السوداني يعاني من حالة انهيار شبه تام، ومثقل بإجراءات مارس 1985م الاقتصادية التي خفضت سعر صرف العملة الوطنية بنسبة 150%، ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الضرورية، فتدهورت الاوضاع المعيشية للغالبية العظمي من السودانيين فعم السخط العام، فاصبحت ثورة الجياع قاب قوسين او ادني.

وفي 26 مارس 1985م خرجت المظاهرات من جامعة ام درمان الاسلامية ضد الغلاء اعقبها في اليوم التالي خروج طلاب جامعة القاهرة الفرع ومعهد الكليات التكنولوجية، وزادت المظاهرات وعمت شوارع العاصمة وبعض المدن الرئيسية، جاءت المظاهرات تعبير عن رفض لزيادة اسعار الخبر والسكر، والسخط المتراكم لسياسات النظام الاقتصادية والقبضة الامنية، فتطورت المظاهرات لموقف شعبي يسعى للتغيير السياسي بعد ان انضمت النقابات والاحزاب للمظاهرات، فاتجهت الاحزاب السياسية والنقابات المهنية لتنظيم وتطوير المعارضة واسقاط النظام، فتكون التجمع النقابي[1] والتجمع الوطني الديمقراطي[2]، وصيغ ميثاق سياسي يرسم الخطوط الرئيسة للمرحلة الانتقالية بعد اسقاط النظام وتكوين حكومة ذات مهام محددة تنتهي بالنتخابات البرلمانية، ففي اليوم السادس من ابريل 1985م اعلن

1 اعلن عن التجمع النقابي في بيان حول اعدام الاستاذ محمود محمد طه زعيم الحزب الجمهوري، ووقعت على البيان 18 نقابة منها اساتذة جامعة الخرطوم، نقابة المحامين، والمصارف وغيرها ... يوم 29 مارس 1985 اعلنت نقابة الاطباء ونقابة المحامين وقوفها الى جانب النتفاضة، ابتدرت نقابة الاطباء الاضراب لمدة يومين وفي 30 مددت نقابة الاطباء الاضراب ليومين اخرين. انضمت اكثر من 30 نقابة عامة لدعوة العصيان المدني والاضراب السياسي في 3 ابريل 1985 م. محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان – دراسة توثيقية، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، ص 67 – 75.

2 التجمع الديمقراطي ضم الاحزاب والنقابات، مواقف الاحزاب موقف حزب الامة الذي اعلنه السيد الصادق المهدي في خطبة الجمعة في مسجد ودنوباوي 4 ابريل، الحزب الاتحادي الديمقراطي في اول ابريل دعا لاسقاط النظام، في 30 مارس اصدر الحزب الشيوعي بيان يدعم الانتفاضة، كما اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي يدعو لدعم الاضراب السياسي والعصيان المدني، ودعا التجمع الديمقراطي للاضراب السياسي والعصيان المدني . محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان – دراسة توثيقية، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، ص 67 – 75.

الفريق محمد حسن سوار الذهب ان انحياز القوات المسلحة[1]، بنهاية النظام في 6 ابريل بدأت الديمقراطية الثالثة وعادت بتناقض ايديولوجي المركز والاقاليم كان التعبير عنه في العودة للحرب الاهلية بين المركز والجنوب، فاذا كانت الديمقراطية الثانية بدأت بانتفاضة اكتوبر 1964م فالديمقراطية الثالثة بدأت بانتفاضة 6 ابريل 1985، فوجه الشبه بين الانتفاضين الاحتجات الشعبية العامة التي فجرها حدث صادم[2]، والدور الرئيسي للنقابات في اعلان الاضراب السياسي والعصيان المدني في الانتفاضة الاولى والثانية، ونقاط الاختلاف تبرز في دور القوات المسلحة ففي انتفاضة اكتوبر 1964م تحركت قوى من الجيش وحاصرت القصر وفرضت على المجلس الاعلى للقوات المسلحة الحاكم الاستجابة لمطالب الشعب، اما في 6 ابريل 1985م جاءت المبادرة والمبادءة من قيادة القوات المسلحة واعلنت الانحياز لمطالب الشعب وبدأت في التدابير الانتقالية، فالسبب في اختلاف تدخل القوات المسلحة لانهاء الحالة الاستثنائية، ان نظام نوفمبر 1958م ظل عسكريا محضا احتفظ بصفته العسكرية، فكانت قيادة النظام هي قيادة الجيش وكانت خطواتها في بناء المؤسسات الدستورية والقانونية والسياسية بطيئة ومحافظة لم تجتهد في خلق الشروط الموضوعية والذاتية المتناغضة مع النمو الديمقراطي، اما نظام 25 مايو فقد ابتدع بنيات قادرة على القولبة السلطوية والتناقض مع الديمقراطية البرلمانية، فاكمل مؤسساته الدستورية والتشريعية والقانونية، واستعان بنخب مدنية في بناء مؤسساته، فقد شرع دستور 1973م الذي انهى دور مجلس قيادة الثورة وبالتالي القوات المسلحة فاصبحت الدولة جمهورية رئاسية، فاحتفظ بذلك النظام بشيء من الاستقرار السياسي

1 اعلن وزير الدفاع والقائد العام الفريق سوار الذهب في 6 ابريل 1985 م من راديو ام درمان : « ان القوات المسلحة حقنا للدماء وحفاظا على استقلال الوطن ووحدة اراضيه، قد قررت بالإجماع أن تقف إلى جانب الشعب واختياره، وأن تستجيب لرغباته بالإستلاء على السلطة ونقلها للشعب عبر فترة انتقالية محددة « . وأعقب ذلك الإعلان عن الاطاحة بالرئيس وإعفاء نوابه ومساعديه ومستشاريه ووزرائه وتعطيل الدستور وإعلان حالة الطواري وإغلاق الحدود ووضع السلطة في أيدي مجلس عسكري انتقالي . تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان – منذ الاستقلال الى الانتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات لنشر والطباعة والتوزيع، 2019 م، ص 266.

2 الحدث الصادم في الانتفاضة الاولى اطلاق الرصاص في ندوة سياسية 21 اكتوبر 1964 م في حرم جامعة الخرطوم ومقتل احمد القرشي طه وجرح بعض الطلاب، قاد الى ان قدم استاذة الجامعة استقالاتهم واخذت النقابات تتضامن وتفجر الشارع ولم يهدأ الا بإسقاط النظام . الحدث الصادم اجراءات مارس 1985 م الاقتصادية التي تجاوزت كل القدرة للشرائح الضعيفة، فكانت اعلان عن ثورة الجياع، تحركت النقابات والاحزاب فقدمت مطالب سياسية لصياغة النظام السياسي على اسس الديمقراطية البرلمانية والعودة لدستور 1956 م المعدل 1964 م.

والاقتصادي والصفة المدنية، ثم اخذ يفقد ميزاته التفضيلية مع التراجع التدريجي لقدراته الابداعية في ملامست تطلعات الشعب واستمرار داينامكية مشروعه السياسي، فتداعت اتفاقية اديس أبابا وساد الركود في هياكل الدولة والنظام السياسي، وتفشت اللامبالاة والفساد كنتيجة مباشرة عن ضعف الشعور بالمسئولية بسبب إنعدام المشاركة السياسية، فسقطت براهين النظام على صحة المعادلة التي سوقها للتنازل عن الديمقراطية والحريات مقابل التنمية الاقتصادية والاستقرار، فتلاحق الازمات وتراجع المستوى المعيشي في كافة أنحاء البلاد، وتبددت الانجازات السياسية عندما عاد الجنوب للحرب الاهلية في مايو 1983م، فاتسعت الهجرة الداخلية من الارياف للمناطق الحضرية ومن مناطق الحرب الى مناطق الهدوء النسبي، فانتقلت المبادرة السياسية والفكرية في مؤسسات النظام من التكنوقراط الذي خطط لتطور النظام بعد القطيعة مع النخبة اليسارية المنظمة (الشيوعيون) – الى نخب جديدة تختفي وراء الحداثة الظاهرية وتحمل عقليات تقليدية منشدة للمصادر الاولية (المناطقية والقبلية والدينية)، فارتفع صوت الاقاليم «الهامش» لانهاء هيمنة المركز (العاصمة)، وهتفت الاحزاب بعودة الديمقراطية باعتبارها الطريق الاطول للبناء والاعمار والتنمية لكنه الأمن والأسلم .

طبيعة الفكر السياسي السوداني في الديمقرطية الثالثة

انهت انتفاضة 6 ابريل 1985م نظام مايو، بتدخل القوات المسلحة وانحيازها الايجابي للشعب تقديرا لدورها في صيانة الامن القومي في ظل الظروف الاستثنائية، فتدخل القوات المسلحة لانهاء حكم مايو حمل سمات العمل الوقائي، من تلافي اي انقسام محتمل للقوات المسلحة لا سيما وان احتجاجات الشارع بلغت درجة يصعب السيطرة عليها، فالتدخل يحمل ملامح الحفاظ على الامن القومي بعد ان اجتمعت

القوى السياسية على ميثاق التجمع الوطني لانقاذ البلاد[1]، فاصبح التجمع الوطني اطارا عاما للقوى السياسية والنقابية . توالت بيانات القيادة العامة للقوات المسلحة فتشكل مجلس عسكري انتقالي، وحل جهاز الامن، ودخلت القوى الحزبية والنقابية في سلسلة من الاجتماعات مع القيادة العسكرية لتشكيل الحكومة الانتقالية[2]، اعلن الجيش عن تكوين مجلس عسكري انتقالي من قيادات الوحدات العسكرية في العاصمة ليقوم بمهام السيادة والتشريع، واقترح تكوين مجلس الوزراء من عناصر مستقلة، وترشيح اسماء محددة يتم اختيار مجلس الوزراء من بينها.

النظام الانتقالي الذي تشكل من مجلس عسكري انتقالي يقوم بمهام السيادة والتشريع، ومجلس وزراء انتقالي يتكون من التكنوقراط وبعض الوجوه النقابية، فمهام النظام الانتقالي تحددت في الميثاق الوطني للانتفاضة، ايقاف الحرب في الجنوب وتحقيق الاستقرار والسلام، انتخاب جمعية تاسيسية وتسليم السلطة لممثلي الشعب بعد عام واحد، فميثاق الانتفاضة جعل الاطار الدستوري للفترة الانتقالية دستور السودان المؤقت لسنة 1956م المعدل 1964 م مع مراعاة الاهداف الواردة في الميثاق والحكم الذاتي الاقليمي للجنوب والحكم اللامركزي للاقليم الشمالية، ففي 21 اغسطس اعلن عن دستور السودان الانتقالي لسنة 1985م وذلك في بيان صادر من اجتماع مشترك للمجلس العسكري ومجلس الوزراء، فوضع الدستور سلطة التشريع في ايدي المجلسين من خلال

1 ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي اشتمل على عدة بنود اهمها تكوين حكومة انتقالية لمدة ثلاث سنوات، اطارها الدستوري العودة لدستور السودان المؤقت 1956 م المعدل 1964 م، اقامت حكومة انتقالية تقوم بكفالة الحريات وسيادة حكم القانون، اطلاق حرية التعبير والتنظيم وتمثيل القوى الحديثة عن تنظيماتها الديمقراطية، حل قضية الجنوب، التصدي الحاسم والجاد للازمة الاقتصادية ونبذ الضغوط الخارجية بتعبئة الموارد الوطنية لمواجهة الغلاء والجفاف والمجاعة وشح المواد التموينية، اتباع سياسة خارجية متوازنة قائمة على مبادىء عدم الانحياز وسياسة حسن الجوار وتطوير العلاقات مع كافة الدول الشقيقة والصديقة ، اجراء انتخابات برلمانية تنتخب هيئة وطنية تقوم بكتابة الدستور وتنظيم الحياة الديمقراطية، تقويم مؤسسات الخدمة المدنية بازالة اثار مايو وتحيدها، التاكيد على الحكم اللامركزي . محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان – دراسة توثيقية، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، ص 67 – 75.

2 عقد اول لقاء في يوم الاحد 7 ابريل بمنزل سيد احمد الحسين المحامي بالخرطوم، شارك فيه عمر نور الدائم وصلاح عبد السلام الخليفة عن حزب الامة، سيد أحمد الحسين وإبراهيم حمد و محمد الحسن عبد الله يسن عن الحزب الاتحادي الديمقراطي، محجوب عثمان عن الحزب الشيوعي، تيسير مدثر عن حزب البعث، وامين مكي مدني عن التجمع النقابي، وتواصلت الاجتماعات والتحق بها الحبر يوسف نور الدائم وصادق عبد الله عبد الماجد. وانتدبت القيادة العامة اللواء عثمان عبد الله مدير العمليات والعميد احمد محمود. محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان – دراسة توثيقية، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، ص 87 – 88 .

صيغة ثنائية[1]، ان القوى الموقعة على ميثاق الفترة الانتقالية قد رحبت بدستور السودان الانتقالي لسنة 1985م لانه اكد على النظام الديمقراطي، والتزم بالقيد الزمني للفترة الانتقالية، وتقنين الحريات العامة وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء .

ان الفترة الانتقالية لم تعالج قضية الجنوب رغم الاتصالات التي بدأت من حكومة الجزولي دفع الله مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وقائدها جون قرنق، ففي 27 مايو 1985م كتب اللواء عثمان عبد الله وزير الدفاع رسالة الى قائد الحركة الشعبية جون قرنق[2]، أول رسالة من النظام الانتقالي لقيادة الحركة الشعبية جاءت من وزير الدفاع وليس من رئيس المجلس العسكري الانتقالي، فاللواء عثمان عبد الله في رسالته الى جون قرنق خاطبه فيها بكلمتي (صديقي جون)، لم تتناول الرسالة اي خطوط عريضة لخطط النظام الانتقالي تجاه الجنوب، فكانت الرسالة اشبه بالمبادرة الشخصية بدلا من تكون عرضا رسميا من الحكومة الجديدة، فاللقاء المقترح لا يتجاوز حدود الزمالة بين الرجلين.

ارسلت من الحكومة الانتقالية رسالة ثانية الى قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان من الجزولي دفع الله رئيس الوزراء في اول يونيو 1985م، فالرسالة الثانية قدمت تنوير عن تدخل الجيش في 6 ابريل 1985م ساهم في نجاح الانتفاضة، وقدمت الرسالة عرضا بالعودة الى اتفاقية أديس ابابا للحكم الذاتي عام 1972م. في نهاية الرسالة اوضح رئيس الوزراء الانتقالي، أنه مستعد لإرسال وفد لمقابلة الدكتور قرنق في اي مكان لبدء حوار جاد لانه ستكون مأساة إذا ضاعت هذه الظروف المواتية للحوار بسبب الظنون السابقة والمواقف الجامدة [3].

---

1 الصيغه الثنائية للتشريع التي عبر عنها البيان المشترك تعمل على النحو التالي، تصدر مشروعات القوانين من مجلس الوزراء الانتقالي، تحال الى المجلس العسكري ويوقع عليها رئيسه فتصبح قوانين نافذه، في حال اعتراض المجلس العسكري على مشروع قانون يعاد إلى مجلس الوزراء لاعادة مناقشته على ضوء مذكرة المجلس العسكري، في حال اصر مجلس الوزراء على قانونه يعرض المشروع على جلسة مشتركة، قانون الانتخابات تقرر مناقشته في جلسة مشتركة للمجلسين . محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان – دراسة توثيقية، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، ص 92 .

2 رسالة اللواء عثمان عبد الله الى الدكتور جون قرنق باللغة الانجلزية مضمنة في : John Garang , The Call for Democracy in Sudan (edited and introduced by Mansour Khalid ,kegan paul International , London, second edition 1992) page 84.

3 رسالة الدكتور الجزولي دفع الله الى الدكتور جون قرنق بالغة الانجليزية مضمنة في : John Garang , The Call for Democracy in Sudan (edited and introduced by Mansour Khalid ,kegan paul International , London, second edition 1992) page 85.

رد الدكتور جون قرنق على رسالة رئيس الوزراء، برسالة[1] تضمنت الطلب بتسليم المجلس العسكري صلاحياته الى المدنين الذين قادوا الانتفاضة على نظام نميري، كما طالب ان تلتزم الحكومة السودانية علنا بمناقشة مشكلة السودان وليس مشكلة جنوب السودان، في مؤتمر وطني جامع يناقش نظام الحكم في الخرطوم واقاليم السودان، واشترط الدكتور قرنق الاسجابة لمجموعة من المطالب قبل عقد هذا المؤتمر منها رفع حالة الطواري، والغاء قوانين سبتمبر، واتفاقيتي الدفاع المشترك مع مصر وليبيا، اكد ان الحركة مستعدة لحضور المؤتمر حال الاستجابة لشروطها. قام رئيس الوزراء الانتقالي الدكتور الجزولي دفع الله بالرد على رسالة الدكتور جون قرنق في 10 نوفمبر 1985 م، اوضح فيها ان المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء قد تم تشكيلهما باجماع من قوى الانتفاضة، وان النظام الانتقالي على استعداد للنظر في حالة الطواري، اما قضية إلغاء قوانين سبتمبر ، فقد اشارت الرسالة الى ان هذا المطلب يمكن مناقشته في المؤتمر المقترح . توقف التواصل بين الحكومة الانتقالية والحركة الشعبية بعد رسالة رئيس الوزراء الانتقالي الجزولي دفع الله، فالمسافة اتسعت بين الطرفين، واصبحت القضايا العالقة معقدة والمواقف متباينة، وقد زاد من ذلك التباين والتعقيد تصعيد الحرب وصدور دستور السودان الانتقالي لعام 1985 .

ففي اغسطس 1985م اصدرت اللجنة الوزارية للتحضير لمؤتمر الجنوب برئاسة د. امين مكي بيانا وزاريا تمهيد للمؤتمر القومي لمسألة الجنوب جاء فيه : (ان مجلس الوزراء مسئول عن تمهيد الارضية الملائمة لإجراء حوار بين القوى الوطنية كافة حول قضية الجنوب، بما في ذلك حركة تحرير شعب السودان)[2]، هذا البيان يعتبر أول مبادرة

---

1 رسالة الدكتور جون قرنق الى الدكتور الجزولي دفع الله باللغة الانجليزية مضمنة في : John Garang , The Call for Democracy in Sudan (edited and introduced by Mansour Khalid ,kegan paul International , London, second edition 1992) page 84.

2 الافكار والمبادىء الاساسية التي اشتمل عليها البيان، تاكيد العمل بقانون العفو الشامل لكل من حملوا السلاح وعلى توطينهم واستقرارهم، تأكيد قرار وقف اطلاق النار بواسطة القوات المسلحة فيماعدا حالة الدفاع المشروع، اكد البيان على التنوع العرقي والقبلي والديني وان قضية الجنوب يتم تناولها في اطار قضية الوحدة الوطنية وسط التنوع والتمايز، الالتزام القومي بإنتهاج سياسة تنموية مبرمجة تهدف للقضاء على النمو غير المتوزي بين الاقاليم المختلفة، قضية الجنوب في عام 1985 م اصبحت جزء لا يتجزء من قضايا الحكم والعلاقات التي تؤثر في تطور الدولة في السودان، انتقد البيان الاساليب التي تعامل بها نظام مايو مع الحكم الذاتي الاقليمي 1972 – 1985 م. وجه البيان الدعوة الى الحوار بين مختلف القوى الوطنية بما في ذلك حركة تحرير شعب السودان . محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان – دراسة توثيقية، الطبعة الثانية، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، ص 95 .

رسمية للحوار السلمي الديمقراطي لإيقاف الحرب الاهلية في الجنوب وتحقيق السلام والاستقرار، وفي 21 سبتمبر 1985م سيرت الجبهة الاسلامية موكب (امان السودان) حمل رسالة تأيد للقوات المسلحة ومناهضة مباشرة للحركة الشعبية لتحرير السودان باعتبارها المهدد الاستراتيجي لامن وهوية البلاد، فتصاعدت العمليات العسكرية في الجنوب بتأثير من نشاط الحركة الشعبية العسكري والتعبئة العامة التي قادتها الجبهة الاسلامية، فتبنى التجمع الوطني اسلوب الحوار السلمي فسعى للالتقاء بقيادة الحركة الشعبية، ونجح التجمع في الدخول في مفاوضات ثنائية مع الحركة الشعبية في لقاء كوكا دام في اثيوبيا في مارس 1986م[1]، فهذا اللقاء اول تواصل مباشر بين التجمع الوطني والحركة الشعبية، تجاهلت الحكومة الانتقالية بمجلسيها مجلس الوزراء والمجلس العسكري الانتقالي اعلان كوكادام باعتباره يصب خارج استراتيجيتها للسلام . بالمجمل لم تحقق الحكومة الانتقالية مهمة السلام والاستقرار، فالحرب الاهلية في جنوب السودان زادت استعارا وتطور العمليات العسكرية كما وكيفا .

اهتمت الاحزاب والنقابات في الديمقراطية الثالثة بضرورة استدامة النظام الديمقراطي، فنادى التجمع الوطني لصياغة ميثاق الدفاع عن الديمقراطية، فاعلن عن الميثاق في احتفال جماهيري بميدان المدرسة الاهلية بامدرمان في 17 نوفمبر 1985م [2]، ذكرى التدخل العسكري الاول لادارة السياسة بواسطة الجيش، وجاء في الميثاق ان قادة الاحزاب والنقابات والقوات المسلحة يعلنون التزامهم المطلق بالمبادىء الاتية :

اولا : ان الديمقراطية القائمة على تعدد الاحزاب والسيادة الشعبية واستقلال القضاء وحكم القانون وحقوق الانسان هي النهج الوحيد الذي ترتضيه أساسا للحكم، وهو النظام الذي يحقق كرامة الانسان ويحفظ حقوقه في المشاركة والحرية

---

1 لقاء كوكادام بين ممثلي للتجمع الوطني وبعض الاحزاب الشمالية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في مارس 1986 م، شارك في القاء احزاب التجمع، وقاطعته الجبهة الاسلامية القومية والحزب الاتحادي الديمقراطي وصدر اعلان سياسي صدر في 24 مارس 1986 م اشتمل على الاتي : 1 – الغاء قوانين سبتمبر 1986 م وكل القوانين المقيدة للحريات . 2- العمل بدستور 1956 م المعدل 1964م مع اضافة (الحكم الاقليمي) واي مسائل اخرى تتفق عليها القوى السياسية وقع الاعلان عن التجمع الوطني عوض الكريم محمد احمد، وعن الحركة الشعبية القائد كاربينو كونين بول. سليمان محمد أحمد سليمان، انفصال جنوب السودان – تعقيب على ادعاءات سياسيين وكتاب شماليين، الطبعة الاولى ، الخرطوم : دار المصورات للطباعة والنشر والتوزيع، 2020 م، ص 64 .

2 تحولت ذكرى انقلاب نوفمبر 1958 م الى مناسبة لتوقيع ميثاق الدفاع عن الديمقراطية، وقام التجمع الوطني بايداع نسخ من الميثاق لدى منظمة الامم المتحدة ومنظمة الو حدة الافريقية والجامعة العربية، ليشهد العالم على عشق شعب السودان للديمقراطية . حيدر طه، الاخوان والعسكر،القاهرة : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1993، ص 135 – 136 .

والعدل، وهي الحقوق التي كفلها الله ولا يجوز لاحد ان يسلبها منه .

ثانيا: نرفض رفضا مطلقا اي توجه يهدف لاقامة دكتاتورية عسكرية أو مدنية أو يهدف الى اجهاض النظام الديمقراطي مهما كانت المبررات .

ثالثا: ان القوات المسلحة مؤسسة قومية لها شرف الدفاع عن التراب السوداني وحماية النظام الديمقراطي، لايجوز انشاء مراكز قوة او نفوذ فيها، ولا يجوز ان تنحاز لاي قوى سياسية، ولا يجوز لها ان تتصدى للقضايا السياسية، وهي ملك الشعب .

رابعا: نتعهد ونلتزم باتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لمقاومة أي اعتداء على النظام الديمقراطي من اي مصدر كان.

خامسا: السبيل لمقاومة اي اعتداء على النظام الديمقراطي والاضراب السياسي والعصيان المدني، يكون الاضراب السياسي والعصيان المدني معلنا تلقائيا، ولا تمتثل القوات المسلحة لاي اوامر لا تصدر اليها من سلطة شرعية منتخبة.

سادسا: يتعهد شعبنا على ان يضع في قائمة اعدائه أية دولة اجنبية تعترف او تؤيد او تدعم أي نظام دكتاتوري يتسلط على بلادنا.

سابعا: يعلن شعبنا عدم التزامه مسبقا بالوفاء باي ديون أو قروض أو مساعدات تقدمها اي دولة او مؤسسة مالية لأي نظام دكتاتوري يتسلط على بلدنا.

ثامنا: يعلن شعب السودان عدم التزامه باي معاهدة من اي نوع كانت مع النظام الديكتاتوري، وتعتبر باطلة بطلانا مطلقا، ولا تترتب عليها اثار قانونية.

تاسعا: نتعهد ان يتحول التجمع الوطني الى جبهة مقاومة شعبية فور اي اعتداء على الديمقراطية.

غابت عن التوقيع عل ميثاق الدفاع عن الديمقراطية الجبهة الاسلامية القومية[1]، فهذا الغياب لم يكن بسبب رفض الجبهة الاسلامية للميثاق، بل للاقصاء السياسي الذي

1 د الترابي الامين العام للجبهة الاسلامية، فسر هذا الغياب بقوله : (نحن لدينا مبادىء في العمل السياسي تقوم على احترام المواثيق، فاذا قطعنا عهدا اوفينا به، ولا يمكن ان نغدر باحد أبدا، حتى واذا تبدلت حساباتنا وتقديراتنا، نقوم بفصم العهد وبعدها يمكن ان تقوم المواجهة) . حيدر طه، الاخوان والعسكر،القاهرة : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1993، ص 135 – 136 .

استهدف الجبهة منذ ميثاق التجمع الوطني الذي صنفها من سدنة نظام، فالخطر على النظام الديمقراطي لم يكن حزب بعينه، وانما فكرة العزل السياسي فالديمقراطية لا تحتمل الاقصاء، فكما ابعدت الجبهة الاسلامية عن ميثاق الدفاع عن الديمقراطية، ابعدت عن المؤتمر الاول لقوى الانتفاضة، الذي عقد في مدينة ودمدني في الفترة من 22 – 25 نوفمبر 1985 م [1]، لمناقشة الاوضاع السياسية في البلاد بعد مرور أكثر من سبعة شهور من انتصار الانتفاضة، ففي كلمات الافتتاح ناشد بعض زعماء الاحزاب قيادة الحزب الاتحادي الديمقراطي، بمراجعة تجميد عضويته في التجمع الوطني والعودة للقيام بدوره مع بقية قوى الانتفاضة، لم تهتم تلك المناشدات بالجبهة الاسلامية بفرضية خاطئة تصنف الجبهة الاسلامية من غير قوى الانتفاضة، هنا تكمن نقطة ضعف التصور الفكر الاستراتيجي لبناء النظام الديمقراطي المستدام، فالديمقراطية تقوم على التباين لا التشابهة والتطابق، ففكرة العزل السياسي فكرة غير ديمقراطية تقود للمواجهة بين القوى السياسي مما يجعل احد الاحتمالات التحرك لرفع الضيم من الطرف الذي وقع عليه الاقصاء والعزل .

انتفاضة 6 ابريل 1985م تفجرت لاسباب اقتصادية، فالمتوقع من النظام الانتقالي التحرك السريع الفاعل لمعالجة الاوضاع الاقتصادية، باستلهام تطلعات الشارع الذي صنع الانتفاضة، بإجراءات ثورية تعالج الضائقة المعيشية، فلم يفلح النظام الانتقالي بصياغة حلول عملية للوضع الاقتصادي بحكم التركيبة للمحافظة لمجلسيه، فالمجلس العسكري الانتقالي تشكل من قيادات القوات المسلحة ومجلس الوزراء من التنكنوقراط، ولقصر الفترة الانتقالية أثرت المؤسسات الانتقالية انتهاج طريق السلامة والابتعاد عن كل ما يعرضها للتصادم مع القوى السياسية، فالميثاق الوطني الذي قام عليه التجمع نص على: (التحرر من التبعية للامبريالية العالمية وخلق بنية اقتصادية واجتماعية تحقق الكفاية والعدل، وذلك بالتصدي الحاسم للازمة الاقتصادية، عن طريق تنمية الثروات الوطنية وتعبئة الموارد القومية، لمواجهة مشكلات الجفاف والمجاعة والغلاء وشح المواد التموينية)، فتصور التجمع الوطني

1 عقد التجمع الوطني المؤتمر الاول لقوى الانتفاضة، في مدينة ودمدني في الفترة 22 – 25 نوفمبر 1985 م، حضر هذا المؤتمر قادة الاحزاب السياسية ورئيس المجلس العسكري ورئيس الوزراء وبعض الوزراء، توزع المؤتمرون الى عدة لجان، وجاءت قرارات المؤتمر وتوصياته تؤكد الاتفاق على مشكلات السودان . محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان – دراسة توثيقية، الخرطوم : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، 2019 م، ص 111 – 112

صيغ كمهمة لحكومة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، فتدخل القيادة العامة جعل الفترة الانتقالية لمدة عام واحد، فالطبيعي ان فترة عام تكفي للمحافظة على الركائز الأساسية السياسية والاقتصادية للدولة السودانية، ولا تسمح بالاستجابة لشعارات الشارع الذي هتف (لن يحكمنا البنك الدولي) فالهتاف ترجم في ميثاق التجمع الوطني: (التحرر من التبعية للامبريالية العالمية)، فدعاية اليسار تركزت على رد الازمة الاقتصادية الى سياسات حكومة مايو الخاضعة لارادة البنك الدولي وصندق النقد الدولي، فلا تستطيع حكومة انتقالية ان تقطع علاقات الدولة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، وصندق النقد الدولي مازال يفاوض الحكومة على اصلاحات اقتصادية ليتوازن وجوده في الاقتصاد الدولي، فوصلت بعثته المفاوضة الخرطوم في يونيو 1985 م وقدمت حزمة من التوصيات التي اعترض عليها التجمع الوطني، فهدد الصندوق بطرد السودان من عضوية الصندوق، اذا لم تظهر توصياته في ميزانية 85/ 1986م واذا لم يسدد الديون المستحقة للصندوق، فالحكومة الانتقالية لم تستجب للصندوق بسبب الدفع الثوري المسيطر على الفعل السياسي الذي يقوده التجمع الوطني، ولم تقف المفاوضات فوزير المالية والتخطيط الاقتصادي عوض عبد المجيد كان يراهن على الوصول إلى اتفاق مع الصندوق باعتباره المدخل الوحيد للمعالجة الموضوعية للازمة الاقتصادية المتفاقمة وتنظيم العلاقة مع الدول المانحة، ولوضع خطة واقعية للإصلاح الاقتصادي، عبر عن ذلك د. الجزولي دفع الله رئيس الوزراء في ديسمبر 1985 م : (لا مخرج من التعامل مع الصندوق، مع التاكيد على سيادتنا الوطنية واستقلالية القرار الوطني، وان بامكان الحكومة الحصول على قروض ومعونات دون ان تملي عليها اية شروط او تؤثر على سياساتها في كافة المجالات)، فالوضح ان الدعاية السالبة ضد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي شنتها المعارضة لنظام مايو كانت شديدة التطرف أثرت على الراي العام وشكلت صورة نمطية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي قرنتهما بالاستعمار والامبريالية، وهذا التوصيف المجحف يخلو من الموضوعية والدقة العلمية ويعتبر اسقاط سياسي للدعاية السلبية السياسية . ففي ديسمبر 1985م قدم وزير المالية والتخطيط الاقتصادي عوض عبد المجيد مشروع اتفاق توصل اليه مع خبراء الصندوق، وبناء على هذا المشروع تقدم بخطة للاصلاح الاقتصادي، وبتاثير الدعاية رفض مجلس الوزراء الخطة، ومع تمسك الحكومة الانتقالية والتجمع الوطني برفض مشروع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي،

واتساع الدعاية السياسية الرافضة للتعامل مع البنك الدولي، اضطر وزير المالية والتخطيط الاقتصادية لتقديم استقالته في نهاية ديسمبر 1985 م. باستقالة وزير المالية والتخطيط الاقتصادي يظهر ان النظام الانتقالية لم يستطع ان يصيغ خطة لمعالجة الازمة الاقتصادية توازن بين الواقعية السياسية والشعارات الثورية، فتفاقمة الازمة الاقتصادية فرغم ان الحكومة الانتقالية رفضت التعامل مع شروط البنك الدولي، لم تقم بخطوات جدية تستفيد من تماسك الموقف الرسمي والشعبي بالتحرك نحو خيارات اخرى في الظرف الدولي كان يسمح بالتعاون مع المعسكر الاشتراكي، فلم يكن التوازن الداخلي للتحالفات السياسية يسمح بخطوة كبرى لاتقدم عليها حكومة منتخبة، يتجلى ذلك في صعوبة التوافق على المؤتمر الاقتصادي الذي تاخر حتى مارس 1986 م في نهاية الفترة النتقالية فتوصيات ومقررات مؤتمر الاصلاح الاقتصادي لم تكن مفيدة للحكومة الانتقالية ، ففي فبرائر 1986 م اصدر مجلس محافظي صندوق النقد الدولي قراره باعتبار السودان دولة غير مؤهلة لتلقي القروض بسبب عجزه عن سداد الديون المستحقة عليه، وان الاجراءات والسياسات التي اتخذها السودان للاصلاح الاقتصادي غير كافية، وبذلك السودان انضم لقائمة الدول التي عجزت عن سداد ديون صندق النقد الدولي وهي : (ليبريا، فيتنام، كمبوديا، وغويانا) .

انتخابات أبريل 1986م وغياب الرؤية لبناء الدولة واحتدام الصراع السياسي

جرت الانتخابات في توقيتها المعلن في ابريل 1986م، وأعلنت النتائج في منتصف ابريل، فالمجموع الكلي للدوائر الانتخابية 301 دائرة، منها 273 دائرة جغرافية و28 دائرة للخريجيين، ولم تتم الانتخابات في 35 دائرة من مجموع 68 دائرة في الجنوب بسبب الحرب الاهلية . أحرز حزب الامة 100 مقعد ونال الحزب الاتحادي الديمقراطي 63 مقعدا، ونالت الجبهة الاسلامية القومية 28 مقعدا معظمها في دوائر الخريجين، حصل التجمع السياسي لجنوب السودان على 7 مقاعد وحصل حزب الشعب الفدرالي على مقعد واحد وحزب المؤتمر السوداني الافريقي على مقعد واحد. برز في الانتخابات لاول مرة الحزب القومي السوداني بزعامة الأب فليب عباس غبوش اذ حصل على 8 مقاعد فصار الحزب الرابع في البرلمان، فاز الحزب الشيوعي بدائرتين جغرافيتين في العاصمة القومية ومقعد واحد من خريجي إقليم بحر الغزال، اما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد رشح اعضاءه في كل الدوائر فلم يفوز له مرشح رغم الدعاية والنشاط

اهم نقاط الوقوف حول انتخابات ابريل 1986 م تتمثل في الاتي :

اولا: أعلى نسبة للتصويت حدثت بالعاصمة القومية، ثم الاقليم الاوسط والاقليم الشمالي، وتلك اشارة الى ارتفاع نسبة الوعي الانتخابي في تلك المناطق وسهولة الاتصال.

ثانيا: ادنى نسبة تصويت حدثت بالاقاليم الجنوبية الثلاثة، بسبب الحرب الاهلية وصعوبة الحركة، كما ان التصويت المتدني في الاقليم الشرقي وكردفان ودارفور وهي الاقليم الاشد تضررا من ظاهرتي الجفاف و التصحر، فضلا عن ضعف الوعي الانتخابي.

ثالثا: شهد الاقليم الشمالي تنافسا حادا بين القوى السياسية، ساهمت فيه الجبهة الاسلامية القومية التي ظهرت كمنافس للحزبيين الكبيرين (حزب الامة والاتحادي الديمقراطي)، ففي الاقليم الجنوبي انحصر الفوز بالتزكية في ثلاث دوائر، مما يمثل شاهدا اضافيا على ضعف التنافس في الاقليم الجنوبي .

رابعا: إن الجبهة الاسلامية القومية نالت نسبة في الاصوات أعلى من نسبتها في الدوائر، وذلك باستثناء العاصمة القومية، وحدث العكس لحزب الامة القومي الذي نال دوائر اكثر في إقليمي كردفان ودارفور، الحزب الاتحاد الديمقراطي نال أكثر من نسبة مؤيديه في الاقليم الشمالي والشرقي، وحصل على وزنه الحقيقي في بقية الاقاليم .

خامسا: تركز تاثير الاحزاب الجنوبية في الاقاليم الجنوبية، وهذا الواقع يطابق مع الانتخابات البرلمانية في الديمقراطية الاولى والثانية، وهذه الحقيقة تؤشر لطبيعة بناء هذه الاحزاب كاحزاب مناطقية، الامر نفسه ينطبق على على المنظمات المناطقية في جبال النوبة وشرق السودان، فالاستثناء الوحيد فوز الاب فليب عباس غبوش مرشح الحزب القومي بالدائرة 36 الخرطوم بحري السادسة، وهذه النتيجة تعكس تغيير التركيبة السكانية نتيجة الهجرة من الريف الى المدينة، وتقدم نموذجا للتغير الذي حدث في العاصمة القومية.

سادسا: تركز تأيد الحزب الشيوعي بشكل أساسي في العاصمة القومية، وكان تأثيره ضعيفا للغاية في بقية الاقاليم، والامر نفسه ينطبق على بقية أحزاب اليسار التي خاضت الانتخابات، حزب البعث العربي الاشتراكي حصل على أكثر أصواته في اقليم كردفان

أما من حيث التركيبة السياسية، ان مرشحي انتخابات 1986م ينتمون إلى تسعة وعشرين تيارا سياسيا، بعضها أحزاب تاريخية، يمثلها حزب الامة القومي، والحزب الاتحادي الديمقراطي، والجبهة الاسلامية القومية، والحزب الشيوعي. بعضها يمثل تيارات جديدة، منها تضامن قوى الريف الذي يضم ثلاثة عشر حزبا، ينتمي بعضها إلى أصول اثنية او مناطقية، اتحاد أبناء جبال النوبة، والحزب القومي السوداني، ومؤتمر البجة، جبهة نهضة دار فور، واتحاد أبناء الأنقسنا، والمؤتمر السوداني الافريقي، حزب سانو، تجمع السياسين الجنوبيين، فهذا التحالف(القوى الافريقية) يقف في مقابل الاحزاب التي توصف بتوجهاتها العربية اصلا ومنهجها[1]، كما ظهرت مجموعات سياسية اخرى (التضامن المستقل) يمثل بعض قطاعات دار فور التي انحصر نشاطها السياسي في الاقليم نفسه، ومن الاحزاب التي خاضت الانتخابات الاخوان المسلمون، والحزب الاشتراكي الاسلامي، اللذين آثرا عدم الاندماج في الجبهة الاسلامية القومية، وحصر ترشيحهما في العاصمة القومية . وقائمة اليسار تجمع الشيوعين الوطنيين، والقوى الاشتراكية، والقوى الديمقراطية ، وارتبط نشاط هذه القوى في العاصمة القومية دون ان يكون لها وجود في الاقاليم . وفي الاقاليم الجنوبية ظهرت تيارات سياسية جديدة، الشعب التقدمي، سابكو، الشعب الفدرالي، المؤتمر السوداني الافريقي، والسلام .

برامج الاحزاب الانتخابية، تمحورت حول مجموعة من القضايا، في مقدمتها قضية الديمقراطية والتعددية السياسية كمنهج للحكم، وتطوير الاوعية الاقتصادية، وتحقيق السلام العادل في السودان، والاصلاح الاداري ومحاربة الفساد، وتطوير الخدمات الاجتماعية، وتطوير آليات العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية. استعانت الاحزاب بعدة اساليب في جزب الناخبين، وشرح برامج مرشحيها كالليالي السياسية والصحافة والملصقات والاذاعة والتلفزيون والاتصال المباشر كما ظهر في الانتخابات استخدام المال والتشهير ودور العبادة. زاوجت الاساليب والتكتيكات الانتخابية بين ماهو تقليدي وماهو عصري، وغلب على الانتخابات الطابع العقلاني والبرجماتي، ولم يغب الطابع الانفعالي والارتجالي في بعض الدوائر، برزت التحالفات السياسية الشاهد ذلك تحالف القوى السياسية ضد مرشح الجبهة الاسلامية القومية، الدكتور حسن الترابي

1 المعلومات مرجعها واقع إحصائيات التقرير النهائي لانتخابات ابريل 1986 م العامة، 166 – 261 .

زعيم الجبهة الاسلامية القومية، في الدائرة 27 الصحافة، ومن ثم كانت الغلبة لخصمه مرشح الاتحاد الديمقراطي الاستاذ حسن محمد شبو الذي حقق نصر غير متوقع .

ان تعدد القوى السياسية التي شاركت في انتخابات ابريل 1986م دليل حيوية ونشاط وانفعال بالتحول الديمقراطي، وتنوع الحركة السياسية وانفتاحها وتفاعلها مع متغيرات حركة الواقع الوطني ومحيطه الاقليمي والدولي، فبرامج الاحزاب التاريخية لازالت على صلة بتوجهاتها في الديمقراطية الثانية، فحزب الامة القومي قدم برنامج (الصحوة الاسلامية)، فالحزب الاتحادي الديمقراطي تولى فيه السيد محمد عثمان الميرغني دور القيادة فضلا عن قيادته الدينية لطائفة الختمية، جبهة الميثاق الاسلامي شهدت تطورات بنيوية وهيكلية، فبعد ان كانت تنظيما صفويا يعمل التاثير في توجهات الامة والاتحاديين، فحدث تطور مهم في التنظيم وفي توجهاته الفكرية الاساسية، فاصبحت له قدرات مالية بعد تزايد اهتمام الاخوان بالنشاط الاقتصادي والتجاري، فقد رفدته المصالحة الوطنية عام 1977 م تجربته الادارية في السلطة وخبرات الواسعة الى تبني اتجاه التطور الراسمالي ممارسة ونظرية، فتمكنوا من التوسع راسيا وافقيا بين الطلاب وسكان المناطق الحضرية والتاثير على الطرق الصوفية والزعامات القبلية. فرفعت الجبهة برنامج سياسي يتناول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية من منظور اسلامي، ورفعت شعار تطبيق الشريعة الاسلامية وقاومت في الفترة الانتقالية الغاء قوانين سبتمبر 1983 م ، ودعت الى دعم القوات المسلحة وتبنت رؤيا التغيير الثقافي العربي الاسلامي للجنوب، فقد استفادت الجبهة الاسلامية في تنمية قدراتها التنظيمية فاكتسبت خبرات في المشاركة في انتخابات مجلس الشعب في ظل نظام مايو 1969م

الحركات والمنظمات المناطقية وجدت في اطروحت السودان الجديد التي دعت لها الحركة الشعبية لتحرير السودان طاقة للتعبير عن التباين في توزيع السلطة والثروة، فابتدعت نظرية المركز والهامش، رغم تعدد التنظيمات، فالدعوة التي تحملها هذه التنظيمات الدعوة الي تغيير نظام الحكم بالتوسع في اللامركزية وبعضها دعا الى الفدرالية، فالدعوة في مجملها تناهض التعريب القسري والسلطة المركزية القابضة والتنمية المتوزانة بين الريف والحضر والمركز والاقاليم، حملت الدعوة للتنمية المتوازنة، فهذه القوى السياسية الديمقراطية كان يمكن يلعب دورا في استقرار النظام السياسي وايقاف الحرب الاهلية لو اجريت الانتخابات في كل السودان، فقد تاجلت

الانتخابات في اجزاء واسعة من الجنوب والتي اجريت النتخابات فيها لم يكن الاقبال والتصويت والترشيح بالقدر الكافي بسبب الاوضاع المنعكسة على المواطن جراء الحرب الاهلية والتصعيد والتصعيد المضاد .

نتائج انتخابات ابريل 1986م اعادت الموقف الذي تشكل في الديمقراطية في الديمقراطية الثانية، اذا سعى حزب الامة والاتحادي الديمقراطي وجبهة الميثاق لاقرار الدستور الدستور الاسلامي، فوز هذه القوى باغلبية المقاعد في الجمعية التاسيسية، اعتبرته الحركة الشعبية لتحرير السودان نهاية جهود السلام التي قادها التجمع الديمقراطي واثمر لقاء كوكادام وما صدر عنه من اعلان حرب، فالاحزاب الثلاثة لها تاريخ طويل في الدفاع عن التوجهات العربية الاسلامية، واصرارها على المركزية القابضة ورفضها لمطالب الجنوب بالفدرالية، كما ان اطروحتها التي خاضت بها الانتخابات تتارحج بين دعوة الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الامة برنامج الصحوة الاسلامية والجبهة الاسلامية تاصيل الحياة على اساس هدي الشريعة الاسلامية .

قوى التجمع الوطني واليسار بكافة درجاته اصبحت خارج الجمعية التاسيسية لرفض مجلسي الوزراء والعسكري الانتقالي النص على تمثيل القوى الحديثة، والاكتفاء 28دوائر للخريجين فازت بمعظمها الجبهة الاسلامية، فتحولت اتجاهات التحالفات نحو انهاء الحرب، فاقترب التجمع الوطني من الحركة الشعبية في ورشة امبو، ولما كانت نتائج الانتخابات لاتمنح حزب الاغلبية القدرة على تكوين حكومة منفردا، فاصبح الراي بين حكومة تجمع الاحزاب الثلاثة باسم الوحدة الوطنية او الوفاق، او حكومة ائتلافية بين حزب الامة والحزب الاتحادي الديمقراطي ، فالتيار الائتلافي في الحزب الاتحادي اخذ يقترب من التجمع الوطني الديمقراطي داعيا للسلام والحل السياسي الدمقراطي للحرب الاهلية في الجنوب، والتيار الوفاقي اخذ يقترب من الجبهة الاسلامية القومية بذات التوجهات العربية الاسلامية، فنتائج الانتخابات شكلت اصطافات سياسية متواجهة حول قضايا الحرب والسلام، مواجهة الازمة الاقتصادية، استقرار نظام الحكم

تفاقم الأزمة السياسية وتعمق الصراع الفكري والسياسي وانهيار النظام الديمقراطي

انحصرت خيارات تشكيل حكومة بعد انتخابات ابريل 1986م، بين ائتلاف حزب الامة والاتحادي الديمقراطي وبعض الاحزاب الجنوبية، او حكومة قومية تشارك فيها

الجبهة الاسلامية القومية والامة والاتحادي الديمقراطي، فطرح السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة تقوم على أساس ميثاق انتفاضة ابريل 1985 م، وعقد المؤتمر الدستوري ومقررات المؤتمر الاقتصادي مارس 1986م، فهذه الرؤيا تقترب من برنامج حزب الامة الانتخابي (برنامج الصحوة الاسلامية)، فالمشاورات بين الاحزاب التي فوضتها الانتخابات تركزت حول توزيع الحقائب الوزارية والمواقع الدستورية بدلا من صياغة برنامج سياسي والاتفاق على محاوره لاسيما ان المنطلقات الفكرية الاستراتيجي للحزبيين او الاحزاب الثلاثة متقاربة من حيث الشكل، فالمرجعيات دينية والخلافات ظاهرية حول تبديل قوانين سبتمبر 1983 م، الان تحالفات حزب الامة مع التجمع الوطني، وتجميد الحزب الاتحادي الديمقراطي عضويته في التجمع الوطني، والجبهة الاسلامية يعتبرها التجمع من سدنة النظام القديم بل تراها بعض الفصائل قوى معادية للانتفاضة، هنا تمكن صعوبة تشكيل حكومة تضم الاطراف الثلاث رغم ان الضرورات السياسية تفرض التعالي على الخلافات الجزئية وهذا ما حدث في حكومة الوفاق الوطني.

اعلنت حكومة ائتلافية بين حزب الامة والاتحادي الديمقراطي وبعض الاحزاب الجنوبية، فاصبح في البرلمان ثلاث كتل معارضة، المعارضة الاسلامية بزعامة الاستاذ علي عثمان محمد طه، والمعارضة الديمقراطية بزعامة الاستاذ محمد ابراهيم نقد، والمعارضة الافريقية، فالتحديات التي واجهت الحكومة الائتلافية الاولى في الديمقراطية الثانية تتمثل في الاتي:

اولا: مواجهة الازمة الاقتصادية الحادة التي تعيشها البلاد منذ اجراءات مارس 1985م والتي تعتبر السبب الرئيسي للتغيير السياسي الذي حدث في 6 ابريل 1985.

ثانيا: الحل السياسي الديمقراطي للحرب الاهلية في الجنوب وعقد المؤتمر الدستوري

ثالثا : اعادة النظر في ترسانة القوانين الموروثة من نظام مايو بما فيها قوانين سبتمبر 1983 م، لتتسق مع نظام ديمقراطي قابل للحياة .

رابعا: انتهاج سياسة خارجية تقوم على حسن الجوار والتعاون الاقليمي مع الدول العربية والافريقية وكتلة دول عدم الانحياز .

فالحكومات الائتلافية وجدت نفسها مواجهة بمعارضة متعددة المشارب في داخل البرلمان، وحركة سياسية تقودها القوى الحديثة ممثلة في النقابات والاتحادات يقودها التجمع الوطني، وحرب اهلية تقودها الحركة الشعبية لتحرير السودان ذات الثقل الجماهيري الداخلي والدعم الاقليمي والدولي، فالكتل المعارضة كلها تمثل رقما سياسيا للمناورة والضغط بين طرفي الائتلاف . ان العمل التنفيذي للحكومات الائتلافية اتسم بالمحافظة والتقليدية والتردد رغم الخطاب الاعلامي الاصلاحي، فميزانية 86 / 1987 م حملت موجهات عامة كنجاح الموسم الزراعي دون ان ترتبط بتدابير وسياسات اقتصادية محددة، فالحجة ضيق الوقت وعدم توفر الاحصائيات والدراسات اللازمة، مما جعل الموجهات العامة عرضة لتفسيرات متناقضة عكستها اختلافات وزراء القطاع الاقتصادي. ففي مايو 1987 م حلت الحكومة بسبب اختلافات وزراء القطاع الاقتصادي، فاعلن رئيس الوزراء الصادق المهدي في 13 مايو 1987م اعفاء

جميع وزراء الحكومة والبدء في مشاورات لتكوين حكومة جديدة ببرنامج جديد . فتشكلت حكومة ائتلافية ثانية، اتجهت للاتفاق مع صندوق النقد الدولي وانتهاج سياسات اقتصادية جديدة، فكما عجزت الحكومة الائتلافية الاولى عجزت الحكومة الائتلافية الثانية رغم انها تمتلك اغلبية برلمانية كافية – عن اصدار تشريعات واجراءات ضرورية لمعالجة الاختلال في النظام المصرفي ومعالجة الازمة الاقتصادية الطاحنة، فتضاعفت المعاناة بسبب ندرة السلع الضرورية وضعف الرقابة على السلع التموينية، ولم يشهد هيكل الاجور والمرتبات اي تغيير خلال فترة الحكومة الائتلافية الاولى والثانية، مما فجر حركة مطلبية واسعة وصلت ذروتها في انتفاضة ديسمبر 1988 م التي شملت العاصمة والمدن الرئيسية .

اداء الحكومات الائتلافية حول قضايا الحرب والسلام، فبعد تشكيل الحكومة الائتلافية التقى الصادق المهدي[1]، رئيس حزب الامة ورئيس الوزراء، بصفته الاولى، بالعقيد

1 يصف الصادق المهدي ذلك اللقاء: (تبادلنا وجهات النظر، واتفقنا على ان يكون اعلان كوكادام هو الاساس لإيقاف الحرب الاهلية والحل السلمي الديمقراطي، وعلى توسيع قاعدته بمشاركة الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الاسلامية القومية. واتفقنا على ان يستمر دستور 1985م المؤقت بدلا عن العودة لدستور 1956 المعدل 1964 م مع تعديل المادة الرابعة لتكون اشمل، واختلفنا حول القوانين التي ستحل محل قوانين سبتمبر 1983م عند الغائها. قالوا العودة لقوانين 1974م، وقلت نصدر قوانين جديدة). الصادق المهدي، الديمقراطية عائدة وراجحة، مركز ابحاث حزب الامة، 1990، ص 129

جون قرنق زعيم الحركة الشعبية على هامش اجتماعات مؤتمر القمة الافريقي، الذي عقد في اديس ابابا في يوليو 1986 م، اعقب هذا اللقاء تصعيد عسكري فاسقطت الحركة الشعبية طائرة مدنية في 16 اغسطس 1986 م، فارتفعت أصوات قوى التصعيد المضاد والحسم العسكري بقيادة الجبهة الاسلامية القومية، فنقلت الحركة الشعبية عملياتها العسكرية الى جنوب كردفان. خلافات حزبي الائتلاف حالت دون الغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وقوانين سبتمبر 1983 م، وهذه بنود اعلان كوكادام، فمجلس الوزراء لم يتخذ قرارا حاسما حتى فض الائتلاف في مارس 1988 م، فتلكوء الحكومة الائتلافية في تنشيط عملية السلام قاد الى اتساع نطاق الحرب الاهلية، ففي الشهور الاولى من عام 1988 م قامت مصر بترتيب لقاء بين الرئيس الاثيوبي منغستو هايلي مريم ورئيس الوزراء الصادق المهدي في كمبالا، وفي ترتيب لقاء اخر بين وزير الدولة للدفاع فضل الله برمة ناصر وممثلي الحركة الشعبية في لندن ووصلت ذروتها في نوفمبر 1988 م باعلان اتفاقية السلام السودانية التي وقعها السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي وجون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان.

تكونت الحكومة الائتلافية الثالثة في منتصف 1988م، بعد الاتفاق على ميثاق الوفاق استمرت المشاورات لاكثر من شهر فتكونت حكومة الائتلاف الثالثة (الوفاق) في منتصف مايو 1988م في لحظات تفجير فندق الاكربول واطلاق النار على مجموعة من الاجانب في النادي البريطاني[1]، فتكونت الحكومة من حزب الامة والجبهة الاسلامية والحزب الاتحادي الديمقراطي بالاضافة الى خمسة جنوبين وواحد من الحزب القومي، فظهر كتلة الاحزاب الافريقية السودانية بقيادة اليبا جميس سرور، فبدت الصورة مواجهة شمالية جنوبية في البرلمان، بل اظهرت حالة عدم الثقة التاريخية بين ابناء الوطن الواحد، فتشكيل حكومة الوفاق كان ذروة التصعيد والتصعيد المضاد، فخطاب رئيس الوزراء تجاهل ذكر مواثيق الانتفاضة وشعاراتها، ففي الخطاب لم يذكر رئيس الوزراء مقررات المؤتمر الاقتصادي وتجاهل الموجهات الاقتصادية التي تضمنها خطابه في 1986 م، بتشكيل حكومة الوفاق دخل حزب

1 تفجير فندق الاكربول واطلاق النار في النادي البريطاني قامت به جماعة أبونضال الفلسطينية واسفر عن مقتل عدد من الوربيين العاملين في السودان. مجلة الدستور 30/ 5/ 1988 م

الامة في ازمة داخلية تتصل بتماسكه حول اتجاهته الفكرية الاستراتيجية فقدمت بعض القيادات استقالتها على نحو بكري عديل[1]، فحكومة الوفاق جاءت نتيجة تشابك المصالح والتوجهات السياسية والاقتصادية بين قيادات الاحزاب الثلاث (الامة والاتحادي والجبهة)، فمن وجهة نظر بعض قيادات حزب الامة ان مشاركة الجبهة الاسلامية في حكومة الوفاق، فقد اختل التوازن المطلوب في السياسة السودانية بين اليمين واليسار، فالوسط الذي تمثله قيادة الصادق المهدي، انحاز لليمين الذي تمثله الجبهة. ان حكومة الوفاق احدثت ارتباك في بنيات وخطابات الاحزاب الثلاث كما تاثر تماسكها التنظيمي والسياسي، وبرز الصراع في الجبهة الاسلامية بين الشباب والشيوخ، فظهر تياران احدهما داعي لاستلام السلطة والاخر داعي للمشاركة في الحكم في اطار النظام الديمقراطي .

فتح السيد محمد عثمان الميرغني رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي وزعيم طائفة الختمية - محادثات مباشرة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في اديس ابابا، فتوصل الطرفان في 16 نوفمبر 1988 م اتفاق عرف باتفاق الميرغني قرنق[2]، ان هذا الاتفاق احدث شرخ جوهري في حكومة الوفاق، فالجبهة الاسلامية لم تواقف على الاتفاق، واستقال وزراؤها من الحكومة، كما ترك وزراء الحزب الاتحادي الحكومة في 28 ديسمبر 1988م ، وبعد شهر من المفاوضات تمكن رئيس الوزراء الصادق المهدي من اعادة بناء حكومة الائتلاف في 1 فبراير 1989 م، بوزارة جديدة تتالف من 10 وزراء من حزب الامة و8 وزراء من الجبهة الاسلامية القومية، واعطيت 4 حقائب

---

1 يقول بكري عديل وزير الطاقة في حكومة الوفاق في احدى فقرات استقالته التي قدمها لرئيس الوزراء الصادق المهدي في اغسطس 1988 م : (كنا نظن، سيدي، ان صيغة الوفاق التي قبلناها رغم عيوبها، ستتيح فرصا متساوية من الاتصال يكون عائدها المزيد من الانسجام والتفاهم بموضوعية تحقق مصلحة البلاد، ولكن يا أخي الرئيس بعد مضي اكثر من شهرين على تكوين حكومة الوفاق وجدنا ان قنوات الوفاق مع الاخرين غير مفتوحة للجميع بنفس القدر، وان مظلة الوفاق لا تمتد ظلالها الا لنفر محدود. وقد حجب ذلك عنا كثيرا من الامور، وباسم الوفاق صارت تتخذ قرارات واجراءات لا نعلمها الا كما يعلمها عامة الناس. ونخشى سيدي، اذا استمر الحال على هذا المنوال، ان نجد حزبنا -حزب الامة – قد ذاب في حزب اخر دون ان يكون لجماهيره راي في ذلك، والامثلة كثيرة) . حيدر طه، الاخوان والعسكر،القاهرة : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1993، ص 81.

2 اتفاق الميرغني – قرنق يعتبر اكبر اختراق في قضايا الحرب والسلام في الديمقراطية الثالثة، اشتمل على وقف لاطلاق النار، والغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة مع مصر وليبيا، ورفع حالة الطواري، وتأجيل قوانين « الشريعة « المقترحة إلى ما بعد انعقاد المؤتمر الدستوري الذي حدد له موعدا قبل نهاية 1988 م . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 203 -204 .

وزارية للجنوبيين وحقيبة للنوبة، ففي 15 فبرائر 1989 م استقال وزير الدفاع لعدم الموافقة على اتفاق الميرغني – قرنق، ففي 20 فبرائر 1989 م سلم فتحي أحمد علي مذكرة الجيش لرئيس الوزراء[1]، ترافق ذلك مع الاعلان القومي للسلام[2]، فتشكلت حكومة الوحدة الوطنية التي ضمت الاحزاب الرئيسية عدا الجبهة الاسلامية القومية، فتشكيل حكومة الوحدة الوطنية تزامن مع تعليق النقاش في قوانين سبتمبر 1983م ، فتحركت الجبهة الاسلامية في الشارع بمظاهرات عنيفة لاسبوع قبل ان تخمدها الشرطة، وقتل فيها احد المتظاهرين. حكومة الوحدة الوطنية دخلت في طريق مسدود، فاصبح الانفراح للازمة الحكومة التي تحولت لازمة سياسية، بالعمل للتحضير للمؤتمر الدستوري حتى تدخل الجيش في 30 يونيو 1989 م باسناد سياسي من الجبهة الاسلامية القومية .

1 سلم الفريق فتحي أحمد علي القائد العام للجيش مذكرة الجيش لرئيس الوزراء الصادق المهدي في 20 فبرائر 1989 م، تعتبر انذار وقعه 150 من كبار الضباط، يطالبون فيه بتشكيل حكومة قومية، والقبول باتفاقية الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية لتحرير السودان، وايقاف التدهور الاقتصادي. روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 204 .

2 أثمرت المفاوضات السياسية بين القوى السياسية والنقابية، اعلان سياسي في 6 مارس 1989م عرف بالاعلان القومي للسلام الذي وقع عليه 48 حزب سياسي ونقابة، وصادق الاعلان السياسي على اتفاقية الحزب الاتحادي والحركة الشعبية . ورفضت الجبهة الاسلامية التوقيع على الاعلان، اعلن رئيس الوزراء في 11 مارس 1989 م تايده الكامل لاتفاق السلام وقام بحل الحكومة الائتلافية بين حزب الامة والجبهة ، ففي 10 يونيو 1989م اعلن رئيس الوزراء وقف اطلاق النار، وانهاء حالة الطواري، وتجميد قوانين سبتمبر 1983 م، والغاء الاتفاقية العسكرية مع مصر كمقدمة للمؤتمر الدستوري في سبتمبر 1989م

الـبـاب الـثـانـي
التدخل الثالث للجيش لإدارة السياسة السودانية
(1989 – 2019 م)

الـمـدخـــل:

ان قضية الحرب والسلام في جنوب السودان، تعتبر الباب الذي حرك كل الرياح السالبة، التي اربكت الديمقراطية الثالثة (1985م – 1989م)، ففي البدء افقدت القيادة السياسية العسكرية الانتقالية، القدرة للوصول لحل سياسي تفاوضي يدعم بناء دولة ديمقراطية موحدة مستقرة، تعترف بالتنوع الاثني والثقافي والديني، وتفتح المجال لتنمية متوازنة، فتعلقت الامال بالحكومة المنتخبة بعد انتفاضة 6 ابريل 1985م التي تفجرت في ظروف وطنية واقليمية ودولية مظهرها الارباك، فمهام النظام الانتقالي معالجة المسائل المركبة المعقدة التي نص عليها الميثاق الوطني للانتفاضة، فجاء في المقدمة حل الضائقة المعيشية التي يعيشها السودان بسبب الجفاف والتصحر والحرب الاهلية الثانية (مايو 1983م)، فالنظام الانتقالي لقصر عمره نقل كافة المشكلات والازمات الى الحكومة المنتخبة، فاجريت الانتخابات في ابريل 1986م وخرجت قوى الانتفاضة (التجمع الوطني) من المعادلة السياسية، فجاءت نتائج الانتخابات بسيطرت (الامة والاتحادي والجبهة الاسلامية)، واختير السيد الصادق المهدي رئيسا للوزراء، فالفكر السياسي الاستراتيجي يضع الحكومة امام الأزمة الوطنية المستفحلة التي يتوجب حلها، والاحتمالات المتعددة وما يترتب عليها من مواقف والتزامات تمس وجود الدولة ومستقبل النظام الديمقراطي، ولا يفيد التهويل بالدرجة التي تدعم الخوف على الهوية والمصير كما تحركت الجبهة الاسلامية القومية في دعايتها الانتخابية فضغطت على الرغبات العامة وركبت حيرة الناس وقلقهم فوظفت مشاعر اليأس والقنوط من منظور ديني، فحققت مكاسب سياسية فنالت 28 مقعد في الجمعية التاسيسية. ولايفيد التهوين المتكىء على الكلمات المفخمة غير المضبوطة والتاريخ السياسي، فالمؤكد ان السودان بعد 6 ابريل 1985م كدولة ومشروع امة يخضع لمراجعة مؤلمة تشمل جميع المقدمات السياسية

الجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية التي استندت عليها نظمه السياسية منذ ان نال السودان استقلاله في 1956م، فالتهوين من الازمة في البرامج الانتخابية لحزب الامة والاتحادي الديمقراطي وهما الحزبان اللذان نالا الاغلبية في الانتخابات، جعل التجمع الوطني والحركة الشعبية يشككان في قدرة القوى المنتخبة في معالجة الازمة الوطنية في بعديها الاقتصادي وقضية الحرب والسلام، فالفكر السياسي الاستراتيجي يستدعي التعامل مع الازمة بأعلى درجات المسؤولية والموضوعية، بعيدا عن الشطط والمغالاة واليأس والتيئيس.

رئيس الوزاء المنتخب عندما شكل حكومته الائتلافية الاولى في مايو 1986م، اظهر اهتماما بالسلام من اجل وحدة السودان، فأنشأ وزارة جديدة للسلام، والتقى بقائد الحركة الشعبية في قمة الوحدة الافريقية باديس ابابا 31 يوليو 1986م، فالمحادثات التي استغرقت تسعة ساعات ملخصها موقف رئيس الوزراء : (اذا اختار قرنق مواصلة الحرب فانه سوف يستنفر كامل قوة الجيش)، فرد قرنق : (ان الجيش لن يستطيع الانتصار على الحركة الشعبية بجنوب السودان) انتهى اللقاء وكل منهما متمسك باختلافاته غير القابلة للمساومة، فمن المستحيل التخلي عن الاهداف القومية اذ نظر للقضية الوطنية من منظور الذات الخاصة او العامة، فغياب منطق الحوار المقبول بمقدمات فكرية واضحه وقواعد انسانية مشتركة يجعله غير منتج وفعال، فمن الصعب انهاء صراع اذا لم تحدد المسائل المطروحة بشكل دقيق وعزلها من المسائل الجزئية التي تتداخل معها، للبدء في المعالجة وضبط المفاهيم. ففي 5 الى 11 اغسطس 1986 اجتمع اعضاء من الحركة الشعبية التجمع الوطني فكان الاتفاق على مبادىء للحل السياسي لقضايا الحرب والسلام ، فالحرب عندما تبدأ تصبح صراعا فكل طرف من اطرافها يضع نصب عينه غاية ولديه حافز يدفعه للاستمرار في القتال، فدافع الانتصار وحافزه يعمي المتقاتلين ولايسمح الا برؤية جزء محدود من واقع الصراع اي القضية الجوهرية للصراع المنعكسه في مسارح العمليات، فسعي الحركة الشعبية والحكومة المركزية لتحقيق انتصارات حاسمة تسمح بتفاوض يفضي لنتائج تتناسب مع تطلعات كل طرف في تغيير البيئة الوطنية لصالح غاياته الحزبية، فاخذت الحركة في الاستعداد للمعركة كما اخذت الحكومة المركزية تسعد لصراع حاسم، فالحركة الشعبية استطاعت ان تتوسع بشكل سريع في معسكرات بونجا وبيلبام

وديما وبوما، فكانت الدفعات المعنوية قوية لمقاتلي الحركة للانتقال من نصر الى نصر، الحكومة المركزية حركت التنافس التاريخي بين قبائل البقارة وقبائل الدينكا في شمال بحر الغزال ووظفته في الصراع مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، فتشكلت قوات (المراحيل)[1] التي تسببت في ماعرف بمجزة الضعين[2]، ففي العام 1987م قامت الحركة الشعبية بنقل مسرح العمليات العسكرية الى الشمال، ففي يوليو 1987 تمكنت كتيبة البركان بقيادة يوسف كوة من احتلال اجزاء من جبال النوبة ومحاصرة تلودي، كما استولت الحركة الشعبية على الكرمك وقيسان، فاشتعلت هستريا الحرب في العاصمة، فاظهرت عجز الحكومة من شن حرب ناحجة او التفاوض من اجل سلام قابل للحياة . فعمل رئيس الوزراء على ان يمرر قانونا من الجمعية التاسيسية يضفي الشرعية على المراحيل فوجد معارضة من الاتحاديين والجنوبيين، وساد المجاعة الجنوب وبنهاية 1988م توفى اكثر من مليون جنوبي على ارض الجنوب وحده ناهيك عن الذين سقطوا على الطريق الطويل للخرطوم، فمن بين كل عشرة جنوبين فارين من الجنوب الى اثيوبيا تمكن اربعة فقط من الوصول لمخيمات اللاجئين، بل ان واحد من كل اربعة وصلوا سرعان ما توفى جراء سوء التغذية.

---

1 التنافس التاريخي في شمال بحر الغزال بين قبائل البقارة (الرزيقات، المسيرية، الحمر) وقبائل الدينكا (ملوال، ريك، النقوك، وغيرهم) على المراعي، او جد علاقات تتراوح بين التعاون الوثيق المعارك العرقية، فهناك تاريخ طويل من المذابح على نحو ما حدث عام 1965 م، في عام 1983 م فشلت المجالس العرفية لتسوية في حل المشاكل المعقدة بين البقارة والدينكا، تزامنت هذه الاوضاع مع الظروف الاقتصادية لشباب البقارة فخلقت اعداد ضخمة من الشباب العاطل والساخط، كما انتشر السلاح فاصبح تكوين الثروات يقوم على الاغارة، وتعمقت الصراعات مع الدينكا ففي الفترة من 1986 و 1987 م حدثت موجات نزوح كبيرة من غارات المراحيل، ففي هذه الفترة قام المراحيل في شمال بحر الغزال بتدمير عشرات قرى الدينكا، فتعين اللواء فضل الله برمة ناصر وزير دولة بوزارة الدفاع فقام بتسليح شباب البقارة باسلحة آلية واطلق ايديهم في الاغارة على قبائل الدينكا ففي فبرائر 1987 م تحولت المراعي الخضراء في بحر الغزال الى حقول للقتل . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 210- 211.

2 تجمع 17 الف من الدينكا في مايو 1986 م في بلدة الضعين جنوبي دارفور، ونشط تابعون للجبهة الاسلامية في تحريض البقارة المقيمين على هدم كنيسة الدينكا التي لم تكن فحسب مكان للعبادة الوحيد الخاص بهم، بل كانت مركزا اجتماعيا مزدهرا، وفي يوم الجمعة 27 مارس 1987م قام الرزيقات بالهجوم على الكنيسة وطردوا الدينكا الذين لجأوا الى مركز الشرطة طلبا للحماية، فخشى رجال الشرطة من عدم القدرة على التحكم في الجمهور الغاضب، فوضعوا الدينكا في قطار شحن متجه الى نيالا، وقامت حشود البقارة باحراق عربات الشحن الخشبية وأشعلوا النيران تحت العربات، بينما كان القطار يحترق سارع البقارة بقتل وتشويه كل دينكا يجدونه ، راح ضحية تلك الاحداث الف وخمسمائة من الدينكا معظمهم من النساء والاطفال والشيوخ، وانكرت الحكومة بشدة وقوع مذبحة من اي نوع . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 210.

استطاعت الحركة الشعبية ان تشن هجوما على الناصر في 28 يناير 1989م فاستولت عليها، كما استعادت الحركة الشعبية توريت في 27 فبرائر 1989م، واجتاحت بارجوك ونمولي، وفي ابريل سقطت حامية اكوبو، فعمليا حاصرت جوبا بعد الاستيلاء على مساحات شاسعة، ففي منتصف 1989 كانت معنويات الجيش قد تدهورت، وجون قرنق بعد انتصاراته العسكرية قام بزيارات ناجحة لواشنطن ولندن مما اعطى انه المتحكم في مسرح العمليات ليس حكومة الخرطوم .

ان الوضع السياسي والعسكري قاد إلى تحرك قوات من الجيش في 30 يونيو 1989م بالإستيلاء على السلطة لتنهى الديمقراطية الثالثة، التي عجزت في بناء نظام ديمقراطي راسخ قادر على دعم التنوع العرقي والاثني والثقافي وبناء الاستقرار، فالديمقراطية الثالثة عجزت ان يدير حوار جدي لبناء السلام وتعزيز الوحدة الوطنية، فالفكر السياسي الاستراتيجي في الديمقراطية الثالثة اتسم بالمحافظة والتردد في مواجهة مهام بناء الدولة ، فالاداء السياسي المرتبك المتردد خلقت فراغا سياسيا تقدمت الجبهة الاسلامية القومية لملئه من خلال التخطيط لانقلاب 30 يونيو 1989م الذي نفذته قوات من المظلات والمهندسين وبتخطيط من الجبهة الاسلامية .

الرؤية الفكرية السياسية لتدخل الجيش في عام 1989م

تدخل الجيش في 30 يونيو 1989م لم يكن قرارا عسكريا محضا قاده العميد عمر حسن احمد البشير لانجاز مهام تتصل بالقوات المسلحة[1]، بل تدخلا سياسيا من كتلة ايديولوجية -الجبهة الاسلامية - وظفت المؤسسة العسكرية لانجاز مشروعها السياسي للتغيير الاجتماعي الذي اعطته نتيجة انتخابات ابريل 1986 م قوة دفع لامحدودة بل صارت التنتخابات نفسها مؤشرا واضحا بتاثيرها السياسي على المستوى الوطني، بدت الكتلة السياسية التي تجد الدعم الجماهيري الاوسع من كتلة الوعي الوطنية (الخريجين)، ففي تلك الانتخابات نالت الجبهة الاسلامية القومية 23 مقعد

1 في ليلة الثلاثين من يونيو 1989 م قامت مجموعة الضباط ذوي الرتب المتوسطة بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير بعملية خاطفة بالاطاحة بحكومة رئيس الوزراء الصادق المهدي، فالعميد البشير كان يقود اللواء الثامن مشاة الذي كان يقاتل في جنوب كردفان، ففي اوئل يونيو 1989 قاد مقر قيادة اللواء الى الخرطوم، بدعوى الاعداد لدراسته المقبلة في اكاديمية ناصر، والتقى بالعاصمة بعلي عثمان محمد طه رئيس الكتلة الاسلامية في الجمعية التأسيسية ليقضي ثلاث اسابيع بعد هذا اللقاء للاعداد للاستيلاء على السلطة . روبرت أو.كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 210.

من دوائر الخريجين اضافة الى 28 مقعد من الدوائر الجغرافية، مما منحها وضعية الكتلة الثالثة في الجمعية التاسيسية من حيث الكم والكتلة الاولى من حيث الكيف اذ انها مثلت اغلبية دوائر الوعي النوعي.

شكل التحرك العسكري مجلس قيادة الثورة برئاسة العميد عمر حسن أحمد البشير[1] وثلة من الضباط ذوي الرتب الوسيطة في القوات المسلحة، ففي البدء ظهر التحرك العسكري لايحمل اتجاه ساسي مجرد مغامرة لحفنة من الضباط استولت على السلطة، خلال اسبوع واحد تمكن مجلس قيادة الثورة من السيطرة على كافة النشاطات السياسية الحربية والنقابية، فقام بحظر النقابات ومصادرة ممتلكات الاحزاب، وقام عمليا بفصل كبار ضباط القوات النظامية غير المنتمين لتنظيم الجبهة الاسلامية، واغلاق الصحف السياسية عدا صحيفة القوات المسلحة، ووضعت أجهزة الاعلام الجماهيرية – الراديو والتلفزيون - تحت الرقابة الحكومية المباشرة، كما قام مجلس قيادة الثورة بحملة اعلامية لتاكيد ان اعضاء المجلس ملتزمون باصول الدين الاسلامي، وتم تعريف الهوية بالوصف الديني في مقابل العلماني. الساعاتالاولى من التحرك العسكري، صاحبها اعتقال عشرين من كبار القادة السياسين بالسودان مع حوالي مائة من ضباط القوات المسلحة وادوعوا سجن كوبر، في مقدمتهم رئيس الوزراء الصادق المهدي والسيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي والاستاذ محمد إبراهيم نقد سكرتير الحزب الشيوعي، والدكتور حسن عبد الله الترابي أمين الجبهة الاسلامية القومية، وفي السجن ابدى حسن الترابي موقفا مساندا

1 العميد عمر حسن أحمد البشير لم يكن معروفا خارج السودان، بالنسبة للسودانيين كان شخصا غامضا، ولد في او يناير 1945 م، في منطقة حوش بانقا بالقرب من شندي، تخرج من مدرسة شندي الاهلية المتوسطة، وفي نهاية الخمسينات انتقلت اسرته الى الخرطوم حيث تلقى تعليمه الثانوي، التحق بالكلية الحربية وتخرج ضابط في سلاح المظلات، شارك في حرب اكتوبر 1973 م الى جانب الجيش المصري، وترقى في الرتب العسكرية حتى صار قائد لواء المشاة . حصل على درجة الماجستير في العلوم العسكرية من كلية القادة والاركان في السودان، ثم ماجستير آخر من الأكاديمية العسكرية في ماليزيا، عرف بعدم ميوله السياسية فلم يكن من المعجبين بالاحزاب التاريخية حزب الامة والحزب الاتحادي الديمقراطي . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 226.

للتغيير[1]، ظهرت الرؤيا الفكرية الاستراتيجية للتحرك العسكري الثالث، للمرة الاولى في اكتوبر 1989 م عندما شكل مجلس الثورة الحكومة، فاستخدم مصطلح الحكومة الاسلامية، فالمصطلح يميز الجبهة الاسلامية وفكرها السياسي الديني، وتصورها لبناء الدولة، فاخذت الشائعات تصور ان القرار السياسي الرئيسي لم يكن في يد مجلس الثورة بل في يد المجلس الاربعيني[2]، مرد الشائعات ان الانقلاب العسكري اخذ في تنفيذ رؤيا فكرية استراتيجية تعبر عن اتجاه ديني لبناء الدولة، بسرعة وقسوة منهجية لم يعهدها السودانيون من قبل، فاصبحت الاجهزة الامنية الحاكم الفعلي، فالاجهزة الامنية اعيد بناءها وصيغت قواعد تشغيلها في قانون الوطني العام لسنة 1990، والذي عدل عامي (1991 – 1992م) ليضيف مزيد من الصلاحيات، فالاجهزة الامنية بالتقييم العملي لاداءها فقد اتسمت بالاستقلالية الذاتية والمهنية .

ان الرؤيا الفكرية الاستراتيجية لانقلاب 30 يونيو 1989م، كانت طموحة في ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، استهدفت احداث تحولات كبرى في التعليم والصحة، وتحرير الاقتصاد وتنفيذ توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في التغييرات البنوية والهيكلية – رغم انقطاع العلاقة مع المجتمع الدولي - اتجهت الانظار للشرق (الصين) لاستخراج النفط، فاتجهت الرؤيا الى تشكيل بنية اقتصادية اجتماعية سياسية في ريف السودان الشاسع تحدث تحولات عميقة، واطلقت ثورة التعليم فتوسع التعليم افقيا وراسيا، بدأت ثورة التعليم العالي بتعريب المناهج واحلال

---

1 حاضر دكتور الترابي رفاق السجن عن ان فضلا جديدا من من تاريخ السودان على وشك ان يكتب، وان «الشريعة « سوف تبقى قانون الله في الارض، وسيتم بناء الدولة الاسلامية على الرغم من احتجاجات السودانين الجنوبيين وغيرهم، ظهر اعتقال الترابي رمزي بعدما تم الافراج عنه في ديسمبر 1989 م، حيث قام اعضاء مجلس الثورة بما فيهم البشير بقاءه في مشهد غير عادي من الاجلال والتوقير، واعتبر ذلك التطور تاكيد بان الترابي مهندس التغيير . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 226.

2 المجلس الاربعيني تشكيل قيادي غير معلن يعمل على صياغة الخطط الاستراتيجية للنظام الذي بدأ في التشكل بعد 30 يونيو 1989 م، يضم المدافعين عن الثورة من قيادات الجبهة الاسلامية القومية وصغار الضباط الاسلامين في الجيش وبعض اعضاء مجلس قيادة الثورة ، بحسب الدعاية المنتشرة في الاوساط الشعبية بكثافة، انهم كانوا يجتمعون في فترة حظر التجول بمسجد مقام حديثا بوسط الخرطوم، ثم مقر قيادتهم الخاص بضاحية المنشية، يترأس هذا المجلس الاستاذ علي عثمان محمد طه، ينسب لهذا المجلس الذي لايوجود له في هياكل الحكم ولا اثبات لحقيقته عدا ما يشاع عنه – انه المنوط به تنفيذ خطط واستراتيجيات الاسلمة والتعريب وتغيير طبيعة الدولة، فالغريب ان هذا الجسم القائد اخذ يتمتع بصورة اسطورية وتاييد شعبي في الاوساط الريفية وفي اوساط الاسلامين . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 227- 228.

اللغة العربية محل اللغة الانجليزية والزيادة الكمية والكيفية في الجامعات والمعاهد العليا والكليات الجامعية، ففي جانب التشريعات اصدر مجلس قيادة الثورة في 31 ديسمبر 1990 م قوانين جنائية أكثر شمولا وتشددا (عرفت بقوانين الشريعة)، تسهر على تنفيذها «قوات الشرطة الشعبية «، فالتغيير الاهم في قانون العقوبات لعام 1991م وهو تثبيت (حد الردة) يظهر ذلك في المادة 126[1]، فشرع قانون الشرطة الشعبية في ديسمبر 1991، اثار التنفيذ العملي للشريعة في سنوات الاندفاع الثوري الاولى، قضية الوحدة الوطنية وادارة التنوع الديني في ظل الشريعة الاسلامية، فهذه القضية تتصل بثلث السودانيين من جنوب السودان، فمن الناحية العملية «تطبيق الشريعة» يفترض إقصاء كل غير المسلمين الذين تيرأسون مسلمين في كل المناصب الحكومية، هذه القضية زادت اشتعال الحرب الاهلية واعطتها بعد ايديولوجيا، ففرض الحكومة الاسلامية التجنيد الاجباري، واصدرت قانون الدفاع الشعبي وتشكلت قوات الدفاع الشعبي[2]، فالتصور الفكري الاستراتيجي بناء جيش نظامي صغير وقوات دفاع شعبي (متطوعين) كبيرة.

بعد خروج الدكتور حسن الترابي من معتقله في ديسمبر 1989 م، لم يذكر اسمه في وسائل الاعلام، وعندما انتهت حرب الخليج الاولى (1990 – 1991م) برز الترابي كأقوى شخصية مدنية في السودان، فقد تصاعدت المشاعر الاسلامية بعد هزيمة القوات العراقية، وتصاعدت نبرة العداء في العالمين العربي والاسلامي، فهذا المتغير الاقليمي رشح الترابي للعب دور استراتيجي في المواجهة التاريخية بين الشرق والغرب، لاسيما بعد هزيمة نظام البعث في العراق، فجهد توجيه الصراع وجعل الخرطوم مركز المواجهة

---

1 نصت المادة 126 من قانون العقوبات السوداني لعام 1991 :(1- يعد مرتكبا جريمة الردة كل مسلم يروج للخروج عن ملة الاسلام، اويجاهر بالخروج عنها بقول صريح أو بفعل قاطع الدلالة 2- يستتاب من يرتكب جريمة الردة ويمهل مدة تقررها المحكمة فاذا اصر على ردته ولم يكن حديث عهد بالاسلام يعاقب بالاعدام . 3- تسقط عقوبة الردة متى ماعدل المرتد قبل التنفيذ .

2 عهد بمهمة بناء التوجيه الاسلامي لقوات الدفاع الشعبي إلى إبراهيم السنوسي، اشارت له الصحافة المصرية باعتباره القائد العسكري للجبهة الاسلامية القومية، القى السنوسي المحاضرات في معسكرات قوات الدفاع الشعبي، تدريب الدفاع الشعبي تمتد لاسابيع تشمل ابجديات الجندية ومحاضرات دينية، لم يكن سرا ان قوات الدفاع الشعبي لن تكون نسخة من الحرس الثوري الايراني، ولا مليشيا ذات تنظيم كفوء، لم تكن قوات الدفاع الشعبي تستخدم الاحينما يتعرض الجيش لهزيمة قاسية، اما الوحدات التي يمكن الاعتماد عليها في تلك القوات فقد سلمت لقيادات في الجبهة الاسلامية القومية لتشكل (النظام العام)، وهي بمثابة ميليشيا حزبية للجبهة تم الاعتماد عليها أكثر من الشرطة النظامية لانفاذ لامن الداخلي . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 235 .

الدولية مع الغرب بدأ ذلك بظهور الترابي في ديسمبر 1990م امام مؤتمر اللجنة الاسلامية من اجل فسلطين وهو مؤتمر عقد في شيكاغو تحت عنوان « الاسلام الطريق الى النصر» (ICP)، جعلت الخرطوم تحضر للمؤتمر الشعبي العربي والاسلامي (PAIC)، فهذا المؤتمر اظهر الثورة الاسلامية في السودان تقود تيار الثورة العالمية ضد الغرب، فالمؤتمر يحقق تطلعات الترابي[1] لكنه يحمل السودان مسؤولية نشاط اعلى من تطلعات الثورة الاسلامية في السودان، فالثورة الاسلامية السودانية تهدف لبناء دولة حديثة بمرجعية اسلامية ليس من اجندتها الصراع مع الغرب، والترابي اصبح خطيبا في انحاء العالم الاسلامي بفضل انتشار مقالاته واشرطته الصوتية والمرئية واحاديثه الاذاعية، اما السودان فقد قبع مهمشا بالنسبة للمسارات الرئيسية للعالمين العربي والاسلامي، وبدا كمكان غريب لتفريخ ثورة اسلامية عالمية، فالتناقضات بدأت تدب في جسد القوى المؤثرة في الثورة الاسلامية في السودان وتطلعات القائد المفكر للمشروع ، فبعد ثلاث اعوام حاول مجلس قيادة الثورة تحسين صورته التي بدت كزمرة عسكرية مغلقة على نفسها، فقام المجلس بحل نفسه في 16 اكتوبر 1993م على ان يصبح البشير رئيس الجمهورية السودانية الاسلامية، فتطور الاحداث جعلت الترابي مسؤلا عن الثورة العالمية مما يحمله المسؤولية عن الانشطة في الصومال وافغانستان بل انشطة الحركات الاسلامية على مستوى العالم، فاخذت الخارجية الامريكية تتحدث عن (الارهاب الذي ترعاه الدولة)، وفي 26 فبرائر 1993م انفجرت قنبلة في مركز التجارة العالمي بنيويورك[2]،

---

1 المؤتمر الشعبي العربي والاسلامي انعقد في الفترة (25 – 28 ابريل 1991 م) يمثل ذروة الجهد الذي بذله الترابي على مدى ربع قرن من الدرس والنشاط لتحقيق التقارب بين المنطلقات العربية والاسلامية، ذلك التقارب الذي فشل في تحقيقه كل من منظمة المؤتمر الاسلامي والقومين العرب بسبب التطلعات الشخصية للقادة ومصالحهم الاقليمية . انتظر الترابي من المؤتمر ان يصبح منتدى للثورة الاسلامية العالمية من اجل التنسيق بين الحركات المناهضة للامبريالية في حوالي خمسين دولة اسلامية . وفي فورة من الحماس العارم، وصفت الحكومة السودانية انعقاد المؤتمر بانه الحدث الاهم منذ سقوط الخلافة الاسلامية . مثل المؤتمر كأداة للإسلام الثوري في مواجهة الامبريالية العالمية . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 236 .

2 اسفر الانفجار عن مقتل ستة امريكيين، وقد خطط لهذا الهجوم الشيخ المصري الضرير « عمر عبد الرحمن» ونفذته الجماعة الاسلامية المصرية ، و18 اغسطس 1993، اتهمت الخارجية الامريكية السودان بإيواء طائفة من المنظمات الارهابية، شملت منظمة التحرير الفلسطينية، حركة حماس، الجهاد الاسلامي، حزب الله البناني، الجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر، حركة النهضة التونسية، التجمع اليمني للاصلاح، الجماعة الاسلامية المصرية، ومن ثم اضافة الخارجية الامريكية السودان الى قائمتها الخاصة بالدول الراعية للارهاب، فردت الحكومة السودانية بوابل من الهجوم الاعلامي، كما نسقت لتظاهرات معادية لامريكا بالخرطوم، مع اتهامها بالتآمر على الاسلام . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 241 .

فعقدت الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العربي والاسلامي في الخرطوم[1]، فالتفكير في تغيير المعادلة الاستراتيجية الدولية بفضل التجيش ظهرت في المؤتمر السادس[2] لطلاب جامعة الخرطوم عام 1993م كان احد المحطات المهمة في هذا الطريق الشائك المعقد

ان الرؤيا الفكرية الاستراتيجية لنظام ما بعد 30 يونيو 1989 م، ارتبكت بين النهضة الوطنية لبناء دولة حديثة ذات جيش حديث ونظام تعليم متقدم واقتصاد لاينفصل عن الاقتصاد العالمي ودور سياسي مؤثر في النظام الدولي، تبعثرت هذه الرؤيا لإرتباك المشروع الفكري الاستراتيجي للاسلاميين بين صراع الذاتية الوطنية ومطلوباتها للنهضة الوطنية، والالتزام بالثورة العالمية «الظهور بمظهر (تصدير الثورة الاسلامية في مواجهة الامبريالية العالمية، فالثورة العالمية تفرض الدعوة للجهادالعالمي وحشد الشباب العربي الاسلامي وتنظيمهم في مواجهة الغرب والتحالف من الرادكاليين الاسلاميين والقوميين لتغيير معادلة النظام العالمي الجديد، فالاداء الواقعي على المستوى الوطني حلم النهضة وبناء الدولة الحديثة برز في الواقع دولة سلطوية استبدادية تجمعت ضدها المكونات الوطنية، فالحكومة الاسلامية تصادر الحريات باسم الاسلام ، وتقود حربا دينية اثنية مكلفة في جنوب السودان حربا ، فقد عجزت عن ادارة التنوع الثقافي والتعدد اللغوي الاثني مما احوى بالقصور في الفكر السياسي الاستراتيجي، قضية ادارة التنوع والتعدد اوجد العالم لها حلول موضوعية بالادارة الذاتية والفدرالية، مما جعل

---

1 انعقد المؤتمر الشعبي العربي والاسلامي الثاني في الفترة من 2 الى 4 ديسمبر 1993م بالخرطوم، فاصبح الترابي يعتبرها مركزا – ان لم يكن مقر القيادة – للعالم الاسلامي الجديد، فقد كان عنده ايمان عميق بأن ثورة اسلامية تتفتح في أرجاء العالم الإسلامي، وان السودان أصبح قائدا للاسلاميين ومركز نفوذ في النظام العالمي الجديد، احتشد في العاصمة السودانية خمسمائة مندوب لحضور المؤتمر، وحضر « اية الله مهدي كروبي « رئيس جمعية المناضلين في طهران، و» حسين فضل الله « من حزب الله البناني و «رابح كبير « من جبهة الانقاذ الجزائرية، وحيدر جمال من روسيا، وحضر كضيف شرف « ميرزا أسلم بك» رئيس الاركان السابق للجيش الباكستاني، اضافة للعقل المدبر لهجوم مركز التجارة العالمي الشيخ عمر عبد الرحمن ، ناقش المؤتمر النظام العالمي الجديد ودور المؤتمر الشعبي العربي والاسلامي، واضطهاد الاقليات الاسلامية في أوربا والولايات المتحدة الامريكية والتحدي الذي يمثله الغرب للاسلام . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 241 – 242 .

2 في المؤتمر السادس لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم، دعا الترابي شباب المسلمين في جميع انحاء العالم لان يكونوا على مستوى التحدي بتوحيد الجهاد الاسلامي، لان الاسلاميين سوف يسودون عندماتنهزم الحقيقة الزيف، وعندئذ سيعيش كل المسلمين في أمة اسلامية، وبمجيء العام 1994 م كانت الايديولوجيات الاسلامية للمؤتمر الشعبي العربي والاسلامي قد تغلغلت في كافة التطورات السياسية الاجتماعية بالسودان، وكذلك تغلغلت فعليا في كل الحركات الاسلامية النشطة في افريقيا وآسيا وأوربا . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 242 .

اعداء الحكومة يصمونها بعدم الصلة بقيم الاسلام ومبادئه او في مستوى ما تشوهه، فلم تفلح في انقاذ السلطة من خطر العزلة والتدهور والسقوط الراسي في براسن التبعية، فالاداء العملي اوقعها في كل ما ارادت التحرر منه .

تيار الثورة العالمية في الممارسة التطبيقية لرؤيته عمل على دعم الجهاد الاسلامي العالمي – ولو في البعد الاعلامي الدعائي - فلامس البؤر الساخنة في افريقيا واسيا واوربا وتبنى كل حركة جهادية اسلامية او قومية ضد الغرب الامريكي - في الصومال وافغانستان والعراق والصراع العربي الاسرائيلي والبوسنة والهرسك - مما انعكس الى وضع الدولة السودانية في القائمة الامريكية للدول الراعية للارهاب وضرب على الدول الحصار الصارم المتدرج، ففي المحصلة النهائية الرؤيا العالمية لنظام الانقاذ اعاقت النهضة الوطنية، فدخل الدولة السودانية عمليا في الارتباك الاستراتيجي فاصبحت جاهزة للابتزاز الاستراتيجي، فتاثر مشروع الحرب والسلام في الجنوب بالابتزاز السياسي فتعاظم دور المنظمات الاقليمية، فاضطرت الدولة للموافقة على مبادى الايقاد والدخول في مسار التفاوض من اجل السلام بدعم الشركاء الغربيين، فاعادت الحكومة النظر في فكرها السياسي الاستراتيجي المتمسك بالوحدة الوطنية، فعقدت اتفاق السلام الشامل في 2005م مع الحركة الشعبية، فإرتضت فترة انتقالية لمدة ست سنوات افضت لإستفتاء عام 2011م واستقلال جنوب السودان، كما توقفت كافة المشروعات الاقتصادية الاجتماعية للتنمية التي كان يعول ان تحدث تحول استراتيجي وضع ووزن الدولة السودانية نحو نموذج لدولة إسلامية في العالم المعاصر قابلة للحياة .

الفكر السياسي لنظام الانقاذ وبناء الدولة السودانية.

بعد إستيلاء الجيش على السلطة في 30 يونيو 1989، قامت المؤتمرات القطاعية لبناء الدولة على أسس جديدة وعقد مؤتمر لقضايا السلام، فتشكلت لجنة موسعة بأمر من مجلس قيادة الثورة لبحث قضايا السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، تواكب ذلك مع جهود الرئيس الامريكي الأسبق جيمي كارتر، فهذه الجهود منيت بالفشل في الإتفاق على تسوية للحرب الاهلية في جنوب السودان في ديسمبر 1989م ، فإتجه طرفا الحرب (الحكومة العسكرية والحركة الشعبية لتحرير السودان) إلى حسم الصراع بالطرق العسكرية، فالحكومة والحركة الشعبية تحققت لهما تحولات

عسكرية استراتيجية[1] شجعتهم على الاعتقاد بأن الحل العسكري هو الحل الوحيد الممكن لمعالجة الازمة السودانية ولم يكن في حساباتهما التحولات الدولية والاقليمية التي تسارعت، فالحرب تقدم طوق نجاة للسلطة الجديدة في الخرطوم ريثما تقوم بتفعيل الموارد، فالحكومة الاسلامية العسكرية تواجه ازمة اقتصادية داخلية تغطيها غمامة كثيفة من التعبئة الجهادية، والحركة الشعبية تعاني من التناقضات الداخلية بين مكوناتها الاثنية، فارتفع صوت النزعة الانفصالية بقوة، وزادت الشكوك في فكرة السودان الموحد بحكم تطاول عهد الحرب، فضلا عن ان الحليف الاستراتيجي للحركة الشعبية حكومة اثيوبيا الاشتراكية «نظام منغستو» لا ترغب في إنهاء الحرب في الجنوب لاسبابها الخاصة ، «نظام منغستو « يخوض حربا بالوكالة مع الخرطوم بسبب دعم الخرطوم للفصائل الاثيوبية المعارضة والارترية الانفصالية[2]، فالتغيرات الدولية الممثلة بنهاية الحرب الباردة (1945 – 1991م)، قادت إلى إنهيار نظام اثيوبيا الاشتراكي، فإنعكس ذلك على الحركة الشعبية لتحرير السودان التي فقدت قاعدة انطلاقها

1 الحركة الشعبية لتحرير السودان حققت انتصارات عسكرية في الفترة من يناير الى مايو 1989 م في جنوب السودان وجنوب كردفان والنيل الازرق، ففي اكتوبر 1989 م استولت على الكرمك وقيسان للمرة الثانية، قامت الحكومة بتعبئة القدرات العسكرية واعادت انتشار القوات فاستعادت المنطقتين، وارتفعت تقديرات احتمال الانتصار في الحرب فاصبحت التعبئة الجهادية نظام ثابت لسياسة الحكومة العسكرية، تواكب ذلك مع تنامي التوجهات في تنظيم العلاقات الدولية الجهاية . الطرفان اتفقا على وقف اطلاق النار وفي ذات الوقت أخذا يستعدان لصراع اكبر، فقائد الحركة الشعبية جون قرنق قام بجولة في اوربا وامريكا، وتبعتها زيارة لبتسوانا وموزبيق وزامبيا وزمباوي، وشدد جون قرنق في كل مكان حل فيه ان خطة الحركة الشعبية لبناء السلام تستهدف بناء سودان موحد علماني ديمقراطي، فهذا الطرح وجد صدى في الدول الافريقية التي أخذت ترتاب بشكل متزايد من خطاب الخرطوم العربي الاسلامي للجبهة الاسلامية والتعبئة العسكرية لمجلس قيادة الثورة، ترافق ذلك مع سياسات في الداخل دفعت قطاعات سياسية واسعة للمعارضة . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 242 .

2 الحركة الشعبية لتحرير السودان اعتمدت على اثيوبيا والجيش الاثيوبي في الدعم بالسلاح والمعينات اللوجستية والتدريب العسكري والاذاعة، وضرب مليشيا قاجاك النوير وجبهة تحرير شعب الانجواك في قمبيلا ، وجبهة تحرير الارومو الاسلامية وجميعها تحصل على الدعم العسكري واللوجستي من الخرطوم . الحكومات السودانية منذ الثمانينات توالت في دعم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، والجبهة الشعبية لتحرير تيقراي التي صارت القوة الرئيسية في الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الاثيوبية . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 244 .

الإثيوبية، وأصيبت بنيتها التنظيمية بالخلل[1]. فانقسمت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان وتحول الخلاف في إدارة الصراع بشكل كامل الى صراع عرقي بين النوير والدينكا، ودخلت الحركة الشعبية في حرب داخلية قبلية عرقية، فظهر تحالف بين الخرطوم وجناح الناصر، فزاد اهتمام المجتمع الدولي بقضية الجنوب نتيجة للاثار الانسانية للحرب، فجاءت المبادرات ومنها مبادرت الرئيس ابراهيم بابنجيدا، فدعا الى محادثات ابوجا، ففشلت مفاوضات أبوجا الاولى مايو 1992 م لطرح فصائل الحركة الشعبية حق تقرير المصير وهو مارفضته الخرطوم على الفور، اثناء جولة مفاوضات ابوجا الثانية مايو 1993م ودفع ذلك الى ظهور مبادرة الايقاد[2] من دول جوار السودان الافريقية، فدواعي مبادرة الايقاد فشل الحكومة العسكرية في التوصل إلى اتفاق ملموس مع اي من فصائل الحركة الشعبية، فرفضت الحكومة في جولات مفاوضات عديدة (اعلان المبادىء) لتضمنه حق تقرير المصير وقيام دولة علمانية، ومع ذلك اعلان المبادىء[3] لم يطوه النسيان وظل الاساس الذي قامت عليه المفاوضات التي

---

1 استولت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية على السلطة في إثيوبيا، فقطعت كل الروابط مع الحركة الشعبية لتحرير السودان واغلقت إذاعة الحركة الشعبية لتحرير السودان وكل معسكراتها للتدريب في اثيوبيا، واوقفت تدفق الاسلحة والامدادات إليها، واغلقت المقار الرئيسية للحركة الشعبية لتحرير السودان في اديس ابابا، وتم تسليم ملفات المخابرات الاثيوبية السابقة بشأن الحركة الشعبية إلى الحكومة السودانية . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 244

2 مبادرة ايقاد اطلقها رؤساء إثيوبيا وإرتريا وأوغندا وكينيا كاعضاء في المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف « إيقاد « ليحلوا محل الوسيط الاثيوبي، وجدت مبادرة الايقاد مبادرة من كل الاطراف في سبتمبر 1993 م بضغوط من الكونغرس الذي بدأ يعطي اهتماما خاصا للحرب الاهلية، بل انه عمل على عقد مصالحة بين فصائل الحركة، فاجتمع قرنق وريك مشار في واشنطن يومي 21 و 22 اكتوبر 1993 م، فاصدرا اعلان واشنطون الذي لم يصمد لعدم جدية الطرفين، واستطاعت الايقاد ان تجمع فصيلي الحركة الشعبية 4-6 و17 – 22 مايو 194 يحث اتفقا على حق تقرير المصير وقيام سودان ديمقراطي علماني . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 250 .

3 اهم بنود اعلان مبادىء الايقاد:1. يجب تأكيد حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان لتحديد وضعهم المستقبلي عن طريق الاستفتاء 2. يجب على كل الاطراف أن تعطي الاولوية للمحافظة على وحدة السودان، شريطة أن تتضمن المبادى التالية في الاطار السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي للبلاد. أ. السودان مجتمع متعدد الاعراق والاثنيات والديانات والثقافات، يجب الادراك والاستيعاب والتامين لكل انواع هذه . ب. يجب ان يكفل القانون المساوة السياسية الاجتماعية الكاملة بين كل المواطنين في السودان . ج. يجب تأكيد حق تقرير المصير على اساس الفدرالية، الحكم الذاتي ...الخ لكل اهل المناطق المختلفة . د . يجب ان تقوم بالسودان دولة ديمقراطية علمانية تكفل حرية الاعتقاد والعبادة لكل المواطنين السودانيين . يجب فصل الدين عن الدولة ويجوز للدين والاعراف أن تكون أساسا لقوانين الاحوال الشخصية . ه . يجب تحقيق تقسيم الثروة بطريقة مناسبة وعادلة بين كل المواطنين في السودان . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 250 .

ايدتها الولايات المتحدة والدول الاوربية وافضت الى اتفاق «نيفاشا» عام 2005م الذي تاسست عليه الشراكة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والمؤتمر الوطني لادارة الفترة الانتقالية لمدة ستة سنوات(2005 – 2011م) تنتهي باستفتاء لشعب جنوب السودان حول الوحدة او الانفصال، وأجري الإستفتاء وأستقل جنوب السودان.

هدف النظام الذي نشأ بعد 30 يونيو 1989م، لتحديث الدولة السودانية من خلال مشروعه الايديولوجي المركب من التصالح التام من الفكر السياسي الاستراتيجي الغربي، في جوانب اقتصاد السوق وحرية التجارة والاستفادة من الخبرات العلمية التنكولوجية ، مع المنظور الاسلامي في جوانب الاجتماعية والقيمية الاخلاقية، فلم تكن الحداثة التي شرع النظام في انجازها مستقلة عن الوعي بها وعن الايديولجية الاسلامية التي يتبناها، فاتجه الى استخراج النفط[1] لتقوية الاقتصاد وتحديث القوات المسلحة بالصناعات الدفاعية، والارتقاء بالتعليم فابتدع نظاما تعليميا (ثورة التعليم)، فاستفادة النظام من فكر الحداثة، دون ان يكون نظاما عصريا او حديثا في اطروحته النظرية او الاداء العملي، لا في سلوكه ولا في قيمه، فقامت السلطة على بنية استبداية مركزية تعتمد على القوى العسكرية بشكل مطلق، فالنظام تصرف بالتحديث بدوافع لا تمت بصلة الى القيم الحديثة، فقد خضع لما أملته مصالحه في الحفاظ على الدولة وانقاذها من التدهور والسقوط في التبعية، وفقدان القرار الذاتي، فلم يمنع النظام تمسكه باهداف ايديولوجته الدينية، من التعاون والتحالف مع الصين وغيرها لبناء قواعد دولته ، فلم ينتظر النظام تبلور فكر الحداثة في دولته الاسلامية لينطلق في التحديث، فتحرك نحو اهدافه وحرك الفكر الاسلامي معه بغاية تغيير الوعي الجمعي للمجتمع ليدرك نمط حياته والغايات الاستراتيجية التي يتطلع اليها .

---

1 صدر السودان أول برميل نفط من مرسى بشائر في مايو 1999 م، بعد ذلك ظلت النسبة الأكبر من الايرادات في تحديث الجيش، ففي عام 2000م بلغت ميزانية الدفاع نصف الموازنة العامة للدولة، حيث تجاوزت نصف المليار دولار، وفي اليوم الذي شحن السودان أول ناقلة بترول بنفطه وصلت شحنة دبابات قادمة من بولندا، وفي مارس 2000م وقع السودان اتفاقية سرية مع بلغارية لتوريد السلاح، وتبعها اتفاق اكثر سخاءا للتعاون العسكري مع الصين التي أصبحت منذ هذا الوقت المصدر الرئيسي لتسليح الجيش السوداني، وتردد على الخرطوم الكثير من البعثات العسكرية القادمة من العراق وايران وكازخستان، ومع قدوم العام 2002 م، بلغت ميزانية الدفاع السودانية 665 مليون دولار بما يكفي لشراء الاسلحة الجديدة بما يعادل 5% من الناتج المحلي . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 304 .

ان ايديولوجيا النظام الاسلامي افترضت أن التحديث يساعد المجتمع على عقلنة توجهات النظام الفكرية الاستراتيجية، إذ لايستطيع النظام أن يقوم بتحولات واسعة وبمبادرات تاريخية كبرى دون أن يسجلها في سجله العقلي، ويجعلها واعية وشفافة ومدركة ومقبولة، لذلك ابتدع ثورة التعليم العالي[1] التي هدف منها زيادة الكم والكي في خريجي الجامعات وفوق الجامعين بهدف اشباع سوق العمل وتوفير العمالة الماهرة والكوادر العلمية والمهنية الرفيعة، ولم يكن هذا الهدف الاهم فقد هدف النظام إلى تعميق أسس مشروعه الايديولوجي بترسيخ المعرفة والتنوير وتشكيل العقل الوطني بحسب غايات مشروعه الايديولوجي الذي لن يتقدم دون زيادة قدرة الانسان العادي على التفكير الابداعي الخلاق، لبناء القدرات العقلية البحتة، للمساهمة في سوق العمل العالمي وصناعة الدور في الاسواق العالمية، وقد استطاع النظام حل مشكلة التمويل بابتداع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني (بنية اقليمة و دولية)، فالعقلانية التي تبناها النظام تحولت إلى ايديولوجيا الفئة الحاكمة، فأصبحت تحدد إطار واستراتيجية صراعها مع الفئات الاخرى في المجتمع الوطني، ففقدت شيئا فشيئا طابعها الايديولوجي الديني، اي قدرتها على التحكم في عملية التحديث وضبطها والسيطرة على أثارها من منظورها، فتحولت الى دعوة عقلية عملت على تغيير إطارها الايديولوجي فإنقسمت إلى تيار الايديولوجية الدينية ودولته الاسلامية، وتيار مشروعية الحداثة المدافع عن وجود الفئة المتماهية مع النظام الاجتماعي – السياسي الذي تشكل عمليا في الواقع، فتبني النظام ايديولوجيا الحداثة لايعني بالضرورة التمسك بقيمها، فالنظام بدأ بالدعوة المنافية كليا لقيم الحداثة كتعبير عن الصراع الناشىء بين اطراف النخبة الحاكمة – بشقيها الحديث النابع من عملية العصرنة ذاتها، والقديم المعبرة عن استمرار

1 ثورة التعليم العالي في السودان خلقت طفرة هائلة « كمية « في اعداد المنخرطين في مراحل التعليم المختلفة ومؤسسات التعليم، فأهداف ثورة التعليم تعدت المشروع الوطني الرامي الى الحداثة و الرفاهية المادية، فإتجهت الى تحقيق الغايات القصوى والخصائص العليا للمشروع الايديولوجي بقيمه الروحية، يقول زكريا بشير امام : (ان الغايات القصوى للتربية والتعليم هي إخراج الانسان الصالح المحب للحق والخير والجمال، ليس الانسان المادي الاناني الذي لاهم له سوى الحيازة وامتلاك الاشياء وادوات الرفاهية والترف والتبذير ..) . لا مجال لتحقيق تلك الغايات الا اذا توفرت لها سياسات قومية عليا ومن أعلى المستويات التنفيذية واتشريعية والتخطيطية فاستراتيجية التعليم الناجح لايمكن ان تحدث من فراغ بل لابد له من اجراء مسوحات وتحليلات تقويمات للأطر الداخلية والخارجية لعمل المؤسسة . زكريا بشير امام، التخطيط الاستراتيجي والتعليم العالي في الوطن العربي – اشارة خاصة إلى السودان، الطبعة الثانية، الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 1432 ه 2011 م،

بنيات ماقبل الاستعمار – الواعية بالذات وبالواقع المحيط بها وبالتاريخ، فالوعي بمشروع تآصيل المجتمع والدولة وفق القيم الدينية، فتعرض النظام للاجهاد السياسي، فتبني النظام قيم وتصورات ومفاهيم النظام العالمي للانفتاح والخروج من العزلة، ففتح ثغرة للغزو الفكري فافقدته مقاومته وتوازنه واستمراريته، فنفذ الاختراق الى هياكله ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية فصار يتحكم فيها من الداخل التطلع في الاندماج مع النظام الدولي، فقد النظام شخصيته فقبل كل ما يفرض عليه من القوى السائدة في الاقليم والعالم، باعتبارها حقائق مطلقة لا تقبل المراجعة والنقد، فاصبح من غير الممكن احتفاظه بذاته واستقلاله وتميزه وان يتخطى عقبات التدمير المادي لمؤسساته السياسية والاقتصادية، دون المفاصلة مع استقلاله فاصبحت تعبئة قواه الذاتية الروحية والايديولوجية الدينية تفعل فعل هدم مدمر للبناء .

ان الازمة الحقيقية التي واجهت النظام في إطار تطوره وإستمراره، تنازله الطوعي بفعل الضغوط الخارجية والداخلية ورغبة نخبته في المحافظة على المواقع، القيام بمرجعيات فكرية استراتيجية، وتخلى عن رموزه وقيمه الاخلاقية فاصبح عرضه للاستهلاك الذاتي، فبدل من ان تصبح الروحية مصدر الهام وشحذ معنوي صارت صوت نقد وديل تناقض في الاداء العملي، بذلك تحكمت في ردرد افعاله وظهر إرتباك رؤيته العامة وتوجهاته الفكرية الاستراتيجية، فالايديولوجيا في النهاية ماهي الاسلسلة الاحالات التي يتعرف المجتمع (تنظيم او نظام) من خلالها على نفسه وبها يضبط وينظم نشاطه الروحي والفكري والابداعي، جذرها التجارب التاريخية واتصالها بالايحاءات اللاشعورية والاعتقادات الفلسفية، فمصادرها خارج المنطق الظاهري او العقلي او الرياضي، وفتشكل جملة من الصور الاسطورية التي تؤسس لوجود المجتمع (التنظيم او النظام)، وترسم أصله نشأته ورسالته، وبطاقة سجله في التاريخ، فتجريد النظام من محموله الايديولوجي احداث فراغات تجعله عاجز عن التماهي مع طبيعته الجديدة التي تشكلت من خلال الممارسة العملية البرغماتية، فبرز الإرتباك الاستراتيجي حين خرج النظام من مرجعياته الفكرية، وتبنى المرجعيات الفكرية لايديولوجية الحداثة بديل لايديولوجيتها الدينية فوقع في الابتزاز الاستراتيجي، لذلك سقط النظام وبأت جهوده التوفيقية بالفشل لتنازله عن مبدأ الذاتية الذي قامت

عليها فلسفته ووجوده كنظام، وانحدر الى مجتمع (نظام او تنظيم) استهلاكي عاله على غيره باثر الاستلاب وغياب الوعي الذاتي تماهيه مع الضغوط الداخلية والخارجية، وافتقاره للرسالة والعمق الفكري المعرفي الذي تاسس عليه، وتحرك بمنهجية ارضائية واستسلم للرغبات والحوجات الوقتية، فالمسمار القاتل دق في نعش النظام حين تبنى رؤيا غيره في النظر للذاتية الوطنية والدينية، فوصف ذاكرته التاريخية بانها ماهية جامدة وماضوية، فصار ضمن حدود الحداثة الاستلابية، فلامناص انه واقع بالضرورة في السيطرة الخارجية والاجهاض لطاقة النهوض الذاتي الممكنة في مواجهة التحديات

يخطىء من يظن ان سقوط نظام الانقاذ مرده الى تطور المقاومة السياسيه والفكرية لمشروعه داخليا وخارجيا، فالسقوط بدأ عمليا حين تنازل عن مشوعه الفكري الاستراتيجي فاصبح ورقه في مهب الريح مندفعا امام الخيارات الارضائية والتنازلات المنهجية، قتنازل عن خبراته الذاتية وتماهى مع الوافد « بمصالحه الاستراتيجية « دون كسر طابعه العدواني وادماجه في وظائف حركته، فجنح للاندماج في المشروع الدولي المعولم دون ممانعة من فكر ورؤيا واستراتيجية، وتصور انه باستخدام آليات النظام الدولي يمكن تقوية سلطته يمكن لقبضته الحديدية، ومن ثم يحقق إستدامة لإحتكار النخبة الحاكمة المسيطرة ، ففد النظام عناصر وجوده العقلية الروحية بارتباكه الارضائي، حين فقد ايمانه بنفسه بل مبررات وجوده المستقل، فتراجعت ديناميايته الحقيقية كنظام الكامنة في نزعة الرفض للنظامين الدولي والاقليمي، المؤسسة كموقف ايديولوجي منتحي ناحية العدالة والتغيير والممانعة، وهذه النزعة المناهضة للسائد في العلاقات السياسية الاقتصادية الدولية هي الضامن لحقه في الوجود المستقل في الحاضر والمستقبل .

الأزمة السياسية الاقتصادية لنظام الانقاذ وانتفاضة 11أبريل 2019م

ان تصور الجبهة الاسلامية القومية الفكري الاستراتيجي لبناء الدولة السودانية، تضمنته وثيقة (ميثاق السودان)[1] الذي عرفت فيه الدولة: (شأن مشترك لكل المتدينين والمواطنين في السودان)، (السودان وطن واحد ولكنه يتباين بأصوله العرقية وكياناته الثقافية والمحلية) تبنت الوثيقة (مبدأ عدم إستثار اقليم بالثروات الطبيعية فيه

1 الطيب زين العابدين، الحركة الاسلامية ووحدة السودان - الجبهة الاسلامية القومية لعام 1987 م، صحيفة الصحافة السودانية، العدد (6127)، الخرطوم، 1 / 8 / 2010 م .

أو ان يحرم الحكم القومي من مستلزمات الشأن العام)، وكذلك (الا يترك اقليم متخلفا جدا عن سائر القطر، كما تتخذ الدولة خطة شاملة للتنمية الاقتصادية تدفع التقدم)، (على ان تراعي الدولة في تحويلات الموارد القومية لدعم الاقاليم بحسب عدد السكان النسبي وقابلية التوظيف)، (وايضا إيثار الأقاليم الأكثر تخلفا حتى تلحق بركب النمو)، ففي هذه الوثيقة حددت الجبهة الاسلامية موقفها من طبيعة العلاقة بين النظام الدولي والنظام الاقليمي العربي والافريقي والاسلامي من حيث درجة التأثير والتأثر والتبعية والاستقلالية، فدعمت فكرة الانبعاث الاسلامي كبديل مناهض لهيمنة الغرب الاوربي والامريكي وبديل للمشروع القومي والاشتراكي، فوضعت نفسها في خانة الممانعة وما يتصل بها من تحالفات ومخططات دولية واقليمية واستبشرت بالثورة الايرانية 1979م.

التطبيق العملي لتلك المبادىء قام بها التدخل الثالث للجيش في 30 يونيو 1989م، ففي البدء ظهر التدخل كحرك عسكرية محضة، ثم اتضحت توجهاته الفكرية الاستراتيجية حين اظهرت وجهه الاسلامي، فطبق حرفيا (ميثاق السودان) في الدستور والقانون وادارة صراع الحرب والسلام في جنوب السودان، وانعقاد دورتي مؤتمر حوار الاديان برعاية الدكتور الترابي، وانعقاد الدورات الثلاث للمؤتمر العربي والاسلامي مما اظهر النظام في الخرطوم مساندا وداعما للثورة الاسلامية العالمية، واتهم بانه يسعى لتصدير نموذجه الاسلامي للاقليم العربي والاسلامي، فاخذت الدول العربية تنظر للخرطوم بعين الريبة، فبدء الفتور في العلاقات فالقطيعة والمواجهة بعد موافق النظام المناهضة في حرب تحرير الكويت 1991م، والتدخل الامريكي في الصومال 1994م، واسناد الجهاد في البوسنة والهرسك 1995م، التدخل الامريكي الاطلسي في افغانستان 2001م وحرب العراق الثانية .

اشتد التدافع بين الرئيس ذو الخلفية العسكرية قائد الانقلاب، والزعيم المفكر للجبهة الاسلامية صاحب المشروع، واتضح التباين في الرؤيا الفكرية الاستراتيجية بين تيارين في النظام، تيار الثورة الاسلامية الوطنية بقياد الرئيس البشير الذي يعى لتحولات سياسية اقتصادية من منظور اسلامي، وتيار الثورة الاسلامية العالمية بقيادة الدكتور حسن عبد الله الترابي الذي تعزز دوره في الدورة الثالثة للمؤتمر العربي العربي والاسلامي التي انعقدت في الخرطوم في الفترة من 30 مارس الى 2 ابريل 1995م فاصبح ظهيرا

للثورة الاسلامية المهددة لامن المنطقة العربية والاسلامية، فاصبح الخلاف محل تناول عام حتى ان علي عثمان محمد طه وزير الخارجية نفى في اجتماع لوزراء الخارجية العرب في سبتمبر 1995 م اي خلافات بين البشير والترابي، فالوقائع أكدت تنامي الخلافات بين الاجهزة الامنية والجبهة الاسلامية الداعم الرئيسي للنظام، بسبب التظاهرات التي خرجت من جامعة الخرطوم في سبتمبر 1994 م مناهضة لارتفاع الاسعار ونقص المواد الاساسية فتدخلت الجبهة الاسلامية والاسلامين العرب الافغان لقمعها[1]، فالنظام بدأ يشعر بمخاطر التحالف الدولي مع الحركات الاسلامية العالمية بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري الاسبق حسني مبارك في اديس ابابا 26يونيو 1995 م، واتهمت الحكومة الاثيوبية حكومة الجبهة الاسلامية القومية بالخرطوم هي من زودت المتأمرين بجوازات السفر والسلاح الذي هربته عبر الخطوط الجوية السودانية، وادانت اذاعة القاهرة حسن الترابي بشكل خاص باعتباره العقل المدبر، ففي مساء 26 يونيو 1995 م نفت الحكومة السودانية ان يكون لها اي صلة بمحاولة اغتيال الرئيس المصري وعبرت عن اسفها لما وقع . وفي العام 1996 م كان نظام الخرطوم معزولا عربيا وافريقيا وفي الاسرة الدولية، بسبب محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك واستضافة المؤتمر الشعبي العربي و الاسلامي والدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه الخرطوم للحركات الاسلامية في فغانستان والجزائر ومصر، كما قدمت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية تقارير بشأن انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان في الداخل السوداني والحرب الاهلية في جنوب السودان، فاسهمت كل تلك التقارير في تاكيد صورة السودان كدولة منبوذة يجب على الجماعة الدولية حصارها .

اتجه النظام الى الانتقال من الشرعية الثورية القائمة على تدخل الجيش في 30 يونيو 1989م الى الشرعية الدستورية، فشكل المجلس الوطني (البرلمان) من اربعمائة مقعد، تم تعين 125 في يناير 1996 وعين 50 من اعضاء الجبهة الاسلامية القومية والموالين لها، وترك 225 لاختيار الناخبين واجريت الانتخابات من 6 الى17

1 قاد طلاب جامعة الخرطوم في سبتمبر 1994 م حوالي 15 الف محتج في شوارع الخرطوم، ضد ارتفاع الاسعار ونقص المواد الغذائية الاساسية، وفشل جهاز الامن الداخلي في توقع اندلاع تلك الاحتجاجات او التحذير من اعمال شغب وشيكة الوقوع، وهو ماتطلب مساعدة الجبهة الاسلامية والاسلامين العرب الافغان لمطاردة الطلاب في الشوارع وقمع المحتجين، فلقي عشرون منهم مصرعهم . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 266 .

مارس 1996 م، انتخب الترابي رئيسا للمجلس الوطني، وانتخب عمر البشير رئيسا للجمهورية باغلبية 75% من الاصوات فضمن استمراريته على الحكومة والجيش، لم تحدث الانتخابات تغيرا حقيقيا في نهج النظام الداخلي ولم تحسن صورته خارجيا، ان تشكيل المجلس الوطني (البرلمان) تزامن مع عزلة السودان اقليميا ودوليا، وتواصل التدهور الاقتصادي المتسارع، وتطور دور الجبهة الاسلامية بتعين علي عثمان محمد طه نائب اول للرئيس البشير بعد سقوط طائرة حربية من طراز انتونوف 26 في مطار الناصر يوم 12 فبرائر 1998م مما ادى لمصرع الزبير محمد صالح النائب الاول لرئيس الجمهورية[1] ، ففي 28 مارس1998 م مرر المجلس الوطني مسودة دستور عام 1998 م فاصبحت الشريعة المصدر الوحيد للتشريع، وتعززت سلطات الرئيس[2]، وفي 8 ديسمبر1998 م وقع الرئيس قانونا للعمل السياسي التعددي عرف بقانون (التوالي)، وتم احياء التقليد السوداني القديم بالمعاملة الكريمة للحكام السابقين وسمح للرئيس نميري بالعودة. وتشكل حزب المؤتمر الوطني، وفي عام 1999م اقترح الترابي الغاء كل من المكتب السياسي والمجلس القيادي للمؤتمر الوطني، ونقل صلاحياتهما الى رئيس المجلس الوطني فبدأت المفاصلة التاريخية بين البشير والترابي[3]، سعى البشير للمصالحة مع التجمع الوطني، ففي يوم 12 ديسمبر 1999م عزل البشير الترابي وحل المجلس الوطني واعلن حالة الطواري ووعد باجراء انتخابات

---

1 في 12 فبرائر 1998 م سقطت طائرة حربية من طراز انتونوف 26 في مطار الناصر وسط عاصفة وتجاوزت الممر وسقطت في نهر السوباط مما ادى الى مصرع 26 راكبا كان من بينهم الفريق الزبير محمد صالح النائب الاول للرئيس وكبار المسئولين الحكوميين بينهم القائد الجنوبي ارك طون ارك. تشكلت حكومة جديدة في 8 مارس 1998 م.

2 ورد في المادة 43 من دستور السودان لسنة 1998م (يمثل رئيس الجمهورية الحكم والسيادة العليا للبلاد، يقوم قائدا أعلى لقوات الشعب المسلحة والشرطة والقوات النظامية الاخرى، ويختص بصيانة أمن البلاد من الاخطار وحفظ عزتها ورسالتها، والاشراف على علاقاتها الخارجية، ويرعى سيرة القضاء والعدل والاخلاق العامة، ويرعى المؤسسات الدستورية، ويعنىء بنهضة الحياة العامة . ويعين شاغلي المناصب الدستورية الاتحادية، ورئاسة مجلس الوزراء، واعلان الحرب وفق احكام الدستور والقانون، واعلان حالة الطوارىء وفق الدستور واحكام القانون، وحق ابتدار مشروعات التعديلات الدستورية والتشريعات القانونية والتوقيع عليها .) . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010م، ص 272 .

3 سقط النظام من ذلك الدرج الصاعد نحو الرشد والتقوى والحكمة إلى مدارك هوى الطغيان والظلم ليتسيد الاكابر، ويعربد بهم طائشا شيطان الفرعنة، ويؤمنهم جنود يحرسون مقاماتهم ويجوسون ويدوسون الرعية ويعلنون مقولاتهم ويرفعون صورا باسم الحريات والانتخابات الشرعية، واللامركزية، وماهي الا اعراف زور ونفاق . اما جمهور قواعد الشعب، فقد كان لأول العهد ينظر للثورة مراقبا، ثم أقبل بولائه العريض لنداء الدين المعلن، ورجاء الدنيا الموعودة، ثم أخذ أخيرا يدير وينصرف عن موالاة المتأمرين الذين صاروا إلى افتصاح أو ارتداد . حسن الترابي، حركة الاسلام عبرة المسير لاثني عشر السنين – بمناسبة مرور عام على تاسيس المؤتمر الشعبي، ب. ت، ص 2.

جديدة في ديسمبر2000م، فاجريت الانتخابات وفاز البشير ب 86% من الاصوات، وفي مايو2000م ظهر الترابي على قناة الجزيرة فدعا السودانيين للخروج للشارع ففي 27 يونيو 2000م اسس الترابي حزب المؤتمر الشعبي، ففي 21 فبرائر 2001 م اودع سجن كوبر لتوقيعه مذكرة تفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تقود الحرب الاهلية في جنوب السودان .

تزامنت التغيرات الداخلية السودانية مع تحولات عميقة في النظام الاقليمي العربي (جامعة الدولة العربية) وعلاقته بالنظام الدولي بعد احداث 11 سبتمبر 2001 م التي قادت إلى تحولات استراتيجية كبرى في البيئة الدولية، فقد افتقد (النظام العربي) القدرة على التحرك وغاب الموقف الموحد في التعامل مع القوى الدولية، فأسقطت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية النظام العراقي 2003م، وتتابعت المبادرات الدولية و الامريكية[1] لاعادة صياغة المنطقة والنظام الاقليمي على اسس جديدة، ومنها «فكرة منطقة الشرق الاوسط للتجارة الحرة « 2003م و(الشرق الوسط الكبير) 2004م، ومبادة استطنبول التي اطلقها حلف الاطلسي في 2004م.

مبادرة الرئيس الفرنسي ساركوزي « الاتحاد من اجل المتوسط» عام 2008م . تراجع الدور العربي في البيئة الدولية انعكس على النظام السوداني في قضايا الحرب والسلام، فخلال السنوات الخمس عشر الاولى من انفجار الحرب الاهلية الثانية في جنوب السودان، قدمت مبادرات امريكية وافريقية منتظمة لاحلال السلام، فلم تحقق نتيجة لان أيا من طرفي الحرب (الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان)، لم يظهرا الارادة الكافية للسلام والشروع في التفاوض الجاد من أجل تحقيقه، ففي اجتماع ايقاد (8- 9 يوليو 1997م) اعلنت الحكومة قبول إعلان مبادىء الايقاد

1 المبادرات الامريكية لاعادة صياغة النظام الاقليمي في الشرق الاوسط بدأت «فكرة منطقة الشرق الاوسط للتجارة الحرة « 2003 م هدفت لدعم التحول الديمقراطي ببلورة طبقة وسطى مستقلة . تلها في مبادرة «الشرق الاوسط الكبير» 2004 م التي تكونت من ثلاث اركان اولا : تشجيع الديمقراطية والحكم الراشد ثانيا : بناء مجتمع المعرفة ثالثا : توسيع الفرص الاقتصادية . مبادرة الرئيس الفرنسي ساركوزي «الاتحاد من اجل المتوسط « 2008م وضمت 43 دولة، دول الاتحاد الوربي 27 اضافة للدولة العربية المشاطئة المتوسط اضافة لتركيا واسرئيل . مبادرة استنبول اطلقها حلف الناتو بهدف التعاون مع الدول الخليجية ودعت الى حوار الشركاء للانخراط في الحوار المتوسطي، دعت الى تعاون امني استراتيجي بين الحلف ودول مجلس التعاون الخليجي ، وقد انضم الى هذه المبادرة أربعة بلدان خليجية هي الكويت والامارات وقطر والبحرين وبقيت خارجها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان . فتوح أبو دهب هيكل، تاثير الثورات العربية في النظام الاقليمي العربي(2011 – 2019 م)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ابريل 2021 م . ص 33 – 34.

لإنهاء الحرب الاهلية، وجرت جولت تفاوض في الفترة 27 اكتوبر حتى 11 نوفمبر 1997 م دون ان تحدث اختراق يذكر، وجرت جولة مفاوضات ثانية في نيروبي 4 الى6 مايو1998 م فاجهضت الخلافات حول مسألة الدين والدولة المفاوضات رغم ذلك وقع الطرفان وثيقة تعترف بحق الجنوب في تقرير المصير، فحتى اكتوبر2000م ظهر ان مبادرة ايقاد تعاني الموات فانعشها الرئيس الكيني (دانيال ارب موي) بتعينه الجنرال (لازاروس سمبيو) مبعوثا كينيا خاصا لعملية السلام التي ترعاها الايقاد، وشكلت الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج شركاء «ترويكا « كاصدقاء للسلام في السودان، ففي وقت لاحق انضمت اليهم ايطاليا، فعقدت الايقاد وشركاء الايقاد جولة مفاوضات في ضاحية مشاكوس في 18 يونيو 2002 م وبعد شهر إنتهي التفاوض إلى اتفاق عرف بإعلان مشاكوس[1] في 20 يوليو 2002م، بعد ثلاثين شهر تحول إعلان مشاكوس إلى اتفاق السلام الشامل[2] في 9 يناير 2005م (اتفاق نيفاشا).

اتفاق السلام الشامل عام 2005م نقله نوعية في ملف الحرب والسلام بين شطري السودان، فالاتفاق لم يوفر مخرج حاسم لازمة الحكم في السودان، ولا ازمة نظام الانقاذ القائم على الحلول الوقتة منذ 30 يونيو 1989م ويعيش على قوة الدولة والمجتمع، فالاتفاق إعلان بنهاية الحرب الاهلية في الجنوب لكنه لم يعالج أزمة السودان والنظام، فالطبيعي ان تظل الازمة مستمرة في الغرب والشرق تهدم البنيات التحتية وتؤثر في استقرار الانسان وتشوه كل مظاهر الحياة، فالازمة السودانية اختلال في

1 اعلان مشاكوس في 20 يوليو 2002 م وقعه عن الحركة الشعبية القائد سلفا كير ميار ديد، ووقعه عن الحكومة الدكتور غازي صلاح الدين العتباني، وشهد توقيعه المبعوث الكيني الجنراك سمبيو، يعتبر الاتفاق انتقال نحو السلام، وافق الشمال على حق تقرير المصير للجنوب مقابل الشريعة في الشمال، وسيتم حق تقرير المصير في فترة انتقالية مدتها ست تنتهي بالستفتاء مع قبول الخرطوم بنتائج الاستفتاء بما في ذلك استقلال جنوب السودان، شهد على البرتوكول مراقبون دوليون من الترويكا . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 27315 – 316 .

2 اتفاق السلام الشامل « اتفاق نيفاشا « في 9 يناير 2005 م أقيم احتفال في نيروبي للتوقيع عن الحركة الشعبية لتحرير السودان د. جون قرنق دي مابيور وعن حكومة السودان علي عثمان محمد طه، وشهد التوقيع الرئيس الكيني دانيال ارب موي ووزير الخارجية الامريكية كولن باول والايقاد وشركاء الايقاد ، بموجب هذا الاتفاق عاد جون قرنق للخرطوم في 8 يوليو 2005 م واصبح النائب الاول لرئيس الجمهورية، وتوفي في 30 يوليو 2005 م بحادث سقوط طائرته – طائرة الرئاسة العمودية طراز مي 172 وهو عائد من روا كيتورا باوغندا وتحطمت في جبال ديدنجا . اتفاق نيفاشا منح الجنوب حق تقرير المصير بنهاية الفترة الانتقالية عام 2011م وتمكين الحركة الشعبية من ادارة الجنوب واقتسام عائد النفط بين الشمال والجنوب، واقتسام السلطة المركزية بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 323-325 .

الفكر السياسي السوداني الذي ظل يخلق الفراغ الاستراتيجي بسب المحافظة والتردد لدى الاحزاب التاريخية وسيادة ايديولوجيات اختصار المراحل (القومية والاسلامية والماركسية) المؤثرة على القطاعات الواعية من السودانيين، فالفراغ الاستراتجي يخلق الشروط الموضوعية والذاتية المتناقضة مع بناء دولة ديمقراطية قابلة للحياة. النظام لم يجد مخرج لازمته المزمنة في اتفاقية السلام التي وفرة هدنة مؤقتة، فبنهاية الفترة الانتقالية وجد نفسه اشكالات مهام استقلال المعقدة المركبة، فخرج من الدولة ثلث المساحة والسكان وقدر عظيم من الاقتصاد بما في ذلك النفط الذي منح النظام فرصة انتعاش ومساحة للمناورة لم يستثمرها برؤيا عميقة، لتظهر تحديات النظام القديمة المتجددة الممثلة في ازمة المشروعية الناجمة عن تغيير القيم الرئيسية الحاكمة للنظام ، فالنظام بدأ ثوريا اسلاميا احاديا شموليا، فالاتفاق نقله الى مستوى من الديمقراطية اللبرالية عبر عنه قانونيا وتشؤيعيا دستور 2005 م، فيظهر التحدي الاكثر تأثير في كيفية الانتقال من دولة «الحزب « الى دولة « الوطن والمواطنة «، فالنظام طوال تاريخه عجز عن استيعاب أي تغيير أساسي في البنية الداخلية و علاقات النظام بالقوى الداخلية المؤثر على فعل وحركة الدولة ولم تكن الاتفاقات الثنائية مع الاحزاب الا مبادرات فوقية لاتعالج التحدي الحقيقي، (نداء الوطن – اتفاق جوبتي مع حزب الامة) و(اتفاق القاهرة مع التجمع الوطني) و(اتفاق الشرق الموقع في اسمرا)، فالفترة الانتقالية لم تكن قادرة بحكم طبيعة الاتفاق الثنائي – المؤتمر الوطني والحركة الشعبية «- ان تفضي الى وحدة جازبة بين الشمال والجنوب و تتجنب حتمية الاستفتاء القائد عمليا لاستقلال الجنوب، بنتهاء الفترة الانتقالية (2005 – 2011م) وجد النظام نفسه دفعة واحدة امام كافة تحديات بناء الدولة السودانية والواقع السياسي الاقتصادي الاجتماعي المتأزم والحرب في دارفور وتبعاتها والسخط الشعبي العارم .

التابين الفكري الاستراتيجي بين طرفي الصراع السياسي في نظام الانقاذ، ليس صراع بين الترابي والبشير، وليس صراعا بين العسكر والمدنيين، وانما هو اختلاف في الرؤيا الفكرية الاستراتيجية بين تيار اسلامي قانع بدور البناء الوطني، وتيار دولي يرى أن له مهام في الثورة الاسلامية العالمية، ويؤمن بالاقتصاد الحر وتعظيم دور القطاع الخاص والمجتمع

في الاقتصاد[1]، فالقطيعة بين الوطني والشعبي سمحت بتطور النشاط الاقتصادي وتزايد العوائد النفطية، إلى اجتزاب رؤوس الاموال الخليجية والاسيوية، فخلال عام 2000م الى 2006 حدثت زيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر من 128 مليون دولار الى ما يقرب 3 مليار دولار، فقام الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والصندوق الكويتي للتنمية العربية بتقديم أول قرض للسودان على مدى عدة سنوات من اجل بناء سد مروي يبلغ 4 ، وقامت شركة الكهرباء الالمانية العملاقة سيمنز ببناء شبكة كهرباء حيوية لتزويد الخرطوم لأول مرة في تاريخها بتيار كهربي يمكن الاعتماد عليه، كما افتتحت شركتا كوكولا وبيبسي، كما تحرك قطاع الاتصالات ففي العام 2003 م اصبح لدى شركة « سوداتيل» أكثر من مليون مشترك، وتطورت شركة موبيتل، فاصبحت الخرطوم مرشحة ان تصبح المركز التجاري المالي لشمال شرقي افريقيا، فأخذت سماء الخرطوم تتغيير لتضم مقار شركة النيل الكبرى وبتروناس الماليزية.

صار الثراء الجديد والمتسع من الوقائع الجديدة في الخرطوم، الا انه في مناطق اخرى من السودان لم يزد من كونه خرافة ، فقليل جدا من الاثرياء الجدد هم الذين التفتوا للريف، ولم تشترك الغالبية العظمى من السودانيين في الرفاهية التي نعمت بها الخرطوم، وبقي السودان على حاله كبلد عاصمته غارقه في الثراء، بينما يغرق ريفه في الفقر، ففي العام 2005م بقي متوسط الدخل الفردي في السودان على جموده عند 640 دولار سنويا، بينما نما الناتج المحلي بمعدل 12%. بدأ صوت الاطراف يعلو مما فجر الحرب الاهلية في دارفور[2] والسخط العام الذي يغطي اقاليم السودان لاسيما الشرق .

---

1 تاب البعض من النزعة الاشتراكية في السودان إلى منهج ايماني شرعي، المعاش عبادة بدوافعه الغيبية الايمانية التي تباركه وضوابط علاقة أحكام معاملات شرعية او تقوى وأخلاق من صدق وتكافل ومنهج تعاون وعدل وتجنب لأكل الاموال باطلا وحراما ... والبعض اعتد بفشل التجارب السودانية الاشتراكية وانساق مع تيار الحرية الاقتصادية الغالب في العالم الصادر من المذهب الغربي المادي، غايته متاع الدنيا الأعجل والأكثر ولو إسرافا وحراما ووسيلته المنافسة المطلقة لايضبطها عدل ولا تقوى. حسن الترابي، حركة الاسلام عبرة المسير لاثني عشر السنين – بمناسبة مرور عام على تاسيس المؤتمر الشعبي، ب. ت، ص 3.

2 سيطرت حركة وجيش تحرير السودان في 26 فبرائر 2003م بقيادة عبد الواحد محمد أحمد النور على بلدة قولو عاصمة محافظة جبل مرة بغرب دارفور، واغاروا مواقع متفرقة للجيش والشرطة، اعلن الامين العام للحركة ميني أركو ميناوي إعلانها السياسي الذي تعرض فيه الى سياسات التعريب والتهميش السياسي والقمع الوحشي والتطهير العرقي والابادة الجماعية التي ترعاها الخرطم . المنظمة الثانية حركة العدل والمساواة يقودها الدتور خليل ابراهيم محمد، مرجعيتها الفكرية اسلامية، نشرت الكتاب الاسود مايو 2000م في اغسطس 2001م اعلن خليل ابراهيم في هولندا تاسيس الحركة . قامت قوات مشتركة من حركة تحرير السودان والعدل المساواة يوم 25 ابريل2003م بهجوم على مطار الفاشر، واستولو على كتم اول اغسطس 2003م. . روبرت أو . كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ومراجعة حلمي شعراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة – دار العين، الطبعة الاولى، 1431 ه – 2010 م، ص 345 – 346.

الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة منذ ظهور الحرب الاهلية في الجنوب عام 1955م يعاني حالة ارتباك استراتيجي ممنهجة، فالازمة الوطنية السودانية المزمنة تجلي لغياب الرؤية المستقبلية لبناء الدولة في فكر الفاعلين السياسين السودانيين، فاتفاق السلام الشامل 2005م وقع لحل مسألة الحرب الاهلية في الجنوب وان تناول النيل الازرق وجنوب كردفان ومنطقة أبيي في برتوكولات منفصلة من منظور الامن الدولي ومصالح دول جوار السودان التي لمست الاثار الكارثية لاستمرار الحرب فلم تكن اوليات اتفاق السلام البناء الوطني فهذه قضية تعني الحركة السياسية السودانية التي ظلت غائبة او مغيبة، فاتفاق السلام لم يعالج قضايا التنوع والديمقراطية وبناء الدولة، فالاتفاقية على الاعترفت بخصوصية جنوب السودان من حيث التكوين الثقافي والاثني والديني وضعف حظه في التنمية، وتركت تناول ذات التباين في الشمال بمعى انها اغفلت مواجهة الازمة السودانية بافتراض عدم وجودها رغم ان الوقائع تؤكد ان الاختلال البنيوي والتنموي وادارة التنوع ظاهرة سودانية شاملة، فالاتفاقية اجلت مواجهة التعامل مع الازمة لما بعد نهاية الفترة الانتقالية لتدخل في سلسلة حلول التجزئة مما عطل نمو الوعي الديمقراطي السياسي وتحسين البيئة الوطنية مما يعني ضمور وقصور الفكر السياسي لبناء الدولة ، فتعطل العقل المستنير العقلاني منذ تحولت المدينة وقئاتها الجديدة امتداد ثقافيا للريف لدعم استمرار البنية الاجتماعية المختلة، فالاتفاقية لم تمس العقل السوداني ولم تلح على طرح سؤال الديمقراطية وبناء الحكم الصالح وادارة التنوع، فنجحت بشكل اساسي في حل قضية الحرب ولم تؤسس لبناء السلام فساد في الفترة الانتقالية العقل السياسي التبسيطي والاستسهالي الواثق من النتائج دون وقائع موضوعية لبناء المناخ الضروري (الوحدة) للنتائج المفترضة .

استقلال جنوب السودان فجر الازمات السودانية التي ظلت تختفي تحت غلاف الحرب، فسؤال استغلال الموارد برز بجدية غير مسبوقة في كافة اقاليم السودان مرتبطا بقضايا التنمية الاقتصادية والسياسية وموضوه الهوية وعلاقة المركز بالاقاليم، فتصاعدت الحرب الاهلية في دارفور وعاد النيل الازرق وجنوب كردفان للصراع المسلح مع الحكومة المركزية، فارتفع سؤال دول القانون وترسيخ الامة وبناء الدولة والديمقراطية ودولة المواطن، تزامن الاحتقان السياسي في السودان بعد استقلال الجنوب مع الموجة الاولى من الانتفاضات الشعبية (2010 – 2012) في المنطقة العربية التي شملت

مصر وسوريا واليمن وليبيا ، فاكدت ان الشعوب فاعلا رئيسيا في بناء الدول ولها القدرة على المبادرة واحداث التغيير اذا امعنت الانظمة والحكومات في سلب الارادة وهضم الحقوق، فقد استطاعت الانتفاضات العربية الاطاحة برؤوس عدد من الانظمة المحيط بالسودان (الرئيس المصري حسني مبارك) و (الرئيس الليبي معمر القذافي)، بدت هذه الموجة ان الشعوب أمسكت بمصيرها وتتجه لبناء نظم ديمقراطية حديثة تتسم بالكفاءة والفاعلية . وجدت الجماهير الشعبية السودانية في اجراءات رفع الدعم سبتمبر 2013م مناسبة للتعبير عن اشواقها في التغيير وعدم قدرتها على تحمل

اخطاء صانعي السياسة السودانية الذين اداروا ملف بناء الدولة خلال عقود، فخرجت التظاهرات تتطلع للتغيير، استطاعت الحكومة قمع التظاهرات، بدأ تراكم الغضب الشعب يتحول لموقف من اجراءات النظام الاقتصادية التي استكنفت ان تحمل الطبقة الحاكمة تبعات السياسات الاقتصادية المازومة فقد رات ان يتحملها الشعب، فالنظام مازال في تضخم ويستهلك معظم واردات الدولة بهياكله المعقدة وطبقته السياسية الواسعة التي تعيش على الدخل القومي، فالازمة الاقتصادية في جوهرها ازمة سياسية لنظام عاش يعالج ازمته بالتعبئة في مواجهة مسؤليات الحرب، كما ان الشعب لم يعد في مقدورته تحمل اقتصاد الحرب لذلك خرجت الجماهير الشعبية في المدن السودانية في ديسمبر 2018م رافضة الواقع الاقتصادي الذي بلغ اعلى مستويات السوء، كما ان ازمة الدولة السودانية اعادة اناج نفسها لتعلن تفاعلاتها الداخلية والخارجية انها تتجة نحو قاع سحيق، فلم تعد قادرة على حماية على حماية كيانها كعضو في المجتمع الدولي، فقبل ايام من انفجار الانتفاضة الشعبية كانت الحومة تفاوض الجبهة الثورية في اديس ابابا ودخلت في مواقف معاندة رافضة اي تغيير رئيسي في علاقاتها بالقوى الداخلية، فالنظام مازال يعاني من ضغط دولي (امريكي قدم له خطط محددة لمعارجة الازمة السياسية الاقتصادية) قبلتها بعض اطراف المعارضة « خطة الهبوط الناعم «، فضلا عن ضغط ناجم من طبيعة الدولة نفسها، باعبارها مركز الفعل للفكر السياسي الاستراتيجي، فقد ظلت محل ارتباك منذ 30 يونيو 1989م حتى 18 ديسمبر 2018 حيث تعارض منطق مؤسسات النظام الاقتصادية من جهة ومؤسساته السياسية من الجهة الاخرى، فالنظام عمد الى ترسيخ اقتصاد السوق الحر وتنفيذ رشتات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي وقام بخصصة الاقتصاد الى فئة محدودة مما افقر السواد الاعظم وحقق الثراء

الفاحش للقلة، امام بنية سياسية قائمة على اساس المركزية الايديولوجية وهيمنة الحزب الواحد واحتكار القرار السياسي، في واقع موصومة الدولة فيه برعاية الارهاب والحصار الاقتصادي والعزلة من المجتمع الدولي ويشكل من الاشكال صارت منذ زمن طويل خاضعة للابتزاز الاستراتيجي من النظامين الدولي والاقليمي ومن تخومها الجيوسياسية.

لم يكن النظام في الخرطوم بمعزل عن الوضع المنطقة العربية، فالانتفاضة الشعبية التي يشهدها الشارع السوداني لايمكن فصلها عن الموجهة الثانية للانتفاضات الشعبية (2018 – 2019) التي شملت الجزائر والعراق ولبنان، وهي ذات الازمة البنيوية والهيكلية للانظمة الحاكمة في المنطقة، وافتقادها للمبادرة والمبادءة في التكيف و التعامل مع النظام الدولي المتغيير بوتائر متسارعة من الثنائية القطبية الى الاحادية القطبية، الى نظام النظام الدولي خاضع للمنافسة بين القوى الكبرى، فالنظام السوداني له خصوصية بان اسس منذ وقت طويل نهج في الاداء السياسي تحكمه محددات تظهر فكره السياسي الاستراتيجي وهي:

اولا: الارتباك السياسي عميق الجذور بسبب صراع المصالح والمبادىء في داخله، والتحرك غير المنتظم في العلاقات الدولية والانتقال من المحور الاقليمي الممانع للنظام الدولي الى المحور الاقليمي المعتدل دون رؤيا فكرية استراتيجة واضحة ومعلنة .

ثانيا: رؤيا النظام للاهمية الجيوسياسية للسودان غير مكتملة، مما اوقعه في صراعات بينية مع جواره القريب والبعيد، وتجاهله للاهداف الاستراتيجية للقوى الدولية العظمى الممثلة في امن البحر الاحمر من اجل تدفق النفط وامن اسرئيل، ومنع خضوع المنطقة لقوى معادية اومنافسة، فلم يحدد النظام موقفه بشكل حاسم من الارهاب وصعود الجماعات الاسلامية[1] التي كانت مقبولة وصارت تصنف مهدد للاستقرار.

1 جماعة الاسلام السياسي صعدت في المنطقة العربية سياسيا حتى انها حققت نتائج في الانتخابات التشريعية في اكثر من بلد عربي قبل ان تستثمر موجة الانتفاضات الشعبية الاولي (210- 2015 م، فوز حماس في النتخابات الفلسطينية 2006 م، فوز جماعة الاخوان المسلمين في مصر بربع مقاعد الشعب في انتخابات 2005م، حصول حزب العدالة والتنمية في المغرب 45 مقعدا في انتخابات 2007م، حصول مجتمع السلم في الجزائر على 52 مقعدا في انتخابات 2007م، تمثيل الاخوان في برلمانات الاردن والكويت . «كل هذه القوى من القوى التي شاركت في المؤتمر الشعبي العربي والاسلامي في دوراته التي انعقدت في الخرطوم في تسعينات القرن العشرين « . . فتوح أبو دهب هيكل، تاثير الثورات العربية في النظام الاقليمي العربي(2011 – 2019 م)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ابريل 2021 م . ص 44.

ثالثا: النهج الانسحابي للنظام من واجبات الدولة الخدمية والاجتماعية، وتنفيذ سياسة السوق الحر بتطرف دون مسؤولية اجتماعية وحصر دور الدولة في القيادة من الخلف.

رابعا: اشكالية البديل : لعب النظام على التردد والمحافظة في تشكل موقف معارض قادر على تغييره، لعدم ثقة المعارضين في بديل موثوق .

خامسا : تعدد مراكز صناعة القرار، اتسم النظام بتعدد صناعة القرار وتباين وتضارب مواقفها .

خصائص ومحددات الفكر السياسي للنظام لم تسعفه من تفكيك موجة الغضب الشعبي الذي اصبح له مضمون سياسي بعد توقيع القوى السياسية على اعلان سياسي داعم للانتفاضة الشعبية في يناير 2019م عرف باعلان قوى الحرية والتغيير فابدت القوى السياسية على اسقاط النظام، في 6 ابريل 2019 تحركت الجماهير للقيادة العامة لقوات الشعب المسلحة تدعوها للانحياز للشعب واسقاط النظام وقد اعتصمت الجماهير لمدة خمسة ايام ففي 11 ابريل 2019م اعلن وزير الدفاع الفريق اول عوض بن عوف اقتلاع النظام والبدء في مرحلة انتقالية وتصاعدت حدة الهتافات فنقل خلال اربعة وعشرين ساعة وزير الدفاع السلطة للمفتش العام للقوات المسلحة عبد الفتاح البرهان عبدالرحمن، وانتهى نظام الانقاذ وتشكل مجلس عسكري لادارة المرحلة الانتقالية حتى اجراء انتخابات.

الفصـل الخامـس
الفكر السياسي السوداني وبناء الدولة
(2019 – 2020م)

البـاب الأول:
الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة بعد انتفاضة أبريل 2019م

- المدخل.
- طبيعة التغيير في أبريل 2019م ومحددات تطوره وتأثيره على الدولة.
- الاعلان السياسي والوثيقة الدستورية.
- اتفاق جوبا للسلام اكتوبر 2020م.

البـاب الثـانـي:
الفكــر السياســي السودانــي وبنــاء الدولة وسناريوهات تطور النظــام الانتقالــي

- المدخل.
- سناريو الاستمرار في بناء الدولة وفق المنظور الفكري القديم. الابقاء على حالة توازن الضعف.
- سناريو التغيير الجزئي باعادة تشكيل التحالفات. التحرك نحو التهدئة مع الابقاء على جذور الأزمة.
- سناريو التعافي الوطني وتفريغ مخاطر الصدام بالتوافق الفكري على اتجاه بناء الدولة بمشروع وطني.

الفصل الخامس
الفـكـر السياسـي السودانـي وبنـاء الدولـة (2019 – 2020م)

البـاب الأول:
الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة بعد انتفاضة أبريل 2019م

المـدخـل

لم يكن الحراك الثوري الشعبي الذي انتظم المنطقة العربية في الانتفاضات الشعبية العربية في موجتيها الأولي (210- 2011م) والثانية (2018 – 219) ومنها السودان بمعزل عن الازمة السياسية التي سادت المنطقة في اعقاب المرحلة الكلونيالية، فالحراك الثوري الجماهير في السودان لم يكن في حد ذاته حدثا مسبوقا أوطبيعيا أو متوقعا رغم أن الذكرة السودانية تفترض أنه تكرار لانتفاضتي 21 اكتوبر 1964 و6 ابريل 1985م الان انه يختلف عنهما في الدوافع والاثار والنتائج و تحريك العوامل الخارجية للعوامل الداخلية، فالدور الشعبي في انتفاضتي أكتوبر وابريل لم يكن بهذا العمق والإتساع من حيث القضايا فالازمة الوطنية كانت في اكتوبر وابريل في مهدها ولم يظهر كمال قصور الفكر السياسي لبناء الدولة في قضية إدارة التنوع العرقي والديني باعتباره يؤثر في استقرار الديمقراطية[1] كما هو الحال في انتفاضة (2018 – 2019)، فالخروج الجماعي لجماهير المواطنيين ضد النظام الحاكم ليس في السودان

1 لا مجال لقبول القاعدة التي تذهب إلى أن التعدد الاثني والديني هو العامل الاساسي الذي يهدد الديمقراطية في إفريقيا ويؤدي الى فشلها ريثما يقضي كل هذا إلى فشل الدولة نفسها ... تجربة جنوب افريقيا التي تجمع بين التعدد الاثني والديني ثم ها هي ديمقراطيتهم تدخل منتصف عقدها الثالث... إحالة فشل الديمقراطية إلى التعدد الإثني و/ او الديني هوليس فقط نتيجة خاطئة بل يقوم خطؤها على المنهج الكولونيالي القائم على خطاب ((النظرية والتطبيق)). محمد جلال أحمد هاشم، استطراد منهج التحليل الثقافي . الدولة . التنظيم . الديمقراطية . الثورة . الزمن . الاستنارة، الطبعة الاولى، ام درمان : الدار البيضاء للنشر والتوزيع، 2021، ص 23 – 24

وحده بل في العديد من البلدان العربية في توقيت متزامن ومتتالي بهذه الجموع الغفيرة والأهداف المشتركة مؤشر حقيقي بالغ الدلالة، فالخروج الجماعي جاء إصرار غير مسبوق على التغيير، و لهدف واضح لا يقبل غير إصلاح بنية نظم الحكم التي تعاني من إختلالات هيكلية وبنوية وأزمات تاريخية وغياب الفكر السياسي لبناء الدولة، فالخروج الواسع المصمم على إحداث تغيير في حد ذاته يعني أن الأزمة تتحرك نحو نقلة كبرى أو تحول عميق ليس بالضرورة ترجمة لتطلعات الجماهيرية، فالأمل الأعظم الذي ظهر في الأفق مع الانتفاضات دخول الجماهير كفاعل في بناء المستقبل، إن نجاج الانتفاضتين التونسية والمصرية بصورة سلمية وحضارية أصبح رسالة إلتقطها الشعب السوداني فحاول تطبيقها في سبتمبر 2013، فقمع النظام الحراك بالقوى المفرطة بغاية تحويل الحراك لعصيان مسلح ينتصر فيه سلاح الدولة المنظم على سلاح الهتاف السلمي، برغم ذلك ظلت السلمية مظهر للحراك الثوري السوداني طوال مراحل الانتفاضة التي بدات في عطبرة 18 ديسمبر 2018 م حتي 11 ابريل 2019م يوم تدخلت القوات المسلحة وخلعت رأس النظام، فتطلعات الجماهير تعاظمت في الاعتصام فبلغت العنان بالتحرك نحو بناء نظام ديمقراطي حديث قابل للحياة بالتفكير في تعين رئيس وزراء انتقالي من ساحة الاعتصام الذي احتكر الدولة ومواردها لفئة ضيقة محدودة [1]، فالجماهير سبقت الطبقة السياسية في فهمها للأزمة والتعاطي معها بالانتقال الذي يصبح مدخل لعلاج الازمة الوطنية، فالطبقة السياسية ظلت تلهث في العواصم الافريقية والعالمية لإحداث تسوية تسمح لها في مشاركة النظام في طبيعته وأهدافه «الهبوط الناعم» وفق مقترحات «الاتحاد الافريقي « في أديس ابابا قبل أيام من الإنفجار الثوري، فتطلعات الجماهير مفرطة التفائل وعميقة الأمال إصطدمت بواقع البنية السياسية للدولة السودانية والطبقة السياسية المرتبكة، أي واقع سياسي عميق التأزم دفع بالأمال والتطلعات على مسارات الإجهاض والتلاشي والإندثار.

1 (انظر تقرير منظمة كفاية الامريكية بتاريخ 24 ابريل 2017 م) فقد ثبت كما يثبت طلوع الشمس رأد الضحى أن قادة الانقاذ يديرون البلاد بدافع واحد فقط، الا وهو نهب الموارد وتحويلها إلى حيازات شخصية، فمؤسسات القطاع العام كلها قد بيعت إلى شركات بعضها وهمي وبعضها أجنبي وتم تحويل عائدات إلى حسابات سرية في بنوك تقع خارج البلاد ... وليس ادل على ان عائدات البترول في عشرة سنوات (2000 – 2010 م) التي بلغت 240 مليار قد تم نهبها بالكامل دون أن تدخل في ميزانية الدولة (انظر حامد التجاني علي) . محمد جلال أحمد هاشم، استطراد منهج التحليل الثقافي . الدولة . التنظيم . الديمقراطية . الثورة . الزمن . الاستنارة، الطبعة الاولى، ام درمان : الدار البيضاء للنشر والتوزيع، 2021، ص 56

نجحت الانتفاضة الشعبية السودانية بتحريك الواقع السياسي السوداني نحو التحول الديمقراطي والسلام بشعاراتها (حرية سلام وعدالة) (يالعنصري المغرور كل البلد دارفور)، فحركت الحريات وأطلقت الامال فأصبحت المشكلة المركبة في إدارة التغيير، وهزت بنية النظام السلطوي الذي تربع منذ 30 يونيو 1989م [1]، وإن لم تنحج الانتفاضة في التأسيس لنظام حر ديمقراطي بديل للنظام القديم الابعد مخاض مرير، فقد فتحت الطريق لإصلاحات سياسية لم يكن متصور حدوثها دون هذا الحراك الشعبي العميق، فقد أطاحت الانتفاضة برأس النظام ومؤسساته وعطلت دستوره ان لم تشكل بديل يضمن الاستقرار ويجدث انتقال سلس خالي من الازمات، الجماعير المعتصمة ربطت بين التغيير السياسي وعملية إنهاء الحروب في مناطق النزاعات وبناء السلام، فكان إتفاق جوبا للسلام 3اكتوبر 2020م ، فانتفاضة 11 ابريل 2019م أكدت ان الجماهير الشعبية يمكن ان تصبح فاعلا رئيسيا في بناء الدولة السودانية على أسس جديدة، وأن الشعب قادر على إطلاق المبادرات والمساهمات في تشكيل المؤسسات الوطنية، كل تلك الاشواق مثلت تطورا جديدا لإحداث نقلة نوعية في البناء الوطني تجعل الشعب فاعل مؤثر في معادلات السلطة والسياسة تصبح أنموذج في الاقليم العربي الافريقي مما يجعل المطالب الجماهيرية تؤخذ بمحمل الجد من الحركة السياسية السودانية والقوات المسلحة والمجتمع الدولي والاقليمي وكل الفاعلين في الوضع السوداني .

دور الفكر السياسي السوداني في حوار المؤسسة العسكرية (المجلس العسكري الانتقالي)[2] والقوى الموقعة على إعلان الحرية من أجل صياغة ترتيبات الإنتقال وحل حالة الإحتقان

1 محمد جلال أحمد هاشم ، استطراد منهج التحليل الثقافي . الدولة . التنظيم . الديمقراطية . الثورة . الزمن . الاستنارة، مرجع سابق ص 55.

2 المجلس العسكري الانتقالي تولى السلطة في الفترة من 11 ابريل 2019م الى 20 اغسطس 2019م تولى قيادته وزير الدفاع عوض ابن عوف الذي قدم استقالته وعين بديل عنه الفريق اول عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان، فكون المجلس من الفريق اول (دعم سريع) محمد حمدان دقلو «حميدتي» الذي صار نائب رئيس المجلس، والفريق شمس الدين كباشي ابراهيم، الفريق ياسر عبد الرحمن العطا، الفريق صلاح الدين عبد الخالق، الفريق عمر زين العابدين الذي استقال، الفريق ابراهيم جابر، والفريق (امن) جلال الدين الشيخ (استقال)، والفريق شرطة الطيب بابكر علي فضيل (استقال). المصدر وكالات من الشبكبة العنكوتية .

الذي تعاظم عشية الانتفاضة[1]، وإستمرار الإعتصام الشعبي أمام بوابات القيادة العامة للقوات المسلحة (6 ابريل – 3 يوليو 2019 م)، خلقت وضع سياسي مركب ومعقد يحمل تداعيات سياسية وأمنية في غاية الخطورة على بيئة الدولة السودانية والامن الاقليمي، وبات من الممكن إنزلاق الأوضاع السياسية السودانية إلى دائرة الحرب الاهلية مع تصاعد مطالب الإعتصام وتنامي حجمه وزيادة اعداد المعتصمين كيفيا وكميا اصبح انهيار الدولة الوطنية ممكنا في خضم التناقضات الدولية والاقليمة، في المقابل ضعف تاثير قوى اعلان الحرية والتغيير في السيطر على الاعتصام، فالتفاوض بين المجلس العسكري الانتقالي وإعلان قوى الحرية والتغيير صار غامضا ونخبويا وقد بلغ التوتر حينها أوجه بين المعتصمين، وارتفعت حدة المواجهة الكلامية والإتهامات بين قوى الحرية والمجلس العسكري الإنتقالي، وإكتنف المشهد السياسي خلافات عميقة حول مسار الانتفاضة وطبيعة التغيير وقوى التغيير واهداف التغيير وتفاصيل الفترة الانتقالية ومستقبل التحول الديمقراطي ومرشحي قوى الحرية التغيير لقيادة الفترة الانتقالية والاطار الدستوي الذي سوف تتاسس عليه الفترة الانتقالية فانحرف الخطاب السياسي للمعارك الاستهزائية التسفيهية التخذيلية [2]، وجرت حوادث متكررة في ساحة الإعتصام وبعض المدن السودانية كالابيض، سقط فيها الضحايا بالعشرات في مشهد يؤشر بالانفلات الامني وسيادة الفوضى وغياب الدولة.

---

1 كان السودان عشية ثورة «انتفاضة « 2019 يسوده مناخ من انعدام العدالة ومن الكراهية التي تغذيها رواسب ومخلفات ثلاثين سنة من الحكم الشمولي، وقد بلغ الاحتقان أشده لدى المثقفين والمفكرين والفنانين ورجال الدين والمناضلين السياسيين ونشطاء المجتمع المدني من الفئات والشرائح الاجتماعية كافة . وقلما كان المعارضون بمنجاة من التعسف والإضهاد إن لم يصطلوا بنار المحرقة . فلم يكن هناك مجال ولا فضاء لأي صوت نشاز أو معارض . لقد افضى تراكم النقمة والاحباط إلى فوران ثورة «انتفاضة « عارمة تحدوها الرغبة في التغيير، فكسر حاجز الخوف ونقلت الرعب بجرأة الى المعسكر الاخر . وانطلق الشعب بأفواج غفيرة متجاوزا النزعات الفردية والانانية الضيقة ليعانق عنان السماء، ويفتح لحلم الحرية والعدالة والسلام وأرحب الافاق .(جاء هذه الكلمات من البروفسير عمر كوناري – رئيس جمهورية مالي الأسبق – رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي الاسبق – في تقديم كتاب السودان على طريق المصالحة) . محمد الحسن ولد لبات، السودان على طريق المصالحة، الطبعة الاولى، بيروت : المركز الثقافي للكتاب، طبعة خاصة بالسودان من دار عزة للنشر والتوزيع، 2020م، ص 12 .

2 يقول محمد جلال هاشم مستبصر ما سيحدث بعد سقوط الانقاذ : (بمجرد اجل الانقاذ سوف ندخل معارك صاخبة بالشتيمة والبذاءة إما في مواجهة حملات جائرة شعواء، تعتمد على اللغو التهكم والاستهزاء من كل قيمة وكل انسان له موقف فكري وإنساني) هذا ما حدث بالضبط فماذ اقترح للتعامل مع هذه الظاهرة : (ان مواجهة جائحة اللغو والاستهزاء مما سيشنه (النظام القديم) لايمكن أن تؤتي اكلها بالحوار المنطقي، بل بالابداع، تحديدا الدراما والشعر، فاللغو والاستهزاء يحيدان المنطق ويجعلانه لغواً واستهزاء، بينما لايمكن ان يفعلا شيئا إزاء النقد عبر الابداع، ولايملكان أدواته ... ليس أنجع وأنكى لظاهرة اللغو والاستهزاء من الدراما والمسرح . محمد جلال أحمد هاشم، استطراد منهج التحليل الثقافي . الدولة . التنظيم . الديمقراطية . الثورة . الزمن . الاستنارة، الطبعة الاولى، ام درمان : الدار البيضاء للنشر والتوزيع، 2021، ص 68.

ففي 21 ابريل 2019 م وصل موسى فكي محمد الخرطوم رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي، وقد منح مجلس السلم الافريقي للسلطات العسكرية في السودان (المجلس العسكري الانتقالي) خمسة عشرة يوم من أجل إعادة الحكم للمدنيين، وبعد قمة الاتحاد الافريقي في القاهرة 22 ابريل 2019 كلف محمد الحسن ولد لبات من قبل رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي موسى فكي بأن يترأس فريق الاتحاد الافريقي المكلف بمتابعة تنفيذ القرار الصادر من مجلس السلم والأمن الإفريقي القاضي بتجميد عضوية السودان في الاتحاد الافريقي حتى تنتهي حالة الانقلاب العسكري، ووصل محمد الحسن ودلبات الخرطوم في 28 ابريل 2019 م فتحول إلى وسيط بين الفرقاء السودانيين (المدنيين والعسكريين) مما يؤكد غياب الرؤية المسقبلية السودانية وضمور الفكر السياسي لبناء الدولة وغياب مفهوم الدولة الوطنية[1] في سجال الفكر السياسي الحزب ، فالدور الاقليمي الدولي في اعادة ترتيب اوليات مهام الانتقال - وهي مهمة سودانية في الاصل عجز السودانيون عن ممارسة فملء النظام الاقليمي الافريقي من زاوية تثبيت الامن والسلم في القارة الافريقي - بعد أحداث الإعتصام أمام القيادة العامة في يونيو 2019م قدمت الحكومة الإثيوبية مبادرة لمعالجة الوضع المتأزم في السودان بعد إنتفاضة 11 ابريل 2019 وحالت تطورات الأوضاع السودانية دون تشكيل حكومة واوشك المناخ السياسي المحتقن ان يفجر حرب اهلية في السودان، فدمجت المبادرة الإثيوبية وتكليف الإتحاد الإفريقي بمراقبة الاوضاع في السودان، فالتكيف صار وساطة – لاحداث تسوية سياسية تحقق تهدئة للاحتقان في الشارع - بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الإنتقالي - فأفضت المفاوضات بين القوى المشاركة في التغيير – عسكرية ومدنية - بدعم الوساطة الافريقية والاثيوبية إلى الإعلان السياسي في 17 اغسطس 2019م وصيغت الوثيقة الدستورية لعام 2019 م التي قامت على أساسها الفترة الإنتقالية.

---

1 «مانعنيه بالدولة الوطنية هو ذات السيادة على رقعة من الارض متعارف عليها، بموجب ذلك لايجوز لأي قوة خارج حدود هذه السيادة التدخل بحسب موسوعة ستانفورد للفلسفة يمكن تعريف السيادة على انها((السلطة العليا ضمن حدود جغرافية بعينها)) والدولة هي المؤسسة السياسية التي تتجسد عبرها السيادة، تطورت الدولة الوطنية من اتفاقيات صلح وسلام ويستفاليا التي وقعت في اروبا 1648 م... وهذا المفهوم للسيادة الوطنية انتهى في اوربا فحل محل الحق الالهي في الحكم حق الشعب الذي يعيش ضمن دولة وطنية ان يحكم نفسه وفق نظام يقبل به حيث المبدأ ... فقامت الدولة الوطنية الحديثة على مبدأ سيادة المواطنة بما يعني المساواة بين جميع رعايا الدولة بصرف لنظر عن الخلفية العرقية أو المعتقد الديني أو اي معتقد ضميري آخر من قبيل الاتجاه الفكري والسياسي .» محمد جلال أحمد هاشم، استطراد منهج التحليل الثقافي . صراع الهامش والمركز في السودان، الطبعة الثانية، ام درمان : الدار البيضاء للنشر والتوزيع، 2021، ص 64 – 45 .

طبيعة التغيير في أبريل 2019م ومحددات تطوره وتأثيره على الدولة

نجحت الانتفاضة في 11 ابريل 2019م في عزل النظام وشل قدرته في مواجهة الإنفجار الجماهيري وإنهاء أسطورة ماعرف ب (كتائب الظل)، وإستمرار الإعتصام في محيط القيادة العامة، أوجد تحديات جديدة أمام القوات المسلحة التي إستلمت السلطة، وكونت مجلس عسكري إنتقالي يمثل كل القوات النظامية[1] وهذا المجلس مر بتغيرات متسارعة حتى أصبح يمثل القوات المسلحة والدعم السريع، فأهم هذه التحديات من المنظور الفكري الاستراتيجي، الحفاظ على الامن الداخلي وصيانة أمن الدولة السودانية والحيلولة دون الانزلاق للفوضى وانهيار الدولة، فتعهد المجلس العسكري الانتقالي برعاية الإنتقال حتى الانتخابات لتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة، وتكوين حكومة تصريف أعمال بالتوافق مع القوى السياسية المدنية الداعمة للتغيير .

ارتفعت الامال بعد انتفاضة 11 ابريل 2019م، لمعالجة إخفاق بناء الدولة الوطنية في السودان، فمناخ المد الثوري حمل المسئولية الكبرى في الفشل في البناء الوطني إلى نظام 30 يونيو 1989م لايحمل كل الحقيقة، فهذا التعليل على وجاهته خادع فنظام الانقاذ جاء نتيجة لظروف موضوعية وذاتية عميقة الجذور في تكوين ونشأة الحركة السياسية السودانية، والتلاشي المتسارع للقوى الاجتماعية السياسية الثقافية التي أنجزت الاستقلال، فالقوى الحديثة كانت منفتحة على العالم وتتطلع لمستقبل زاهر، فأخذت تتبخر بين صراع الحداثة والتقليدية فتحولت الديمقراطية الأولى (1954 – 1958م) الى حنين للإستقرار وإنجاز مهام البناء فسلمت القوى السياسية السلطة للقوات المسلحة في 17 نوفمبر 1958م، فالقوى الحديثة المتمسكة

1 القوات النظامية السودانية عشية النتفاضة الشعبية تتشكل من القوات المسلحة والدعم السريع وجهاز الامن والشرطة ، فالتشكيل الاول للمجلس العسكري بعد اعلان وزير الدفاع، فالقوات المسلحة كمؤسسة حاضرة في صميم النظام المؤسسي، فالقوات المسلحة ظلت صخرة صماء تتحطم عليها عبر العقود هجمات المتربصين بالوطن في احلك الظروف . قوات الدعم السريع قوات شبه عسكرية تؤازر الجيش الوطني ينتمي معظم عناصرها للقبائل الدارفورية ذات الاصول العربية، بقيت هذه القوات وحدة مستقلة حسنة التنظيم وجيدة التسليح تلتزم بأوامر قائدها الفريق أول محمد حمدان دقلو « حميدتي». جهاز الامن يختص بمهام الامن الداخلي، الشرطة تقوم بهام اساسي في حفظ الامن وغيرها . محمد الحسن ولد لبات، السودان على طريق المصالحة، الطبعة الاولى، بيروت : المركز الثقافي للكتاب، طبعة خاصة بالسودان من دار عزة للنشر والتوزيع، 2020م، ص 35- 43.

بالتجديد والتغيير إنخرطت في العمل السياسي بإعتباره واجبا وطنيا [1]، فمقاومتها النظام العسكري لم تكن من أجل العودة للنظام الديمقراطية الموروث من مرحلة السيطرة الاجنبية المباشرة، فقد تطلعت لتنظيم اجتماعي آخر وجدت ضالتها في الشعارات الاشتراكية لذلك جاء انتفاضة اكتوبر 1964م يسارية الهوى متاثر بالمناخ الاقليمي والدولي الذي ساد بعد الحرب العالمية (1939 – 1945م) من توجهات حركات التحرر في اسيا وافريقيا و وصوت الاشتراكية العالي في المعسكر الشرقي، لذلك لم تتجذر ثقافة الديمقراطية ولم تتعمق روح الحرية، فتوجهات القوى الحديثة في التغيير السياسي إتجهت نحو بناء بديل سياسي للنظام الاجتماعي(نظام اشتراكي) بأثر من المناخ الاقليمي العربي الافريقي، فلم تكن تطلعات القوى الحديث تتجه لتعميق الحريات المكتسبة في الديمقرطية الاولى، لتنعكس فعلا واقعيا في تطوير اوعية وبناءات وهياكل الديمقراطية الثانية، من أجل هذا استقبلت القوى الحديثة تدخل الجيش الثاني في 25 مايو 1969 م بالاناشيد والانشراح العام، فتمهد الطريق للنظام الاحادي الشمولي بخلق الشروط الموضوعية والذاتية المتناقضة مع بناء نظام ديمقراطي، فالشمولية من نتائجها ركود الفكر السياسي الاستراتيجي وتراجع الإستنارة وقولبة السلطة للإتجاهات الثقافية الفكرية بحجة مصادرة الحرية مقابل التنمية الاقتصادية، لما كانت التنمية نتيجة للرؤيا الفكرية الاستراتيجية التي تعطل المشاركة الشعبية والخصائص الذاتية، فان نظام مايو (1969 – 1985م) ظهرت التنمية الاقتصادية مشوهة ومعطوبة، فتفشى فيها الفساد المالي والاداري وتراجعت فيها خدمة المجتمع وتضعضع الاقتصاد المثقل بالمديونية الخارجية، فإتسع نطاق الهجرة من الريف للمدن و من المدن إلى دول الخليج الناهض انئذ، فتحول المناخ الاقليمي بعد الثورة الاسلامية في ايران الى حالة من سيادة الفكر الديني، وخفت صوت مقاومة الغرب برايات الاشتراكية وإرتفعت الأصوات الإسلامية على طول وعرض العالم الاسلامي تقدم نفسها كبديل ومنها في السودان، فتحول الريادة الفكرية والاجتماعية والسياسية وسط الطبقة الحديثة الى نزوع نحو الإسلام السياسي، لذلك لم يتوجه نقد منهجي لفشل الديمقراطية الثانية (1964 – 1985م) [2]في الممارسة والاداء وارساء

1 عبد العزيز حسين الصاوي، في الفكر السياسي ديمقراطية بلا استنار ؟ الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 91 .

2 عبدالعزيز حسين الصاوي، في الفكر السياسي ديمقراطية بلا استنار ؟ الجزء الثاني، مرجع سابق، ص99

القيم الديمقراطية وغياب الموازنة بين تطلعات القوى الحديثة والقوى التقليدية في توطين الديمقراطية والحريات، فسادت الرؤيا الفكرية الاسلامية بمختلف مرجعياتها (الصوفية والسلفية والسياسية)، فتدخل الجيش في 30 يونيو 1989 م جاء كمحصلة موضوعية للتغيير الفكري الثقافي الذي طال الطبقة السياسية والقوى الحديثة ومهد لبناء نظام اسلامي، فالتطلعات العامة تقف امام عتبة تجربة دولة دينية بدأت معطياتها في قوانين سبتمبر 1983م ومن ثم اتقولب المجتمع والثقافة العامة نحو النموذج الراسخ في المخيلة العامة للقوى الحديثة «الدولة الاسلامية «، ففي خلال الفترة (1989 – 2019م) قام النظام السياسي بتطبيق استراتيجيته الفكرية في بناء الدولة الحديثة من المنظور الاسلامي، فبالممارسة وجدت الاستراتيجية نفسها أمام طريق مسدود للانجاز الكامل لرؤيته الأساسية -التمكين والتأصيل وتغيير الثقافة السياسية العامة، فمهمة التحول الديمقراطي بعد 11 ابريل 2019م تصعبها طبيعة التركيبة الاجتماعية الثقافية السودانية التي يسودها إنعدام الديمقراطية كثقافة، فالتحول الديمقراطي بعد الانتفاضة الشعبية طبيعي ان يجد ممانعة فكرية مباشرة وغير مباشرة قبل الحركة السياسية لغياب المناخ الذي يسمح باستزراع الديمقراطية، فالتحول الديمقراطي قبل كل شيء يحتاج تحول في الفكر السياسي للنخب المؤثرة في صناعة القرار ولن يكون ذلك ممكن دون خطة استراتيجي للتاسيس لنظام ديمقراطي، يبدأ من تحولات فكرية ثقافية تحرر العقل من التصورات الايديولوجي وتغرس القيم الديمقراطية .

ان انتفاضة 11 ابريل 2019م كشفت ان الفكر السياسي السوداني الاستراتجي مازال في دورة التارجح بين الديمقراطية البرلمانية والشمولية الايديولوجية، ان الفراغات في بناء الامة والوحدة الوطنية مازلت حاضرة، ففي بداية الاستقلال عام 1956م لم يكن الوعي السياسي للحركة السياسية قادر على إدراك ان اللامركزية والفدرالية ليست مناقضة للوحدة الوطنية [1]، فهدف الاستقلال حال دون إعمال الفكر في بناء الهوية الوطنية الجامعة، فأحدث هذا تناقض رئيسي أسس للصراع الطويل في الجنوب الذي افضى للاستفتاء واستقلال جنوب السودان 2012م، فالحرب الاهلية اتسعت لتشمل جنوب النيل الازرق وجنوب كردفان منطقة ابيي، ففي إتفاقية السلام الشامل

1 فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر، مرجع سابق ، ص 455 .

عام 2005م خصصت برتوكولات للمناطق الثلاث تعالج مطالب تلك المناطق، الان الاوضاع عادت من جديد لحالة الحرب عام 2016م في جنوب النيل الازرق وجبال النوبا، فضلا عن الحرب في دارفور التي ظلت مشتعلة منذ 2003م ولم يعالجها اتفاق الدوحة والاتفاقات الجزئية مع بعض الحركات المسلحة، فقضايا الاقاليم في مستوى فكري استراتيجي تظل سؤال حاضر كامن في إدارة التنوع والديمقراطية واللامركزية، فالانتفاضة الشعبية حاولت معالجة قضايا السلام في مفاوضات مع الجبهة الثورية[1] في حاضرة جنوب السودان جوبا أثمرت اتفاق في عام 2020 م كما ان هناك فصائل لم تدخل في سلام جوبا[2]، فالانتفاضة جعلت من اهدافها السلام و تنمية الوعي الديمقراطي باعتبارها الاولوية للانتقال، وتقديم اجابات جديد تتجاوز تجربة الانقاذ التي لاتنحصر في الغاء المؤسسات الديمقراطية وتجميد دور الشعب في البناء الوطني، بل أن الانقاذ قامت بإلغاء حرية الإختيار الفردي والتفكير الفردي فصارت الفجوة الاستراتيجية في البناء الوطني التي اظهرت كل الازمات السياسية والاقتصادية التي حاصرت الدولة السودانية حتى إنفجرت الإنتفاضة الشعبية .

بعد انتفاضة 11 ابريل 2019م واجه الفكر السياسي الاستراتيجي السوداني، طبيعة الإنتقال المطلوب لإنجاز مهام الإنتقال من نظام الإنقاذ لنظام بديل يتجه نحو التحول الديمقراطي، فأشواق قوى التغيير تطمح للإنتقال من نظام الانقاذ إلى نظام ديمقراطي تتجذر فيه الديمقراطية كثقافة سياسية ونظام سياسي ديمقراطي قابل للنمو والتطور، فإسقاط الأنظمة العسكرية بالانتفاضات الشعبية حدث في 21 اكتوبر

1 الجبهة الثورية تحالف جبهوي يضم العديد من حركات الكفاح المسلح اهم فصائلها حركة العدل والمساواة التي تعمل في اقليم دارفور والحركة الشعبية شمال التي يقود مالك عقار وياسر عرمان نشاطها في مناطق جنوب النيل الازرق ، وحركة جيش تحرير السودان بقيادة مني أكو مناوي، اضافة الى فصائل اخرى مثل تجمع قوى تحرير السودان التي يقودها الطاهر حجر، وحركة تحرير السودان المجلس الانتقالي بقيادة الدكتور الهادي إدريس ومؤتمر البجا والجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة بقيادة الامين داود وحركة كوش بقيادة محمد داود محمد والحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يقوده التوم هجو . محمد الحسن ولد لبات، السودان على طريق المصالحة، الطبعة الاولى، بيروت : المركز الثقافي للكتاب، طبعة خاصة بالسودان من دار عزة للنشر والتوزيع، 2020م، ص 31- 34.

2 اهم الفصائل المسلحة غير الموقعة على اتفاق جوبا اكتوبر 2020م، الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بقيادة عبد العزيز ادم الحلو تتمركز في منطقة جبال النوبا في منطقة كاودا، الفصيل الرئيسي من دارفور ولم يوقع على اتفاق جوبا حركة تحرير السودان التي يقودها عبد الواحد محمد احمد النور تتمركز في منطقة جبل مرة لها رؤيا خاصة حول منهج السلام في السودان . محمد الحسن ولد لبات، السودان على طريق المصالحة، الطبعة الاولى، بيروت : المركز الثقافي للكتاب، طبعة خاصة بالسودان من دار عزة للنشر والتوزيع، 2020م، ص 32 -34.

1964 م وفي 6 ابريل 1985م فلم يتشكل نظام ديمقراطي قابل للحياة، ففي اكتوبر 1964 م قادت الانتفاضة القوى النقابية والسياسية وكان (اليسار) القوى الفاعلة، فاعتبر الانتفاضة مرحلة في مشروعه للثورة الوطنية الديمقراطية، ففهمه للديمقراطية مؤسس على الديمقراطية الشعبية، فالشرائح القيادية في الانتفاضة كانت مشدودة الى تصور فكري استراتيجي مناقض للبناء الديمقراطي، تحلم بفكرة الحزب الواحد، لذلك انقسم البيئة السياسية الوطنية (حداثية وتقليدية) و (تقدمية ورجعية)، فالمواجهة السياسية بين الاحزاب التاريخية واليسار العقائدي حالت دون استقرار الديمقراطية الثانية (1964 – 1985 م)[1]، فتشكل المناخ لانقلاب 25 مايو 1969 م الذي كان اعلان عن انقسام وحيرة القوى الحديثة فمواجهة القوى التقليدية فتركت الطريق الديمقرطي للانقلاب، فنظام مايو عجز احداث نقلة نوعية في بناء الدولة السودانية وانهك حيوية القوى الحديثة السياسية والنقابية وقلص وزن الطبقى الوسطى، ثم إنحاز إلى النقيض ليغدو في سنوات قلائل حليفا للتقليدية والإسلاميين واستمر في تراجعه حتى إعلان قوانين سبتمبر 1983 م وتطبق الشريعة الإسلامية. إنتفاضة 6 ابريل 1985م أطاحت بنظام مايو 1969 م، فالإنتفاضة في جوهرها ناتج تخلي النظام عن تحالفه مع الإسلاميين في 9 مارس 1985م، فالانتفاضة نفخت في شرائين الاسلاميين فكونوا الجبهة الاسلامية القومية التي سيطرت على الشارع السياسي وتحالفت مع القوى الحضرية وتجاوزوا الصدمة التي احدثها لهم نظام مايو فأصبحو القوى الأكثر تأثيرا في صناعة القرار السياسي ، لذلك إكتسحت الجبهة الاسلامية أول انتخابات بالفوذ 23 مقعد من مقاعد الخريجين ال26 اضافة الى 27 دائرة جغرافية، فاصبحوا في المركز الثالث في البرلمان، فصارت انتفاضة 6 ابريل 1985 تمرينا عمليا لانقلاب 30 يونيو 1989م . الوقائع العنيدة أكدت أن الإنتفاضة ليست بالضرورة تفضي إلى تحول ديمقراطي في إطار ثقافة الإقصاء والاقصاء المضاد بين القوى السياسية، فالإنتقال من نظام الإنقاذ الى نظام بديل يحتاج إلى تشكيل بيئة « بديلة « ديمقرطية يتمخض عنها نظام « بديل» ديمقراطي قابل للحياة، فالبيئة السياسية السودانية عشية انتفاضة 11 ابريل 2019م افتقرت للثقافة الديمقراطية، جراء تجربة نظام مايو 1969 م ونظام الانقاذ 30 يونيو 1989 م، فتأسست العزلة العدائية من الديمقراطية، وتوسع الاجتهاد

1 فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر، مرجع سابق ، ص 306 .

في ترسيخ التباين مع التنوير الغربي من منطلقات ايديولوجية يسارية أو إسلامية، فالتحول الديمقراطي يظل في خطر ما لم يتاسس على ثقافة مناهضة للاستيلاء على السلطة بالقوة، فلا ضمان لاستقرار نظام بديل ما لم تترسخ الثقافة السياسية البديلة

إن المأزق الحقيقي لانتفاضة 11 ابريل 2019م، أنها تبلورت من مبادرات شبابية ونقابية «تجمع المهنيين»، قادت الحراك الثوري الذي بلغ ذروته في الإعتصام أمام بوابات القيادة العامة في 6 ابريل 2019م، فالقوى السياسية تجمعت في ميثاق سياسي رسم خطوات الانتقال «قوى إعلان الحرية والتغيير «، فالتحالف مستوى من الحد الادني غير مؤهل لمواجهة ازمة اقتصادية شديدة التعقيد، وواقع سياسي اجتماعي متأزم بالحرب الحرب الاهلية في دارفور وجنوب كردفان والنيل الازرق، فالانتفاضة اسقطت نظام سياسي تلتف حوله طبقة سياسية اجتماعية لها تاريخ طويل في ادارة جهاز الدولة وتمتلك من القدرات السياسية والعسكرية ما يؤهلها للاطاحة باي نظام يقوم في مواجتها ولا يستوعبها، فظهر مصطلح «الدولة العميقة (وكتائب الظل)، فاي نظام بديل قابل للحياة يمنع الانقلاب لابد أن يستوعب إمكانيات النظام القديم ولايسمح بقوى سياسية خارج العملية السياسية، فهذا الإتجاه الفكري لبناء نظام بديل يجد جدار صلد من قوى التغيير التي فجرت الإنتفاضة، وأثبتت حيوية فكرية وسياسية رغم ذلك مشكوك في أنها تصبح قاعدة لإحياء العمل السياسي الاجتماعي، فالمنخرطون في الإنتفاضة قد أزهقت السلطة الحاكمة فرصهم في الحياة قبل أن تزهق أرواحهم، فصاروا مندفعون لرفض حاسم تبسيطي فكريا لكافة خيارات العمل السياسي وقياداته دون تميز، فالبيئة السياسية الفكرية التي أوجدتها الانتفاضة لاتحتمل التعدد، مما يجعل قوى الثورة رصيد معادي للديمقراطية، يفرض قيمه وقوانيه حتى دون سلطة دولة، مما يجعل الفكر السياسي الإنقلابي وريث للانتفاضة بالتخلي عن كافة إدعاءاته السياسية من أجل مصالحه السياسية الاقتصادية .

انتفاضة 11 ابريل 2019 م أثبتت عدم جاهزية الحركة السياسية بقواها القديمة والحديثة، المنظمة وغير المنظمة لإدارة جهاز الدولة، وبناء نظام ديمقراطي فهذه ظاهرة سياسية لها أسبابها الموضوعية القديمة ومعضلاتها القديمة المستجدة، لذلك وجد المجلس العسكري الانتقالي نفسه مسئول عن مرحلة تمهيدية (11 ابريل 2019 – 17 اغسطس 2019 م) للمرحلة الانتقالية، فالمرحلة التمهيدية الهدف المركزي فيها

بناء توافق سياسي عريض لايستثني أي قوى، فالغاية من التوافق على تدابير الانتقال لتجنب الانزلاق للحرب الاهلية «حرب الكل ضد الكل»،فاحداث 3 يونيو 2019 عقدت المشهد وفتحت المجال للمبادرات الاقليمية (المبادرة الاثيوبية الافريقية) التي افضت الى الاعلان السياسي في 17 اغسطس 2019 م الذي قامت على اساسه الوثيقة الدستورية ومن ثم التوافق على هياكل السلطة الانتقالية من مجلس سيادة ومجلس وزراء ومجلس تشريعي، فهذه الخطوات على اهميتها تظل تعاني من الهشاشة لتكريسها مبدأ الإقصاء والإقصاء المضاد مما يجعل النظام يحمل في جوفة تناقض يسمح بالإرتداد عليه لتعطيله الحوار الديمقرطي ولا يدعم رفع مستوى وعي الحركة السياسية والجماهير الشعبية لبناء نظام بديل قابل للحياة .

الإعلان السياسي والوثيقة الدستورية

انتفاضة 11 ابريل 2019م اوجدت وضع سياسي غير مسبوق في التاريخ السياسي السوداني المعاصر، فيه الفكر السياسي لبناء عاجز عن الفعل الانتاجي وتغب الرؤية المستقبلية للدولة في ذهن الفاعلين السياسيين، مما جعل الانتقال بعد لانتفاضة يختلف عن الاوضاع الانتقالية التي نشأت عن انتفاضتي ابريل 1985 واكتوبر 1964م، فقد خلق الاعتصام الشعبي امام بوابات القيادة حالة سياسية غاية في التعقيد والخطور على كيان الدولة السودانية، فالوضع السوداني اثار القلق في المنظمة الاقليمية الافريقية (الاتحاد الافريقي)[1] فامهل مجلس السلم والامن الافريقي السلطات العسكرية في السودان خمسة عشر يوما من أجل إعادة الحكم للمدنيين، ففي 21 ابريل 2019م وصل رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي موسى فكي محمد الى الخرطوم وهو خبير مرموق في الآلية الاقليمية لحفظ السلم والامن الافريقي،

1 الاتحاد الافريقي النظام الافريقي الذي تطور عن منظمة الوحدة الافريقية التي تاسست في 25 مايو 1963 م في اديس ابابا ووافقت على ميثاقها 32 دولة افريقية نالت استقلالها، وانضم اليها 21 دولة تدريجيا لتصل الى مجموع 53 دولة ومن ثم انتقلت الى الاتحاد الافريقي، فالهدف من منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي تعزيز الوحدة والتضامن وتحقيق حياة افضل لشعوب القارة الافريقية والحفاظ على امن وسيادة الدول الافريقية وتكثيف التعاون الافريقي وتخليص القارة من الاستعمار ومواءمة سياسات الدول الاعضاء السياسية والدبلوماسية والاقتصادية واتعليمية والصحية، يعمل النظام الاقليمي الافريقي على اساس ميثاق الوحدة الافريقية ومؤتمر الرؤساء والحكومات والامانة ولجنة الوساطة والتحكيم واللجنة الاقتصادية الاجتماعية، اعلن الاتحاد الافريقي في قمة سرت 1993م وفي قمة لومي عام 2000م اعتمد القانون الاساسي للاتحاد الافريقي وقمة لوساكا 2001م صيغت خارطة الطريق لتنفيذ الاتحاد الافريقي وفي عام 2002 م في قمة الرؤساء في ديربان عقدت اول قمة لرؤساء الاتحاد الافريقي وتم اجهزة منظمة الوحدة الافريقية في الاتحاد الافريقي، واصبح مجلس الامن والسلم الافريقي يناهض الانقلابات العسكرية.

والتقى بالمجلس العسكري الانتقالي والفاعلين السياسين وقوى اعلان الحرية والتغيير ومنها اتجه الى القاهرة لقمة الاتحاد الافريقي التي انعقدت في 22 ابريل 2019م، فاصبح الرئيس المصري عبد الفتاح السياسي رئيس دورة الاتحاد الافريقي، ومدد للمجلس العسكري الانتقالي ثلاث اشهر لاعادة الحكم للمدنيين، فكلفت المفوضية الافريقية محمد الحسن ود لبات بالقيام بتنفيذ قرار مجلس السلم والامن الافريقي، واتخاذ التدابير اللازمة للوصول الى اتفاق بين جميع الفرقاء السياسيين السودانيين لإقامة نظام انتقالي يتولى فيه المدنيون الحكم .

النظام الاقليمي الافريقي ظل يعمل على حل الازمات السياسية والنزاعات الافريقية في طار القارة الافريقية، بهذا لايظهر كبديل للنظام الدولي (الامم المتحدة) بل كنظام فرعي من النظام الدولي، فقد حصر الاتحاد الافريقي معالجة المشكلات الافريقية في الاتحاد الافريقي، فالنظام الافريقي مستوى وسيط بين التفاعلات الدولية الكبرى وسلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي (الدول) بالتركيز على السياسات الخارجية للدول، فالنظام الاقليمي الافريقي يهتم بالتفاعلات في المنطقة الافريقية، في اطار اقليمي بين الدول والمجتمعات اعضاء الاتحاد الافريقي، وتوزيع مصادر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتنموية بينها، ويعزز انماط التعاون وينظم التنافس والصراع، وشكل العلاقات مع دول الجوار الجغرافي ومع الدول الكبرى الدولية، والسودان وجد اهتمام بالغ الاهمية منذ الوساطة الافريقية التي قام بها الرئيس النيجيري ابراهيم بابنجيدا عام 1992م التي تمخض عنها محادثات ابوجا الاولى والثانية، كما دعمت منظمة الوحدة الافريقية مبادرة الايقاد لحل ازمة الحرب الاهلية في جنوب السودان حتى افضى الى اتفاق 2005 م الذي انهى الحرب في السودان، فالسودان له تاريخ عميق من النظام الاقليمي الافريقي الذي يمتلك ينواميات ذاتية وقواعد حركة نابعة من الواقع الافريقي، فقد ساهم النظام الاقليمي الافريقي دون الحيلولة دون تدخل دولي مباشر من النظام العالمي، يظهر ذلك في ازمة دارفور التي ظل الاتحاد الافريقي حاضرا فيها منذ عام 2004م، كما ان قوات حفظ السلام الافريقية ظلت تلعب دورا محوريا في حماية المدنيين في دارفور، فتفاعلات النظام الاقليمي الافريقي في السودان ليس مجرد فعل او امتداد لسياسات دولة ولكنها تتمخض من انماط التفاعلات الافريقية في نظامهم الاقليمي .

أثمرت الوساطة الافريقية بين الفرقاء السياسيين والعسكريين السودانيين بعد انتفاضة 11 ابريل 2019 م عن اعلان سياسي بين المجلس العسكري الانتقالي وتحالف اعلان قوى الحرية والتغيير وقع رسميا في 17 اغسطس 2019م والوثيقة الدستورية التي تعتبر الاطار الدستوري القانوي للفترة الانتقالية ، فالاعلان السياسي يعتبر الوثيقة البرامجية لمهام الفترة الانتقالية، فالقضية الاولى في الاعلان السياسي كانت تحقيق السلام مع الحركات المسلحة في فترة زمنية حددتها الوثيقة الدستورية ستة اشهر، فقد ابدت اطراف الاعلان السياسي ارادة سياسية جادة في مفاوضات جوبا، فقد ادركا طرفا الاتفاق ان انجاز السلام في دارفور والنيل الازرق وجبال النوبا يمثل رافعة نموذجية للمصالحة الوطنية السودانية والانفتاح السياسي الخارجي، كما ان السلام يمثل المدخل لانجاز كافة المهام المكونة لبرنامج المرحلة الانتقالية، فالاعلان السياسي منح الاولوية لعملية السلام باعتباره المدخل للتغيير السياسي المرتجىء.

تناول الاعلان السياسي القضية الاقتصادية، فانتفاضة 11 ابريل 2019م احد اسبابها الحقيقية الازمة الاقتصادية التي تحولت الى ضائقة معيشية خانقة فجرت الاحتجاجات الاجتماعية السياسية الاطول في تاريخ السودان، فالمسئولية الموضوعة على عاتق الانتقال تتصل بفك العزلة عن السودان التي بدأت منذ العام 1993 حين وضع السودان في القائمة الامريكية لرعاية الارهاب لهذا فالقيادة التنفيذية للانتقال يجب تتصف بمواصفات وقدرات تاهلها للتعامل مع التحديات، فدور رئيس الوزراء منوط به حل المشكلة الاقتصادية، فحل هذه المعضلة يفتح المجال السوداني للتعامل مع صناديق الاقراض الدولية مما يعني ضرورة ان تعالج مشكلة الديون، فالوساطة الافريقية اهتمت بدعم الانتقال الافريقي لان الاوضاع الجيوسياسية في شرق افريقيا تتاثر الى ابعد الحدود بالوضع في السودان، لذلك ركز اعلان 17 اغسطس 2019م على ربط الاستقرار السياسي بالسلام ومعالجة الازمة الاقتصادية المتفاقمة، واوجدت انتفاضة 11 ابريل 2019م فرصة لتحسين العلاقات مع دول الجوار الافريقية لاسيما دولة جنوب السودان التي يمر نفطها عبر السودان .

رسم الاعلان الدستوري خطة عمل لاصلاح العلاقات الخارجية وروح جديدة للشراكة مع المجتمع الدولي، مما يعني توقع تحريك المجتمع الدولي لاطلاق برنامج للمساعدات من اصدقاء وشركاء السودان، ومهما كان المجتمع الدولي مدركا لاهمية

دعم الدول الخارجة من اوضاع خانقة فالامر برمته رهين بنوع الحكومة الانتقالية وقدراتها في استثمار الفرص لصالح البناء والتنمية والاستقرار.

اتفاق جوبا للسلام اكتوبر 2020م

ان انتفاضة 11 ابريل 2019 لها خصائص وسمات مميزة لها، تختلف عن انتفاضة 21 اكتوبر 1964م وانتفاضة 6 ابريل 1985م من حيث خطوات الانتقال المعقدة والاجراءات الدستورية التي قادت تشكيل حكوماتها والشراكة بين العسكرين والمدنيين القائمة على الاعلان الدستوري الموقع في 17 اغسطس 2019، فالقاسم المشترك بين الانتفاضات الثلاث عبرت رفض جماعي للنظام القائم الذي بدأ عسكريا في الحالات الثلاث ثم تحور بدرجات متفاوتة ، فنظام 17 نوفمبر 1958 م قادته القيادة العامة بقيادة القائد العام، و ظل النظام عسكريا لم يحدث تغييرات عميقة في البينية السياسة والقانونية والتشريعية للدولة، اما نظام 25 مايو 1969 م قاده تنظيم عقائدي في الجيش (الضباط الاحرار) انتمى اليه صغار الضباط و الرتب الوسيطة في القوات المسلحة، فقد بدأ النظام عسكريا له توجهات ايديولوجية يسارية (شيوعية وقومية) ومشروع متكامل لبناء الدولة على اسس محددة، فبنى مؤسسات سياسية ودستورية وقانونية وتخلص من كونه تعبير عن المؤسسة العسكرية السودانية فاصبح تعبير عن المشروع السياسي لقياداته على راسها الرئيس جعفر محمد نميري، ونظام 30 يونيو 1989م قاتدته الرتب الوسيطة في الجيش فبدى في مظهره تحرك عسكري محض ثم تكشف رويدا رويد انه نظام عقائدي يقوده تنظيم الاسلاميين في الجيش، وبخطوات متسارعة اظهر مشروعة السياسي الايديولوجي لإعادة صياغة الدولة والمجتمع بحسب مشروعة السياسي الاسلامي المعلن .فسقوط نظام نوفمبر ونظام مايو انتهى بالانتفاضة الشعبية التي اساسها الاضراب السياسي والعصيان المدني، رغم ان التظاهرات في اكتوبر 1964 كانت مواكب مهنية للطبقة الوسطى التي ابتدرت الاضرابات بعد مقتل الطالب احمد القرشي في ندوة سياسية في الجامعة فالغضبة الشعبية العارمة جعلت فصائل من الجيش تضغط على المجلس الاعلى للقوات المسلحة وتدعوه للتنحي فنتحى، ففي بضعة ايام انتقلت السلطة لمجلس سيادة مدني ومجلس وزراء مدني شكلته النقابات والاحزاب، اما انتفاضة 1985م فجاءت نتاج اجراءات اقتصادية تغشفية عمقت، اوجدت ضائقة المعيشية اثقلت

كاهل السكان، فابتدر التظاهرات طلاب الجامعة الاسلامية في 26 مارس1985م، وتحولت الإحتجاجات الطلابية لموجة غضبة شعبية عارمة، فلعبت النقابات المهنية دورا مركزيا في تنفيذ الاضراب السياسية والعصيان المدني، ففي 6 ابريل 1985م تقدمت قيادة القوات المسلحة باسقاط النظام وتشكيل مجلس عسكري انتقالي، يقوم بمهام السيادة والامن وتشكل مجلس وزراء مدني من النقابات وظل المجلس العسكري في السلطة حتى اجراء الانتخابات في ابريل 1986 م حيث استلمتها منه الحكومة المنتخبة فالشراكة المدنية العسكرية في ادارة المرحلة الانتقالية جاءت مع تطورات الاحتجاجات الشعبية وتدخل قيادة القوات المسحلة بدواعي الامن الوطني

الاختلاف الجوهري في انتفاضة 2019 م انها انطلقت عفويا في 18 ديسمبر 2018م من مدينة عطبرة كردة فعل لاجراءات رفع الدعم وغلاء المعيشة، فاتسع نطاق الانتفاضة لتشمل معظم المدن السودانية، وكان تجمع المهنين قد اعلن موكبا يرفض فيه رفع الدعم ويطالب بتحسين الاجور قبل احداث مدينة عطبرة يتجه الى المجلس الوطني (البرلمان) في 25 يناير 2019 م، ومع تصاعد الاحتجاجات عدل تجمع المهنيين مساره وهدفه، لتصبح وجهته الى القصر الجمهوري بهدف اسقاط النظام، فموكب 25 يناير احدث تحولا في المشهد السياسي فتشجعت الاحزاب للالتقاء والتحاور من اجل ترتيب الاوضاع ما بعد سقوط النظام، فاجتمعت الكتل السياسية المعارضة في دار الامة واصدارت اعلان سياسيا عرف (اعلان قوى الحرية والتغيير)، فاصبح سقوط النظام حتميا مع تصاعد المواكب الشعبية المتجهة الى القصر الجمهوري، واجه النظام التظاهرات والمواكب طوال شهور يناير وفبرائر ومارس بالقمع السلطوي الذي خلف ضحايا وجرجى وتعمقت المرارات وزاد الاصرار على اسقاط النظام، فتضاعف التصميم الشعبي باعلان تجمع المهنين لموكب في 6 ابريل 2019م، كان هدف ذات هدف المواكب السابقة مع تحول في الوجهة من القصر الجمهوري الى القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة، فالواضح ان استراتجية المواكب حدث فيها تحول جوهري يستهدف اخراج القوات المسلحة من حالة الحياد، فاستطاعت الجماهير الحشد امام بوابات قيادة الجيش في 6 ابريل 2019م، وتحول الموكب إلى اعتصام جماهيري قرر الا يتراجع الا بسقوط النظام، واستمر الاعتصام خمسة ايام جرت فيها محاولات لفض الاعتصام الذي ظل في تنامي وتصاعد مع روح المد الثوري، فقرر وزير الدفاع

عوض ابنعوف والقيادة العسكرية خلع راس النظام، واذيع بيان القوات المسلحة فتضاعف الحشود امام بوابات القيادة العامة رافضة لوزير دفاع النظام، ففي 12 ابريل 2019م تنحى الفريق اول عوض ابنعوف وحمل المسئولية الى الفريق اول عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان فشكل مجلس عسكري من المنظومة العسكرية ولم تنفض جموع المعتصمين وتصاعدت المطالب رغم تكوين المجلس العسكري الانتقالي[1]، فالاعتصامات السياسية فعل ثوري يتصاعد باستمرار، لاسيما مع ظهور بوادر نجاح او استجابة للمطالب، فالاعتصامات الشعبية اذا حدثت فمن المستحيل وقوفها عند حد معين، ذلك لطبيعة تكوينها المتنوع المتباين التركيبة والمطالب بين الحد الادني والاقصى، فمهما تنازلت السلطة تتصاعد المطالب لذلك لم يشهد التاريخ نهاية اعتصام بالنفض طوعيا، فالاعتصام امام بوابات القيادة اخذ في التنامي بالحشود التي حملت مطالبها الفئوية والجهوية وجاءت بها الى بوابات القيادة العامة.

توافقت القوى المدنية والعسكرية بعد المفاوضات الطويلة والاعلان الدستوري والوثيقة الدستورية - على شخصية الدكتور عبد الله ادم حكمدوك[2] ليكون رئيس الوزراء الانتقالي، وعين في 21 اغسطس 2019م بعد انتقال السلطة من مجلس العسكري الى مجلس السيادة[3]، قدم رئيس الوزراء الانتقالي برنامج حكومته في خطاب

---

1 تكون المجلس العسكري الانتقالي في السودان بعد الاطاحة بالرئيس عمر حسن احمد البشير ، يتكون المجلس العسكري من عشرة ضباط عظام في القوات المسلحة وجهاز الامن والشرطة، حكم المجلس العسكري في الفترة من 12 ابريل الى 20 اغسطس 2019 م، ترأس المجلس العسكري الفريق اول عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان ، الفريق اول « دعم سريع « محمد حمدان دقلو حميدتي نائب لرئيس المجلس العسكري، الفريق طيار صلاح الدين عبد الخالق، الفريق شمس الدين كباشي ابراهيم الناطق الرسمي باسم المجلس، الفريق ياسر عبد الرحمن العطا، الفريق عمر زين العابدين (استقال)، الفريق «امن « جلال الدين الشيخ (استقال)، « الفريق اول « شرطة « الطيب بابكر علي فضيل (استقال)، الفريق بحري ابراهيم جابر. المصدر: وكالات انباء من الشبكة العنكبوتية.

2 الدكتور عبد الله ادم حمدوك رئيس وزراء السودان الانتقالي في الفترة (21 اغسطس 2019 حتى 2 يناير 2022 م) من مواليد كردفان 1 / 1 / 1956 م، يحمل بكلاريوس اقتصاد زراعي من جامعة الخرطوم عام 1980 م، حصل على دكتوراة في الاقتصاد من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة، عمل موظف في الامم المتحدة والبنك الافريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة. المصدر: وكالات انباء من الشبكة العنكبوتية.

3 ادى الفريق اول عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان اليمين الدستوري امام رئيس القضاء في 20 اغسطس 2019 م، وكون مجلس السيادة بشراكة عسكرية مدنية تأسست على الوثيقة الدستورية للعام 2019م ، وضم مجلس السيادة الفريق (دعم سريع) محمد حمدان دقلو حميدتي الذي صار نائب رئيس مجلس السيادة، والفريق شمس الدين كباشي ابراهيم، والفريق ياسر عبد الرحمن العطا، والفريق بحري ابراهيم جابر، والاعضاء المدنين هم البروفسير الصديق تاور، السيدة عائشة موسى، محمد الفكي سليمان، محمد الحسن التعايشي، حسن محمد ادريس، رجاء نيقولا عبد المسيح . المصدر : وكالات انباء من الشبكة العنكبوتية.

جماهيري في مساء 21 اغسطس تناول فيه النقاط التالية :

- تحديات الفترة الانتقالية السلام والاستقرار السياسي واجهزة الدولة، فاكد رئيس الوزراء ان الانتقال تواجهه قطاعات خدمية مدمرة وضعيفة .
- ان الفترة الانتقالية معنية باصلاحات اقتصادية جدية تنتشل البلاد من الضائقة المعيشية وتحدث ارتقاء في البنيات الاسياسية وتعالج مشكلة الدين للمؤسسات الدولية وتفتح المجال لتعاون اقتصادي مع المجتمع الدولي .
- ركز رئيس الوزراء في خطابه على اصلاح السياسة الخارجية مع الاقليم والمجتمع الدولي، وازلة اسم السودان من القائمة الامريكية للدول الراعية للارهاب وانتهاج سياسة خارجية متوازنة تراعي مصالح السودان بالدرجة الاولى .

في 3 سبتمبر 2019 م شكل رئيس الوزراء الانتقالي حكومته الاولى[1]، بناء على الوثيقة الدستورية التي اعطت مجلس الوزراء صلاحيات تنفيذية وسياسية وتشريعية بالتضامن مع مجلس السيادة في غياب المجلس التشريعي، لم تعمل الحكومة الانتقالية في اجواء خالية من التجازبات السياسية مع الحاضة السياسية السياسية للانتقال التي ارست قواعدها الوثيقة الدستورية، فالشارع السياسية مازال حاضرا بالمواكب الجماهيرية المطالبة بالقصاص لشهداء اعتصام القيادة العامة، فقد ساهمت تناقضات البيئة السياسية السودانية الى عدم استقرار الحكومة الانتقالية، رغم ان الحكومة شرعت في معالجة ملف السلام الذي جرت مفاوضاته باستضافة ورعاية من حكومة جنوب السودان، فبدأ الحديث عن تعديل وزاري كضرورة لابد منها، فقام رئيس الوزراء بتعديل جزئي في 9 يوليو 2020 م تم بموجبه استبدال وزراء

1 تشكلت الحكومة الانتقالية الاولى من الدكتور عبد الله حمدوك رئيسا للوزراء، الفريق جمال عمر وزيرا للدفاع، الفريق شرطة الطريفي ادريس وزير الداخلية، الدتور ابراهيم البدوي وزير للمالية، الاستاذ عمر بشير مانيس وزير مجلس الوزراء، الاستاذة اسماء محمد عبد الله وزيرة للخارجية ، الدكتور أكرم علي التوم وزيرا للصحة ، الاستاذة لينا الشيخ محجوب وزيرة للعمل،الاستاذ عيسى عثمان شريف وزير للزراعة، الاستاذ فيصل محمد صالح وزيرا للثقافة والاعلام، الاستاذ نصر الدين عبد الباري وزيرا للعدل، الاستاذ نصر الدين مفرح وزير للاوقاف، الاستاذ محمد الامين التوم وزيرا للتربية والتعليم، الاستاذة انتصار صغيرون وزيرة للتعليم العالي والبحث العلمي، الاستاذ مدني عباس مدني وزير للتجارة والصناعة، الاستاذ ياسر محمد علي وزيرا للري والموارد المائية، الاستاذ يوسف ادم الضي وزيرا للحكم المحلي، الاستاذ عادل علي ابراهيم وزيرا للطاقة والتعدين، كما عينة لاحقا الاستذة ولاء البوشي وزيرا للشباب والرياضة . المصدر : وكالات انباء من الشبكة العنكبوتية.

في وزارة محددة [1]، فصوت الشارع ظل حاضرا ومؤثرا في اداء الحكومة الانتقالية، كما ظهرت جائحة كرونا وماصاحبة من اجراءات صحية غير مسبوقة شملت العالم كله بما في ذلك السودان، مما جعل الحكومة الانتقالية تقوم باتصالاتها مع اصدقاء وشركاء السودان وعقد المؤتمرات بواسطة شبكة الانترنت، ففي 3 اكتوبر 2020م توصلت المفاوضات الى اتفاق سلام مع فصائل الجبهة الثورية في حاضرة جنوب السودان جوبا، فاصبح من المحتم تمثيل الجبهة الثورية في مجلسي السيادة والوزراء، ففي 2 نوفمبر 2020م اضيف اتفاق السلام الذي وقع في جوبا الى الوثيقة الدستورية الحاكمة للفترة الانتقالية، ونشرت التعديلات في الجريدة الرسمية لجمهورية السودان .

ان التغيرات التي شهدها مجلس السيادة بعد اتفاق جوبا، تركزت في تغيير في اعضاء مجلس السيادة المدنيين واستبدالهم باعضاء في الجبهة الثورية (تحالف الحركات المسلحة) الموقعة على اتقاف جوبا 3 اكتوبر 2020م، فعين مجلس سيادي ضم اعضاء من الجبهة الثورية والعسكريين ففي اوخر عام 2021م تشكل مجلس سيادة ضم الاعضاء الخمسة العسكريين اضافة الى اربعة اعضاء من الجبهة الثورية وسيد تين، ففي يوليو 2022م اعفى رئيس مجلس السيادة خمسة من الاعضاء المدنيين[2] .

1 قام رئيس الوزراء الانتقالي عبد الله حمدوك في 9 يوليو 2022 م باستبدال وزراء الخارجية والمالية والطاقة والتعين ووزارة الزراعة ووزارة الثرة الحيوانية ووزارة البنى التحتية ووزارة الصحة، وعين الدكتورة هبة محمد علي في وزارة المالية، و عمر اسماعيل قمر الدين في وزارة الخارجية، وخيري عبد الرحمن في وزارة الطاقة والتعدين، عبد القادر تركاوي في وزارة الزراعة والموارد الطبيعية، عادل فرح ادريس في وزارة الثروة الحيوانية، هاشم ابنعوف في وزارة البنى التحتية والنقل، عبد العظيم حسن في وزارة الصحة , المصدر : وكالات انباء من الشبكة العنكبوتية.

2 الاعضاء الخمسة الذين تم اعفائهم بقرار من رئيس مجلس السيادة في 6 يوليو 2022م، هم رجاء نيقولا عبد المسيح، يوسف جاد كريم محمد علي، سلمى عبد الجبار المبارك، عبد الباقي عبد القادر الزبير ابوالقاسم محمد محمد احمد برطم . فاصبح مجلس السيادة يضم الاعضاء العسكريين الخمسة اضافة الى اعضاء الجبهة الثورية الذين ادوا القسم في 7 مارس 2021 م وهم : السيد مالك عقار، الطاهر حجر، الهادي ادريس . المصدر : وكالات انباء من الشبكة العنكبوتية.

ان اتفاق جوبا عام 2020م قاد الى تحولات في بنية مجلس الوزراء فقد اعلن رئيس الوزراء عن تشكيل وزاري جديد[1] في 8 فبرائر 2021م ضم قيادات حزبية ومن الجبهة الثورية، ان هذه التشكيل واجه مقاومة شعبية لانه ظهر كإقصاء لفصائل مؤسسة لقوى التغيير، فتصاعدت الخلافات داخل الائتلاف الحاكم وفي الشارع السياسي الذي يغلي بالمطالب والتطلعات المتناقضة، فالشارع يدعو لاستكمال السلام مع عبد الواحد النور وعبد العزيز الحلو، كما ان الشارع طالب بابعاد «تحالف الاحزاب الاربعة « الذي صار يعرف بقوى الحرية والتغيير المجلس المركزي، وتبلورت قوى سياسية عرفت بقوى الحرية والتغيير الميثاق الوطني، فضلا عن معارضة الاسلاميين بكل فصائلهم، ففي ظل هذا الوظع السياسي شديد الارتباك اعلن قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة قرارات سياسية في 25 اكتوبر 2021م اعلن بموجبها حل مجلس الوزراء واعتقل رئيس الوزراء الذي عاد ليعلن برنامج جديد للانتقال وجد معارضة حادة من الشارع مما اضطر رئيس الوزراء لتقديم استقالته في 2 يناير 2022م .

حكومات الفترة الانتقالية بعد انتفاضة 11 ابريل 2019، استطاعت ان تقوم باختراقات كبرى في علاقات السودان الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، فقد شهد السودان زيارة الرئيس الالماني ووزير الخارجية الفرنسي ووزير الخارجية الامريكي، فقد استطاعت الحكومة الانتقالية ان تحل معضلة اسم السودان في قائمة الدول الراعية للارهاب الامريكية، كما استطاعت الحكومة معالجة المواقف مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومضت في الاصلاحات البنيوية والهيكلية للاقتصاد رغم ما قاد الى رفع غير مسبق للدعم وغلاء فاحش، الان ان الاقتصاد اخذ يتعافي .

1 التشكيل الوزاري الذي اعلنه رئيس الوزارء عبد الله حمدوك في 8 فبرائر 2021م، يضم حزب الامة القومي والتجمع الاتحادي و المؤتمر السوداني اضافة الى الجبهة الثورية، فتشكت الحكومة من الدكتور عبد الله حمدوك رئيس الوزراء، الدكتور جبريل ابراهيم محمد وزير المالية، ياسين ابراهيم ياسين وزير الدفاع، وزير العدل نصر الدين عبد الباري، وزير الشؤون الدينية والاوقاف نصر الدين مفرح، وزير الري ياسر عباس محمد علي ، وزيرة الخارجية مريم الصادق المهدي، وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي انتصار صغيرون ، وزير الداخلية الفريق اول عز الدين الشيخ، وزير شؤون مجلس الوزراء خالد عمر يوسف، وزير الصناعة والتجارة ابراهيم الشيخ ، وزير الثقافة والاعلام حمزة بلول، وزيرة العمل تيسير النوراني، وزير الشباب والرياضة يوسف ادم الضي، وزيرة الحكم الاتحادي بثينة ابراهيم دينار، وزير الطاقة والنفط جادين على، وزير المعادن محمد بشير، وزير الزراعة الطاهر حربي . المصدر : وكالات انباء من الشبكة العنكبوتية.

استطاعت الحكومة في معالجة ملف السلام ان تخطو خطوة في اتفاق 3 اكتوبر 2020 م، وتنظرها خطوات مع فصيلي عبد العزير الحلو وعبد الواحد النور، كما انها استطاعت احتوء التباينات الداخلية وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي، رغم كل هذه الانجازات تظل الانتقال بطىء ويعاني المتاريس والازمات ويحتاج للاسناد الداخلي والخارجي لتجاوز مطباته التي تتعاظم يوم بعد يوم .

المبحث الثاني
الفكر السياسي السوداني وبناء الدولة وسناريوهات تطور النظام الانتقالي

المدخل:

بدأت الفترة الانتقالية بعد انتفاضة (2018 – 2019م) في ظروف اخذ النظام العالمي في التشكل والتغيير عن اتجاه العولمة التي بعد الحرب الباردة (1945 – 1991م) فاشتد التنافس الدولي بين الصين وروسيا من جهة والولايات المتحدة والاتحاد الاروربي من جهة اخرى – فاصبح العالم باسره مسرحا للمنافسة المحتدمة بما في ذلك الشرق الاوسط وقارة افريقيا بعد تآكل النظام الدولي آحادي القطبية، فالتحول في البيئة الدولية انعكست على النظام الاقليمي الافريقي (الاتحاد الافريقي) والنظام الاقليمي العربي (جامعة الدول العربية) مما اوجد مراكز قوى اقليمية ذات تاثير فعال على نحو جنوب افريقيا واثيوبيا في افريقيا على النظام الاقليمي الافريقي، ومجلس التعاون الخليجي على النظام الاقليمي العربي .

جاءت انتفاضة (2018 – 2019م) في لحظة انعطاف تاريخية، اذ شهد السودان اتفاقية السلام عام 2005 م (نيفاشا) التي قامت على اثرها فترة انتقالية امتدت ستة اعوم فاجري الاستفتاء الذي انفصل جنوب السودان فاعلنت دولة جنوب السودان دولة مستقلة، مما يعني تغيير اوضاع السودان في الاطار السياسي والجعرافي ووزن الدولة في الاقليمين العربي والافريقي، فانفصال جنوب السودان بعد نصف قرن من الحرب احدث تايرات عميقة في تماسك الدولة السودانية اذ عادت الحرب في النيل الازرق وكرفان واتسع نطاقها في دار فور .

ان الانتقال بعد انتفاضة (2018 – 2019) بالمتغييرات الداخلية والخارجية اصبح عملية معقدة لن تكتمل دون قدر عالٍ من التفهم لدور الفكر السياسي السوداني في بناء الدولة في الحاضر بالتمعن العميق للبرامج والمشروعات السياسية للأحزاب السودانية والحركات المسلحة المناطقية والقوى السياسية التي انهار في يديها نظام الانقاذ، فالمهم المركزية للمرحلة الانتقالية تحقيق التماسك والاستقرار لنظام، فل

يتاتي ذلك دون حدوث اختراق جدي في الطبيعة الدائرية لنظام الحكم السوداني من خلال رؤية مستقبلية تجعل من المرحلة الانتقالية فرصة لاكمال مهام البناء الوطني على اسس استراتيجية تخلق وفاقاً فكرياً سياسياً لكيفة حكم السودان بالتوافق على نمط من اللامركزية (الفدرالية) يعالج العلاقة بين المركز والاقاليم، والتوزيع العادل للسلطة والثروة ودور القوات المسلحة في بناء الدولة واحداث اختراق اقتصادي وانتقال السودان للدولة التنموية، ولن يتاتي ذلك دون تنمية الفكر السياسي لبناء الدولة.

العملية الانتقالية مرشحه لسناريوهات ثلاث ممكنة الحدوث متباينة النتائج ذلك بالنظر للوقائع من المنظور الفكري الاستراتجي، بالسناريو الانسب لابد ان يحقق الانفتاح على المجتمع الدولي وتحقيق شراكة تسعيد دور الدولة السودانية في المؤسسات الاقليمية والدولية الاقتصادية والسياسية، وان يرتقي بالعملية السلمية بحث تشمل كل القوى التي تحمل مما يحقق سلام دائم، بمعنى ان يرتبط التحول الديمقراطي بالسلام الدائم، اي تطوير العملية السلمية التي جرت في عاصمة دولة جنوب السودان (جوبا) في 3 / اكتوبر 202م .

سناريو الاستمرار في البناء الدولة وفق المنظور الفكري القديم بالابقاء على حالة توازن الضعف.

يفترض هذا السناريو عدم تغيير جوهري في طبيعة النظام الذي تشكل عن انتفاضة 11ابريل 2019م، من حيث القوى والاهداف وسيتمكن من التعامل والتكيف مع المهددات وسيحافظ على بقائه واستمراريته في الاجل المنظور، يؤكد ذلك تاريخ السودان المعاصر.

يتأسس هذا السناريو على الدور القائد للمؤسسة العسكرية في المجتمع السياسي، واستمرار الارتباك الاستراتيجي للحركة السياسية (تعاظم تاثير الخارج على الوضع الداخلي)، فارتباك الحركة السياسية ليس وليد الازمة الراهنة بل يتصل بعوامل تكوين المنظمات الحزبية واتجاهات تطورها، وغياب رؤيا مشترك لبناء الدولة السودانية، وهذه المشكلة قديمة ومستمرة ومتنامية، لها انعكاساتها في الاداء السياسي والافتقار لآليات العمل الوطني المشرك .

المؤثرات الدولية ولاقيمية شديد التغيير قد تساعد النظام في انتاج بعض الآليات، ليصبح قادر على المبادرة والمبادءة، بسياسات ةاطر جديدة، تساعد النظام على التكيف مع التحولات والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، مثل ماحدث في ظروف سودانية مشابهة ، ويبقى هذا الاحتمال ضعيف دون حدوث تحول جذري في طريقة عمل النظام داخليا وخارجيا، والارتقاء بفاعلية أداء أجهزة الدولة في الخدمات وحل الضائقة المعيشية والتوسع في استيعاب الموارد البشرية المهدرة خارج العملية الاقتصادية . ثمة العديد من المؤشرات والعوامل والوقائع الظرفية المتقاربة والمتباعدة المتناغمة والمتناقضة، ترجح هذا الاحتمال وتجعله في المقدمة مستقبلا وموجزها هو

اولا: تجارب وخبرات بناء الدولة السابقة بالنظر للانظمة المتعاقبة، لاسيما تجربتي مايو 1969م ويونيو 1989م .

ان النظام الذي انبثق من انتفاضة 11 ابريل 2019م بمكونيه المدني والعسكري، استطاع توظيف وهج التغيير فبنى له جسور تواصل خارجية فاعلة، كما استفاد من هدفي التغيير المرتبطان بالتطلعات الشعبية التي التف حولها، والحفاظ على هياكل ووظائف الدولة، وتلك ميزة تجعله مفضل من المحيط الاقليمي والروافع الدولية، بشرط قدرته على بعث الشراكة المدنية العسكرية بمضون جديد، فالنظام مازال مقبولا وقادرا على المناورة والمبادرة حول فكرة الشركة المدنية العسكرية .

ثانيا: ان الصراعات البينية المدنية العسكرية، والعسكرية العسكرية، والمدنية المدنية، المستمرة منذ 11 ابريل 2019م بلغت مداها الاقصى الذي يمكن ان تصل اليه، وتأسست مصالح ترتبط بوجود النظام ولاتحتمل كل الاطرف المجازفة بحدوث هزات مركزية فيه، كما ان كل الاطراف استخدمت كافة التكتيكات المتاحة لها، من توظيف تناقضات المكونات التقليدية في مواجهة القوى الحديثة، الضغط من اجل هيكلة المنظومة العسكرية واعادة البناء على اسس جديدة، والرهان على انفجار الاوضاع حد المواجهة المسلحة بين الثالوث العسكري الحاكم (القوات المسلحة وقوات الدعم السريع والحركات المسلحة) .

ثالثا: المظهر الخارجي للاوضاع السياسية بعد 11 ابريل 2019م المتسمة بالتشاكس والمواجهة والفوضى والفراغ الاداري، كلها لا تقدم صورة كاملة لحقيقة المشهد

السياسي وطبيعة الوضع الداخلي للنظام، فان حكومة تصريف الاعمال من الوكلاء الاوائل اثبتت قدرتها على انجاز المهام الروتينية لجهاز الدولة، بل انها في مستوى ما بدت كحكومة مدنية ذات قبول ان لم تكن ذات مصداقية، لاسيما اداءها في الاقاليم داخليا والتنسيق والاتصال الخارجي، كما انها استطاعت التحكم في التدهور الاقتصادي وتهدئة روع الاسلاميين وامتصاص مخاوفهم، فكتلة حكومة تصريف الاعمال تشكل نواة صلبة للمضي قدما في استمرار النظام ودعم قدراته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية .

سناريو التغيير الجزئي بإعادة تشكيل التحالفات. التحرك نحو التهدئة مع الابقاء على جذور الأزمة

هذ السناريو يقوم على فرضية نقلة داخلية في النظام مظهرها احتمال تشكل تحالفات جديدة بديلة او داعمة مكملة لماهو قائم من تحالف مدني عسكري، فالنقلة قد تاتي بضرورة خارجية نتيجة لتغيير دولي او اقليمي يحدث ارباك في مسار تطور النظام، مما يستدعي عمليات تفكيك لتحالفات قائمة او دمج تحالف قديم مع اخر جديد في اطار النظام وهنا تظهر ثلاث احتمالات ممكنة متوفره معطياتها :

الاحتمال الاول:

دمج التحالف المدني العسكري الراهن المشكل العمود الفقري للنظام في اطار مشروع داخلي طموح اوسع نطاقا، لاهداف داخلية منها زيادة الفاعلية والمضي قدما في انضاج مخرج لاشكالية الشرعية، والانتخابات الرئاسية البرلمانية مما يتطلب ادخال الاسلاميين المعتدلين، وانجاز عملية سلام مكملة مع الاطرف غير الموقعة على اتفاقية جوبا للسلام 2020م، وتيارات خارج المعادلة القائمة وجودهم يعطي زخم للمشهد السياسي.

الاحتمال الثاني:

دمج تخالف قوى النظام العسكرية والمدنية في اطار مشروع اسلامي معتدل (المنظومة الخالفة) بدعم دولي اقليمي في اطار انفجار شعبي مفاجىء وتموجدت ظروف موضوعية لتغيير مفاجىء وسريع، اوفي اطار متغييرات دولية واقليمية تجعل للاسلاميين المعتدلين دور وظيفي في المعادلات الاقليمية الدولية ، فاحتمال قيام هذا المشروع مهما توفرت شروطه الخارجية، صناعة ازمة داخلية لانه يوحد المتناقضات

ضد النظام ويزيد انهاك بنيات الدولة السودانية ويدفع النظام لنمط مرفوض شعبيا من قوى 11 يناير المدنية.

الاحتمال الثالث

اعادة بناء الحركة السياسية السودانية بكل فصائلها التقليدية والحديثة على اسس جديدة مغايرة لواقعها الحالي في البرامج والهياكل التنظيمية والمشروعات السياسية في اطار عمل نهضوي منظم، هذا يعني ظهور تكوينات جديد تستلم الفعل السياسي اليومي خارج اطر الايديولوجيا اليسارية واليمينية تتحرك برامجيا. هذا الاتجاه على وجاهته ومستوى من جدواه الان النظام القديم استهلكه في تفكيك الاحزاب التاريخية والعقائدية رغم الاستثناء التجمع الاتحادي الذي لعب دورا محوريا في انتفاضة 11 ابريل 2019م مما يجعل الفكرة ذات وهج وفاعلية، يعزز هذا الاتجاه الصوت الناقم من لجان المقاومة التي يتعاظم دورها وتسعي جاهدة للتجمع في شكل منظمات حزبية جديدة وليدة تدريجيا لتحل محل القديم في تقديرها، لهذا يبقى احتمال اعادة تشكيل الحركة السياسية ممكن ومتحفظ عليه اذا يرجح انها ستخرج في الولادة الثانية احزاب وحركات شائهة و متواضعة الامكانات فتزيد الواقع السياسي الوطني المتشرزم تشرزم وانقسام ذلك ماتؤكده تجارب الانقسامات الحزبية على مر التاريخ السوداني.

سناريو التعافي الوطني وتفريغ مخاطر الصدام بالتوافق الفكري على اتجاه بناء الدولة بمشروع وطني

يركز هذا السناريو الى تحرك الحركة السياسية السودانية في العمل على اصلاح الاطار المؤسسي التنظمي للاحزاب والحركات واجهزة الدولة، فمثل هذا المشروع حري بان تبتدره قوى اعلان الحرية باحزابها ومكونات الداخلية وفصائلها المتعارضة، فهذا السناريو يقوم على تفعيل المبادرات والخطط الاصلاحية التي ظهرت بعد 11 ابريل 2019م ومنها اعلان قوى الحرية والتغيير وتجربة الوثيقة الدستورية، وفكرة المشروع الانتقالي، فهذا السناريو قبل الاصلاح الحزبي الداخلي يستهدف اصلاح الفضاء السياسي العام والدولة السودانية واطلاق حريات التعبير والنقد المنهجي الرصين في المؤتمرات والندوات والسمنارات والاطر الحزبية، فمثل هذا الجهد الاصلاحي للعمل السياسي العام يسمح بالحوار الجدي بين الفرقاء للتوافق على تشكيل حكومة مدانية ذات

مصداقية داخليا وخارجيا، مهمتها الرئيسية تفعيل وتطوير اجهزة الدولة وغير ذلك من التصورات المبدعة الخلاقة التي تعطي نظام ما بعد الانتفاضة روحا جديدة .

اصلاح مناخ العمل السياسي المشترك وتعزيز الدور التربوي التثقيفي، فالحفاظ على منجزات الانتفاضة يحتاج الاستعداد لجملة من المطلوبات الاساسية التي لاغني عنها لانجاز هذا الاصلاح المعقد المركب وفالغاية من كل ذلك تفادي مرحلة الانهيار المفاجىء السريع الصادم فاهم تلك المطلوبات :

اولا: ضرورة توافر الارادة السياسية للنظام لتحقيق اصلاح شامل في العمل السياسي المشترك، لحلفاء النظام ومعارضيه، يبدأ ذلك بتعزيز دور قوى اعلان الحرية والتغيير ومساعدتها في الوحدة والتماسك والارتقاء بالعمل السياسي الوطني المشترك .

ثانيا: العمل الجاد لبلورة ادراك مشترك لطبيعة المهددات والمخاطر المحيطة بالدولة السودانية ووضعها الجيواستراتيجي، وتنظيم خطة عمل لكيفية التعامل مع المخاطر والمهددات .

ثالثا: ثمة حاجة ضرورية الى تحرك سياسي وطني فاعل يستهدف ملء حالة الفراغ الاستراتيجي، وتفعيل اهداف انتفاضة 11 ابريل 2019م واستصحاب التطوات والفكر السياسي الاستراتجي السوداني، لترسيخ اسس الدولة الوطنية السودانية

رابعا: سيظل الهدف الامثل بناء منظمات سياسية ديمقراطية حديثة، مسنودة بقواعدة شعبية، وتخضع لحكم القانون وتؤمن باهمية تكافوء الفرص وتلتزم بالقيم الدستورية المتوافق عليها الموثقة عمليا .

خامسا: تكتسب صياغة ميثاق عمل وطني يتجاوز المزالق الوظيفية لموثيق المعارضة والسلطة ليصبح برنامج عمل يدعم الانتقال ويؤسس للتحول الديمقراطي، مما يحقق رؤيا فكرية استراتيجية لدولة ديمقراطية حديثة مستقرة .

الخـاتـمــة

ان دور الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة يظهر كحوجة ضرورة بعد انتفاضة (ديسمبر 2018 – ابريل 2019م) التي انهت الانقلاب الثالث (1989 – 2019م) الذي اطاح بالديمقراطية الثالثة (1985 – 1989)، فالوقائع العنيدة تؤكد ان الدولة عادت مجدد الى منصة التاسيس في اظار ازمة نظام الحكم التي تتمظهر في تارجح تاريخي بين النظم الديمقراطية والعسكرية والفترات الانتقالية، ففي هذه الدورة التي امتدت لما يزيد عن ستة عقود تعاقبت على دست الحكم الاحزاب التقليدية والاحزاب العقائدية اليمينية واليسارية والتكنوقراط عسكرين ومدنيين فكل تلك القوى المتباينة حملت مشروعات سياسية لبناء الدولة السودانية لكنها لم تحقق اختراق يتجاوز غياب الرؤية الاستراتيجية لبناء الدولة من هنا يتاتي دور الفكر السياسي لبناء الدولة للتعامل مع الظاهرة الدائرية التي اتسم بها نظام الحكم السوداني بعد الاستقلال فالغرض ازالت العقبات امام البناء الوطني والتاسيس لمشروع يلجم عوامل واليات التخلف من خلال رؤية تعمل على اعادة صياغة الفكر السياسي السوداني على هدى الرؤية العلمية المعرفية المستوعبة للتجارب الانساني ذلك ببناء الدولة بمنظور استراتيجي، فالرؤية الاستراتيجية تفترض صياغة مشروع فكري بديل لبناء الدولة يستوعب التجارب الانسانية بجعل العملية الانتقالية التي بدأت في ابريل 2019 م فرصة لتحقيق قطيعه نهائية مع الحالة التكرارية لدورة نظام حكم الدولة السودانية بترسيخ العقلانية والعلمية، من هنا تصبح الفترة الانتقالية الجديدة معقدة ومركبة لانها معنية بانهاء الحروب وترسيخ السلام ودرء مخاطر التشظي والانقسام بالتواثق والتاسيس الدستوري للتداول السلمي الديمقراطي بالاليات الاصلاحية لاجهزة الدولة، اذ لايكفي التخلص من سلطة بدءت عسكرية بتوجهات ايديولوجية فالمحك الرئيسي في بناء الدولة تنظيم الجماهير لبناء هياكل الحكم واستيعاب الواقع السياسي الاجتماعي والتوافق من القوى السياسية للانتقال للافق المأمول من (اللاشعور السياسي) للوعي السياسي بطبيعة الدولة ومكنزمات حركتها.

فالانتقال الذي بدأ في ابريل 2019 عليه مواجهة متغيرات داخلية سودانية سياسية

واجتماعية خلقت اوضاع غير مسبوقة لاتحفز على البناء الوطني وتهدد تماسك ووحدة البلاد السياسية الاجتماعية، فصراع القوى المناطقية مع القوى المركزية حول إدارة التنوع والتعدد وتحقيق التنمية المتوازنة والتوزيع العادل للثروة والسلطة دخل الى طريق مسدود قاد لاستقلال دولة جنوب السودان وتطاول الحرب الاهلية في دارفور والنيل الازرق وجنوب كردفان وارتفاع صوت مظالم الشرق، فالانتقال الجديد سيواجه ازمات ومشكلات اذا سار في خطى انتقال عام 1985م الذي اكتمل بالانتخابات فالتغيير المرتجىء يجب ان يخدم بناء دولة مستقر متماسكة فاعلة في النظام الدولي ولن يحدث ذلك بالاماني او اكتشاف المشكلة بل برؤية واضحة وخارطة طريق للمستقبل متوافق عليها من الحركة السياسية لمعالجة المشكلة، فالدفع المعنوي الذي اوجدته اللحظة الثورية التي فجرت انتفاضة (2018 – 2019) لايكفي لتحقيق إدارة ناجحة للمرحلة الانتقالية فالانفعال العاطفي المعبر عن تطلعات قطاعات واسعة من السودانيين قدر تكرارية الانتقال عندما انتصر انتفاضة (2018 – 2019) فعولوا ان تضع الانتفاضة السودان في طرق الارتقاء السياسي والنماء الاقتصادي والازدهار الثقافي بحسب تجارب انتفاضتي اكتوبر 1964 م وابريل 1985 م، فالادارة الحقيقية للانتقال الجديد ان يحدث تحولات عميقة في البنيات الاقتصادية والسياسية والثقافية اذ يتفاءلون بحدوث تحولات كمية وكيفية فالطريق الى انتقال يعطي الدولة القدرة والفاعلية لايمر بالادب السياسي العاطفي المشحون بمرارات الماضي وازمات الحاضر التي شكلت روح التشفي و الانتقام والهدم للبنيات مما يعني عدم فهم المشكل الكامنة الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة، فهذه النظرة تتجاهل ان الانتقالين السابقين بعد انتفاضتي اكتوبر 1964 وابريل 1985م تمخضا عن ممارسة ديمقراطية مهدت للانقلابات العسكرية فلم تحقق تحول ديمقراطي، مما يؤكد ان الازمة السياسية السودانية في جوهرها ازمة في دور الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة وليس في الفكر السياسي للاحزاب التي جربت مشروعاتها فانتجت الحروب والقبضة الاحادية والاقصاء السياسي، فبناء رؤية فكرية مستقبلية للدولة السودانية يبتطلب توافق سياسي عام على مبادىء فوق دستورية تؤسس للتحول الديمقراطي وتغلق الباب امام الاقصاء والاقصاء المضاد وتسد الفراغات التي تقود للتمكين الحزبي بالاعتراف العملي بفشل المشروعات الحزبية لبناء الدولة وان الازمة الوطنية المتفاقمة ناتج طبيعي للتمكين الحزبي مما يورفض التوافق على تمكين

دولة المؤسسة والقانون وحقوق الانسان والرعاية الاجتماعية والتنافس في البناء والارتقاء بالخطط والرامج الحربية ولن يتاتي ذلك الا من خلال فكر سياسي لبناء الدولة السودانية.

النتائـــــج:

دور الفكر السياسي السوداني في بناء الدولة انتفاضة 11 ابريل 2019 م يظهر في منظومة القيم الجديدة الداعية لمواكبة العالم في ظل التطور العلمي التكنولوجي والدخول في عصر العولمة بالخروج من حالة العزلة الخانقة التي فرضت التقليدية، والاندماج الايجابي في المجتمع الدولي بتجاوز نقاط قصور بناء الدولة السودانية بعد الاستقلال، فالمعضلة القديمة المتجددة الموازنة بين التطلعات في التغيير وشروط الواقع الوطني الحقيقية التي لاتسمح باستبدال التوازن القائم بين الحداثة المادية والتراث التقليدي الا عبر خطوات عقلانية متدرجة تشكل توازن جديد أعمق فعالية واكثر انسانية على مستوى بنية الدولة السودانية، فالانتقال من القديم الى الجديد المنشودة لايتم بالعاطفة فقد جرب الشعب السوداني ذات الحالة في اكتوبر 1964 م وابريل 1985 فانتجت نزوع نحو الانفراد السياسي «التمكين الحزبي « في 1969 م و1989 م، فالانتقال الأمن الذي يفضي لتحول ديمقراطي ودولة عصرية، يحتاج إلى جهود عملية ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية من المجتمع السياسي تضمن التحرك من ركود العلاقات القائمة التي تغذي وجود النظام القديم وتمنحه الطاقة لإعادة إنتاج نفسه -الى حركية القوى السياسية السودانية التي تتجاوز الرؤية القطاعية والافق الطبقي الفئوي الى مشروع الدولة السودانية المتفقة حركتها على المبادىء فوق الدستورية لبناء الدستور وصياغتة والاتفاق على مصادر ومرجعيات تفسيره.

الانتقال الراهن بمراجعة دور الفكر السياسي السوداني في بناء الدولة (1945 – 202م) اغلب الظن سيدخل في طريق مسدود، فالمشهد الاسطوري لانتفاضة 11 ابريل 2019 جعل من ثقافة التغيير ايديولوجيا خارج أطر الموازنات العقلانية مما يعلى اتجاه التمكين الحزبي مقابل تمكين الدولة، لتحل ايديولوجيا التغيير محل ايديولوجيا النظام القديم مما يعزز الإنقسام السياسي حول المهام والاولويات والآليات، لذلك ارتبكت خطوات الانتقال ولم تؤدي إلى تغييرات مهمة في طبيعة نظام الحكم غير الديمقراطي

ولم تمس فكر بناء الدولة، وتصاعدت الاحتمالات المنطقية بالرجوع للسائد القديم جراء صعود الحركة السياسية لمواقع صناعة القرار بديل للنظام القديم، لتؤدي ذات وظائفها التقليدية بمناهجها وتوجهاتها التي سادت في الفترة (1945 – 2020 م) فيتشكل اليأس والاحباط وياخذ القديم في اعادة انتاج نفسه في ثوب رابع بدلا عن الاعتراف بفشله في التمكين الحزبي ويتحرك في المساهمة في تمكين فكر الدولة، فالانتقال يعني دخول القيم الجديدة إلى بنية الدولة بآليات سلسة دون صراعات تنقل المخاطر والمهددات من الواقع إلى المتوهم بتصوير التحولات دفع للمجتمعات الاسلامية للخضوع لقيم مستوردة اوغيرها من الاكلشيهات التي تخرج الشعب من العملية السياسية بحرمانه من امكانية فهم مايجري ومراقبة التحولات الجديدة والتفاعل الايجابي معها، مما يقود إلى إنكفاء الأغلبية الشعبية من التفاعل مع حركة التغيير والبناء مما يجعل التغيير محصورا في الطبقة السياسية مما يفجر صراعات سجالية عقيمة بينها تدافع لانتاج معارك غير منتجة بين التقليدية والحداثة والاسلام والعلمانية فينزوي وهج التغيير الذي يستهدف سلوك الدولة بالفكر السياسي السوداني الذي غايته في تمكين الدولة بسيادة الدستور وحكم القانون، فيضعف دور الفكر السياسي الحزبي (لتظهر عملية المفاضلة ليست بين مشروع حزب في مواجهة مشروع حزب بل المفاضلة بين مشروع دولة الوطن ومشروع دولة الحزب) ليقوى الفكر السياسي لبناء الدولة وتعلو الممارسة السياسية الراشدة ، فالمؤشرات الاولية للاوضاع بعد الانتفاضة (2018 – 2019) أظهرت صراعات وانقسامات داخلية في الكتلة المنوط بها التغيير وبناء الدولة على اسس جديدة لغياب الرؤية المستقبلية لبناء الدولة وانبعاث التصورات الفكرية الحزبية بديلا للفكر السياسي السوداني لبناء الدولة، مما يوحي ان الانتفاضة تتجه الى مسار العجز عن أداء مهامها وتحقيق الانتقال المرتجىء، فأثر ذلك بالسلب في قدرات الدولة الشاملة واستدرجها نحو زاوية الضعف والانكشاف امام المحيط الاقليمي والدولي، فتعزز الخلل التاريخي في موازين القوى التقليدية ريفية المنشأ والقوى الحديثة حضرية المنشأ، فانفجرت الازمات بين المكونات التقليدية (المناطقية والقبلية الصوفية والكيانات الدينية وغيرها)، كما ابرز التباين بين النقابات والقوى السياسية فنعكس كل ذلك في تجمع المهنين وقوى اعلان الحرية والتغيير، فأخذت تتشكل تحالفات مرنة ومتغيرة تتخذ أبعد مرحلية مصلحية وقتية .

خلصت دراسة دور الفكر السياسي في البناء الوطني (1954 – 2020 م) الى جملة من النتائج اهمها :

اولا: الازمة الوطنية السودانية تاريخية، اصلها في ورثة عيوب الدولة القديمة، فترسخ الانقسام الفكري السياسي المرحل من طرفي الحكم الثنائي لفصائل للحركة السياسية (الاحزاب) التي تبلورت توجهاتها في اربعينات القرن العشرين، فالانقسام السياسي في التوجهات والاهداف وطبيعة الدولة تعاظم بعد الاستقلال حتى صار صراعا استئصالي فتجذرت انقسامات البناء الوطني افقيا وراسيا . ساد الفكر السياسي الحزبي السجالي الساعي للتمكين الحزبي وغاب الفكر السياسي السوداني لبناء الدولة .

ثانيا: ظهرت بكل وضوح الجذور التاريخية للازمة الفكرية للفاعليين السياسين بعد الاستقلال في الخطابات السياسية (الايديولوجية) المتعارضة لبناء دولة وطنية قائمة على حقوق المواطنة لا على الانتماء الحزبي الايديولوجي مما قاد الى تفجر الصراعات الدائمة والحرب الاهلية التي افضت لانفصال جنوب السودان ومازالت الازمة حاضرة

ثالثا: الاداء التنفيذي والسياسي والاداري لدولة ما بعد الاستقلال (1954 – 2020م) افتقر للمشروع والرؤية، بذلك اصبحت الدولة السودانية دولة تنافس حزبي فالطبيعي ان تتنافس المشروعات الحزبية يكون على مستوى الحكومة فلا تتنافس الاطر الحزبية على مستوى بنية الدولة بالسعي للهدم واعادة التاسيس مما جعل نظام الدولة السودانية نظام ازمات دائمة وصراعات مستمرة اعاقة الافق التنموي وغابت الرؤية المستقبلية .

رابعا: دور الجيش في بناء الدول (1954 – 2020 م) ظل قضية اشكالية من فصائل الحركة السياسية السودانية، فالتوجهات الفكرية لفصائل الحركة السياسية تجاه الجيش تباينت بين تفكيكه باعتباره مؤسسة موروثة من الاجنبي، ومن دعا الى اصلاح الجيش وحصر وظائفة في حماية الحدود الوطنية، ومن اكد ان الجيش اكثر نقاط البناء الوطني تماسك ومما يستوجب ان يكون له حضور فعلي في البناء الوطني بل انه اانقذ الدولة من السقوط في مستنقع التشظي في كل المرات التي تدخل فيها الجيش لادارة السياسة لصالح الدولة فيفشل لتمكن الرؤية الحربية لبناء الدولة وغياب الرؤية المستقبلية لبناء الدولة .

خامسا: ان ظروف انتفاضة ديسمبر 2018م استدعت تدخل الجيش السوداني في 11 ابريل 2019م لادارة السياسة في ظل تغيرات داخلية بعد انفصال الجنوب وتعقيدات داخلية واقيمية ودولية غير مسبوقة، لذلك اختلفت عملية الانتقال التي يقودها الجيش عن تجربته في 6 ابريل 1985م اذ اصبح الانتقال ليس اجراء انتخابات بل يشمل ايقاف الحروب الاهلية واصلاح بنيوي وهيكلي لمؤسسات الدولة بغاية تحقيق الاستقرار السياسي لنظام الحكم فهذه الغايات الضرورية لاصلاح مسار تطور الدولة لا تقوم بها طليعة دون الشعب بل تحتاج مستوى عال من الاجماع القومي حول القضايا الدستورية وفوق الدستورية.

التوصيـــات:

انتصار انتفاضة 11 ابريل 2019 م لم يبلور خطة اسعافية لمعالجة الضائقة المعيشية التي تسببت في الانتفاضة ولم تحمل قوى الحرية والتغيير رؤية مستقبلية لبناء الدولة، فالاعلان السياسي 17 اغسطس 2019 م كان مجرد اتفاق على إدارة سياسية مؤقتة لتصريف الاعمال لاتمتلك قدرة لاحداث اصلاحات جذرية فنفذت التصورات الحزبية، فزادت الترهل في اجهزت الدولة الذي هو من سببات الانتفاضة، فبعد التغيير استمرت مؤسسات الدولة تعاني غياب الفاعلية في انجاز الخدمات الاساسية وتوفير الامن، فقد أثبتت الازمات العارضة في بورسودان وكسلا والجنينة وكادقلي حالة شلل لاجهزة الدولة وعدم القدرة على التعامل مع الازمات مما يعني غياب الرؤية الاستراتيجية لبناء الدولة، فجهاز الدولة برمته اصبح يعاني تحدي جديد يخلق عطب ايديولوجي يضاف على اعطابه القديمة، فقضية هوية النظام السياسي صارت خطر على فاعلية وتماسك اجهزة الدولة، بفعل الاقصاء وتسيس الخدمة العامة في مجتمع تتداخل فيه الهويات المناطقية والاثنية مع الهوية الوطنية والتصنيف على اساس الانتماء السياسي مما يهدد دولة المواطنة، فالوقائع العنيدة اكدت غياب رؤيا فكرية مستقبلية وخطة عملية للانتقال من دولة الحزب لدولة الوطن لذلك تعمقت الضغائن الشخصية وغابت المعايير العلمية التي تلتزم بها الدول، فالانتفاضة أسقطت النظام القديم و افقرت لتخطيط يؤسس لنظام سياسي بديل فاعل موثوق فيه يؤدي الوظائف الاجتماعية والخدمات ويزيح عن كاهل المواطن اثقال الضائقة المعيشية والانهيار الاقتصادي بعد استقلال جنوب السوداني الذي تحمل اعباءه

نتائجه السواد الاعظم وظلت الطبقة المسيطرة محافظة على امتيازاتها واوضاعها، هذا الوضع خلق فراغ استراتيجي بين المواطن والدولة، وعمق غضب قطاعات واسعة من المجتمع، مما اعاد سيرورة الاضطرابات وعدم الاستقرار في بنيان النظام الجديد الذي يعاني الارتباك بحكم انه تحالف حد ادنى بين متناقضات سياسية وفكرية، فالازمة الوطنية قديمة مكتومة فاوجدت لها متنفس في احتجاجات 18 ديسمبر 2018م فكانت فرصة للمجتمع السياسي للتغيير فكانت انتفاضة 11 ابريل 2019م، فتشكلت حالة فراغ استراتيجي لم يشهدها السودان من قبل حتى في انتفاضتي 1964م وانتفاضة 1985م، فلم تنتهي بمعالجة الفراغ السياسي بالاعلان السياسي والفراغ الدستوري بالوثيقة الدستورية والفراغ التنفيذي بتعين رئيس وزراء وتشكيل حكومة، فالفراغ الاستراتيجي مازال تيفاعل ويتنامي حدالرجوع للمبتدا، فالاوضاع والازمات والصراعات التي فجرت انتفاضة (1954 – 2020 م) مازالت قائمة رغم مضي سنوات من سقوط نظام الانقاذ ، فالتفاعل مازال مستمر فالحراك الثوري لايزال في حالة سيولة وقابل للتصعيد فلجان المقاومة والشباب يدعمون المواكب الجماهيرية، ويدفعوا بالازمة نحو الشارع بافتراضهم الحل في الثورة المستمرة وتسثمر الحركة السياسية المسيطرة في التبسيط والاستسهال، كما ان المجتمع الدولي اصبح حاضرا في ادق تفاصيل الاوضاع السودانية مما يعني ان القضية السودانية صارت شان دولي، فنتائج هذه الظروف تتفاعل وتتراكم وتزداد خطورة، فمآلآت انتفاضة (1954 – 2020م) يصعب الوصول لاستنتاجات حولها وماتفرزه من تطورات في المدى المنظور طالما أنها عملية مستمرة اذا لم يتدخل الفكر السياسي االسوداني لبناء الدولة لتوجيها نحو أحد افضل ثلاثة سناريوهات محتملة تؤثر على الدولة السودانية وفي النظام السياسي القائم، وهناك من الوقائع والمؤشرات والحجج مايدعم كل السناريوهات من منظور الفكر السياسي السياسي لبناء الدولة والرؤية المستقبلية، فالقرار السياسي للمجتمع السياسي من خلال تفاعلاته لترجيح هذا السناريو او ذاك .

أوصت دراسة دور الفكر السياسي في البناء الوطني (1945 – 2020م) بعدة توصيات منها:

اولا: الحركة السياسية السودانية عليها صياغة فكرية سياسية برؤية مستقبلية لانجاز عملية الانتقال بسلاسة ومعالجة اعطابها و تتجاوز العيوب التكوين والصراعات

الايديولوجية الاستئصالية، بالتوافق الفكري السياسي على وثيقة مصالح وطنية عليا اي وثيقة مبادىء فوق دستورية ملزمة لكل الفاعلين في العملية السياسية بقية صيانة الامن القومي وتحقيق خطوة لصياغة مشروع وطني سوداني .

ثانيا: الحركة السياسية معنية بالتوافق المنهجي لتخطيط مسارات تطور الدولة السياسية والقانونية والادارية برؤية تعالج نقاط ضعف الدولة السودانية التاريخية، والتمهيد لمؤتمر دستوري يؤسس لبناء وطني مستدام يعالج قضايا اصلاح الاجهزة التنفيذية ويكتب دستور دائم ويحدد نظام الحكم وكيفية الحكم ودور المؤسسات وفصل السلطات والمشاركة الشعبية والعلاقة بين المركز والاقاليم .

ثالثا: الحركة السياسية السودانية للتتجاوز حالة الاحتقان السياسي عليها فتح حوار واسع مع كافة الفاعلين السياسيين لتعزيز الاستقرار السياسي الاقتصادي والتخطيط للتنمية المستدامة و تحريك قدرات المجتمعات الريفية واشراكها في العملية السياسية، وجعل التعليم المشروع الوطني الاول، ومعالجة اثار عدم الاستقرار السياسي والحروب في الاقاليم واعادة توطين النازحين واللاجئين والارتقاء بالخطاب السياسي لدعم التعايش وترسخ ثقافة السلام .

رابعا: عقد مؤتمر قومي يشارك فيه الجيش يتناول دور الجيش في البناء الوطني القومي بنظرة مستقبلية تستصحب الخبرات الانسانية وتاريخ الجيش السوداني وعقيدته العسكرية، وقبل ذلك وبعده تطوير قدراته والارتقاء بكفاءته الكمية والنوعية وتحديد مسؤلياته الدستورية في الطواري والازمات ومساهمته في بناء فكر سياسي لبناء الدولة.

خامسا: ادارة حوار قومي واسع النطاق حول الاسباب التي قادت الى استقلال جنوب السودان والاعتراف الشفاف لكي لا تتكرر تجرب الانفصال الخروج بخطة استراتيجية تفصيلة تصبح القاعدة في العلاقة بين الحكومات في الاقاليم والحكومة الاتحاد في اطار مستوى من النظام الفدرالي الذي يناسب الوضع السوداني .

الـمصــادر والـمــراجـــع

أولاً : المصادر

(1) القرآن الكريم .

(2) الحديث النبوي الشريف .

(3) الكتاب المقدس – العهد القديم والعهد الجديد – مترجم من اللغات الاصلية الى العربية.

ثانيــاً: الـمراجـــع

أ- الـمـراجع العربيـــة

(1) أحمد إبراهيم دياب، تطور الحركة الوطنية في السودان. 1938 – 1953، الطبعة الاولى، بغداد : معهد البحوث والدراسات العربية، 1984م .

(2) المقاومة الوطنية للادارة البريطانية . 1900 – 1954م، الطبعة الاولى، الاسكندرية : مكتبة المعارف الحديثة، 2006م .

(3) أحمد إبراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، الانتخابات البرلمانية في السودان (1953 -1986م)، ام درمان : مركز عبد الكريم ميرغني، الطبعة الاولى، اغسطس 2008م .

(4) السودان السلطة والتراث – الجزء السادس، ام درمان: مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، مايو 2018م .

(5) أحمد فخري، مصر الفرعونية، القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية، الطبعة الثانية، 2015م .

(6) أفلاطون رجل الدولة، بيروت : دار بيروت وصادق للنشر والطبع، 1959م .

(7) الغزالي (ابوحامد)، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، القاهرة : مكتبة الجندي، د .ت .

(8) احياء علوم الدين – خمسة اجزاء، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، د . ت

(9) الرد الجميل لألوهية عيسى بصريح الانجيل، دراسة وتحقيق محمد عبد الله الشرقاوي، الرياض : دار أسية للنشر والتوزيع، 1982م.

(01) المنقذ من الضلال الموصل إلى ذو العزة والجلال، حققه وقدمه جميل صليبا كامل عياد، الطبعة العاشرة، بيروت: دار الاندلس، 1980م .

(11) أبوالحسن علي بن حبيب الماوردي، الاحكام السلطانية والولايات الدينية، راجعه فهمي السرحان، الطبعة الاولى، القاهرة : مكتبة التوفيقية، د. ت .

(12) الفارابي، تحصيل السعادة، تحقيق وتعليق جعفر ال يسن، الطبعة الاولى، بيروت : دار الاندلس، 1981م .

(31) أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، الطبعة الاولى، القاهرة: مكتبة الحلبي، 1959م.

(14) الصادق المهدي، الديمقراطية عائدة وراجحة، طبعة اولى، ام درمان: مركز ابحاث حزب الامة، 1990 م .

(15) أبو النصر الفارابي، في الذكري الالفية لوفاته 1950م، تصدير إبراهيم مدكر، القاهرة : الدار المصرية العامة للكتب، 1983م.

(16) أمين الخولي، اصالة الاسلام بإصلاح المسيحية، الطبعة الاولى، القاهرة : مطبعة الازهر، 1939م .

(17) إبراهيم علي ابو الخشب، تجديد الفكر الاسلامي – بعض رجال الفكر الاسلامي، الطبعة الاولى، القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية، 1983 م.

(18) إبراهيم دسوقي اباظة وعبدالعزيز الغانم، تاريخ الفكر السياسي، الطبعة الاولى، بيروت : دار النجاح، 1973م.

(19) إبراهيم هلال، الاسلام واصول الحكم عند الامام علي رضي الله عنه – دراسة وتحليل لكتابه رضي الله عنه إلى الاشقر النخعي حينما ولاه على مصر، الطبعة الاولى، القاهرة: دار النهضة العربية، 1973 .

(20) إبن تيمية، الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، الطبعة الثانية، القاهرة: المكتبة الانجلو مصرية، 1980 .

(21) الحسبة في الاسلام، الاسكندرية : دار عمر بن الخطاب، الطبعة الاولى، د . ت

(22) السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية، كتاب الهلال، 1981م.

(23) إبن خلدون – عبدالرحمن بن محمد، مقدمة إبن خلدون، تمهيد وتحقيق علي عبدالواحد واقي، الطبعة الثالثة، القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر، د . ت

(24) إميل خولي وعادل سليمان، السياسة الدولية في الشرق العربي – الجزء الثاني، بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، 1960م.

(25) بطرس غالي ومحمد خير عيسى، المدخل في علم السياسة، الطبعة الاولى، القاهرة : المكتبة الانجلومصرية، 1974م.

(26) حامد الربيع، الاسلام والقوى الدولية - نحو ثورة القرن الواحد والعشرين، الطبعة الاولى، القاهرة : دار الموقف العربي، 1981م .

(27) حبيب جرجس، اسرار الكنيسة السبعة، الطبعة الخامسة، القاهرة : مكتبة المحبة، 1979م .

(28) حسن عبد الله الترابي، الحركة الاسلامية في السودان – حوارات وخطابات الترابي في المؤتمر الثاني للجبهة الاسلامية، ب . ت .

(29) حسن مكي، قصتي مع الحركة الاسلامية، الطبعة الاولى، الخرطوم: هيئة الاعمال الفكرية، 2006 م

(30) حيدر طه، الاخوان والعسكر، الطبعة الاولى، القاهرة : مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، 1993 م .

(31) خالد محمد خالد، الدولة في الاسلام، الطبعة الثانية، القاهرة : دار ثابت للنشر والتوزيع، 1981 .

(32) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الملائين، 1965م .

(33) سليم حسن، مؤسسة مصر الفرعونية – الادب المصري القديم – الجزء السابع عشر، الطبعة الاولى، القاهرة : دار الفكر العربي، ب . ت.

(34) سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، الطبعة الاولى، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 1997م .

(35) سليمان محمد أحمد، انفصال جنوب السودان : تعقيب على ادعاءات سياسيين وكتاب شماليين، الطبعة الاولى، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2020م.

(36) شكري فؤاد، الحكم المصري في السودان 1885 – 1920، الطبعة الاولى، الرياض: مكتبة الملك فهد، 2001م .

(37) صلاح الدين بسيوني رسلان، الفكر السياسي عند الماوردي، الطبعة الاولى، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983م .

(38) ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث ، الطبعة الرابعة، بيروت: مكتبة الحياة، 1978 .

(39) عبدالله النفيسي، في السياسة الشرعية، الكويت: دار الدعوة، الطبعة الاولى، 1984م

(40) عبدالسلام بنعيد العالي، الفلسفة السياسية عند الفارابي، الطبعة الثانية، بيروت: الطليعة للطباعة والنشر، 1981م .

(41) عبدالمجيد البدوي، ارسطو – خلاصة الفكر الاوربي، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1963م .

(42) عبدالمجيد درويش، الفلسفة في مصر القديمة – من امنحتب إلى اخناتون. (2760 – 1340 ق . م)، الطبعة الثانية، القاهرة : مكتبة وهيبة، 1998م .

(43) عبد العزيز حسين الصاوي، في الفكر السياسي – ديمقراطية بلا استنارة؟ . الجزء الاول، الطبعة الثانية، ام درمان : مركز عبد الكريم ميرغني، 2016 .

(44) عبدالودود شلبي، الاصول الفكرية لحركة المهدي ودعوته، الطبعة الاولى، الرياض : مكتبة الملك فهد، 2001 م .

(45) علي فضل الله فضل الله، العبور بالعودة الى الجذور – دراسة في السلوك التنظيمي للدولة المهدية، الطبعة الثانية، الكويت: دار الكتاب الحديث، 1994م.

(46) فدوى عبد الرحمن علي طه، كيف نال السودان استقلاله : دراسة تاريخية لاتفاقية 12 فبراير 1953م حول الحكم الذاتي وتقرير المصير، الخرطوم : شركة الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م.

(47) تاريخ السودان المعاصر (1954 – 1969 م) – دراسة تاريخية توثيقية، الطبعة الاولة،الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر، 2020م.

(48) فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري السوداني بشأن السودان 1938 – 1952م، الطبعة الاولى، القاهرة : الجيزة دار الامين، 2011م .

45 - مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي، ام درمان : مركز عبد الكريم ميرغني، الطبعة الاولى، 2012 م.

46 – فتوح ابوالدهب هيكل، تاثير الثورات العربية في النظام الاقليمي العربي (2011 – 2019 م)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2021م .

(49) نضلة الحكيم ومحمود مظهر سعيد، جمهورية افلاطون، الطبعة الاولى، القاهرة: دار المعارف، 1963م.

(50) هالة ابو الفتوح، فلسفة الاخلاق السياسية – المدينة الفاضلة عند كونفشوس، الطبعة الاولى، القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م

(51) هدى مكاوي، البناء الاجتماعي للمهدية في السودان، الطبعة الاولى، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2007م .

(52) محمد إبراهيم ابوسليم، الحركة الفكرية في المهدية، الطبعة الاولى، الخرطوم، قسم التاليف والنشر جامعة الخرطوم، 1970م .

(53) محمد ابوالقاسم حاج حمد، السودان، المازق التاريخي وآفاق المستقبل 1966 – 1996م، الطبعة الثانية، بيروت : دار ابن حزم، 1996م .

(54) مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان – دراسة التطور الدستوري والسياسي 1899 – 1956م،الطبعة الاولى، بيروت : دار النهار للنشر، 1971م.

(55) محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث (1820 – 1955م)، الطبعة الثالثة، الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم، 2018 م .

(56) محمد حسين ابو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، الطبعة الخامسة، الخرطوم : شركة مطابع العملة المحدودة، 2011م .

(57) محمد علي جادين، تقيم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان – دراسة توثيقية في انجازات النظام الديمقراطي (1985م – 1989م)، الخرطوم: دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، 2019م .

(58) محمد عمارة، مقالات الغلو الديني واللاديني، الطبعة الاولى، القاهرة: مكتبة الشروق، 2004م.

(59) محمد سليمان داوود وفؤاد عبد المنعم أحمد، من اعلام الاسلام – ابوالحسن الماوردي 450 ه، الطبعة الاولى، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1978م

(60) محمد محجوب مالك، المقاومة الداخلية لحركة المهدية (1881 – 1889م)، الطبعة الاولى، بيروت: دار الجيل، 1978م.

(61) محمد جلال أحمد هاشم ، منهج التحليل الثقافي – صراع الهامش والمركز في السودان، الطبعة الثانية، الخرطوم / ام درمان : دار البيضاء للنشر والتوزيع، 2021م .

(62) استطراد منهج التحليل الثقافي، الدولة. التنظيم. الديمقراطية . الثورة . الزمن. الاستنارة ، الطبعة الاولى، الخرطوم/ ام درمان، 2021م .

(63) محمد ضياء الدين الريس، الاسلام والخلافة في العصر الحديث ونقد الاسلام واصول الحكم، الطبعة الاولى، القاهرة: دار التراث، 1976م .

(64) محمد ربيع، النظرية السياسية لابن خلدون، الطبعة الاولى، القاهرة: دار الهنا للطباعة، 1983م.

(65) مكي شبيكة، السودان في قرن 1819 – 1919م، الطبعة الاولى، القاهرة : لجنة التاليف والترجمة والنشر، 1947م .

(66) السودان والثورة المهدية، الطبعة الاولى، الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1978م .

(67) السودان عبر القرون، بيروت : دار الجيل، 1991م .

(68) مصطفى غالب، الفارابي – في سبيل موسوعة فلسفية، الطبعة الثانية، بيروت : دار الهلال،1984م.

(69) منصور خالد، الفجر الكاذب – نميري وتحريف الشريعة، دار الهلال، ب.ت .

(70) يواقيم رزق مرقص، تطور الادارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الاول1899 – 1924 م، الطبعة الاولى، القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب، 1978م.

(71) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة في العصور الوسطى، الطبعة الاولى، بيروت : دار القلم، 1979 م .

(72) يوسف مخائيل، مذكرات يوسف مخائيل، تحقيق أحمد إبراهيم أبوشوك، الطبعة الاولى، ام درمان : مركز عبد الكريم ميرغني، 2004م .

ثانيا : المراجع المترجمة الى اللغة العربية .

(1) أحمد إبراهيم أبوشوك و أندراوس بيور كيلو، أسس ومبادىء الادارة الاهلية في السودان الانجليزي المصري (1898 – 1956 م) ، ترجمة محمد المصطفى حسن عبد الكريم، مراجعة تكنة، الطبعة الاولى، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2016 م .

(2) أندرو ملر، مختصر الكنيسة – من البداية إلى القرن العشرين، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة كنيسة الاخوة، 1971م .

(3) أنطوني جيدنز، الطريق الثالث – تجديد الديمقراطية الاجتماعية – ترجمة أحمد زيدان ومحمد محي الدين، القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة، 1999 م

(4) أرسطو طاليس، السياسة – الكتاب الاول، ترجمة أحمد لطفي، الطبعة الاولى،

القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب، 1979م .

(5) اللورد كرومر، مصر الحديثة، ترجمة صبري محمد حسن، الطبعة الاولى، المركز القومي للترجمة، 2014 م .

(6) أوين لاكوست، العلامة ابن خلدون، ترجمة ميشال سليمان، الطبعة الثالثة، بيروت: دار ابن خلدون، 1982 م .

(7) ب. م. هولت، المهدية في السودان، ترجمة جميل عبيد، مراجعة أحمد المصطفى، الطبعة الاولى، بغداد : دار الفكر العربي .

(8) دولة المهدية في السودان – عهد الخليفة عبد الله 1885 – 1889م، ترجمة هنري رياض واخرين، الطبعة الاولي، بيروت : دار الثقافة، 1973م .

(9) بيتر هاينة، الاسلام استنتاج وتفسير، ترجمة اسامة الشحامي، الطبعة الاولى، بيروت : مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، 2012م.

(10) تيسير محمد أحمد علي، زراعة الجوع في السودان، ترجمة محمد علي جادين، الطبعة الاولى ، القاهرة : مركز الدرسات السودانية، 1994م.

(11) جان توشار واخرين، تاريخ الفكر السياسي عند اليونان، ترجمة لويس اسكندر، الطبعة الاولى، القاهرة : مؤسسة سجل العرب، 1966م.

(12) جيمس روبرسون، السودان من الحكم البريطاني المباشر الى فجر الاستقلال، ترجمة مصطفي عابدين الخانجي، بيروت : دار الجيل، 1966م .

(13) روبرت أو كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة محمد الجمال، مراجعة حلمي شعراوي، الطبعة الاولى، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014م

(14) رودلف سلاطين، السيف والنار في السودان، ترجمة جريدة البلاغ، ام درمان : مكتبة الحرية، 1999م .

(15) سيرجي سمرنوف، دولة المهدية من وجهة نظر مؤرخ سوفيتي، نرجمة هنري رياض ، الطبعة الاولى بيروت : دار الجيل، 1994 م .

(16) فرهام توماس، السودان موت حلم، ترجمة عمران ابوجلحة، الطبعة الاولى،

طرابلس : دار الفرجاني، 1994م .

(17) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969 م، ترجمة هنري رياض واخرين، مراجعة نور الدين ساتي، الطبعة الثانية، بيروت : دار الجيل،1987م .

(18) مرديسون، حياة لوثر – زعيم الاصلاح، ترجمة القس باقي صدفة، الطبعة الاولى، القاهرة : دار الثقافة المسيحية، 1977 م .

(19) ه . ج . كريل، الفكر الصيني من كونفوشيوس الى ماو تسي تونج، ترجمة عبد المجيد سليم، الطبعة الاولى، القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب،1971 م .

ثالثا : المجلات والدوريات المتخصصة

(1) فهمي الشناوي، الخلافة ايديولوجيا الاسلام، مجلة المختار،العدد 14 – 15، رمضان 1400 ه اغسطس 1988 م .

(2) حورية توفيق مجاهد، الاشتراكية في افريقيا، مجلة الدراسات الافريقية، معهد الدراسات والبحوث الافريقية، جامعة القاهرة، العدد السادس، 1977 م .

الـمراجـع الأجنبيــة:

(1) Hana Arendt, Totalierianism, Harcout Brance World inc,N.Y.1968,P167.

(2) De Maillard, Jean, The Dark side of Golobalisation.

(3) Thabit .T.H. International Relations in Sudan in Napatian Time in Sudan Notes and Record. 1959 vol.40.pp-20.

(4) Kautiyas, Arthashastra, Translated into English by R. Samasastry, Bangalore, Government, press, 1915.

(5) McGeW, Anthony, the Transformation of Democracy: Globolization and territorial Democracy, P80.

(6) LLiad and Odyssey. Thomas Hobbes > Leviathan, edited by Oakeshott, new York:Cotlier Book, 1962,PP15-18.

(7) Understanding John Lock, The Second Treties of Coverrunet with an Introduction by Thomas p.peardon, The Library of Liberal art, Indianapotis New York: The Bobbs Merril Co. Inc . 1952.

(8) Sayyid Jamal aL-Din aL – Afghani Isiamic studies-Oxford Bibliographies.

(9) Challes Tilly, "war Making and Sate Making as Organized Crime" In Bringing the State back in. edited by p. Evans , DRueschemeyer and T,Skocpol. Campbridge , U K, campbridge University, press, 1985, PP. 169-191.

(10) Hamilton, the Anglo-Egyption Sudan from within . London .1955 , pp32.

(11) H.A. mac Michael, A history of Arab in Sudan, Vols2, Cambridge. Pp 131 -150/1 , 1922.

(12) E.Cromer, Modern Egypt London, 1908, p372.

(13) Richard Hill , (ed) The Sudan Memoirs of Cari Christian Giegler Pasha 1873-1884, Oxford. 1984.

(14) P.M . Holt, and M. W.Daly. AHistory of The Sudan . London. 1988 , pp47-82.

(15) P,M.Holt. Modernization and Rection in the Nineteenth century Sudan . Studies in the History of Middle East. London , 1973. pp135-145.

(16) Slatin.R.V .Fire and Sword in Sudan .London. 1896

(17) Saad Ed-Din Fawzi. The Labour Movement in the Sudan, 1946-1955. Oxford . 1957.

(18) Peter woodwar. Condominium and Nationalism. London ,1979.

(19) M.O. Bashir. Revolution and Nationalism in the Sudan London. 1974.

الـملاحـــق

الملحق (1) اتفاقية الحكم الثنائي يناير 1899م

الملحق (2) مذكرة مؤتمر الخريجيين العام الى الحاكم العام سنة 1942م.

الملحق (3) بيان تأيد راعي حزب الامة وزعيم الانصار السيد عبد الرحمن المهدي – لتدخل الجيش الاول لإدارة السياسة في 17 نوفمبر 1958م .

الملحق (4) بيان راعي الاتحادي وزعيم الختمية السيد علي الميرغني يدعوا فيه لتضافر الجهود الى توطيد الامن والاستقرار، بعد التدخل الاول للجيش لإدارة السياسة.

الملحق (5) اتفاقية الثاني عشر فبرائر 1953م بين الحكومة البريطانية والمصرية حول حق تقرير .

الملحق (6) التعديلات في الوثيقة الدستورية لعام 2019م بعد اتفاق جوبا 3 اكتوبر 2020م .

الملحـــــق (1)

اتفاقية الحكم الثنائي:
(من كتاب تاريخ السودان الحديث - محمد سعيد القدال) [1]*

وفاق بين حكومة جلالة ملكة إنجلترا وحكومة الجناب العالي خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل.

حيث أن بعض الأقاليم التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي تمت باتحاد حكومتي جلالة ملكة الانجليز والجناب العالي الخديوي، وحيث اصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الاقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ماهو عليه من الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التاخر وعدم الاستقرار على حال الان، وماتستلزمه حالة كل جهة من الاحتياطات المتنوعة. وحيث أن من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتب على ما لها من حق الفتح وذلك بان تشترك في وضع النظام الاداري والقانوني الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل . وحيث أنه ترأى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادي حلفا وسواكن إداريا بالاقاليم المفتوحة المجاورة لها . لذلك صار من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما ياتي وهو

المادة الاولى: تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضي الكائنة جنوب الدرة 22 من خطوط العرض وهي:
اولا، الاراضي التي لم تحتلها قط الجنود المصرية منذ عام 1883م.
ثانيا:الاراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل الثورة وفقدت منها ثم افتتحتها الان حكومة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

المادة الثانية: يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصري فقط .

---

1 محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث (1820 – 1955)، الطبعة الثالثة، الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم، 2018 م، ص 519 – 521 . منقول من كتاب السودان في قرن للدكتور مكي شبيكة .

المادة الثالثة: تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعينه بأمر عال خديوي على طلب من حكومة صاحب الجلالة الملكة ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر عال خديوي برضاء بريطانيا .

المادة الرابعة: القوانين وكافة الأومر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانيين والوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يرتب عليها صراحة أو ضمنا تحرير أو نسخ أي قانون أو أي لائحة من القوانيين واللوائح الموجودة وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية في القاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي.

المادة الخامسة: لايسري على السودان او جزء منه شيء ما من القوانين والأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية من الان فصاعدا إلا ما يصدر منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بينها.

المادة السادسة: المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للاروبيين من اي جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى في السودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لايشمل امتيازات خصوصية لرعايا دول اوربية أو دول .

المادة السابعة: لاتدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضي المصرية حين دخولها السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية، الا انه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية من السودان عن طريق سواكن أو اية ميناء أخرى في البحر الاحمر لا يجوز ان تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت لآخر بالمنشورات التي يصدها بهذا الشأن .

المادة الثامنة: فيما عدا مدينة سواكن لاتمتد سلطة الحاكم العا المختلطة على اي جهة من جهات السودان ولايعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

المادة التاسعة: يعتبر السودان باجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك إلى ان يتقرار خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

المادة العاشرة: لا يجوز تعين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولايصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

المادة الحادية عشرة: ممنوع منعاً مطلقًا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتقييد بهذا الشأن .

المادة الثانية عشرة: قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ 2 يوليو 1889 فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة الروحية المقطرة وبيعها أو تشغيلها .

القاهرة : 19 يناير 1899 م
إمضاء كرومر .... بطرس غالي

في 10 يونيو أضيف إلى الوفاق مادة واحدة تقول:

تعتبر ملغاة الآن النصوص الواردة في وفاقنا الرقيم 19 يناير التي كان بموجبها مدينة سواكن مستثناه من أحكام النظام الإداري الذي تقرر في ذلك الوفاق لإدار السودان في المستقبل.

الملحـــــق (2)

مذكرة مؤتمر الخريجيين الى الحاكم العام سنة 1942 م[1] *

حضرة المعالي حاكم عام السودان .
بواسطة سعادة السكرتير الإداري لحكومة السودان .
ياصاحب المعالي .
يتشرف مؤتمر الخريجين العام أن يرفع لمعاليكم بصفتكم ممثلين لحكومتي صاحب الجلالة الملك جورج السادس ملك بريطانيا العظمى والملك فاروق ملك مصر المذكرة التالية التي تعبرعن مطلب الشعب السوداني في الوقت الحاضر .

إن التطور العالمي وأحداث الحرب الحالية قد بعثت في الشعوب ميلا قويا لتحقيق العدل الانساني وحرية الشعوب كما افصحت بذلك تصريحات الساسة البريطانيين ومواثيق رجال الديمقراطية العالميين، والسودان كشعب من الشعوب التي تضافرت مع الامبراطورية في هذه الحرب منذ نشوبها، قد ادرك إدراكا صحيحا حقوقه كشعب ينشد الحياة بعد ما يقرب من نصف قرن قضاها في احضان حكم منظم . مؤتمر الخريجين العام الذي يمثل الرأي العام المسنير، وهو ثمرة ناضجة من ثمرات الحكم الثنائي، يشعر بعظيم مسؤولية إزاء بلاده ومواطنيه جميعا، ولهذا يتقدم بهذه المذكرة راجيا أن تجد التقدير الذي تستحقه والترحيب الذي يطمع فيه وهو بعد واثق من أنها تعبر تعبيراً صادقاً عن ميول واماني اهل البلاد .

1. إصدار تصريح مشترك في أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الإنجليزية والمصرية بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرةً وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق بحرية تامة كما تكفل للسودانيين الحق في تكيف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني .
2. تاسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين .

---

1 محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث (1820 – 1955)، الطبعة الثالثة، الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم، 2018 م، ص 523 – 524 . نقل من كتاب جيل للأستاذ أحمد خير .

3. تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين وتخصص ما لايقل عن 12% من الميزانية للتعليم .

4. فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية .

5. الغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع القيود الاتجار والانتقال من السودانيين داخل السودان .

6. وضع تشريع بتجديد الجنسية السودانية .

7. وقف الهجرة إلى السودان فيما عدا ما قررته المعاهدة الإنجليزية المصرية

8. عدم تجديد الشركة الزراعية بالجزيرة .

9. تطبيق مبدأ الرفاهية والأولوية في الوظائف وذلك :

أ. باعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلي في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية في جميع فروع الحكومة الرئيسية .

ب.قصر الوظائف على السودانيين أما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين تملأ بعقود محدودة لأجل بتدريب في أثنائها سودانيون في نهاية المدة

10. تمكين السودانيين من استثمار كوادر التجارة والزراعة والصناعة .

11. وضع قانون بألزام الشركات والبيوتات التجارية بتحديد نسبة معقولة من وظائفها للسودانيين .

12. وقف الاعلان لمدارس الارساليات وتوحيد مناهج التعليم في الشمال والجنوب.

هذه المطالب التي نرى في استجابتها إرضاء لرغبات السودانيين في الوقت الحاضر، والمؤتمر يتطلع إلى معونتكم ويأمل ان تحظى بما يفيد الموافقة عليها والشروع في تنفيذها .

تقبلوا ياصاحب المعالي فائق الاحترام .

خادمكم المطيع
إبراهيم أحمد
رئيس مؤتمر الخريجين العام
أم درمان في 3 ابريل 1942م .

الملحـــــق (3)

بيان تأيد راعي حزب الامة وزعيم الانصار السيد عبدالرحمن المهدي – لتدخل الجيش الاول لإدارة السياسة في 17 نوفمبر 1958 م .[1]*

بسم الله الرحمن الرحيم

«أبنائي السودانيين

لقد عملنا كلنا بجهد لنحصل على الاستقلال بلادنا، فانعم الله علينا بفضله وايمان شعبنا وإصرار القادة المخلصين من ابنائه، باستقلال السودان الذي كنا ننشده صادقين ونعمل من اجله صابرين، وكلكم تعلمون أن الاستقلال في ذاته ليس بغاية ولكنه وسيلة فعالة لإسعاد الشعب والعمل المخلص لرفع مستواه، والاستقلال أداة فعالة وضعت في أيدي بعض الاحزاب السودانية التي تعاقبت واشتركت في حكم السودان منذ ان استقل حتى اليوم، ويؤسفني جدا أقول أن الساسة من قادة تلك الاحزاب جميعاً فشلوا حكومة تلو الأخرى ولم تجح واحدة من تلك الحكومات الأربع التي تعاقبت على كرسي الحكم منذ الاستقلال حتى الآن، والشعب الذي جاهد وصبر في عهد الاستعمار وتطلع طويلاً ليظفر بتحقيق ما جاهد وصبر من أجله ولكن مع الاسف لم يظفر بشيء حتى خشى المخلصون للسودان والحادبون على استقلاله، خشوا أن يكفر الشعب بمعاني الاستقلال فيتهاون في الدفاع عنه والزود عن حياض الوطن بنفس العزيمة والصرامة التي دافع بها أباؤنا من قبل، وخشوا أن يفلت الاستقلال من أيدي هذه الامة المخلصة بسبب فشل القادة السياسيين المتعاقبين على كرسي الحكم، ولذلك كلكم تطلعتم جميعاً في الأشهر الأخيرة إلى المنقذ الذي يحمي الاستقلال ويحقق للمواطنين المكاسب المرجوة، وهاهو اليوم قد أتى الفرج إذ تقدم

---

1 فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر (1954 – 1969) – دراسة تاريخية توثيقية، الطبعة الاولى، الخرطوم : دارمدارك للطباعة والنشر، 2020 م، ص 250 . يوجد نص البيان في محمد سليمان، من وثائق التاريخ المعاصر : اليسار السوداني في عشرة أعوام 1954 – 1964 . وفدوى عبد الرحمن على طة، أستاذ الاجيال عبد الرحمن علي طه (1901 – 1969)، طبعة ثانية، الخرطوم : دار مدارك للنشر والتوزيع، 2017 م، 351 - 353. أذاع بيان السيد عبد الرحمن إنابة عنه عبد الرحمن علي طه وزير الخدمات المحلية في الحكومة الائتلافية الثانية .

رجال الجيش السوداني وقبضوا على زمام الامور بيد الشعب السوداني القوية العاتية التي لن تسمح للتردد ولا الفساد والفوضى بأن تعبث على أرض الوطن بعد اليوم .

اليوم قد آن لي ولكم أيها السودانيون جميعا أن نفرح ونسعد إذ هيأ الله لنا من أبنائنا البررة قادة الجيش وجنوده من يتولى زمام الحكم بحق وحزم ليحقق لهذا الشعب ما كان يصبوا إليه وماعجز عنه القادة من السياسيين .

فتطمئنوا جميعا لتغبط نفوسكم بهذه الثورة المباركة التي قام بها جيشكم المظفر وليذهب كل منكم إلى عمله هادىء البال قرير العين ليعين رجال الثورة السودانية بولائه وبإنتاجه وباستعداده التام لحماية الوطن واستقلاله، أيدوا يا أبنائي هذه الثورة وادعوا لها بالتوفيق والسداد، وأعينوها بأن يكون كل منكم عيناً ساهرة وعزماً قوياً لتحقيق ما قامت من اجله ثورتكم، وماتقدم إليه جيشكم المظفر من حمل أمانة الاستقلال والعمل الجاد المثمر من أجل الشعب وبالشعب مخلصين لله والوطن، ولينصرن الله من ينصره إن الله قوي عزيز « .

الملحـــــق (4)

بيان راعي الاتحادي وزعيم الختمية السيد علي الميرغني يدعوا فيه لتضافر الجهود الى توطيد الامن والاستقرار، بعد التدخل الاول للجيش لإدارة السياسة .[1]*

« بسم الله الرحمن الرحيم

إلى جميع مواطنينا الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، لقد تلقينا نبأ تسلم جيش السودان بقيادة ضباطه العاملين زمام السلطة في بلادنا، وإننا نأمل أن تتضافر الجهود وتخلص النوايا لتحقيق الطمأنينة في النفوس وتوطيد الأمن والاستقرار في ربوع البلاد، وكما أننا نتوجه إلى الله المستعان أن يجعل في ما حدث الخير كاملاً والتوفيق شاملاً، وأن يلهم الذين اطلعوا بالأمر ونهضوا بالمسؤلية التوفيق فيما يعود على الوطن والمواطنين جميعا بالخير والسداد ».

1 فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر (1954 – 1969) – دراسة تاريخية توثيقية، الطبعة الاولى، الخرطوم: دارمدارك للطباعة والنشر، 2020 م، ص 251 . يوجد نص البيان في محمد سليمان، من وثائق التاريخ المعاصر : اليسار السوداني في عشرة أعوام 1954 – 1964 . وفدوى عبد الرحمن على طة، أستاذ الاجيال عبد الرحمن علي طه (1901 – 1969)، طبعة ثانية، الخرطوم : دار مدارك للنشر والتوزيع، 2017 م، 351 - 353. أذاع بيان السيد علي الميرغني إنابة عنه ابنه السيد محمد عثمان الميرغني .

الملحـــــق (5)

اتفاقية الثاني عشر فبرائر 1953م بين الحكومة البريطانية والمصرية حول حق تقرير [1].*

إتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال آيرلندا بشأن الحكم في الذاتي وتقرير المصير للسودان .

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة... تؤمنان إيماناً ثابتاً بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة فقد اتفقنا على ما يلي :

مادة 1. رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو محايد، تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة الانتقال يتوفر فيها للسودانيين الحكم الذاتي الكامل .

مادة 2 . كما كانت فترة الانتقال تمهيدا لإنهاء الإدارة الثنائية انهاءً فعلياً تعتبر تصفية لهذه الإدارة ويحتفظ اثناء فترة الانتقال لسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

مادة 3. يكون الحاكم العام إبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان، ويمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام، ويتضمن الملحق الاول لهذا الاتفاق بيان سلطات هذه اللجنة .

مادة 4 . تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني، ترشح كل منهما حكومته، على ان يتم تعين العضوين السودانيين بموافقة

1 محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث (1820 – 1955)، الطبعة الثالثة، الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم، 2018 م، ص 525 – 526 . منقول من كتاب السودان الذي أصدرته رئاسة الوزراء المصرية سنة 1953 م .

البرلمان السوداني عند انتخابه، ويكون للبرلمان السوداني في حال عدم موافقته حق تعين مرشحين أخرين، ويتم تعين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

مادة 5 . لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحداً مبدأً أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين، فقد اتفقنا على الا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة 10 من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

مادة 6 . يظل الحاكم العام للسودان مسئولاً مباشرةً عن الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلي :

أ. الشؤون الخارجية .

ب. أي تغيير يطلبه البرلمان بمقتضى المادة 101 (1) من قانون الحكم الذاتي فيما يتعلق بأي جزء من هذا القانون .

ج . أي قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضا مع مسئوليته وفي هذه الحالة يرفع الأمر إلى الحكومتين المتعاقدتين وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها في خلال شهر واحد من تاريخ الاخطار ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

مادة 7. تشكيل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء، ثلاثة من السودانين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة وعضو هندي، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين، ويتضمن الملحق الثاني لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

مادة 8 . رغبة في تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير تشكل لجنة السودنة من :

أ. عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة ترشح كل منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام،

وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان، ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودنيين بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

ب. عضو أو اكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفته استشارية بحتة دون ان يكون له حق التصويت.

مادة 9 . تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى « اليوم المعين « بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي، مع مراعاة إتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث بهذا الإتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن، وينبغي على أية حال الا تتعدى الفترة ثلاث أعوام، وتنتهي هذه الفترة على الوجه التالي :

يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير ويخطر الحاكم العام الحكومتين بهذا القرار.

مادة 10 . عند اعلان الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعا بقانون لانتخابات جمعية تاسيسية يقدم إلى البرلمان لإقراره، يوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته،وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصيربما في ذلك الضمانات التي تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف الى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أي هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

مادة 11 . تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السوداني رغبته في الشروع فياتخاذ التدابير لتقرير المصير، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

مادة 12 . تقوم الجمعية التأسيسية باداء واجبين:

الاول : أن تقرر مصير السودان كوحدة واحدة لا تتجزأ.

الثاني : أن تعد دستورا للسودان يتواءم مع القرارالذي يتخذ في هذا الصدد، كما تضع قانونا لانتخاب برلمان سوداني دائم.

يتقرر مصير السودان :

أ. أما تختار الجمعية التاسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

ب. و أما أن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

مادة 13 . تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة 14. اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتي وفقاً للملحق الرابع لهذا الاتفاق .

مادة 15. تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع .

وإقرار بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا اختامهم عليه .

حرر بالقاهرة في اليوم التاني عشر من فبرائر سنة 1953 .

عن الحكومة المصرية	عن حكومة المملكة المتحدة
لواء (أ . ح) محمد نجيب	رالف اسكراين ستيفنسون .

الملحـــــق (6)

التعديلات في الوثيقة الدستورية لعام 2019م بعد اتفاق جوبا 3 اكتوبر 2020 م .*

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان
وزارة العدل
الإدارة العامة للتشريع شعبة الجريدة الرسمية[1]
الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة 2020
الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة 2020

عملا باحكام الوثيقة الدستورية لسنة 2019 ، اصدر مجلس السيادة ومجلس الوزراء في الاجتماع المشترك الوثيقة الدستورية الاتي نصها :

اسم الوثيقة وبدء العمل بها :

1. تسمى هذه الوثيقة الدستورية ، (الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة 2020م ويعمل بها من تاريخ العمل بها من تاريخ التوقيع عليها .

2. تعدل الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019 م على الوجه الاتي :

(1) في المادة 4 (1)
تحذف عبارة (لامركزية) ويستعاض عنها بكلمة (فدرالية) .

(2) في المادة (7)
يلغى البند (1) ويستعاض عنه بالبند الجديد الاتي :

(1) تبدأ الفترة الانتقالية من تاريخ التوقيع على الوثيقة الدستورية، تمدد يبدأ حساب التسعة وثلاثون شهراً من تاريخ التوقيع على اتفاق جوبا لسلام السودان .

---

1 الجريدة الرسمية تصدر عن وزارة العدل الادارة العامة للتشريع شعبة الجريدة الرسمية – السودان . الخرطوم . شارع الجمهوية . برج العدل الطابق 11 .

(3) في المادة 9 :

(اولا) في صدر البند تحذف عبارة « لامركزية « ويستعاض عنها بكلمة « فدرالية «

(ثانيا) في نهاية الفقرة (ب) تضاف العبارة الجديدة الاتية :

(على ان يكون قيام الاقاليم وهياكلها بعد قيام مؤتمر نظام الحكم)

(4) في المادة 11 :

يلغى البند (2) ويستعاض عنه بالبند الجديد الاتي :

(2) يشكل مجلس السيادة من أربعة عشر عضواً، خمسة اعضاء مدنيين تختارهم قوى اعلان الحرية والتغيير وخمسة اعضاء يختارهم المكون العسكري وعضو مدني يتم اختياره بالتوافق بين المكون العسكري وقوى اعلان الحرية والتغيير،وثلاثة تختارهم أطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان، ويجوز للجهات التي قامت بالاختيار حق تعين واستبدال ممثليهم «

(5) في المادة 12 (1)

(أ) في نهاية الفقرة (ب) تضاف عبارة : (وأطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان).

(ب) في نهاية الفقر (ج) تضاف عبارة: (من قائمة مرشحي قوى اعلان الحرية والتغيير وأطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان وفقاً لما ورد في اتفاق جوبا لسلام السودان).

(6) في المادة 14 :

(أ) في البند (1):

بعد الفقرة (ه) تضاف الفقرة الجديدة الاتية (و) (استبداله من الجهة التي قامت باختياره) .

(ج) يلغى البند (2) ويستعاض عنه بالبند الجديد الاتي:

في حالة خلو منصب عضو مجلس السيادة يملأ بذات الطريقة المنصوص عليها في المادة (2).

(7) في المادة 15 :

يلغى البند (1) ويستعاض عنه بالبند الجديد الاتي :

(1) يتكون مجلس الوزراء من رئيس، وعدد من الوزراء من كفاءات وطنية، بالتشاور، يعينهم رئيس الوزراء من قائمة مرشحي قوى الحرية والتغيير وأطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان على ان يكون من بينهم 25% تختارهم أطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان، ويعتمد مجلس السيادة جميع الاعضاء ومن بينهم وزيري الدفاع والداخلية اللذان يرشحهما المكون العسكري بمجلس السيادة).

(8) في نهاية المادة 20 :

تضاف العبارة الجديدة الاتية:

(على الا يطبق ذلك الحظر على اعضاء مجلسي السيادة والوزراء من ممثلي أطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان، ويجب عليهم الاستقالة قبل ستة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية).

(9) في المادة 24 في نهاية البند (3) .

تضاف عبارة (ويمثل أطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان بنسبة 25% والتي تساوي 75 مقعدا من عدد المقاعد الكلي 300 مقعداً) .

(10) بعد المادة 78 تضاف المادتان الجديدتان الاتيتان :

(تضمين اتفاق جوبا لسلام السودان)

79. يعتبر اتفاق جوبا لسلام السودان المرفق بهذه الوثيقة الدستورية الموقعة 3 اكتوبر والموقع في 3 اكتوبر2020م بين حكومة السودان الانتقالية وأطراف العملية جزءاً لا يتجزءا منها وفي حال التعاض بينهما يزال التعارض بما يتوافق مع اتفاق جوبا لسلام السودان .

مجلس شركاء الفترة الانتقالية :

80. ينشأ مجلس يسمى (مجلس شركاء الفترة الانتقالية « تمثل فيه أطراف الاتفاق السياسي في الوثيقة الدستورية ورئيس الوزراء وأطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان. يختص بحل التباينات في وجهات النظر بين الاطراف

المختلفة وخدمة المصالح العليا للسودان وضمان نجاح الفترة الانتقالية وله الحق في اصدار اللوائح التي تنظم اعماله .

الشـــهـــادة:

بهذا اشهد بان مجلسي السيادة الوزراء قد اجازا الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة 2020 م في الجلسة رقم (9) . في اليوم الاول من شهر ربيع الاول سنة 1442 ه الموافق اليوم الثامن عشر من شهر اكتوبر 2020م .

الفريق أول ركن
عبدالفتاح البرهان عبدالرحمن

القارىء الكريم:

سلسلة الدراسات السياسية هي مجموعة من الدراسات والبحوث السياسية الرصينة الهادفة، عملت دار آريثيريا للنشر والتوزيع على تبنيها والاهتمام بها ونشرها بالشراكة مع مركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر.. خدمةً للبحث العلمي في مجال الدراسات السياسية.

القارئ الكريم:

تثمن دار آريثيريا للنشر والتوزيع المجهودات العلمية لجميع المفكرين والمختصين والباحثين من مختلف الدول العربية وخارجها، وتؤكد بأنها سوف تعمل بكل جد واجتهاد على توسيع قاعدة النشر العلمي وإتاحته عبر الدار وشركائها، لنشر البحوث التي تسهم في رفد المكتبة العربية والعالمية بالجديد المفيد.

القارئ الكريم:

العالم اليوم يؤمن بالعمل الجاد والبحوث العلمية الرصينة ذات المردود الإيجابي على الفرد والمجتمع، ومن خلال هذا المحور نعمل دائما - بحول الله تعالى - كي تكون الدار منبراً علمياً يشار إليه بالبنان. بإذنه تعالى.

APD
دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution